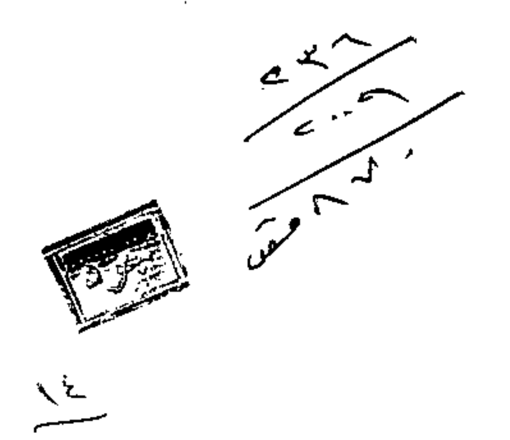
الجامعة الأردنية

كلية الدراسات العليا

قسم الشريعة و الحقوق

أصول الدين ـ شعبة الحديث



مقولات أبي داود النقدية

في

كتابه السنن

اعداد الطالب : محمد سعيد " محمد ذيب " حوّى

اشراف الدكتور : سلطان سند العكايلة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الماجستير في الشريعة بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية .

و نوقشت في : ٢٢ شوال / ١٤١١ هـ الموافق ٦ / ٥ / ١٩٩١



بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الأردنية
كلية الشريعة

قرار لجنة رسالة الماجستير

اجتمعت لجنة المناقشة المكونة من :ـ

ـ الدكتور سلطان سند العكايلة / مشرفاً

ـ الدكتور محمد عويضة / مناقشاً

ـ الدكتور شرف القضاة / مناقشاً

لمناقشة رسالة الطالب محمد سعيد "محمد زين" حوى

التي أعدها لاستكمال متطلبات الماجستير في الحديث النبوي الشريف

بقسم أصول الدين بكلية الشريعة/الجامعة الأردنية

وموضوعها :ـ مقولات أبي داود النقدية في كتابه السنن

وبعد مناقشة الرسالة في ٢٢/شوال/١٤١١هـ ٦/٥/١٩٩١م في الساعة الثالثة إلى الساعة الرابعة

قررت اللجنة اعتباره ناجحاً

عضو	عضو	عضو	المشرف على الرسالة ورئيس اللجنة
	د. شرف القضاة	د. محمد عويضة	د. سلطان العكايلة



رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾ سورة البقرة

قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٩﴾ سورة الزمر

ٱلرَّحْمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴿٢﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴿٤﴾ سورة الرحمن

وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ سورة الاسراء

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴿٦﴾ سورة الحجرات

قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً ، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسرائِيلَ وَلاَ حَرَجَ ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » . شرح السنة ١/٢٤٣

قال المزني تلميذ الشافعي :

قرأت كتاب الرسالة على الشافعي ثمانين مرة

ما من مرة إلا وكان يقف على خطأ. فقال الإمام الشافعي:

هيه - أي حسبك واكفف - أبى الله أن يكون كتاب

صحيحاً غير كتابه .

قال القاضي الفاضل شيخ صناعة الكتابة في عصره عبد الرحيم

ابن علي البيساني ت ٥٩٦ :

إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يوم

إلا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد كذا

لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا

لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر وهو دليل استيلاء

النقص على جملة البشر .

الإهـداء

إليك يا أبتِ .. ياسيدي ومرشدي ..

إليك وأنت في عالم الملكوت ، تحلق روحك في عليين ،

مسبحة بحمد ربها .

يا من كان روحاً وريحاناً في قلوبنا ،

وشمساً مشرقة في عالم أرضنا ،

ونوراً هادياً إذا ما احلولك الظلام .

إليك في ذكراك الثانية أهدي

- براً ووفاء ومحبة -

ثمرة من غراسك ، التي لا بد أن روحك الطاهرة قد ألمت بها

وتعرفت إليها ، كيف لا ؟ وهي بضعة منك ، وهي إليك

أسأل الله العظيم أن يجمعنا في مستقر رحمته مع النبيين والصديقين
والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً

محمد سعيد حوّى

١٩٩١/٣/٩

شكــر و تـقـديــــر

ان أصحاب الفضل على كثيرون ... كثيرون و ان الكلمات لعاجزة عن الوفاء بحقهم و لكنه أقل القليل .

فأتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور سلطان العكايلة الذى تفضل بقبول الاشراف على هذه الرسالة ، فكان خير عون و مسدد و ناصح ، صبر كثيرا حتى آتت الرسالة أكلها ، كما أتقدم بالشكر للأستاذين الكريمين عضوى لجنة المناقشة :

الدكتور محمد عبدالله عويضة رئيس قسم أصول الدين .

والدكتور شرف محمود القضاة مدرس الحديث في كلية الشريعة

لتفضلهما بتحمل أعباء قراءة الرسالة و نقدها و مناقشتها .

كما و أشكر الكلية عمادة و هيئة تدريس للرعاية التي أولوني اياها و أخص بالشكر عميدنا السابق سماحة وزير الأوقاف الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني الذى له الفضل بعد الله في دخولي هذه الكلية العتيدة .

كما أخص بالشكر الأساتذة الدكتور فضل عباس ، و الدكتور أحمد نوفل ، و الدكتور عبدالجليل عبدالرحيم و الدكتور ياسين درادكة ، و الدكتور ماجد أبو رخية و الدكتور همام سعيد و الدكتور أمين القضاة ، أولئك الذين أفدت منهم و تتلمذت على أيديهم فجزاهم الله خيرا .

كما أتقدم بالشكر الجزيل للشيخ الجليل شعيب الأرناؤوط الذى على يديه تتلمذت ابتداء و به فُتح لي أسباب طلب علم الحديث .

و أتقدم بالشكر للدكتور الفاضل المجاهد بشار عواد معروف العبيدى الأعظمي الذى أمدني بمخطوطات سؤالات الآجرى و شيوخ أبي داود فجزاه الله خيرا .

و أشكر الأخ الشيخ عدّاب الحمش الذى أفدت من ملاحظاته و توجيهاته لي .

و كلمة شكر خاصة أقدمها بين يدى والدتي الرؤوم التي كانت العون الأكبر بعد الله في المضي في هذا الطريق رغم المحن و الشدائد و الصعاب .

و لا أنسى أن أشكر الأخ يحيى الشربجي .

لما قدمه من جهد في اخراج هذا العمل .

فجزى الله الجميع خيرا و أجزل لهم العطاء .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة و السلام على سيد المرسلين و على آله و صحبه أجمعين ٠

اللهم أنت المستعان ، و اليك المشتكى ، و لا حول و لا قوة الا بالله العلي العظيم ٠

"ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم " (البقرة : ١٢٧) ٠

" انا نحن نزلنا الذكر و انا له لحافظون " (الحجر : ٩) صدق الله العظيم ٠

و لقد كان من مقتضيات حفظ الذكر أن هيأ الله سبحانه و تعالى أعلاما أفذاذا حفظوا لنا سنة نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم ، فسبروا أحوال الرواة و مروياتهم و ميزوا الثابت من السقيم و الصحيح من العليل ٠

و لقد كان أحد أولئك الأعلام : الامام أبو داود رحمه الله ٠

فلما أردت اختيار موضوع رسالة الماجستير ، وقع الاختيار على دراسة " مقولات أبي داود النقدية في سننه " ، مبينا فيما يلي أهمية هذا البحث ، و أسباب اختياره ، و منهجي فيه :

أولا : أهمية البحث و أسباب اختياره :

لقد حفل كتاب السنن لأبي داود بروايات تفصيليه لأحاديث الأحكام و اشتمل على الكثير من النقد لتلك الروايات بأساليب متعددة أظهرها أن يعقب على ما يرويه فيذكر جرحا في الراوي أو تعديلا أو يبين حال الحديث صحة أوضعفا أو إعلالا ٠

ولفت نظري في هذه المقولات دقتها و عمقها وتنوعها فهي دراسات تطبيقية في النقد الحديثي لروايات عليها مدار الأحكام الفقهية ٠

و لما كان الأمر كذلك و نظرا لتنوع معارف سنن أبي داود فقد تعمقت الرغبة لدى في التعرف على شخصية أبي داود النقديه و على كتابه السنن ٠

ويمكنني أن أجمل أهمية هذا البحث اضافة الى ما سبق بما يلي :

١ - أن هذه المقولات صادرة عن امام مقدم متقدم فتعتبر مصدرا هاما من مصادر النقد الحديثي.

٢ - أن للامام أبي داود مصطلحات يكثر من استعمالها كلفظ: منكر و صالح و ليس بالقوي ... و نحو ذلك ٠

والتعرف على مضمون ومدلول هذه المصطلحات أمر هام في مجال النقد الحديثي ، و هذه الدراسة تساعد على ذلك ٠

٣ - أن للامام أبي داود آراء نقدية مبثوثة في كتاب السؤالات ، و كتاب المراسيل ، و كتب الجرح و التعديل عامة ، و كل هذا يحتاج الى جمع و ترتيب ، و تنسيق ، لاستكشاف شخصية أبي داود النقدية، وهذه الدراسة نواة لمثل هذا العمل ٠

٤ - أن هذه الدراسة مقدمة لابد منها لدراسة منهج أبي داود في كتابه السنن دراسة كاملة ٠

٥ - تمكن هذه الدراسة من الكشف عن مواطن الاتفاق و الاختلاف في الأقوال المنسوبة لأبي داود ٠

٦ - الوقوف على أهمية أقواله ومدى موافقتها لآراء العلماء ٠

٧ - الكشف عن معالم منهج أبي داود في النقد ٠

ثانيا : منهج البحث

اقتضت طبيعة الرسالة جمع مقولات أبي داود النقدية الواردة في كتابه السنن ودراستها دراسة مفصلة شاملة مقارنة ثم تصنيفها تصنيفا موضوعيا وفق الخطة التي سأذكرها ٠

كما قمت بدراسة آرائه في كتابه السؤالات للوقوف على معالم منهجه النقدي بشكل أشمل ٠

وانصبت الدراسة بشكل رئيسي على النقاط التالية :

١ - التعريف بالامام أبي داود : من حيث حياته الذاتية و العلمية وشخصيته النقدية ٠

٢ - التعريف بسننه مبينا مكانة الكتاب ومنهجه العام فيه ٠

٣ - دراسة الرواة الذين تكلم فيهم أبو داود في كتابه السنن جرحا أو تعديلا محاولا الوصول الى القول الراجح في الراوى عند التعارض ٠

٤ - تخريج الأحاديث التي نقدها من حيث الصحة و الضعف ودراستها دراسة نقدية شاملة و بيان آراء العلماء فيها ٠

٥ - دراسة علل الأحاديث التي تكلم فيها أبو داود و تفصيل المجمل منها و بيان الراجح عند التعارض ٠

٦ - بيان منهج أبي داود في مقولاته و مقارنتها بما قرره في رسالته في وصف السنن ٠

٧ - دراسة مصطلحات أبي داود النقدية في سننه ٠

٨ - مقارنة أقوال أبي داود في سننه بأقوال العلماء الآخرين و أقواله هو في كتبه الأخرى إن تيسر ذلك ٠

٩ - استكشاف موارد أبي داود في مقولاته ٠

ثالثا : الجهود السابقة :

إنه وفق الأهداف و طبيعة البحث التي ذكرتها لم أجد من درس هذا الموضوع بهذا الشمول والاستيعاب ، نعم هناك دراسات حول سنن أبي داود إلا أنها لا تغطي جميع جوانب هذا البحث ، و هي :

١ - " سنن أبي داود السجستاني " ، رسالة دكتوراه لعبد المنعم إبراهيم مقدمة للأزهر عام ١٩٧٣ ، تقع في ٥٧٣ صفحة ، تكلم فيها عن أبي داود و منهجه العام ، و ثلاثياته و شرطه و مكانة سننه ، و ما أخذ على أبي داود ، و لم أقف على هذه الرسالة ٠

٢ - أبو داود : حياته و سننه ، و هو وصف عام يقع في ١٠٠ صفحة ، للدكتور محمد الصباغ ٠

٣ - أبو داود : الفقيه الحافظ ، للشيخ تقي الدين الندوى ، و هو في ١١٠ صفحة من القطع المتوسط ، مشابه لكتاب الدكتور الصباغ ٠

٤ - أبو داود السجستاني و أثره في علوم الحديث ، رسالة ماجستير ، مقدمة لجامعة أم القرى من الطالب معوض العوفي ، تقع في حدود ٥٠٠ صفحة ، و قد اطلعت عليها ، و قد تكلم عن السنن كلاما عاما مبينا الأحاديث التي انتقدت على أبي داود ، و شرطه في كتابه ٠

٥ - المجهولون و المتروكون و مروياتهم في سنن أبي داود ، رسالة ماجستير للطالب محمد صبران أفندى و قد أفدت منها ببيان عدد روايات المجهولين و المتروكين وحالها ٠٠٠

٦ - الدراسة التي قدم بها الاستاذ محمد العمرى لكتاب سؤالات الآجرى أبا داود ، وتقع في ١٨ صفحة ، و هي دراسة عامة ٠

هذه الجهود التي وقفت عليها مما يتصل بموضوع الدراسة ، وجميعها - كما هو ظاهر - ان غطى جزءا من الدراسة فانه لا يغطيها جميعها اطلاقا ٠

رابعا : خطة البحث :

للوصول الى الأهداف و النتائج المتوخاة من هذه الدراسة جاء البحث في مقدمة و ثلاثة أبواب و خاتمة أما المقدمة فهذه التي بين أيديكم ·

أما الباب الأول : فكان حول الامام أبي داود و كتابه السنن و قد جاء في فصلين :

الفصل الأول : الامام أبي داود ، وتحدثت فيه عن حياته و سيرته العلمية ·

الفصل الثاني : كتابه السنن : و تحدثت فيه عن اسم الكتاب و تاريخ تأليفه و بينت شرطه و وفاءه به ، ثم تحدثت عن مكانة سنن أبي داود بين الكتب الستة ، و بينت أنه يأتي بعد الصحيحين ·

الباب الثاني: منهجه في مقولاته النقدية وجاء في أربعة فصول :

الفصل الأول : مصادره النقدية ، و بيان شخصيته النقدية ·

الفصل الثاني : منهجه في مقولاته في الجرح و التعديل ، فبينت مراتب ألفاظه و درست مصطلحاته في ذلك ·

الفصل الثالث: منهجه في الحكم على الأحاديث ، تكلمت فيه : عن مراتب الأحاديث عند أبي داود ، و درست مصطلحاته في التصحيح و التضعيف ·

الفصل الرابع : منهجه في التعليل ، تكلمت فيه عن : معنى العلة لغة و اصطلاحا ، وعن منهجه في ايراد العلل و الأحاديث المعلة ، ثم درست مصطلحاته في التعليل ·

الباب الثالث: دراسة مقولاته النقدية :

وهذا الباب هو صلب الرسالة ، و عمدتها و عليه قامت الدراسة المنهجية السابقة ، و قد جاء في ثلاثة فصول :

الفصل الأول : دراسة مقولاته في الجرح و التعديل وفيه مبحثان :

الأول : في رواة مرتبة الاحتجاج ·

الثاني : في رواة مرتبة الاعتبار ·

الفصل الثاني: دراسة مقولاته في التصحيح و التضعيف ، و فيه مبحثان :

الأول : في الأحاديث الصحيحة : و فيه أربعة مطالب :

الأول : في الأحاديث الصحيحة التي لم يختلف فيها ·

الثاني: في الأحاديث الصحيحة التي اختلف فيها و ترجيح رأى أبي داود ·

الثالث: الأحاديث التي ضعفها و أراد بضعفها ضعف السند ·

الرابع: الأحاديث التي ضعفها و الراجح صحتها ·

المبحث الثاني : الأحاديث الضعيفة و فيه مطلبان :

الأول : الأحاديث الضعيفة التي لم يرد اختلاف فيها ·

الثاني: الأحاديث الضعيفة التي اختلف فيها و ترجيح رأى أبي داود فيها ·

الفصل الثالث: دراسة مقولات أبي داود في العلل ، و فيه مبحثان :

الأول : في علل الإسناد و فيه سبعة مطالب ، تكلمت فيها عن : علل تعارض الرفع و الوقف ، وتعارض الوصل و الارسال ، وعلل الانقطاع و نفي السماع المتوهم ، و علل المزيد في متصل الأسانيد، و علل ابدال راو براو أو اسناد باسناد أو زيادة في السند ، وعلل الاختلاف في أسماء الرواة، وعلل التفرد و الغرابة ·

الثاني: في علل المتن و فيه خمسة مطالب : تكلمت فيها عن : علل الزيادات في المتون ، وعلل تحريف الألفاظ والمعاني ، وابدال متن بمتن ، أوقلب ألفاظ المتن ، و المنكر ، والمدرج، و مسائل أخرى ·

ثم بينت نتائج هذه الرسالة ·

وبعد :

فإني أحمد الله سبحانه و تعالى أن يسر لي سبل العمل ، و البحث و الدراسة و مكنني بفضله من إنجازه ·

وها أنذا أقدم جهدي بين يدي الباحثين و الدارسين راجيا أن لا يضنوا علي بتوجيه وإرشاد ونصح ، سائلا المولى عز وجل أن يتقبل هذا العمل و يجعله في صحيفتي يوم لا ينفع مال و لا بنون، و يكتب لنا الاخلاص فيه ·

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ·

تنويه هام

تقضي تعليمات مواصفات رسائل الماجستير في الجامعة الأردنية أن لا تزيد عدد الصفحات عن (٢٥٠) صفحة ، مما اضطر الباحث الى اختصار الفصل الثالث من الباب الثالث مكتفيا بتسجيل النتائج فقط ، و مع هذا بلغ عدد صفحات هذه الرسالة كما قدمت للمناقشة (٤٦٤) صفحة ، و مع أن لجنة المناقشة قد أقرت الرسالة كما هي ، فقد أمر عميد الدراسات العليا على تطبيق التعليمات و اختصار الرسالة الى (٢٥٠) صفحة مما اضطر الباحث مرة أخرى الى حذف و اختصار عدد من المباحث التي تخدم الموضوع و تتعلق بحياة أبي داود و منهجه في كتابه السنن و منهجه في مقولاته و كذا حذف الفهارس التفصيليه للآيات و الأحاديث و الأعلام

و لما لذلك من أثر على الرسالة فقد اقتضى التنويه ·

الباب الأول

الامام أبو داود
و
كتابه السنن

وفيه فصلان :

الفصل الأول : الامام أبو داود .

الفصل الثاني: كتاب السنن " مدخل عام " .

تمهيد

عصر الإمام أبي داود [1]

٢٠٢ - ٢٧٥ هـ

و فيه مطلبان :

المطلب الأول : سمات عصره

عاش الإمام أبو داود في القرن الثالث الهجري للفترة (٢٠٢ - ٢٧٥) للهجرة و عاصر تسعة من خلفاء بني العباس هم :

١ - المأمون ، عبدالله بن هارون الرشيد (١٩٨ - ٢١٨) ٠

٢ - المعتصم ، محمد بن هارون الرشيد (٢١٨ - ٢٢٧) ٠

٣ - الواثق بالله ، هارون بن محمد المعتصم (٢٢٧ - ٢٣٢) ٠

٤ - المتوكل ، جعفر بن محمد المعتصم (٢٣٢ - ٢٤٧) ٠

٥ - المنتصر بالله ، محمد بن جعفر (٢٤٧ - ٢٤٨) ٠

---

١ - مصادر ترجمته : الجرح و التعديل : (١٠١/٤ - ١٠٢) ٠ الثقات لابن حبان : (٢٨٢/٨) ٠ أخبار أصبهان (٣٣٤/١) ٠ تاريخ بغداد : (٥٥/٩ - ٥٩) ٠ السابق و اللاحق للبغدادي: (٢٦٤) ٠ شيوخ أبي داود للغساني - مخطوط - المعالم ٦/١ ٠ مختصر المنذري ٥/١ ٠ تهذيب سنن أبي داود ٨/١ ٠ طبقات الحنابلة لأبي يعلى الفراء (١٥٩/١) ٠ الأنساب للسمعاني (٣ / ١٢٥) ٠ المنتظم في تاريخ الملوك و الأمم لابن الجوزي (٥ / ٩٧) ٠ مقدمة الحافظ السلفي ، آخر تهذيب المنذري (١٤٣/٨) ٠ تهذيب الكمال (٣٥٥/١١) ٠ اللباب (١٠٥/٢) وفيات الأعيان لابن خَلِّكَان (٤٠٤/٢) تهذيب الأسماء و اللغات (٢ / ٢٢٤) ٠ سير أعلام النبلاء (٢٠٣/١٣) تذكرة الحفاظ (٥٩١/٢) ٠ العبر في أخبار من غبر (٣٩٦/١) ٠ و كتاب دول الاسلام (١ / ١٣١) ٠ و الكاشف (١/ ٣١١) ٠ و المعين في طبقات المحدثين (١٠٣)٠ طبقات الشافعية للسبكي (٢٩٣/٢)٠ البداية و النهاية (٥٤/١١)٠ مختصر تاريخ ابن عساكر لابن منظور (١٠٩/٨) ٠ تهذيب تاريخ ابن عساكر لابن بدران (٢٤٦/٦) ٠ الوافي بالوفيات للصفدي (٣٥٣/١٥) ٠ تهذيب التهذيب (١٦٩/٤)وتقريب التهذيب ص ٢٥٠ ٠ و طبقات الحفاظ للسيوطي (٢٦١) ٠ و شذرات الذهب لابن العماد (٢/ ١٦٧)٠ المختصر في أخبار البشر (٥٧/٢) و لم أطلع عليه ٠ اليافعي في مرآة الجنان (١٨٩/٢) و لم أطلع عليه ٠ مفتاح السعاده لطاش كبرى زاده (١٣١/١) ٠ كشف الظنون (١٠٠٤/٢) ٠ والأعلام للزركلي ١٢٢/٣ ٠ و معجم المؤلفين ٢٥٥/٤ ٠ المنهل العذب المورود ١ / ١٥ ٠

و من المتأخرين : كتب الشيخ الدكتور محمد الصباغ بحثاً و نشر في مجلة البحوث الاسلامية التابعة لإدارات البحوث و الإفتاء ، المجلد الأول ، العدد الأول سنة ١٣٩٥ ، ثم أعيد طبعه عام ١٩٨٥ و كتب الشيخ تقي الدين الندوي بحثا نشر للمرة الأولى بالأردية عام ١٩٦٧ ٠ ثم نشر في مجلة البعث الاسلامي ، و طبع الطبعة الأولى في القاهرة عام ١٣٩٣ ، أي قبل كتاب الصباغ ، و طبع الثانية عام ١٤١٠ ، لكنه بيضه للطبعة الثانية عام ١٣٩٨ ، وهناك تشابه بين كتاب الصباغ و الندوي في ترجمة أبي داود خاصة و لا أدري من أخذ عن الآخر أو لم يطلع كل منهما على الآخر فلعله من توارد الأفكار ، و قد أخذت منهما جميعا ٠

٦ ـ المستعين بالله ، أحمد بن محمد المعتصم (٢٤٨ ـ ٢٥٢) ٠

٧ ـ المعتز بالله ، محمد بن جعفر بن محمد المعتصم (٢٥٢ ـ ٢٥٥) ٠

٨ ـ المهتدي بالله ، محمد بن هارون بن محمد المعتصم (٢٥٥ ـ ٢٥٦) ٠

٩ ـ المعتمد على الله أحمد بن جعفر المتوكل (٢٥٦ ـ ٢٧٩) ٠ [١]

و تعتبر هذه المرحله الى جانب عصر الرشيد من أزهى مراحل الخلافة العباسية التي عرفت بالتقدم الحضاري : علمياً و صناعياً و زراعياً و تجارياً [٢] حتى عُد هذا العصر عصر الابداع في الحضارة الاسلامية ، و فيه تم تشكل و تبلور الحضارة الاسلامية بشكلها المعروف و مميزاتها الواضحة ، و فيه تم التمازج الحضاري و الثقافي في دار الاسلام بين مختلف الأقوام و العروق و الأجناس و الثقافات [٣] ، و ثمة سمات بارزة طبعت هذه الفترة نجملها بما يلي :

١ ـ شهدت هذه الفترة انتهاء العصر العباسي الأول الممتد حتى عام ٢٤٧ هـ بنهاية عهد المتوكل الذي كانت السيطرة فيه للخليفة بشكل عام ٠

أما العصر الثاني فقد بدأ فيه سيطرة العناصر غير العربية و أصحاب النفوذ و القوى العسكرية في الدولة على الحكم ، فسيطر في الفترة (٢٤٧ ـ ٣٤٠) الترك و كان الخليفة أقرب الى الصورة منه الى الحكم الفعلي و كان الأتراك (و هم مسلمون) ينفذون سياستهم تحت ستار الخليفة [٤]، فهذه أول سمة من سمات الفترة التي شهدها أبو داود ٠

٢ ـ الالتفات الى البناء الداخلي :

" فمرحلة الحكم الأموي كان مرحلة التوسع في الأبعاد ٠٠٠ و مرحلة الحكم العباسي كان مرحلة البناء الثقافي و الحضاري في الأعماق " [٥] ٠

و كان من أسباب ذلك ازدهار حركة التأليف و الترجمة و ازدهار بعض الصناعات ونمو التجارات و الاهتمام بالزراعة و نحو ذلك ٠

٣ ـ استمرار الصراع بين الدولة الاسلامية و الدولة الرومانيه المجاورة ، من ذلك :غزو المأمون لملك الروم تيوفل عام ٢١٥ و ٢١٦ بسبب اعتداء الروم على أهل طرسوس ، و كان النصر حليف المسلمين [٦] ٠

كما غزا المأمون الروم عام (٢١٧ و ٢١٨) ، حتى أدركته المنية في بلاد الروم فنقل الى طرسوس [٧] ٠

و غزا المعتصم مدينة عمورية سنة ٢٢٣ ، و هي تبعد عن أنقرة ١٢٠ كم ، بسبب غزوة قام بها الروم لمدينة زبطرة التركيه ، فقتلوا و سبوا عددا من النساء ٠ [٨]

كما كان هناك اقتتال بين الروم و المسلمين عام ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤١ و ٢٤٣ [٩] وعام ٢٤٨ و٢٤٩ [١٠] ٠

---

١ ـ انظر تاريخ الطبري ، المجلد الخامس ، و البداية و النهاية ، جـ ١٠ و ١١ ٠

٢ ـ انظر تاريخ الاسلام السياسي ، د٠ حسن ابراهيم ، ٣٠١/٢ ـ ٣١٩ ٠

٣ ـ انظر ، دراسة وثقية للتاريخ الاسلامي ، د٠ محمد ماهر حماده ، ص ٧٥ ٠ والمسيرة الاسلامية للتاريخ، منير غضبان ، ص ١٤٢ ٠

٤ ـ انظر التاريخ الاسلامي ، محمود شاكر ، جـ ٦/ص ٧ فما بعد ، وص ٤٩ فما بعد ٠

٥ ـ رؤية جديدة لفلسفة تاريخ الاسلام ، أنور الجندي ، نقله عنه منير غضبان في المسيرة ص ١٤٧ ٠

٦ ـ تاريخ الطبري ، جـ ٥/ص ١٨١ ـ ١٨٣ ٠ ٧ ـ المصدر السابق ٥/ ١٨٦٠ و ١٩٥ ٠

٨ ـ المصدر السابق ٥ / ٢٣٥ فما بعد ، و التاريخ الاسلامي ٥/٢٢٤ ـ ٢٢٥ ٠

٩ ـ التاريخ الاسلامي ٥ / ٢٤٣ ـ ٢٤٤ ٠

١٠ ـ المصدر السابق ٦ / ٥٨ ـ ٥٩ ٠

٤ - كان من سمات هذا العصر : قلة الفتوح الجديدة ، بحيث لم تكن شيئاً أساسياً في هذه الفترة بل كانت على الأغلب دفاعا عن الثغور و ذلك لاسباب منها : الصراعات الداخلية ، و عدم وجود خليفة قوى وانتشار المذاهب و الأفكار الدخيله ، و انشغال الناس بمصالحهم الخاصة ، و مع ذلك فقد وجد بعض الفتوح من ذلك :فُتح في عهد المأمون عام ٢٠٢ مدينة اللاز ، و الشيزر من بلاد الديلم ، و فتح عام ٢٠٧ بلاد ما وراء النهر [١] ، و تم فتح عمورية عام ٢٢٣ كما مر .

و في الجانب الغربي فتح الأغالبة جزيرة صقليه مع نهاية عهد المأمون [٢] ، هذا ما نجده عن الفتوح ، فهي فتوح قليلة جدا .

٥ - من السمات البارزة لهذه الفترة ظهور حركات التمرد الداخلي و الثورات المتعددة الأهداف والمنطلقات .

أ - فمنها ما كان شيعياً : كخروج عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالله من آل علي بن أبي طالب عام ٢٠٧ في اليمن يدعو الى الرضا من آل محمد [٣] ، و ظهر في الكوفة أبو الحسين يحيى بن عمر من آل زيد بن علي ، و دعا الى الرضا كذلك ، و أخذ ما في بيت مال المسلمين في الكوفة و قتل ٢٥٠ ، و لشدة بروز الشيعة كان المأمون معجبا بآل البيت العلوي فصار يقدم علياً على الخلفاء الثلاثة ، و جعل ولي عهده عليا الرضا ، مما سبب غضب آل العباس ، لكن ما لبث علي الرضا أن توفي بشكل غامض [٤] و لقد كانت التحركات العلوية كثيرة في تلك الفترة .

ب - و من الحركات ماكان بسبب الآراء الخارجية :

كتحرك الخوارج بإمرة مهدى بن علوان ، فسار اليهم أبو اسحاق محمد بن الرشيد فهزمهم [٥] ،وحركة مساور بن عبدالحميد الخارجي الذى التف حوله خلق من الأعراب حتى توفي عام ٢٦٣ [٦] .

و في عام ٢٦٧ استولى أحمد بن عبدالله الخارجي على خراسان و كرمان وسجستان ، و في نهاية العام تمت السيطرة عليه و قتل [٧] ، و سيطر الخوارج على هراة ثلاثين سنة ، الى أن أنقذها منهم يعقوب بن الليث عام ٢٥٩ [٨] .

ج - من الحركات ، حركات باطنية : تهدف الى هذم الدولة الاسلامية من الداخل ، أخطرها في تلك الفترة الحركة الخرمية التي تقوم على عقيدة التناسخ و الاعتقاد بوجود إلهين ، أحدهما للنور و الآخر للظلمة ، و القول بإباحة النساء ، و امتدت من أيام المأمون الى أن تم القضاء عليها في عهد المعتصم سنة ٢٢٢ و كانت تقاتل على طريقة حرب العصابات في عصرنا فتنصب الكمائن بين المرتفعات و تغير ليلا بضربات سريعة و تفر [٩] .

د - و منها حركات رفعت الشعار الاجتماعي :

و أهمها ثورة الزنج التي قامت تحت دعوى إزالة الفوارق الاجتماعية ووجوب المعاملة الإسلامية معهم

١و٢- التاريخ الاسلامي ، ج٥ / ٢٠٩ - ٢١٠ .

٣ - البداية و النهاية ٢٥٩/١٠ .

٤ - انظر البداية و النهاية (٢٥٠/١٠) ودراسة وثقية للتاريخ ص ١٢٧، والتاريخ الاسلامي ١٩٨/٥ .

٥ - التاريخ الاسلامي ٢٠٤/٥ . ٦ - البداية و النهاية ١١ / ٣٦ .

٧ - التاريخ الاسلامي ٧٣/٦ .

٨ - البداية و النهاية ٣١/١١ ، و التاريخ الاسلامي ٧٤/٦ .

٩ - البداية و النهاية ١٠/ ٢٨٣ ، والتاريخ الاسلامي ٥ / ٢٢١ .

و إكرام الخدم و انتشروا في البصرة و الأهواز و دخلوا الكوفة عام ٢٦٠ و نهبوها كما أنهم كانوا سببا في خراب البصرة و دامت ثورتهم من عام ٢٥٥ - ٢٧٠ (١).

هـ - و منها الحركات الانفصالية السياسية : بدوافع الطمع في الملك و الاستئثار بالحكم و بسبب ضعف الخلافة المركزية عن القيام بكامل واجباتها ، فقامت حركة يعقوب بن الليث في سجستان عام ٢٣٧ ، ثم قضى عليه طاهر بن عبدالله بن الحسين والي خراسان ، ثم ما لبث يعقوب أن أسس الدولة الصفارية منطلقا من سجستان إلى هراة و ضمها إلى إمرته ، و احتل عام ٢٥٩ قاعدة الدولة الطاهرية بنيسابور ، كما ظهرت الدولة الطاهرية إلا أنها كانت موالية للخليفة . (٢)

و ظهر في المغرب عدة دويلات كالدولة الأموية في الأندلس و الأدارسة و الأغالبة . (٣)

٦ - و من سمات هذا العصر انتشار الفرق المذهبية العقدية المخالفة لمذاهب أهل السنة والجماعة ، فكما لاحظنا انتشر التشيع و قوي شأنه ، و كذا استمرت الخارجية في الوجود، ووجدت الجهمية و القدرية و المعتزلة و هي أهم حركة وجدت ، اذ تبناها المأمون و من بعده المعتصم و الواثق ، و امتحنوا الناس في خلق القرآن ، الى أن أزال ذلك المتوكل . (٤)

٧ - و يعتبر هذا العصر من أزهى العصور العلمية في تاريخ الاسلام : ففيه نشأت بقية المذاهب الأربعة (الشافعي و الحنبلي) و تطور المذهبان الحنفي و المالكي ، و فيه دونت المصنفات الحديثية الضخمة : كالكتب الستة و مسند أحمد .... ، و ازدهر علم النقد الحديثي على يد يحيى بن معين ، و علي ابن المديني ، و ابو حاتم الرازي ، و أبو زرعة الرازي ، و البخاري ، و غيرهم .

وازدهرت حركة التأليف و الترجمة ، و ظهر أعلام مبدعون في الشعر و الأدب : كابن الرومي والبحتري و ابن المعتز ، و ابن المبرد ، و ابن قتيبة ، و الجاحظ و ثعلب و الفراء . (٥).

---

١ - التاريخ الاسلامي ٦ / ٧٤ - ٧٦ .

٢ - التاريخ الاسلامي ٥/ ٢٤٢ ، و انظر البداية ١١ / ٢٨ و ٣٨ .

٣ - التاريخ الاسلامي ٥ / ٢١٢ - ٢١٤ .

٤ - انظر " لمحة في نشأة الفرق " للكوثري ، مقدمة كتاب " تبيين كذب المفتري " ص ٩ - ٢٢ .

٥ - انظر أبو داود ، حياته و كتابه للصباغ ، ص ١٣ . و بعد أن كتبت المطلب رأيت الدكتور محمد الصباغ أشار الى نحو هذه السمات ، لكن لم يفصل فيها .

المطلب الثاني : أثر ما سبق في حياة أبي داود :

لقد كان أبو داود واحدا من العمالقة الأفذاذ في هذا العصر الذي بدأت الحضارة تؤتي ثمارها فيه و تَنْضِج نُضْجا رائعا ، و تعطي عطاءً خصباً [1] و اعتقد أن مجموع السمات السابقة كان لها أثر كبير في شخصية أبي داود رحمه الله، بيان ذلك :

١ - أنه بسبب توقف الفتوحات الخارجيه و انتشار الفتن الداخليه فإن عددا من ذوى العقول الراجحة و الإمكانات الهائلة قد آثروا الانشغال بالعلم و عدم الانغماس في هذه الفتن ، فإذ لم توجد الحركة الجهادية فأولى ما ينشغل به المرء هو العلم .

٢ - أن انتشار الفرق و المذاهب المخالفة لأهل السنة كان دافعاً قوياً لأهل السنة و الجماعة أن يتحصنوا بالعلم و ينشروه ، ليحصنوا به المسلمين عامة ، و أولى علم يتم به ذلك هو علم السنة النبوية ، و لذا نجد اهتماما خاصا لأبي داود في هذا الجانب في كتابه السنن كما سنرى في المباحث القادمة رغم كونه في أحاديث الأحكام .

٣ - كما كان ذلك دافعاً إلى تمحيص سنة رسول الله و نقدها ، و تأصيل القواعد التي يسيرون على ضوئها ، لأن هذا العلم دين ... ، صحيح أن عملية النقد و التمحيص قد بدأت منذ الفتنة الأولى [2] ... إلا أن اشتداد الفتن و انتشارها و تنوعها كان ذلك داعيا الى التأصيل و التقعيد و التأليف في هذا الجانب .

٤ - أن تعدد المذاهب الفقهيه كان له أثر كبير في حياة أبي داود العلميه ، إذ جعله يتجه إلى تصنيف كتابه في أدلة الأحكام الذى صار يعد مرجع الفقيه الأول في السنة .

٥ - لما سبق لا نرى للجانب الجهادى بروزا في حياة أبي داود بل نراه في حياته كلها رحالة في طلب العلم ، إلا أننا نرى في كتابه كتابا خاصا بالجهاد لتأصيل أحكامه و بيان فقهه .

٦ - أن تخصص أبي داود وبروزه في هذا الجانب كان له دور في إعادة بناء البصرة التي خربت بسبب ثورة الزنج و سنبين ذلك في الدراسة .

و بعد : فهذه أهم ملامح عصر أبي داود و أثرها في شخصيته رحمه الله فلننتقل الى دراسة هذه الشخصية .

---

١ - انظر أبو داود ، حياته و كتابه للصباغ ، ص ١٣ .

٢ - انظر : الفكر المنهجي عند المحدثين ، دكتور همام سعيد ، ص ٥٦ .

الفصل الاول : الامام أبو داود

المبحث الاول : شخصيته الذاتية

المطلب الاول : اسمه و نسبه و مولده

١ - اسمه و نسبه و نسبته و كنيته :

لم يُختلف في اسم أبي داود و إن اختلف في سرد نسبه :

فقال ابن أبي حاتم : سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر الأزدي السجستاني [١] و لم يستوف ابن أبي حاتم ذكر نسبه ،

فقد قال أبو الحسين بن جُمَيع الصيداوي [٢] عن محمد بن عبدالعزيز الهاشمي [٣] : سليمان بن الأشعث بن بشر بن شداد، و هذا غير واف أيضا كما أن غيره قال بشير و ليس بشرا ، إذ نسبه ابن داسه والآجري فقالا : سليمان بن الأشعث بن اسحاق بن بشير بن شداد ، و زادا الخطيب البغدادي : ابن عمرو بن عمران الأزدي [٤] و قال أبو حاتم بن حبان: السجستاني و لم يذكر الأزدي [٥] .

فتحصل مما سبق أنه : الإمامُ أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني ، قال الحافظ أبو طاهر السلفي : و هذا القول في نسبه أمثل ، و القلب إليه أميل [٦] .

و يُكْنى أبا داود و لم أرَ لِمَ ذلك ؟ و يبدو لأن اسمه سليمان كما هي عادة أهل تلك البلاد ، فمن اسمه محمد فهو أبو قاسم ، و من اسمه خالد فهو أبو الوليد ، و هذا اسمه سليمان فهو أبو داود ، إذ سليمان هو ولد داود ، و يكنى الابن باسم أبيه .

و ينسب أبو داود لقبيلة الأزد ، و هي قبيلة عربية من اليمن نسبة الى : أزد بن الغوث بن نبْت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ [٧] .

كما ينسب الى البلاد التي ولد فيها - سجستان - فيقال السجستاني بكسر السين و فتحها ، و الكسر أشهر و الجيم مكسورة فيهما [٨] .

و ينسب لها بلفظ السجزي بكسر السين و اسكان الجيم ثم زاي .

قال ابن حجر : السجزي : جماعة نسبوا الى سجستان و هو اقليم ذو مدائن و اسم قصبته زَرَنج و هو بين خراسان و كِرمان و منه أبو داود و أبو سعيد الدارمي و أبو حاتم بن حبان و الخليل بن أحمد القاضي ... [٩]

قال ابن ما كولا : السجزي : نسبة الى سجستان على غير قياس [١١] .

و موقع منطقة سجستان - كما هو في الخريطة المرفقة (١ ، ٢) - شمالي مكران و كرمان و جنوب خراسان قرب صحراء لوط و تقع هذه البلاد شرق ايران في المنطقة المتاخمة لجنوب غرب أفغانستان الحالية .

---

١ - الجرح و التعديل (٤/١٠١ - ١٠٢) .

٢ - هو الشيخ العالم الصالح المسند المحدث أبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن جميع الصيداوي ثقة ت ٤٠٢ ، السير ١٧/ ١٥٤ .

٣ - لم أقف على ترجمته و رأيت الصباغ أشار الى أنه لم يقف على ترجمته وورد منسوبا في رسالة أبي داود الى أهل مكة ص ٢٣ .

٤ - تاريخ بغداد ٩/٥٥ ، وتهذيب الكمال ١١ / ٣٥٥ . ٥ - الثقات ٨/ ٢٨٢ .

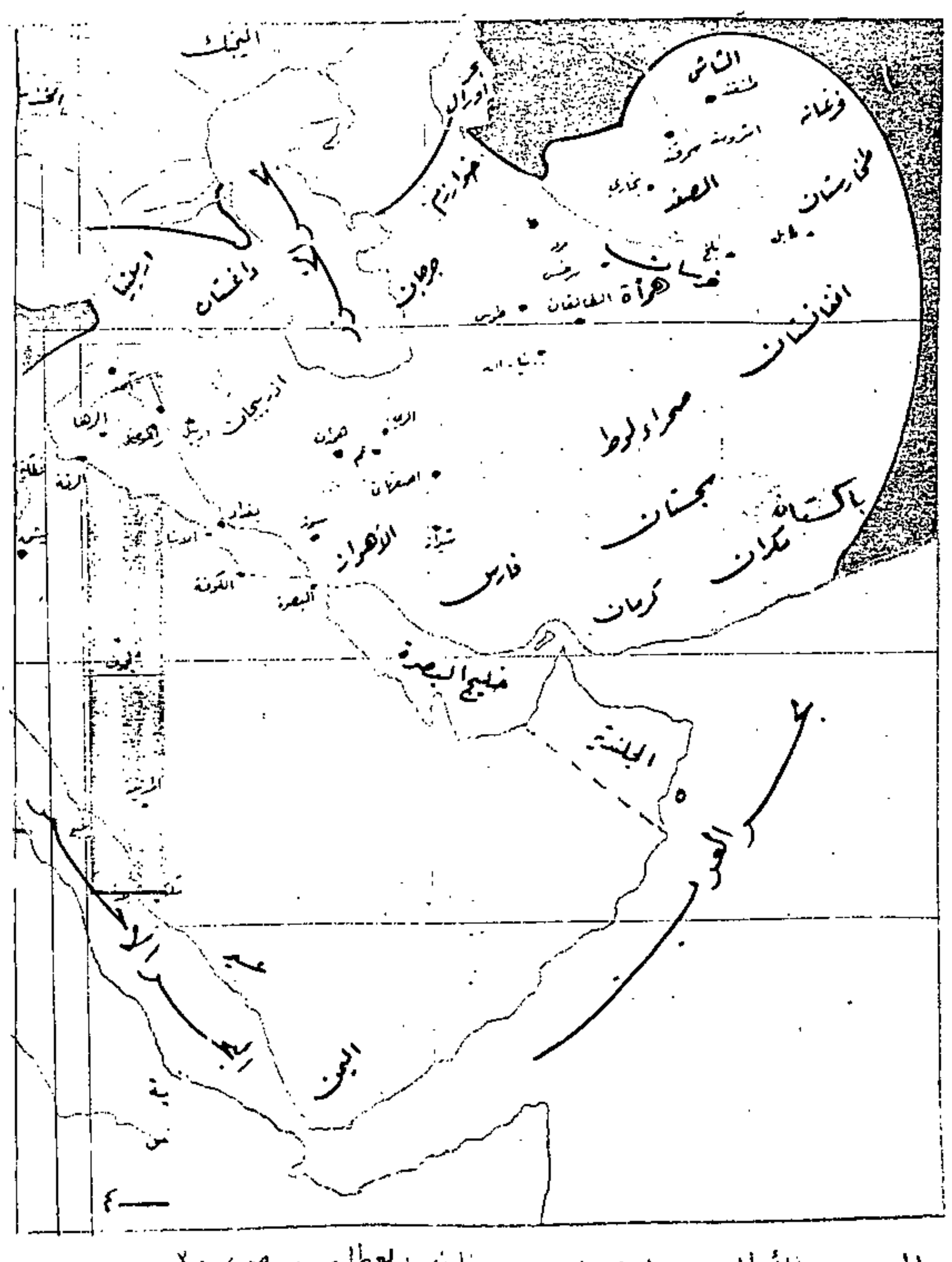
٦ - مقدمة الحافظ أبي طاهر السلفي آخر مختصر المنذري ٨/ ١٤٣ ، توفي أبو طاهر (٥٧٦) .

٧ - الأنساب ١/ ١٢٠ و اللباب ١/ ٤٦ .

٨ - تهذيب الأسماء و اللغات ٢/ ٢٢٤ . و معجم البلدان ٣/ ١٩٠ . و لم يذكر إلّا كسر السين فيها .

٩ - تبصير المنتبه ٢ / ٧٢٧ . ١١ - الاكمال ٤/ ٥٤٩ - ٥٥٠ .

خارطة (١)



المصدر: الأطلس التاريخي ، عدنان العطار ، ص ٢٠

خارطة (٢)



المصدر : الأطلس العربي ، سعيد الصباغ .

قال ياقوت : بينها - سجستان - و هراة ثمانون فرسخا و هي جنوبي هراة [1].

قلت : و الفرسخ يعادل ٥٥٤٤ م [2] ، فهي تبعد عن هراة ما يعادل ٤٤٣٫٥٢ كلم ، و هراة في شمال غرب أفغانستان ، و رأيت في الخارطة منطقة تسمى سيستان في المنطقة المتاخمة لأفغانستان و باكستان و ايران ، فلعلها هي .

٢ - مولده :

ولد أبو داود في عصر السنة الذهبي القرن الثالث الهجري سنة اثنتين و مائتين (٢٠٢) هـ نقل ذلك عنه تلميذه أبو عبيد الآجرى فقال : سمعت أبا داود يقول :"ولدت سنة اثنتين و صليت على عفان سنة عشرين " [3] و لم يختلف في تحديد تاريخ ولادته رحمه الله .

و يلاحظ أن مولده على رأس القرن الثالث الهجرى .

المطلب الثاني

أُسْرته و حياته الاجتماعيه

لا تسعفنا كتب التراجم بشيء يذكر عن أسرة أبي داود رحمه الله ، و لم أجد ترجمة لأي من آبائه أو أجداده ، إلا ما يذكر عن جده عِمْران : - و هو الجد الخامس لأبي داود - أنه قتل مع علي رضي الله عنه بصفين [4].

أما آباؤه و أجداده المباشرون فلم أجد لهم ذكرا ، و يبدو أن أسرته انتقلت الى سجستان ضمن ركب المجاهدين الذين خرجوا لنشر الإسلام إذ أنهم عرب قحطانيون استوطنوا سجستان .

لكن كتب التراجم حدثتنا عن أخ له و ابن :

أما الأخ فهو محمد بن الأشعث و هو أسَنّ من أبي داود قليلا ، و كان رفيقا له في الرحلة [5] و لمحمد هذا رواية في الحديث : روى عن أبي الوليد الطيالسي و غيره ، و روى عنه ابن أخيه عبدالله بن أبي داود . وذكره ابن حبان في الثقات [6] ، كما روى عن عبدالله بن رجاء (ت ٢١٩) [7] .

و أما الابن فهو أبو بكر عبدالله بن سليمان بن الأشعث ، حافظ علّامة ، صاحب تصانيف منها السنن و المصاحف ، و البعث ، و الناسخ و المنسوخ ، ولد بسجستان سنة ثلاثين و مائتين و سافر به أبوه و هو صبي [8]

---

١ - معجم البلدان : ٣ / ١٩٠ . ٢ - الفقه الاسلامي : ١ / ٧٥ . و هذا وفق رأي من قال إنه ثلاثة أميال و ثمة رأي أنه ستة أميال (لسان العرب : فرسخ ، ٣ / ٤٤) .

٣ - تاريخ بغداد ٩ / ٥٦ و تهذيب الكمال ٣٦٧/١١ و السير ٢٠٤/١٣ وعفان هو ابن مسلم بن عبدالله الباهلي ثقة ثبت ت ٢٢٠ ، تقريب ص ٣٩٣ . ٤ - تهذيب الكمال ١١ / ٣٥٦ .

٥ - السير ٢٢١/١٣ . ٦ - الثقات ١٤٩/٩ . ٧ - السير ٣٧٧/١٠ .

٨ - السير ٢٢١/١٣ - ٢٢٢ ، و انظر : تاريخ بغداد ٤٦٤/٩ و طبقات الحنابله ٥١/٢ - ٥٥ و طبقات السبكي ٣٠٧/٣ - ٣٠٩ و طبقات القراء لابن الجوزى ٤٢٠/١ و غيرها ، هذا و كان أبو داود قال عن ولده هذا: إنه كذاب، و قال من البلاء أن عبدالله يطلب القضاء،لكن قال ابن عدى : هو معروف بالطلب =

يدل هذا على اهتمام أبي داود بأسرته فكان يصاحبه أخوه و ابنه في رحلاته العلميه لينشأ النشأة التي يريد ألا و هي طلب العلم ، كما أن رفقة أخيه محمد له و هو أسن منه ، تدل على قوة شخصية أبي داود العلميه رحمه الله .

أما عن حياته الاجتماعيه :

فيبدو أنه قد تهيأت لأبي داود رحمه الله المكانه المرموقة ، و الشهرة الواسعة ، حتى غدا يطلبه الطلاب والشيوخ ، بل و الأمراء ، و فيما سيأتي من قصص بيان لذلك .

كما أنه قد تهيأ لأبي داود رحمه الله مصدر رزق يمكنه من التفرغ لطلب العلم دون الحاجة إلى الانشغال بطلب الرزق ، فقد ذكر الحاكم : أنه كان له بسجستان عقد [1] و أملاك و أوقاف له و لسلفه . [2]

و هذا يفسر لنا تفرغ أبي داود الكامل لطلب العلم و إمضاءه حياته في الرحلات العلميه ، و الجلوس للرواية و التحديث كما سنرى ، و في ذلك إشارة الى أهمية أن يُؤَمَّن لطالب العلم مصدر العيش الكريم الذى يغنيه عن الآخرين ، و لاشك أن هذا يعطي أبا داود استقلالا في الرأي و جرأة ، و هذا واضح في مواقف كثيرة لأبي داود سيمر بعضها .

و مما يذكر عن وضعه الاجتماعي أن أبا داود كغيره من أهل زمانه الذين عندهم سعة في الرزق كان له خادم يخدمه و هو أبو بكر بن جابر الذى روى قصته مع الأمير الموفق و سنأتي .

= و عامة ما كتب مع أبيه هو مقبول عند أصحاب الحديث و أما كلام أبيه فما أدري أيش تبين له منه و كان بعض الرواة ربما دلسه ، فقال عبدالله بن أبي عبدالله .
انظر الكامل ١٥٧٧/٤ . و لسان الميزان ٢٩٣/٣ - ٢٩٤ .

١ - العُقدة : الضيعة . (مختار) مادة عقد .

٢ - السير ٢١٧/١٣ - ٢١٨ .

المطلب الثالث

وفاته

انفقت مصادر ترجمة أبي داود على أن وفاته كانت سنة خمس و سبعين و مائتين في البصرة ·
و ذلك بعد أن دخلها سنة احدى و سبعين و مائتين بطلب من الأمير الموفق أخي الخليفة لينشر بها العلم بعد خرابها بسبب فتنة الزنج ·
و أشارت المصادر الى أنه توفي يوم الجمعة سادس عشر من شوال ·
و صلى عليه عباس بن عبدالواحد الهاشمي [1] و دفن بجانب قبر الثوري رحمهما الله جميعا ·
و كان أبو داود قد أوصى أن يغسله الحسن بن المثنى [٢] ان اتفق ، و الا فينظروا في كتاب سليمان ابن حرب عن حماد بن زيد في الغسل فيعملوا به ·
و هذا إن دل فيدل على شدة تحري أبي داود للسنة و الاقتداء بما صح عنده عن رسول الله صلى الله عليه و سلم حتى فيما يتعلق بمماته و دفنه · [٣]
و لا تشير المصادر الى سبب معين لوفاة أبي داود ·

---

١ - عباس بن عبدالواحد لم أجد ترجمته ·

٢ - هو الحسن بن المثنى بن معاذ بن معاذ العنبري من الثقات النبلاء (ت : ٢٩٤) السير ٥٢٦/١٣ ·

٣ - انظر في وفاته : تاريخ بغداد ٥٨/٩ ، و تهذيب الكمال ٣٦٧/١١ ، و السير ٢٢١/١٣ ، و تذكرة الحفاظ ٥٩٣/٢ ، و تهذيب التهذيب ١٧٣/٤ ·

المبحث الثاني

حياته العلمية

و فيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : طلبه العلم و رحلاته العلمية ٠

المطلب الثاني: شيوخه ٠

المطلب الثالث :تلامذته ٠

المبحث الثاني
المطلب الاول
طلبه العلم و رحلاته العلمية

تشير مصادر ترجمة أبي داود الى أنه شغف بطلب العلم منذ نعومة أظفاره ، فبدأ بطلب الحديث على شيوخ بلده سجستان و ما جاورها : كمدينة هراة ، و بغلان ، و الري ، ثم طلب الحديث في خراسان ، و كان ذلك كله قبل أن يرتحل الى العراق و قبل أن يتم الثامنة عشرة من عمره ففي خراسان يتوقع أن يكون سمع من إسحاق ابن راهويه المتوفى سنة (٢٣٨) و من سعيد بن منصور ت (٢٢٧) و في بغلان يتوقع أن يكون قد سمع من قتيبة ابن سعيد المتوفى سنة (٢٤٠) و لا يمنع أن يكون سمع منهم بعد ارتحاله الى بغداد و الكوفة . قال الحاكم: و كتب قديما بنيسابور [١] .

ثم ارتحل الى بغداد سنة عشرين و مائتين فقد قال أبو داود:صليت على عفان [٢] ببغداد سنة عشرين. فهذه الرحلة الأولى الى العراق ، و في السنة نفسها دخل البصرة ، قال أبو داود : دخلت البصرة و هم يقولون : أمس مات عثمان بن الهيثم المؤذن [٣] فسمعت من أبي عمر الضرير مجلسا واحدا .

قال الذهبي : مات (أي أبو عمر الضرير) في شعبان سنة عشرين و مات عفان قبله بشهر ... [٤]،

قلت : فيكون دخوله البصرة في شهر رجب .

ثم دخل أبو داود الكوفة سنة إحدى و عشرين و مائتين .

قال أبو داود : دخلت الكوفة سنة إحدى و عشرين فلم أكتب عن مخول بن إبراهيم و مضيت مع عمر بن حفص بن غياث الى منزله فلم يقض السماع منه ثم قال:و سمعت من سعيد بن سليمان مجلسا واحدا و من عاصم ابن علي مجلسا واحدا [٥] .

و بعد أن سمع في بغداد و البصرة و الكوفة ارتحل الى مكة إذ سمع فيها من عبدالله بن مسلمة القعنبي (ت ٢٢١ هـ) في مكة كما سمع من سليمان بن حرب [٦] .

ثم كانت له رحلة الى دمشق سنة اثنتين و عشرين قال الآجري : قال أبو داود : - و قد ذكر أبا النضر الفراديسي إسحاق بن إبراهيم - : ما رأيت بدمشق مثله كان كثير البكاء كتبت عنه سنة اثنتين و عشرين. [٧]

ثم استمر بعد ذلك في طلب العلم من حواضره المعروفة في ذلك الوقت : حمص ، و حلب ، و حرّان وبلخ ، و خراسان ، و مصر .

و من خلال استطلاع تاريخ وفاة بعض شيوخه نجد أنه بعد دمشق يتوقع أن يكون دخل حمص اذ سمع فيها من يزيد بن عبد ربه و قد توفي (٢٢٤) .

و يتوقع أن يكون سمع بعدها في حلب من أبي توبة الربيع بن نافع و قد توفي سنة (٢٤١) و يبدو أنه انتقل بعد ذلك إلى حران إذ سمع فيها من أبي جعفر النفيلي المتوفى سنة (٢٣٤) و من أحمد بن أبي شعيب [٨]

---

١ - تهذيب الكمال ٣٦٦/١١ ، و تهذيب الأسماء و اللغات ٢٢٤/٢ ، و تهذيب ابن عساكر لابن بدران ٢٤٦/٦ ، و السير ١٣/ ٢١٣ .

٢ - سبقت ترجمته . ص ١٠ .

٣ - هو مؤذن جامع البصرة .

٤ - السير ٢٠٤/١٣ و تاريخ بغداد ٩ / ٥٦ .

٥ - تاريخ بغداد ٥٦/٩ ، والسير ٢٠٤/١٣ .

٦ - السير ١٣ / ٢٠٤ .

٧ - تهذيب الكمال ٣٦٦/١١ .

٨ - انظر السير ٢٠٤/١٣ - ٢٠٥ . وحرّان بلدة جنوب تركيا على الطريق بين الموصل و حلب

و ينبغي أن يكون دخل مصر بعد ذلك إذ رافقه في رحلته الى مصر ابنه عبدالله [1] المولود سنة ٢٣٠ و قد سمع بمصر من أحمد بن صالح ت (٢٤٨) و يبدو أنه كان يتردد كثيرا على بغداد اضافة الى موطنيه الرئيسين البصرة و سجستان و كان يزور عدداً من المراكز العلمية في طريق سفره إذ علمنا أنه دخل بغداد مراراً و أنه استوطن البصرة .

و كانت له رحلة الى طرسوس* أيضا و أقام بها عشرين سنة [2] ذكر أبو داود ذلك فقال أقمت بطرسوس عشرين سنة كتبت المسند و كتبت أربعة آلاف حديث لمن وفقه الله لها [3] و لا تسعفنا المصادر بسبب هذه الإقامة الطويلة و لا بمن التقى فيها من الشيوخ و يبدو أنها كانت للتفرغ لجمع كتابه السنن .

و قد يكون أقام مرابطا باعتبارها أحد الثغور وقتها واغتنم الوقت في كتابة المسند .

ثم كانت آخر رحلاته الى بغداد التي فخلها مرارا سنة احدى وسبعين ومنها الى البصرة التي توفي فيها .[4]

و لكثرة رحلاته العلمية : قال الخطيب :هو أحد من رحل و طوّف و جمع و صنف و كتب عن العراقيين و الخراسانيين و الشاميين و المصريين و الجزريين و سمع بخراسان و العراق و الجزيرة و الشام و مصر [5] .

و قال ابن كثير :"أبو داود السجستاني أحد أئمة الحديث الرّحالين إلى الآفاق في طلبه"[6] و عدم ذكر الخطيب له في كتاب الرحلة لا ينقصه شيئا فانه لم يستوعب ذلك إطلاقا .

سعة علم أبي داود :

و كثرة رحلات أبي داود العلمية ، إن دلت على شيء فإنما تدل على شغف عظيم بالعلم ، و اهتمام وافر، و حرص كبير و سعة اطلاع ، و كبير اضطلاع .

قال أبو عبدالله بن مخلد [7] كان أبو داود سليمان بن الأشعث يفي بمذاكرة مائة ألف حديث[8] .

و قال أبو بكر بن داسة : سمعت أبا داود يقول : كتبت عن رسول الله صلى الله عليه و سلم خمس مئة ألف حديث ، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب - يعني كتاب السنن - ، جمعت فيه أربعة آلاف حديث و ثماني مئة حديث ، ذكرت الصحيح ، وما يشبهه و يقاربه ، و يكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث ، أحدها قوله صلى الله عليه و سلم : " الأعمال بالنيات " و الثاني " من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه" والثالث قوله : " لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لاخيه ما يرضى لنفسه " والرابع:"الحلال بين و الحرام بين" ... الحديث [9] .

أما مؤلفاته فأحيل القارىء الى كتاب : " أبو داود " للصباغ . [10]

---

١ - سبق ذكر قصة ذلك .	٢ - تهذيب الأسماء و اللغات ٢٢٦/٢ .

٣ - مقدمة الحافظ أبو طاهر السلفي ج ٨ من تهذيب المنذرى / ص ١٤٩ ، و تهذيب الأسماء و اللغات ٢ / ٢٢٦ .	٤ - تاريخ بغداد ٩ / ٥٦ .

٥ - تاريخ بغداد ٩ / ٥٥ .	٦ - البداية و النهاية ١١ / ٥٤ .

٧ - هو محمد بن مَخْلَد بن حفص مسند بغداد (ت سنة ٣٣١ هـ) عن ٩٨ سنة ، تذكرة الحفاظ ، ٨٢٨ .

٨ - مقدمة الحافظ السلفي ١٥٠/٨ .

٩ - تاريخ بغداد (٩ / ٥٧ ، و السير ٢٠٩/١٣ - ٢١٠ ، و طبقات السبكي ٢٩٥/٢ .

* طرسوس مدينة جنوب تركيا قرب أضنه الى الشمال الغربي من لواء الاسكندرونه و لم أجد فيمن نسب اليها أحدا من شيوخ أبي داود أو تلامذته .

أنظر الأنساب ٦٠/٤ - ٦١ .	١٠ - ص ٣١ ، و كتاب الندوي ، ص ٤٣ .

المطلب الثاني

شيوخ أبي داود رحمه الله

شيوخ أبي داود يكثرون كثرة بالغة يصعب معها إحصاؤهم في هذه الدراسة فنخرج عن موضوعنا .

و لقد أحصيت شيوخه في تهذيب الكمال ممن روى عنهم في السنن ، فكانون ثلاثة و سبعين ومائة[1]

و ذكر ابن حجر أن المزي لم يستوعب شيوخه [2] ، قال الاستاذ سلطان : و هو منهج المزى أنه لا يستوعب و حتى الكمال للمقدسي وإن كان قد صوره الناس أنه استوعب في ذكر الشيوخ فقد فاته أحيانا بعضهم و هذا ينسحب على كل التراجم و ليس على ترجمة أبي داود فقط . *

و أحصيت شيوخ أبي داود في كتاب : تسميه شيوخ أبي داود للغساني فبلغت مشيخته نحوا من تسعين و مائتين و هذا يقارب العدد الذى ذكره ابن حجر بقوله : و شيوخه في السنن و غيرها نحو من ثلاثمائة نفس [3] و قمت باجراء احصاء لشيوخ أبي داود في كتاب الطهارة من سننه [4] فبلغ عددهم تسعة بعد المائة ، منهم من أكثر عنهم و منهم من أقلّ . و قال أبو داود عن نفسه: إنه لقي مائتين من المشايخ.[5]

و لا عجب في ذلك فقد رأينا سعة علم أبي داود و كثرة رحلاته العلمية و تطوافه في البلاد حتى عُد من الرحالين الطوافين و رأينا كثرة البلدان العلمية التي زارها ...

و في ضوء الإحصاء الذى قمت به أذكر عدداً من شيوخه الذين أكثر عنهم و عدداً آخر من الذين أقل عنهم مبيناً اسم كل شيخ و مرتبته و طبقته .وفق الترتيب التالي : [6]

١ - من أكثر عنهم ممن تقدمت وفاتهم ، و هم أصحاب الطبقة التاسعة [7] عند ابن حجر أو ما قاربها .

١ - مُسدّد بن مُسرهد بن مُسربل بن مُستَورِد الأسَدي [8] البصري ، ثقة حافظ يقال إنه أول من صنف المسند في البصرة، ت ، سنة ثمان و عشرين و مائتين خ د ت س

أكثر عنه أبو داود فروى له في كتاب الطهارة خمسة و خمسين حديثاً .

٢ - موسى بن اسماعيل المِنْقَرى أبو سلمة التبوذكي ، ثقة ثبت من صغار التاسعة توفي سنة ثلاث و عشرين و مائتين ، ع

أكثر عنه أبو داود ، فله في كتاب الطهارة واحد و ثلاثون حديثا .

٣ - عبدالله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي البصرى ، أصله من المدينة ، ثقة عابد ، كان ابن معين و ابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً من صغار التاسعة ت سنة احدى وعشرين بمكة خ م د ت س .

أكثر أبو داود عنه فروى له ستة و عشرين حديثا في كتاب الطهارة كما أكثر من روايته عن مالك من طريقه .

---

١ - تهذيب الكمال ١١/٣٥٦ - ٣٥٩ . ٢ - تهذيب التهذيب ٤/١٧٢ .

٣ - المصدر السابق نفسه . ٤ - و فيه ٣٩٠ حديث . ٥ - مناقب أحمد لابن الجوزى ص ١٣٩ .

٦ - سأكتفي في الترجمه بذكر ما ذكره ابن حجر في التقريب ،إذ الهدف اعطاء صورة عن شيوخ أبي داود و تواريخ الأخذ عنهم و حجمه تقريبا .

٧ - الطبقة التاسعة عند ابن حجر ، صغار أتباع التابعين ممن مات بعد المائتين (تقريب ص ٧٥).

٨ - يجوز فيه الوجهان : تبصير المنتبه ١/٤٣ . * في جلسة بيني و بينه .

٢ - من أكثر عنهم من أصحاب الطبقة العاشرة [1] عند ابن حجر وماقاربها :

٤ - قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي أبو رجاء البغلاني ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، ت سنة أربعين ، روى له الجماعة .

و قد أكثر أبو داود عنه فروى عنه في الطهارة تسعة عشر حديثا .

٥ - عثمان بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة الكوفي ، ثقة حافظ شهير له أوهام ، من العاشرة ، ت سنة تسع و ثلاثين . خ م د س ق

أكثر أبو داود عنه فروى في الطهارة من طريقه سبعة عشر حديثاً .

٦ - الامام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي نزيل بغداد أبو عبدالله أحد الأئمة ثقة فقيه حجة ، ت سنة واحد وأربعين ع .

أكثر عنه أبو داود ولازمه كثيرًا و له في الطهارة عنه عشرة أحاديث .

٧ - أحمد بن صالح المصري ، أبو جعفر الطبري ، ثقة حافظ ، ت سنة ثمان و أربعين ، روى عنه أبو داود في الطهارة عشرة أحاديث .

٨ - محمد بن بشار بن عثمان العبدى ، بندار ، ت سنة ٢٥٢ من العاشرة له في الطهارة عند أبي داود ثمان أحاديث .

٩-١٢ ومثلهم محمد بن المثنى ، و محمد بن كثير و أبو جعفر النفيلي و محمد بن العلاء

٣ - من أكثر عنهم من الطبقة الحادية عشرة [2] و من أقرانه :

لم أجد شيئا من ذلك .

٤ - المتوسط في الرواية عنهم من أصحاب الطبقة التاسعه :

١٣ - مسلم بن ابراهيم الأزدي الفراهيدي أبو عمرو البصري ، ثقه مأمون مكثر ، عمي باخرة من صغار التاسعة ، ت سنة ٢٢٢ ، و هو أكبر شيخ لأبي داود . [3] ع .

روى له أبو داود في الطهارة ستة أحاديث .

١٤ - حيوة بن شريح الحمصي ، ثقة ، ت سنة ٢٢٤ ، له في الطهارة عند أبي داود ثلاثة أحاديث ، و عده ابن حجر في الطبقة العاشرة .

٥ - المتوسط في الرواية عنهم من أصحاب الطبقة العاشرة :

١٥ - يحيى بن معين بن عَوْن الغطفاني ، مولاهم أبو زكريا البغدادي ثقه حافظ إمام مشهور ، من العاشرة ، ت سنة ٢٣٣ في المدينة ، ع ، روى عنه أبو داود في الطهارة ثلاث روايات .

١٦ - عبيد الله بن معاذ بن معاذ العنبري ، البصري ، ثقة حافظ ، ت سنة سبع وثلاثين خ م د س ، روى له أبو داود في الطهارة ثلاثة أحاديث .

١٧ - هناد بن السّريّ بن مصعب التميمي الكوفي ، ثقه ، ت سنة ثلاث و أربعين عخ، م ع . له في كتاب الطهارة عند أبي داود ثلاث روايات .

---

١ - الطبقة العاشرة هم كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممن لم يلق أيا من التابعين (تقريب ، ص ٧٥).

٢ - الطبقة الحادية عشر هم الطبقة التي تلي السابقة وهي الوسطى من الآخذين عن تبع الاتباع كالبخاري و الذهلي .

٣ - انظر السير ٣١٥/١ ، وقال عنه أبو داود :مارحل مسلم الى أحد ، وكتب عن قريب من ألف شيخ ..."

٦ - المتوسط في الرواية عنهم من أصحاب الطبقة الحادية عشرة :

١٨ - محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد بن فارس الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ جليل ، ت سنة ثمان و خمسين من الحادية عشره ، خ ٤ ٠

له عند أبي داود في الطهارة ثلاث روايات ٠

٧ - المقل في الرواية عنهم من الطبقات التاسعة و العاشرة و الحادية عشرة :

١٩ - هشام بن عبدالملك الباهلي أبو الوليد الطيالسي البصري ، ثقة ثبت من التاسعة ، ت سنة سبع و عشرين ع ٠

روى له أبو داود في الطهارة حديثاً واحداً ٠

٢٠ - سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني ، ثقه مصنف ، شديد الوثوق بكتابه ، ت سنة سبع و عشرين ، له في الطهارة عند أبي داود رواية واحدة ، لكنه روى عنه بنسبة أكبر في باقي السنن ٠

٢١ - علي بن عبدالله بن جعفر المديني ، الامام الحافظ المشهور ، امام علم العلل ، ت سنة ٢٣٤ ، ليس له في كتاب الطهارة أية رواية روى عنه في غيره ٠

٢٢ - إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه المروزي ، حافظ مجتهد ، قرين أحمد ، ت سنة ٢٣٨ ، ليس له في الطهارة شيء ٠

٢٣ - عباس بن عبدالعظيم العنبري البصري ، ثقه حافظ ، ت سنة أربعين ، له في الطهارة رواية واحدة ٠

٢٤ - محمد بن عوف بن سفيان الطائي ، أبو جعفر الحمصي ، ثقة ، حافظ ، ت سنة ٢٧٢ أو ٢٧٣ ، فهو من أقران أبي داود ، له عنه رواية واحدة في الطهارة ٠٠٠

فهذه نبذة عن أهم شيوخ أبي داود بحسب الإقلال و الكثرة ، و التقدم و التأخر من حيث الرواية أما شيوخه و مصادره في علم النقد الحديثي سيأتي الكلام عليها في مكانه ، و الملاحظ في ذلك :

١ - تنوع بلدان شيوخه : فمنهم الكوفي و البغدادي و البصري و الخراساني و النيسابوري و الشامي و الحمصي و المصري و المروزي ٠٠٠

٢ - امتداد زمان الرواية : فمنهم من توفي سنة ٢٢١ ، و منهم من توفي سنة ٢٧٢ أو ٢٧٣ ، أي قبل سنتين من وفاته ٠

٣ - أنهم جميعا من الثقات ، و معظمهم من الثقات الأثبات الأئمة الأعلام : كيحيى بن معين و علي بن المديني و أحمد بن حنبل ، و إسحاق بن راهويه ، و سعيد بن منصور ، و قتيبة بن سعيد ، ومحمد ابن بشار ، و الذهلي ٠

٤ - أن لعدد منهم مصنفات ، و الأخذ عمن له مصنف أشد في التوثيق و أدعى الى الاطمئنان ٠ كالقعنبي راوي الموطأ ، و مسدد بن مسرهد ، صاحب المسند ، و سعيد بن منصور صاحب السنن ، و أحمد صاحب المسند ، و إسحاق بن راهويه و له مسند ، و الذهلي و غيرهم ٠٠٠

٥ - يلاحظ تنوع نبوغ شيوخه فمنهم من نبغ في الفقه و الحديث الى جانب الجرح والتعديل كأحمد و اسحاق ٠ و منهم من نبغ في العلل كعلي بن المديني ، و منهم من نبغ في الجرح و التعديل كيحيى ابن معين ٠

و لقد روى الحاكم عن ابن حبان ، عن ابن أبي داود ، قال: سمعت أبي يقول: أدركت من أهل الحديث من أدركت و لم يكن فيهم أحفظ للحديث و لا أكثر جمعا له من ابن معين، و لا أورع و لا أعرف بفقه الحديث من أحمد و أعلمهم بعلله علي بن المديني ، و رأيت إسحاق - على حفظه و معرفته - يقدم أحمد بن حنبل

و يعترف له [(١)].

٦ - لم أر لأبي داود رواية عن البخاري أو مسلم و لا عن الدارمي كذا لم أر له لقاء أو رواية أو مراسلة مع ابن ماجة و يمكن أن يعزى ذلك لأسباب عدة ٠

١ - رغبة أبي داود في العلو في السند فيروي عن شيوخهم و لا يروي عن طريق المعاصرين له ، قال أستاذي : و لا تعجب فإن مسلماً لم يرو عن البخاري مع أنه أستاذه و قد أقل البخاري عن الذهلي ، و هكذا فهم يرغبون في علو السند و ليس ذلك لحزازات في النفوس أو نقص ٠

٢ - رغبة أبي داود في توسيع قاعدة الرواية بذكر طرق أخرى للاحاديث المشتركة ، تقوية و تأييدا ٠

٣ - لعله لم يكتب له اللقاء معهم ، فلم أجد في تراجمهم ما يشير الى ذلك ٠

٧ - نص أبو داود على عدد من الشيوخ لقيهم و لم يسمع منهم أو سمع منهم شيئاً يسيراً ، وهذه فائدة مهمة ، من ذلك قوله : " سمعت من أبي عمر الضرير مجلسا واحدا ، و تبعت عمر بن حفص بن غياث و لم أسمع منه شيئا ، و رأيت خالد بن خِداش و لم أسمع منه شيئا و سمعت من سعدويه مجلسا واحدا وسمعت من عاصم بن علي مجلسا واحدا [(٢)] ٠

و ذكر أيضا أنه لم يسمع من يوسف الصفار و لا من ابن الأصفهاني و لا من عمرو بن حماد و لا من مِخْول بن ابراهيم ، قال أبو داود : و هؤلاء كانوا بعد العشرين و الحديث رزق و لم أسمع منهم [(٣)].

و سبب عدم الرواية عن هؤلاء أنه لم يتفق له ذلك ، لقوله : و الحديث رزق ، و كما ورد في ترجمة عمر بن حفص نص أبي داود أنه لم يتفق له الرواية عنه [(٤)] وبدليل أن أبا داود قد بين من ترك الرواية عنهم بسبب ضعفهم ٠ و ليس المذكورون منهم ٠

٨ - قال أبو عبيد : و كان أبو داود لا يحدّث عن ابن الحمّاني و لا عن سويد و لا عن ابن كاسب و لا عن محمد بن حميد و لا عن سفيان بن وكيع ٠٠٠ و هؤلاء الخمسة ضعفاء [(٥)] ٠

٩ - ذكر العلماء عددا من الرواة تُوهم أنه سمع منهم و لم يصح من ذلك :

١ - قال الذهبي : قول الحافظ ابن عساكر في " الشيوخ النبل " أن أبا داود روى عن الحسن بن علي بن عفان ، فوهم قديم (اذ الصواب الحسن بن علي الحلواني) [(٦)]

٢ - قال الذهبي : في تهذيب الكمال [(٧)] : إن أبا داود روى عن أحمد بن عبدالجبار العُطاردي و لم يصح ذلك ، بل ذلك من زيادات أبي سعيد بن الأعرابي عن العطاردي [(٨)] ٠

٣ - بين الذهبي و هم من قال إن أبا يونس محمد بن أحمد بن يزيد الجمحي (ت ٢٧٠) من شيوخ أبي داود و الصواب محمد بن أحمد بن أنس القرشي النيسابوري [(٩)].

٤ - نص الخطيب أن أبا داود لم يسمع من خلف بن موسى (ت ٢٢٠) و هو صدوق ، و لا من أبي همام الدلال ت (٢٢١) وهو ثقة ، و لا من الرّقاشي [(١٠)].

أقول : لم يبين الخطيب من الرّقاشي ؟ ولعله أبو قلابة محمد بن عبدالله البصري الحافظ (١٩٠- ٢٧٦) إذ لم أجد غيره معاصراً لأبي داود ينسب هذه النسبة ، لكن قال أبو عبيد الآجري : سألت أبا داود عنه ، فقال : أمين مأمون كتبت عنه [(١١)] فلا يسلم للخطيب قوله ٠

---

١ - سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢١٨ ٠ ٢ - تاريخ بغداد ٩ / ٥٦ ٠

٣ - تاريخ بغداد ٩ / ٥٧ والسير ٢٠٩/١٣ ٠ ٤ - السير ١٠ / ٦٣٩ ٠

٥ - السير ١٣/ ٢٠٩ ٦ - السير ٢٥/١٣ ٧ - السير ٣٧٩/١

٨ - السير ٥٩/١٣ ٩ - السير ١١٩/١٣ ١٠ - تاريخ بغداد ٥٧/٩ ٠ ١١- السير ١٧٥/١٣ ٠

المطلب الثالث

تلاميذ أبي داود رحمه الله

إنه كما قيض لأبي داود عدد كبير من الشيوخ أفاد منهم و حفظ لنا الكثير من علمهم فإن الله قيض لأبي داود عددا من التلاميذ يأخذون عنه و يحفظون لنا ، و إلى يوم القيامة علم أبي داود و ما جمعه من السنن و العلم ..

و فيما يلي ذكر أهم أولئك التلاميذ [1] :

١ - الامام الترمذي (ت ٢٧٩) روى عنه في جامعه . [2]

٢ - الامام النسائي (ت ٣٠٣) روى عنه في السنن مواضع و في كتاب الكنى كما روى عنه في كتاب " اليوم و الليلة " .

٣ - ابراهيم بن حمدان العاقولي .

٤ - أبو الطيب أحمد بن إبراهيم بن الأشناني البغدادي نزيل الرحبة ، راوي السنن عنه .

٥ - أبو عمرو أحمد بن علي بن حسن البصري راوي السنن عنه .

٦ - أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي ت (٣٤٠) روى " السنن " بفوت له .

٧ - أبو بكر أحمد بن محمد بن الخلال الفقيه ، ت (٣١١) .

٨ - أحمد بن محمد بن ياسين الهروي ، ت (٣٣٤) .

٩ - اسحاق بن موسى الرملي و راق أبي داود و أحد رواة السنن .

١٠- زكريا بن يحيى الساجي ، ت (٣٠٧) .

١١- ابنه عبدالله أبو بكر ، ت (٣١٦) .

١٢- أبو بكر بن أبي الدنيا ، و اسمه عبدالله بن محمد ، ت (٢٨١) .

١٣- علي بن الحسن بن العبد الأنصاري أحد رواة السنن ، ت (٣٣٠) .

١٤- و أبو علي محمد بن أحمد اللؤلؤي راوي السنن ت (٣٣٣) و روايته المشهورة في بلادنا .

١٥- محمد بن أحمد بن يعقوب المَتّوثي البصري راوي كتاب الرد على أهل القدر لأبي داود .

١٦- محمد بن بكر بن داسة التمار من رواة السنن ، ت (٣٤٦) .

١٧- أبو أسامة محمد بن عبدالملك الروّاس راوي السنن بفواتات .

١٨- أبو عبيد محمد بن علي بن عثمان الآجري الحافظ صاحب السؤالات .

١٩- أحمد بن سليمان النجاد راوي كتاب الناسخ و المنسوخ عنه .

٢٠- اسماعيل بن محمد بن الصفار راوي مسند مالك عنه .

و غير هؤلاء ممن ذكرهم المزي و ابن حجر و الذهبي و غيرهم .

---

١ - انظر في ذكر تلاميذه : الثقات لابن حبان ٢٨٢/٨ و تاريخ بغداد ٥٥/٩ - ٥٦ ، و تهذيب الكمال ٣٦٠/١١ - ٣٦١ ، و السير ٢٠٥/١٣ - ٢٠٧ ، و تهذيب التهذيب ١٧٠/٤ ، و طبقات الشافعية ٢ / ٢٩٤ ، و قد بلغ عدد تلاميذ أبي داود تسعة و أربعين تلميذاً كما روى عنه أحمد حديثاً واحداً .

٢ - مثال ما جاء في جامع الترمذي باب ما جاء في الرجل ينام عن الوتر أو ينساه ، حديث رقم (٤٦٦) ، نقل عنه كلاماً في الجرح و التعديل ، و أخرج عنه أيضا حديثاً في كتاب المناقب ٦٦٤/٥ رقم ٣٧٨٩ باب مناقب أهل البيت "حديث أحبوا الله لما يغذوكم من نعمه " .

الفصل الثاني

كتاب السنن

" مدخل عام "

و فيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تعريف عام بالسنن .

المبحث الثاني: شرط أبي داود العام في كتابه .

المبحث الثالث: رتبة سنن أبي داود بين الكتب الستة .

المبحث الأول

تعريف عام

اسم الكتاب و تاريخ تأليفه

١- السنة في اللغة و الاصطلاح :

السنة لغة : قال ابن فارس : السين و النون أصل واحد مطرد و هو جريان الشيء و اطراده في سهولة ، و الأصل قولهم : سننت الماء على وجهي أسنه سناً ، إذا أرسلته إرسالا (١) .

و قال ابن الاعرابي : السّنّة مصدر سنّ الحديد سنا و سن للقوم سنة و سن الإبل إذا أحسن رعايتها .. و سَنَّنَ المنطق حسنه ، فكأنه صقله . *

و ذكر صاحب اللسان أن هذه المادة تأتي بمعنى الجريان و الإطراد و الصقل و الإحداد ، كما تأتي بمعنى الطريقة و السيرة و النهج ، و السنن القصد ... " (٢)

" و سنة النبي تحمل هذه المعاني اللغوية لما فيها من جريان الأحكام و اطرادها و صقل الحياة الإنسانية بها ... " (٣) و هي السيرة و الطريقة و النهج لاتباعه صلى الله عليه و سلم .

السنة في الاصطلاح :

فالسنة اصطلاحا : ما صدر عن رسول الله صلى الله عليه و سلم من قول أو فعل أو تقرير من بدء بعثته حتى وفاته . (٤)

و أطلق بعض العلماء الحديث بمعنى السنة ، و قيل هو أعم من السنة لتناوله لكل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى و لو كان منسوخاً ليس عليه العمل و يتناول صفات النبي الخِلْقية و لذا قال ابن مهدي : سفيان الثوري إمام في الحديث و ليس بإمام في السنة ، و الأوزاعي إمام في السنة و ليس بإمام في الحديث ، و مالك إمام فيهما جميعا " و مفاد ذلك أن الثوري أكثر رواية للأخبار و معرفة الرجال و النقد و الأوزاعي أكثر معرفة بالطريقة العملية وفقه الحديث و مالك جمع بين الأمرين . (٥)

أما اذا أطلقت السنة في وصف الكتب فيراد بها :

" الكتب التي تجمع أحاديث الأحكام المرفوعة مرتبة على أبواب الفقه " (٦)

فهي تتضمن ثلاثة شروط : أن لا يكون فيها الموقوف أو المقطوع (إلا أن يكون تبعا) و أن تكون في أحاديث الأحكام و الفقه و ترتب على الأبواب لا المسانيد أو المعاجم و سنرى أن كتاب أبي داود هو أول كتاب تتوافر فيه هذه الشروط ..

٢ - اسم الكتاب :

لقد ذكر أبو داود اسم كتابه فقال : فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب " السنن" (٧)

---

١ - معجم مقاييس اللغة ٣/ ٦٠   ٢ - لسان العرب مادة سنن ١٣/ ٢٢٤ و ٢٢٦ .

٣ - الفكر المنهجي ، د. همام ص ٢٧ .   ٤ - منهج النقد ٢٨ ، و الفكر المنهجي ص ٢٨ .

٥ - الفكر المنهجي ص ٢٨ . وانظر " أبو داود " للصباغ ص ٣٨ ، و يراجع في هذا نزهة النظر ص ١٦- ١٧ و تدريب الراوي ١ / ٤٢ ، و قواعد التحديث ص ٦١ .

٦ - الرسالة المستطرفه ، ص ٣٤ ، و منهج النقد ، ص ١٩٨ .

٧ - رسالة أبي داود في وصف سننه ، ص ٢٤ .

و ذكر اسمه في رسالته أكثر من مرة هكذا فقال : " و ليس في كتاب " السنن " الذي صنفته عن رجل متروك " [١] و قال : الأحاديث التي وضعتها في " كتاب السنن " [٢] .

و لذا فقد اشتهر هذا الكتاب بهذه التسمية اذ أنها التسمية التي أطلقها صاحب الكتاب عليه وورد بهذه التسمية في مختلف المصادر مثل تاريخ بغداد، [٣] و الكتب التي ورد بها البغدادي الى دمشق [٤] و تهذيب المزي [٥]، و السير، [٦] و كشف الظنون، [٧] و تاريخ الأدب العربي، [٨] و تاريخ التراث العربي [٩]، ثم صار ينسب إلى أبي داود فيقال : سنن أبي داود [١٠] و هكذا نشر في عدة طبعات .

٣ - مدة تأليفه و تاريخه :

لا يوجد نص صريح ينبئنا عن مدة تأليفه و تاريخه و لكن مرّ معنا قول أبي داود أنه أقام بطرسوس عشرين سنة يكتب المسند فكتب أربعة آلاف حديث ، [١١] و يبدو أن المقصود بهذا المسند هي السنن ذاتها اذ لا يوجد كتاب لأبي داود باسم المسند [١٢] ، ثم إنه قد روى ابن داسة عنه قوله : كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث بانتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب - يعني السنن - جمعت فيه أربعة آلاف و ثمانمائة ... " [١٣] و هذا رقم مقارب لمضمون القول السابق و قد أشترك النصان بفائدة أخرى و هي قول أبي داود: و يكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث ٠٠٠٠ و قد سبق ذكر ذلك .

فدل هذا على أنه استغرق في تصنيف السنن عشرين سنة و لا يوجد ذكر لتاريخ إقامته بطرسوس إلا أنه ورد عن الامام أبي داود أنه صنفه قديما و عرضه على أحمد بن حنبل (ت ٢٤١) فاستجاده الإمام أحمد و استحسنه . [١٤]

لكن مرّ معنا أنه بدأ رحلته سنة ٢٢٠ إلى بغداد و منها الى الكوفة و البصرة و مكة و دمشق وحلب و هذه الرحلة ربما استغرقت أكثر من سنتين إذ دخل دمشق سنة (٢٢٢) فلعله بعد إكمال رحلته ذهب الى طرسوس و أقام فصنف ثم نزل بغداد فعرض الكتاب على أحمد ولازمه مدة، وقد لاتكون مدة الاقامة ٢٠ سنة.

ثم إن الإمام أبا داود لم يصنفه و يتركه بل كان يعتني به العناية التامة و يحدث به تلاميذه ويرويه لهم مرات و مرات و من أدلة ذلك قول اللؤلؤي عن حديث " إن رسول الله رئي على جبهته و على أرنبته أثر طين " قال أبو علي : هذا الحديث لم يقرأه أبو داود في العرضة الرابعة [١٥] فدل هذا أن أبا علي اللؤلؤي قد سمعه على الأقل أربع مرات .

و مما يؤكد عناية أبي داود بكتابه قول أبي الحسن علي بن الحسن بن العبد سمعت " كتاب

---

١ - رسالة أبي داود في وصف سننه ص ٢٦ .
٢ - المصدر السابق ص ٢٩ ، وانظر ص ٣١ و ٣٣ .
٣ - ٩ / ٥٦ .
٤ - الخطيب البغدادي و أثره في الحديث ص ٢٨٢ .
٥ - ١١ / ٣٦١ و ٣٦٢ .
٦ - ١٣ / ٢٠٥ و ٢٠٦ .
٧ - ٢ / ١٠٠٤ .
٨ - ٣ / ١٨٨
٩ - قسم الحديث ص ٢٩٣ .
١٠ - انظر كشف الظنون ٢ / ١٠٠٤ .
١١ - تهذيب الأسماء و اللغات ٢ / ٢٢٦ .
١٢ - قال الدكتور سلطان : فيكون مراده بالمسند أي ما أسنده عن النبي صلى الله عليه و سلم .
١٣ - انظر تاريخ بغداد ٩ / ٥٧ .
١٤ - تاريخ بغداد ٩ / ٥٥ و تهذيب التهذيب ٩ / ١٧١ .
١٥ - حديث رقم ٩١١ / جـ ١ / ٥٦١ ، و قد سبق ذكر الحديث (٨٩٤) فيبدو لذلك لم يقرأه في الرابعة .

السنن " من أبي داود ست مرات ، بقيت من المرة السادسة بقية ، لم يتمه ، بالبصرة ، سنة إحدى و اثنتين و ثلاث و أربع و خمس و سبعين و مائتين و فيها مات " [١] فيستفاد مما سبق : أن أبا داود ألف كتابه قديماً قبل (٢٤١) هـ و استغرق في تأليفه نحو عشرين سنة و كان يحدث به الناس و يرويه لهم حتى آخر حياته و يعتني به و يتحرى الدقة فيه .

و من الأدلة الأخرى على عناية أبي داود بكتابه :

أنه عَقِب حديث"... و قال علي : لئن بقيت لنصارى بني تغلب لأقتلن المقاتلة .. " الحديث

قال أبو داود : هذا حديث منكر ....

قال اللؤلؤي : و لم يقرأه أبو داود في العرضة الثانية " [٢]

و تفيدنا هذه الأقوال مدى دقة التلاميذ في نقل كل شيء من السنن و مدى تحريهم في العرضات جميعاً حتى أنهم نقلوا ما أسقط في بعض العرضات ..

كما نجد في رسالة أبي داود .. قوله : و لعل ليس للحارث الأعور في كتاب السنن إلا حديث واحد فإنما كتبته بأخرة " [٣] .

و هذا دليل آخر على استمرار عناية أبي داود بكتابه إلى أواخر حياته و أنه ما زال ينقح و يدقق و يزيد و ينقص بحسب ما يهديه إليه اجتهاده .

---

١ - مقدمة رسالة أبي داود الى أهل مكة ، ص ١٧ ، ذكر ذلك في المخطوطة نهاية الرسالة و انظر كتاب الصباغ ص ٤٣ - ٤٤ ، أقول : ولان ابن العبد سمعه ست مرات آخرها في آخر أيامه قال العلماء : ان في روايته كلاما زائداً على رواية اللؤلؤي . انظر الباعث الحثيث ص ٣٩ ، و فتح المغيث ١/ ٧٦ .

٢ - السنن رقم ٣٠٤٠ كتاب الخروج و الامارة ، ٣/ ٤٢٩ .

٣ - الرسالة ، لأبي داود ، ص ٣١ .

المبحث الثاني

شرط أبي داود العام في كتابه

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : شرط أبي داود في سننه ·

المطلب الثاني: وفاء أبي داود بشرطه ·

المبحث الثاني : شرط أبي داود في كتابه

المطلب الاول : شرط أبي داود في سننه

إن دراسة شرط أبي داود و التحقق منه و من وفائه به ، تحتاج منا إلى دراسة ميدانيه كاملة ، و ليس هذا من مقصودنا هنا ، و لا من واجبنا ، بل سنحاول في ضوء دراسة مقولاته ، و ما سبق أن قرره العلماء ، استجلاء شرط أبي داود في سننه كما قرره بنفسه في رسالته إلى أهل مكة يصف بها كتابه ، و كما استنبطه العلماء من بعد :

و قد اعتنى العلماء بهذا النوع من الدراسة ، فكتب في ذلك الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي ، (٤٤٨ - ٥٠٧) في جزء سماه "شروط الأئمة الستة " ثم جاء بعده أبو بكر ، محمد بن موسى الحازمي ، (٥٤٨ - ٥٨٤) صاحب كتاب "الاعتبار في الناسخ و المنسوخ" فكتب رسالته " شروط الأئمة الخمسة " (١)

و لئن كان الأئمة لم يعتنوا ببيان شروطهم ، سوى كلمات يقدمون بها لكتبهم ، كما فعل مسلم في مقدمته ، و الترمذي في آخر كتابه ، يمكن أن يستفاد منها إضاءات في معرفة شروطهم (٢) فان أبا داود قد بين شرطه في كتابه أبلغ بيان و أدقه ، وإن كان العلماء اختلفوا فيما بعد في فهم شرطه ، و تفسيره و تنزيله على واقع كتابه .

و لاشك أن رسالة أبي داود في وصف سننه قد احتوت بياناً لكثير من جوانب كتابه إلا أن ما يهمنا هنا هو معرفة ما ذكره أبو داود فيما يتعلق بشرطه النقدي ، أما وصف جوانب كتابه الأخرى كالاقتصار على مسائل الأحكام و الاختصار فهذا مقامه في مكان آخر .

أ - استخلاص شرط أبي داود من رسالته :

في ضوء دراسة رسالة أبي داود فإنه يمكن أن ألخص شرطه في النقاط التالية :

١ - أن ما في كتابه هو أصح ما عرف في الباب ، إلا أن يكون روى من وجهين صحيحين أحدهما أقوم إسنادا و الآخر أقدم في الحفظ فيقدم الأقدم .

٢ - إذا لم يكن غير المرسل و لم يوجد المسند فالمرسل يحتج به و ليس هو مثل المتصل في القوة ، أي أنه يخرج المرسل حيث لا يجد المسند .

٣ - لا يخرج عن رجل متروك الحديث .

٤ - ما كان فيه من حديث منكر يبينه و لا يخرجه إلا اذا لم يكن غيره .

٥ - و ما كان فيه من وهن شديد يبينه و منه ما لا يصح سنده .

٦ - ما لم يذكر فيه شيئاً فهو صالح و بعضه أصح من بعض .

٧ - الأحاديث التي وضعها في كتابه أكثرها مشاهير فإنه لا يحتج بحديث غريب ... لأنه لا يحتج بالحديث إذا كان غريباً شاذاً .

فهذه خلاصة ما يستفاد من شرط أبي داود في سنده و أنقل للقارئ نص بعض عباراته في رسالته لمزيد توثيق و تأكيد و بيان :

---

١ - انظر " المتروكون و المجهولون و مروياتهم في سنن أبي داود"، ص ٣٦ ، مقدمة .

٢ - انظر شروط الأئمة الستة ، ص ٦ .

"إنكم سألتموني أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرفت في الباب ؟
فاعلموا أنه كله كذلك إلا أن يكون قد روى من وجهين أحدهما أقوم إسنادا و الآخر أقوم في الحفظ فربما كتبت ذلك و لا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث، و لم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين و إن كان في الباب أحاديث صحاح فإنها تكثر و إنما أردت قرب منفعته، فإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة فإنما هو من زيادة كلام فيه و ربما تكون فيه كلمة زائدة على الأحاديث و ربما اختصرت الحديث الطويل لأني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من يسمعه المراد منه و لا يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك .

و أما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري و مالك و الأوزاعي حتى جاء الشافعي فتكلم فيها و تابعه على ذلك أحمد بن حنبل و غيره، فإذا لم يكن مسند غير المراسيل فالمرسل يحتج به و ليس هو مثل المتصل في القوة، و ليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء، و إذا كان فيه حديث منكر بينته أنه منكر و ليس على نحوه في الباب غيره ، و ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته و منه ما لا يصح سنده و ما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح و بعضها أصح من بعض وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا و هي فيه و لا أعلم شيئا بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب و لا يضر رجلا أن لا يكتب من العلم شيئا بعد ما يكتب هذا الكتاب و اذا نظر فيه و تدبره و تفهمه حينئذ يعلم مقداره، و أما هذه المسائل مسائل الثوري و مالك و الشافعي فهذه الأحاديث أصولها . و يعجبني أن يكتب الرجل مع هذه الكتب من رأى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ويكتب أيضا مثل جامع سفيان الثوري فإنه أحسن ما وضع للناس من الجوامع و الأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير و هي عند كل من كتب شيئا من الحديث إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس فالحديث المشهور المتصل الصحيح ليس يقدر أن يرده عليك أحد، و أما الحديث الغريب فإنه لا يحتج به و لو كان من رواية الثقات من أئمة العلم ... و لا يحتج بالحديث إذا كان غريباً شاذاً " (١)

ب - كلام العلماء في شرط أبي داود :

و قد تكلم العلماء في شرط أبي داود فقال الخطابي :

" ... إن كتاب أبي داود جامع لهذين النوعين من الحديث - الصحيح والحسن - فأما السقيم فعلى طبقات : شرها الموضوع ، ثم المقلوب ، أعني ما قلب إسناده ، ثم المجهول ، و كتاب أبي داود خلي منها ، بريء من جملة و جوهها ، فإن وقع فيه شيء من بعض أقسامها لضرب من الحاجة تدعوه إلى ذكره فإنه لا يألو أن يبين أمره و يذكر علته و يخرج من عهدته .

وحكي لنا عن أبي داود أنه قال ما ذكرت في كتابي حديثا اجتمع الناس على تركه " (٢)

فخلاصة رأى الخطابي في شرط أبي داود : أنه يخرج الصحيح و الحسن و الضعيف ضعفاً غير شديد و ما كان من ضعف شديد فلحاجة تدعو اليه على أنه لا يخرج ما اجتمع الناس على تركه ، و أن أبا داود بيّن ما كان شديد الضعف .

---

١ - اقتبست النص من كتاب توجيه النظر ص ١٥٢ ، و قارنته بالطبعة التي حققها الشيخ محمد الصباغ، انظر رسالة أبي داود ، تحقيق الصباغ ، ص ٢٤ فما بعد ، و مقدمة ابن الصلاح ، ص ٣٨ - ٣٩ ، و مقدمة بذل المجهود ص ٣٥ - ٣٧ ، و الحطة ص ٣٨٤ - ٣٨٥ ، و فتح المغيث ١/٧٦ - ٧٧ .

٢ - المعالم ١/٦ .

و نقل ابن داسة عن أبي داود قوله :

" كتبت عن رسول الله خمسمائة ألف حديث ،انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب - يعني السنن- جمعت فيه أربعة آلاف حديث و ثمانمائة حديث ذكرت فيه الصحيح و ما يشبهه و يقاربه " (١)

وهذا موافق في الجملة لما استنتجه الخطابي في كتابه .

إلا أنه قد اختلفت العبارة في شأن المتروك ، فنص أبي داود هو:" و ليس في كتاب السنن عن رجل متروك شيء " (٢)

ونص الخطابي أنه قال : ما ذكرت في كتابي حديثا أجتمع الناس على تركه " و الفارق في شيئين

الأول : أن كلام أبي داود في الرواة و كلام الخطابي في الأحاديث .

الثاني: أن كلام أبي داود دون التقييد بالإجماع على الترك ، و نقل عن ابن مندة نحو هذه العبارة فقال :

شرطهما (أبو داود و النسائي) اخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم اذا صح الحديث باتصال الاسناد من غير قطع و لا إرسال ، (٣) و سيأتي بيان التوفيق بين العبارتين كما فعل ابن رجب .

و تكلم ابن طاهر المقدسي على شرط أبي داود فقال :

" و أما أبو داود فمن بعده فإن كتبهم تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : صحيح و هو الجنس المخرج في هذين الكتابين (البخاري و مسلم) .

القسم الثاني: صحيح على شرطهما ....

القسم الثالث: أحاديث أخرجوها للضديه في الباب المتقدم و أوردوها لا قطعا منهم بصحتها ، وربما أبان المخرّج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة " (٤)

وهذا كلام - كما هو ظاهر - عام غير مبين لشرط معين ، أوردته قصدا لمعرفة أهم ما قيل في شرط أبي داود .

أما الحازمي فيرى أن أبا داود يخرج عن الطبقة الثالثة و ينتقي من الطبقة الرابعة من الرواة أما الترمذي فيخرج عن الطبقة الرابعة و ينتقي من الخامسة (هذا إضافة إلى الطبقات الأولى و الثانية والثالثة) وتفصيل ذلك أن الحازمي قسم الرواة إلى خمس طبقات :(٥)

فالأولى : قوم جمعوا بين العدالة و الحفظ و الإتقان ، و ملازمة شيخهم .

الثانية : قوم شاركوا الأولى في العدالة ، غير أنهم لم يلازموا شيخهم إلا مدة يسيرة .

الثالثة : قوم لازموا شيخهم ، إلا أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح ، و خفة الضبط .

الرابعة : قوم خف ضبطهم أو تكلم فيهم العلماء ، و لم يلازموا شيوخهم إلا مدة يسيرة - و ذلك أدعى الى خطئهم في الرواية .

الخامسة : قوم من المتروكين و المجهولين . (٦)

---

١ - تاريخ بغداد ٩ / ٥٧ ، و السير ١٣ / ٢٠٩ - ٢١٠ .

٢ - الرسالة ، تحقيق الصباغ ، ص ٢٦ .

٣ - شروط الأئمة الستة ص ١٩ - ٢٠ ، و مختصر المنذرى ٨/١ ، و مقدمة ابن الصلاح ، ص ٤٠ ، و الحطة ص ٣٨٤، وفي الأجوبة الفاضلة ، ص ٧٤ عبارة بنحوها .

٤ - شروط الأئمة الستة ، ص ١٩ -٢٠ .

٥ - أي من أصحاب الزهري مثلا ، وهم المقياس لغيرهم.

٦ - انظر شروط الأئمة الخمسة ، ص ٤٣ - ٤٧ ، و شرح ابن رجب ٦١٣/٢ - ٦١٤ و هدى الساري ، ص ٢١ (بتصرف و اختصار) .

و نص ابن حجر أن هذا إنما ينطبق في حق المكثرين من الشيوخ كالزهري و نافع و الأعمش ..
فبحسب اجتهاد الحازمي فإن أبا داود يغلب على كتابه الطبقة الثالثة و ينتقي من الرابعة و يتجنب الخامسة .

أقول : و هذا في الأعم الأغلب إذ يوجد في سنن أبي داود رواية عن عدد من الرواة المتروكين إلا أنهم ندرة و غالب حديثهم ليس من الضعيف الساقط و سنذكر ذلك ...

و بين ابن رجب شرط أبي داود فتحدث عن شرط الترمذي و قال (... نعم قد يخرج عن سيء الحفظ و عمن غلب على حديثه الوهم و يبين ذلك غالباً و لا يسكت .

و قد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقه مع السكوت على حديثهم ، كإسحاق بن أبي فروة ،

و قد قال أبو داود في رسالته الى أهل مكة :

" ليس في كتاب السنن الذى صنفته عن رجل متروك الحديث (سيء الحفظ) [1] و إذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر " و مراده أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده ، على ما ظهر له ، أو لمتروك متفق على تركه ، فانه قد خرّج لمن قيل فيه : "إنه متروك " و من قيل " إنه متهم بالكذب " [2]

و بهذا يوفق ابن رجب بين قول أبي داود إنه لا يخرج عن متروك و قول غيره أنه لا يخرج من اجتمع على تركه ... أي إذا لم يظهر له فلم يجتمع على تركه .

لكن ابن رجب عقب على قول الحازمي : " الطبقة الخامسة قوم من المتروكين .... كالحكم الأيلي و محمد بن سعيد المصلوب ... " بقوله :

" فلم يخرج لهم الترمذى و لا أبو داود و لا النسائي .." [3]

فيحمل هذا أنه لم يخرج لهم تخريجا يذكر لندرته أو تخريجا لحديث يحتج به و سنبين كيف خرج أبو داود للمتروكين . كما أن ابن رجب أشار إلى تخريج الترمذى إلى حديث من لم يجمع على تركه كحديث كثير بن عبدالله المزني ثم قال : و أبو داود قريب من الترمذى في هذا بل هو أشد انتقادا للرجال منه (أي من الترمذى) أما النسائي فشرطه أشد [4] .

مما مضى تتضح لنا صورة شرط أبي داود و نكاد نرى اتفاق العلماء مع أبي داود في بيان شرطه و اختلفوا في مسألة إخراج أحاديث من قيل إنه متروك و بين ابن رجب أنه لا يخرج لمتفق على تركه أو لمن هو متروك عنده و يخرج بندرة عن أولئك القوم حيث ضاق عليه شرطه و اضطر للتخريج عن مثل هذا الضرب نادراً .

ولاشك أن استكمال دراسة شرط أبي داود يحتاج منا الى بيان :

١ - مدى وفاء أبي داود بشرطه من حيث الإخراج عن المتروكين و رواية المنكرات و ما فيه وهن شديد مع البيان أو عدمه .

٢ - فهم معنى قوله منكر .

٣ - فهم معنى قوله صالح .

لأنه يترتب على فهم أقواله هذه بيان إن كان وفّى بشرطه أم لا .

---

١ - كذا وردت عند ابن رجب و ليست في النص الأصلي .

٢ - شرح علل الترمذي ج ٢/ ٦١٢ .

٣ - شرح علل الترمذي ٦١٥/٢ .

٤ - المصدر السابق ٦١٣/٢ .

و سنقف في الباب الثاني على معنى " منكر " و " صالح " عند أبي داود تفصيلا ، إلا أنني أذكر هنا إيجازاً أن المنكر عند أبي داود يأتي في المرتبة الثانية الموضوع،و هي - رتبة المنكر - مما لا يعتضد بمجيء مثله من الطرق لكنه لم يبلغ حدّ الترك . أما الصالح فإنه يشمل الضعيف من المرتبة الأولى و هو الذي يعتضد بمجيء مثله فيرتقي به إلى الحسن ويشمل الحسن و الصحيح عند أبي داود .

و في ضوء هذا الفهم سأحاول بيان وفاء أبي داود بشرطه في السنن بشكل موجز - معتمداً على أقوال العلماء و واقع الكتاب و ذلك في المطلب القادم .

المطلب الثاني

وفاء أبي داود بشرطه

قال الإمام الذهبي بعد ذكر شرطه : - " فقد وفّى - رحمه الله - بذلك بحسب اجتهاده ، و بين ما ضعفه شديد ، و وهنه غير محتمل ، و كَاسَرَ [1] عن ما ضعفه خفيف محتمل ، فلا يلزم من سكوته - والحالة هذه - عن الحديث أن يكون حسنا عنده ... " أقول : هذا تأكيد لمفهوم " الصالح " عنده الذى وضحته موجزا قبل قليل .

ثم قال الذهبي : " فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان ، و ذلك نحو من شطر الكتاب ، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ، و رغب عنه الآخر ، ثم يليه ما رغبا عنه ، و كان إسناده جيداً ، سالما من علة و شذوذ ، ثم يليه ما كان إسناده صالحاً ، و قبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعداً ، يعضد كل إسناد منهما الآخر ، ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه ، فمثل هذا يمشيه أبو داود ، و يسكت عنه غالباً ، ثم يليه ما كان بيّن الضعف من جهة راويه ، فهذا لا يسكت عنه ، بل يوهنه غالباً ، و قد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته ، و الله أعلم " [2] .

و الحقّ أنّ القول بأن أبا داود وفى بشرطه أم لا ؟ لابد أن يكون مبنياً على فهم دقيق لشرطه و هذا ظاهر في كلام الذهبي و يؤكده ابن حجر إذ يقول - بعد الحديث عن الاحتجاج بالضعيف ، غير شديد الضعف ، عند أحمد و أبي داود - : " و من هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود ... لأن سكوته تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي ... و تارة لذهول منه ، و تارة لشدة وضوح ضعف ذلك الراوى و اتفاق الأئمة على طرح روايته و تارة يكون من اختلاف الرواة عنه .... " [3]

بعد هذا البيان أقول : إن التأكد من وفاء أبي داود بشرطه ينبغي أن يبحث ضمن الأسس التالية :

١ - هل في كتابه حديث منكر لم يبينه ؟

٢ - هل في كتابه رواية عن متروك ؟

٣ - هل في كتابه حديث شديد الضعف سكت عنه ؟

---

١ - كَاسَر : غض .

٢ - سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢١٤ .

٣ - النكت على مقدمة ابن الصلاح ١/ ٤٣٨ - ٤٤١ باختصار .

١ - الأحاديث المنكرة في سنن أبي داود :

لقد بحثت عن الأحاديث التي قال فيها عالم من العلماء أنها منكرة أو كان راويها منكرا فوقفت على جملة من الأحاديث سأذكرها و أذكر الصواب فيها و أبين موقف أبي داود منها :

١ - حديث رقم (١٩) ، نص عليه أبو داود .

٢ - حديث رقم (١٣٢) ، نص عليه أبو داود .

٣ - حديث رقم (١٥٩) ، نص عليه أبو داود .

٤ - حديث رقم (٢٠٢) ، نص عليه أبو داود .

٥ - حديث رقم (٢٤٨) ، نص عليه أبو داود .

٦ - حديث رقم (٣٣٠) ، نص عليه أبو داود .

٧ - حديث رقم (٧٠٤) ، نص عليه أبو داود

٨ - حديث رقم (٧٨٥) ، منكر ، نص عليه أبو داود .

٩ - حديث رقم (١١٢٠) نص عليه أبو داود .

١٠ - حديث رقم (١٧٩١) نص عليه أبو داود .

١١ - حديث رقم (٢٣٠٨)"عدة أم الولد المتوفي عنها أربعة أشهر و عشرا " قال أحمد : حديث منكر ، أقول : الحديث فيه انقطاع و فيه مطر بن طهمان الوراق و هو كثير الخطأ .

و قد قال بالحديث عدد من الفقهاء منهم : أحمد في رواية و سعيد بن المسيب و ابن سيرين و الزهري و غيرهم [٢] ، و صححه بعض العلماء [٣] لطرقه و شواهده و صححه ابن حبان و الحاكم [٤] فلا يسلم أنه منكر .

١٢ - حديث رقم (٢٣٧٧) نص أبو داود على نكارته .

١٣ - حديث رقم (٢٣٨٥) قال عمر: " هششت فقبلت و أنا صائم " ، قال المنذري : هذا حديث منكر ، قال أبو بكر البزار : هذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه . [٥] أقول : الحديث صححه ابن حبان و غيره [٦] و لا علة له إلا التفرد ، فلا يحكم بنكارته ، و مع هذا رواه أبو داود آخر الباب . اذ من منهجه تأخير ما فيه كلام كما سنرى .

١٤ - حديث رقم (٢٤٥٩) قال فيه أبو بكر البزار هذا الحديث كلامه منكر عن النبي صلى الله عليه و سلم و إنما أتت نكرة هذا الحديث أن الأعمش لم يقل حدثنا أبو صالح ... [٧]

أقول : و لذلك ذكر له أبو داود متابعة عن حماد بن سلمة عن حميد أو ثابت عن أبي المتوكل والحديث صحيح لا علة له و إنما أنكره البزار لما فيه من كلام يخص أحد الصحابة . [٨]

١٥ - حديث رقم (٣٠٤٠) نص عليه أبو داود .

١٦ - حديث رقم (٣١٤٠) نص عليه أبو داود .

١٧ - حديث رقم (٣٢٧٤) نص عليه أبو داود .

---

١ - نصب الراية ٣ / ٢٥٩ .   ٢ - جامع الأصول ٨ / ١١٧ .

٣ - صحيح أبي داود ٢ / ٤٣٨ .

٤ - انظر السنن الكبرى ٤٤٨/٧ ، و المستدرك ٢٠٩/٢ ، و نصب الراية ٣ / ٢٥٨ .

٥ - مختصر المنذري ٣ / ٢٦٣ .

٦ - موارد الظمآن (٩٠٥) ، صحيح أبي داود ٤٥٣/٢ .

٧ - عون المعبود ٣٠٦/٢ .   ٨ - انظر صحيح أبي داود ٤٦٦/٢ .

١٨ - حديث رقم (٣٥٢٩) نص عليه أبو داود .

١٩ - حديث رقم (٣٧٧٤) نص عليه أبو داود .

٢٠ - حديث رقم (٣٨١٨) نص عليه أبو داود .

٢١ - حديث رقم (٣٨٩٢) حديث رواه زيادة بن محمد الأنصاري قال فيه البخاري منكر الحديث[1]

٢٢ - حديث رقم (٤١٨١) "لما فتح الله مكة جعل أهل مكة يأتونه بصبيانهم فيدعو لهم بالبركة" رواه عبدالله الهمداني عن الوليد بن عقبة بن أبي معيط : قال ابن عبدالبر : الهمداني مجهول و الخبر منكر لا يصح ، و قال المنذري : هذا حديث مضطرب الإسناد و لا يستقيم عن أصحاب التواريخ"[2].

٢٣ - حديث رقم (٤٢١١) فيه حميد بن وهب القرشي ، قال البخاري : منكر الحديث [3] لكن قال ابن حجر لين الحديث . فلا يكون حديثه منكرا .

٢٤ - حديث رقم (٤٣٧٥) " أقيلوا ذوي الهيئات .. " فيه عبدالملك بن زيد قال ابن عدي : هذا الحديث منكر بهذا الاسناد . أقول للحديث طرق و شواهد كثيره صححه بها ابن حبان وغيره [4]

٢٥ - حديث رقم (٤٤١٠) " جيء بسارق فقال النبي صلى الله عليه و سلم اقتلوه ... " قال النسائي : هذا منكر ، ومصعب بن ثابت ليس بالقوي في الحديث [5].

قلت : هو مخالف للثابت في حكم السارق .

٢٦ - حديث رقم (٤٩٢٤) نص عليه أبو داود .

٢٧ - حديث رقم (٥٢٧٣) فيه داود بن أبي صالح ، قال أبو حاتم هو مجهول حدث بحديث منكر أ . هـ و نحو ذلك قال أبو زرعة و قال ابن حبان يروي الموضوعات عن الثقات و قال البخاري : لا يتابع عليه[6]

هذه الأحاديث التي وقفت عليها مما قيل فيه منكر و قد رأينا أن ثمانية عشر حديثا نص عليه أبو داود .

و أربعة منها صحيحة ذات الأرقام : ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ٢٤ .

و واحد ضعيف و هو ذو الرقم ٢٣ .

و أربعة يمكن أن يقال فيها منكرة : ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٧ .

و قد سكت عنها أبو داود ، فهذه نسبة يسيرة ، أن يسكت على أربعة أحاديث منكرة في كتابه .

٢ - **روايات المتروكين :**

بلغ عدد المتروكين في سنن أبي داود ستة عشر رجلا ، ثلاثة منهم ليس لهم رواية ، و بلغ عدد رواياتهم خمسة عشر حديثاً كانت كما يلي :

١ - ستة صحيحة أو حسنة بطرقها و شواهدها .

٢ - خمسة ضعيفة بين أبو داود ضعفها .

٣ - أربعة ضعيفة جدا و سكت عنها ، منها اثنان مما ورد في الأحاديث المنكرة و هي رقم

---

١ - تهذيب الكمال ٩ / ٥٣٤ . ٢ - انظر تهذيب التهذيب ٨٨/٦ ، ومختصر المنذري ٦/ ٩٣-٩٤ .

٣ - تهذيب الكمال ٧ / ٤٠٧ ، و جامع الأصول ٤ / ٧٣٥ .

٤ - انظر الكامل ١٩٤٥/٥ و الموارد ١٥٢٠ ، و المقاصد الحسنة ص٧٣ ، وسلسلة الصحيحة رقم ٦٣٨ .

٥ - تحفة الأشراف ٣٧٥/٢ .

٦ - التاريخ الكبير ٢٣٤/٣ ، الجرح و التعديل ٤١٦/٣ ، كتاب المجروحين ١/ ٢٨٦ .

(٢١) و (٢٧) السابقة[١].
وهذه نسبة يسيرة أيضا أن يسكت عن أربعة أحاديث مما كان ضعفه شديدا .

٣ - **روايات المجهولين :**
بلغ عدد المجهولين الذين لهم رواية و تحققت فيهم صفة مجهول العين (١٠٦) رواة و عدد رواياتهم (١٠٥) أحاديث ، كانت كما يلي :
- ٨٧ حديثا لها طرق أخرى صحيحة أو حسنة .
- واحد مختلف فيه .
- أربعة أحاديث ضعيفة بينها أبو داود .
- ١٣ حديثا ضعيفة أو واهية سكت عنها [١]

٤ - **لم نقف على حديث موضوع سلّم العلماء بوضعه** [٢]

٥ - **أما الأحاديث المرسلة و المدلسة و المنقطعة :**
ففيه عدد لا يستهان به ونص على ذلك ابن حجر ، و سنرى أن عدد الضعيف من زياداته بلغ ٤٧٦ حديثا فيها ٩٩ حديثا سبب ضعفه الانقطاع بأنواعه مما يدل عموما أن نسبة الضعف باسباب الانقطاع تعادل ١٩ ٪ من الضعيف في السنن ، لكن ضعف هذه ينجبر إذا عرف الساقط و كان صدوقا وإلا فهي ضعيفة ، إلا ان المرسل و المدلس اختلف العلماء في حكمه كثيرا و قد قال أبو داود : و أما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري و مالك بن أنس و الأوزاعي حتى جاء الشافعي فتكلم فيها و تابعه على ذلك أحمد بن حنبل .. فإذا لم يكن مسند غير المراسيل ، و لم يوجد المسند ، فالمرسل يحتج به و ليس هو مثل المتصل في القوة " [٣]
ومعظم المنقطعات عند أبي داود مراسيل أو مدلسة و أبو داود يسمي ما رواه التابعي عن الصحابي ولم يلقه مرسلا أيضا ...
وهذا يفسر لنا كثرة المنقطعات عند أبي داود ، فهي مما يحتج بها عند عدم وجود غيرها فيعتبرها أبو داود صالحة للعمل ، لكن لابد أن يذكر هنا أن أبا داود قد بين الانقطاع في ٩٣ حديثا في كتابه .
وهذا يقارب المنقطعات التي انفرد بها و يدل أن نصف المنقطعات في كتابه تقريبا قد بينها .
مما مضى يتبين لنا أن عدد الأحاديث التي خالف أبو داود شرطه فيها تسعة عشر حديثا .
أربعة منكرة و أربعة من روايات المتروكين اثنان و ردا في الروايات المنكرة فيصير المجموع ستة.
وثلاثة عشر من روايات المجهولين .
وهذه نسبة يسيرة من مجموع أحاديث كتابه البالغة (٥٢٧٤) اذ لا تعدو ٠٠٤ر٠٪ (أربعة بالألف).
مما يدل على دقة قول الذهبي " فقد وفى رحمه الله بذلك بحسب اجتهاده " أقول : و هذا في ضوء فهم دقيق لمعنى قوله صالح . و معنى منكر و معنى متروك ، كما سيتبين لنا .

---

١ - انظر رسالة " المتروكون و المجهولون و مروياتهم في سنن أبي داود " ص ١٠/ المقدمة .
٢ - انظر المصدر السابق .
٣ - رسالة أبي داود الى أهل مكة ، ص ٢٦ .

المبحث الثالث

رتبة سنن أبي داود

بين

الكتب الستة

و فيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : منزلة سنن ابن ماجة ·

المطلب الثاني :منزلة سنن النسائي ·

المطلب الثالث :المقارنة بين كتاب أبي داود و كتاب الترمذي ·

المبحث الثالث : رتبة سنن أبي داود

المطلب الاول : منزلة سنن ابن ماجة

اتفق العلماء على تقديم صحيحي البخاري و مسلم على الكتب الستة كما اتفقوا على اعتبار كتاب ابن ماجه آخر هذه الكتب الستة لما احتواه من موضوعات و رواية عن متروكين إذ بلغت الموضوعات فيه التي أدرجها ابن الجوزي في الموضوعات أربعا و ثلاثين حديثا . [١]

و قد قال أبو زرعة الرازي : " لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا ، مما في إسناده ضعف ، أو نحو ذا ".

لكن الذهبي انتقد هذا القول ، فقال: و قول أبي زرعة - إن صح - فانما عني بثلاثين حديثا ، الأحاديث المطرحة الساقطة ، و أما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة ، لعلها نحو الألف ... و قال : كان حافظاً ناقداً صادقاً واسع العلم و إنما غض من رتبة سننه ما فيها من المناكير و قليل من الموضوعات. [٢]

فدل كلام الذهبي على أنه يرى أن الموضوعات في ابن ماجه تقرب من ثلاثين و الضعيف يزيد عن الألف .

و قال السيوطي : و في الجملة فكتاب السنن (النسائي) أقل الكتب بعد الصحيحين حديثا ضعيفا و رجلا مجروحا ، ويقاربه كتاب أبي داود و كتاب الترمذي و يقابله من الطرف الآخر كتاب ابن ماجه فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب و سرقة الأحاديث و بعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم .. " [٣]

و قال ابن حجر : كتابه السنن جامع جيد كثير الأبواب و الغرائب و فيه أحاديث ضعيفة جدا حتى بلغني أن السّري كان يقول : مهما انفرد بخبر فهو ضعيف غالبا و ليس الأمر كذلك على إطلاقه باستقرائي و في الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكرة و الله المستعان ... ثم نقل عن المزي قوله : إن كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف - يعني ما انفرد به عن الأئمة الخمسة - [٤]

و وفق عمل الشيخ ناصر الألباني في ضعيف و صحيح ابن ماجه

نجد أن : - الأحاديث الصحيحة ٣٥٠٣ .

- الأحاديث الضعيفه ٦٨٣ و الضعيفة جدا ١٠٦ .

- و الموضوعه ٣٩ و حديثا منكرا وحديثا باطلا و عشرة أحاديث شاذة[٥]

و وفق دراسة عبدالله مراد علي الباكستاني نجد أن عدد المتروكين عند ابن ماجه (١٠٤) لهم ١٧٦ رواية منها ٧٨ صحيحة و حسنة .

و ٢٢ ضعيفة و ٧٦ منكرة و ضعيفة جدا منها ١٥ حديثاً موضوعاً . [٦]

كل هذا يدلنا على تأخر رتبة سنن ابن ماجه حتى اختلف العلماء في عده سادس الكتب الستة .

---

١ - انظر " ما تمس إليه الحاجة " ص ١٤٦ - ١٧٢ .

٢ - سير أعلام النبلاء : (١٣/ ٢٧٨ - ٢٧٩) .

٣ - " ما تمس إليه الحاجه " ص ١٤٤ .

٤ - تهذيب التهذيب ٩ / ٥٣١ .

٥ - بحث أعده الأخ نزار ريان حول سنن ابن ماجة .

٦ - المتروكون و مروياتهم في سنن ابن ماجه / رسالة ماجستير - جامعة أم القرى .

إذ اعتمد رزين العبدري ت (٥٢٥) في كتابه " التجريد للصحاح و السنن " الموطأ سادس الكتب وتبعه ابن الأثير ت (٦٢٦) في "جامع الأصول"، و أول من أضاف ابن ماجه إلى الكتب الستة ، أبو الفضل المقدسي ت (٥٠٧) في "شروط الأئمة الستة" ثم الحافظ عبدالغني المقدسي ت (٦٠٠) في كتاب الكمال في أسماء الرجال ، و كذلك فعل الحافظ ابن عساكر ت (٥٧١) في كتاب الأطراف ، و تبعهم المزي ، و ابن حجر ، لكن صلاح الدين العلائي ت (٧٦١) جعل الدارمي مكان سنن ابن ماجه متابعا في ذلك مغلطاي الذي قال: ينبغي أن يجعل مسند الدارمي سادساً للخمسة بدل ابن ماجه فإنه قليل الرجال الضعفاء نادر الأحاديث المنكرة و الشاذة و إن كان فيه أحاديث مرسلة و موقوفة ورجح هذا ابن حجر أيضا . (١)

أقول: و مما أخر كتاب الدارمي عن الكتب الخمسة كثرة المقطوعات والموقوفات و المرسلات مع قلة الزيادات التي فيه ...

بعد هذا العرض تبقى المقارنة بين الكتب الثلاثة : النسائي ، أبو داود ، الترمذي .

---

١ - ما تمس إليه الحاجة ، ص ١٣٧ - ١٤١ .

المطلب الثاني

منزلة سنن النسائي

أما كتاب النسائي" المجتبى" فلا شك أنه أعلى من كتاب أبي داود والترمذي لما يلي : بلغت عدد أحاديثه الصحيحة ٥٣١٤ و الضعيفة ٤٤٤ (1) و هذا عدد قليل بالنسبة لما سنراه عند أبي داود و الترمذي .

و في دراسة قام بها وصي الله عباس ظهر له ما يلي :

- الرواة الضعفاء : ٢١ راو .
  مروياتهم : ٣١ رواية هي كما يلي:
  ٢٣ صحيحة و حسنة بطرقها .
  ٣ صحيحة بذاتها .
  ٥ ضعيفة
- الرواة المجهولون: ٥٨ راو و مروياتهم ٥٤ رواية .
  كانت : ٤٠ صحيحة و حسنة
  ١٠ ضعيفة جدا .
  ٤ مناكير .
- الرواة المتروكون: ٣ رواة و ٥ مرويات .
  ٣ صحيحة
  ٢ ضعيفة جدا . (٢)

و هذا يدل على مدى صحة سنن النسائي .

و لا شك فإن هناك فارقًا كبيرًا بين هذه الدراسة و عمل الألباني و السبب أن الطالب لم يدرس كل أسباب الضعف و إنما درس فقط ما كان سبب ضعفه ما قال فيه ابن حجر ضعيف أو مجهول أو متروك فما دونه و لم يدرس المنقطعات و المدلسات و المرسلات و غير ذلك من الشذوذ و العلل ....

و مرّ معنا قول السيوطي:" و كتاب السنن (أي النسائي) أقل الكتب بعد الصحيحين ضعيفاً ورجلاً مجروحاً و يقاربه كتاب أبي داود و الترمذي " .

ولكن وجدت العلماء يؤخرون النسائي عن أبي داود و الترمذي رغم أنه أعلى منهما ، و أرى أن ذلك يعود لسببين :

١ - أن المجتبى هو مختصر من كتاب السنن الكبرى و قد اختلف هل هو من اختصار النسائي أم من اختصار تلميذه ابن السني ، نص على ذلك الذهبي و رجح أنه من اختصار ابن السني . (٣)

٢ - أن النسائي متأخر في الطبقة عن الترمذي و أبي داود إذ مر معنا أن أبا داود أحد شيوخه و قد توفي النسائي سنة (٣٠٣ هـ) .

---

١ - هذا وفق دراسة الشيخ ناصر الألباني في صحيح سنن النسائي .

٢ - الضعفاء والمجهولون و المتروكون و مروياتهم في " المجتبى "، وصي الله عباس، رسالة ماجستير / أم القرى ، ص ٥١٥ - ٥١٦ .

٣ - سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣١ .

المطلب الثالث

المقارنة بين كتاب أبي داود و كتاب الترمذي

بعد أن وضحت لدينا مكانة سنن النسائي و سنن ابن ماجة تنحصر المقارنة و المفاضلة بين كتابي أبي داود و الترمذي ، و لكي تكون النتائج أقرب إلى الصحة اتبعت ما يلي :

١ - وحدة المنهج : فعندما أقارن بين الزيادات و مرتبة الزيادات اعتمد دراسة واحدة لكل كتاب [١] وعندما أقارن بين عدد الضعيف و الصحيح في كل اعتمد عمل رجل واحد و هكذا ...[٢]

٢ - نوعت الدراسات إلى أربعة أقسام :

١ - المقارنة بين الكتابين من حيث عدد الأحاديث و بيان الضعيف فيها ومقدار الزيادات و مراتب هذه الزيادات .

٢ - المقارنة من حيث الأحاديث المنتقدة على الكتابين .

٣ - المقارنة من حيث رتبة الرواة .

٤ - بيان آراء العلماء في المفاضلة بين الكتابين .

أولا : المقارنة من حيث رتبة الأحاديث و مقدار الزيادات و رتبتها :

١ - الإحصائيات :

أ - بالنسبة لكتاب أبي داود

عدد أحاديث أبي داود : ٥٢٧٤

عدد الصحيح فيها : ٤٣٩٣

عدد الضعيف فيها : ٨٨١

عدد الزيادات على الكتب الخمسة : ١٣٤٢ .

عدد الضعيف في الزيادات :

أ - ما كان بسبب الجهالة سواء كانت الجهالة جهالة حال أو عين أو ممن لم يوثقه غير ابن حبان و لم يتابع (١٦٠) حديثا .

ب - ما كان بسبب أن الراوي ضعيفا : ٢١١ حديثا .

---

١ - لقد أجريت هذه الدراسة في ضوء كتاب " جامع الأصول " لابن الأثير بتحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط ، و كتاب جامع الأصول يضم الكتب الستة ، معتبرا الكتاب السادس هو كتاب الموطأ و ليس ابن ماجة ، فالزيادات التي أذكرها لكل كتاب هي بالنسبة إلى الكتب الخمسة باعتبار أن الموطأ مكان ابن ماجة .

وكنت أدرس كلام المحقق في الحاشية لتحديد رتبة الحديث الذي انفرد به الترمذي أو أبو داود و اعتبر الزيادة هو كل حديث تبين من كلام ابن الأثير و المحقق أنه لم يخرجه غير أبي داود أو الترمذي من بين الكتب الستة (و الموطأ مكان ابن ماجة في كل هذا) .

٢ - اعتمدت لبيان مقدار الصحيح و الضعيف الكلي عمل الشيخ ناصر في صحيح سنن أبي داود و صحيح سنن الترمذي .

جـ - ما كان بسبب الانقطاع بأنواعه : التدليس و الإرسال و التعليق و الإعضال : ٩٩ حديثا ٠

مجموع الضعيف في الزيادات : ٤٧٠ حديثا ٠

الضعيف جدا الكلي : ٦

الموضوع : لا يوجد

الحسن في الزيادات : ٥٥٨

الصحيح في الزيادات : ٣٠٨

مجموع الحسن والصحيح في الزيادات : ٨٦٦ ٠

ب - بالنسبة لكتاب الترمذى

عدد الأحاديث الكلي : ٤٢٣٤

عدد الصحيح منها : ٣١٠١

عدد الضعيف : ١١٣٣

عدد زياداته على الخمسه : ١١٦٩

عدد الضعيف في الزيادات :

أ - بالنسبة للجهالة بأنواعها : ٥٠ ٠

ب - بسبب ضعف الراوى : ٣١٧ ٠

جـ - بسبب الانقطاع بأنواعه : ٤٣ ٠

مجموع الضعيف في الزيادات : ٤١٠ ٠

الضعيف جدا : ٣٦ + ٢ موضوعة = ٣٨

الحسن في الزيادات : ٥٢٨ ٠

الصحيح في الزيادات : ١٩٥

مجموع الحسن و الصحيح في الزيادات : ٧٢٣ ٠

٢ - **نتائج الإحصائيات :**

١ - نسبة الضعيف الكلي في أبي داود : ١٦٫٧ ٪

نسبة الضعيف الكلي في الترمذى : ٢٦٫٧٥ ٪

وهذه ميزة لأبي داود ٠

٢ - نسبة الزيادات في أبي داود : ٢٥٫٤٥ ٪

نسبة الزيادات في الترمذى : ٢٧٫٦ ٪

و هذه ميزة للترمذى

٣ - نسبة الصحيح في زوائد أبي داود : ٢٣ ٪

نسبة الصحيح في زوائد الترمذى : ١٦٫٧ ٪

و هذه ميزة لأبي داود ٠

٤ - نسبة الحسن في زوائد أبي داود : ٤١٫٥٥ ٪

نسبة الحسن في زوائد الترمذى : ٤٢٫١٦ ٪

و هذه ميزة يسيرة للترمذى = أقل من ١٪

٥ - نسبة الزوائد الضعيفة بأنواعها في أبي داود : ٣٥ر٠٢ %
نسبة الزوائد الضعيفة بأنواعها في الترمذى : ٣٥ر٠٧ %
و هذه ميزة يسيرة لأبي داود ٠

٦ - نسبة الضعيف جدا إلى كتاب أبي داود : ١٣ر٠١ %
نسبة الضعيف جدا إلى كتاب الترمذى : ٩٧ر٠٨ % = أقل من ١% بقليل
و هذه ميزة واضحة لأبي داود ٠

مجموع ما يميز سنن أبي داود ٤ قضايا منها ميزة واحدة يسيرة ٠
مجموع ما يميز سنن الترمذى قضيتان منها واحدة يسيرة ٠

و من هذا يتبين لنا أن كتاب أبي داود أعلى رتبة من كتاب الترمذى من حيث :

١ - عدد الضعيف في كل
٢ - عدد الزيادات في كل
٣ - عدد الصحيح والحسن والضعيف و الضعيف جدا من الزيادات في كل ٠

ثانيا : الأحاديث المنتقدة على كلا الكتابين من حيث الوضع و الترك :

١ - بالنسبة للوضع :

أ - بلغ عدد الأحاديث المنتقدة على الترمذى مما قيل فيه موضوع عند ابن الجوزى ثلاثين حديثا ٠

- بينما بلغ عدد الأحاديث المنتقدة على أبي داود مما قيل فيه موضوع عند ابن الجوزى تسعة أحاديث ٠

ب - تبين أن هذه الثلاثين عند الترمذى منها حديثان فقط موضوعان و الأخرى ضعيفة أو ضعيفة جدا ٠

- و تبين أن ليس شيئا مما انتقد على أبي داود بالوضع موضوعا [1] و هذه ميزة لأبي داود ٠

٢ - بالنسبة للترك :

في الترمذى بلغ عدد الروايات المتروكة و الواهية جدا (٣٦) ستة و ثلاثين حديثا و هذا مقارب و الحمد لله لإحصائي دون أن أعرفه قبل الإحصاء ٠
إذ كان عندى عدد المتروكات و الواهيات و الموضوعة ٣٤ ، فالفارق في حديثين و ذلك بحسب الاجتهاد ٠

و في أبي داود بلغ عدد الروايات المتروكة فقط ستة روايات ٠
و من هنا يتبين أن كتاب أبي داود أعلى و أنظف من كتاب الترمذى من هذه الحيثية ٠

ثالثا : من حيث مرتبة الرواة

قمت باستقراء كتاب تقريب التهذيب لاستخرج رواة أبي داود عدا الصحابة الذين اشترك مع غيره

---

١ - انظر المتروكون و مروياتهم في جامع الترمذى ، ص ٣٦٠ - ٣٦٣ ٠
المتروكون و مروياتهم عند أبي داود ، ص ٩ - ١٠ المقدمة ٠

فيهم من الكتب الستة و الذين انفرد بهم عن الكتب الستة عدا الصحابة مع بيان مراتبهم عند ابن حجر و فعلت الشيء نفسه مع رواة الترمذي فكانت نتائج الاحصاء كما يلي :

١ - مراتب رواة أبي داود

أ - الذين شارك فيهم الكتب الستة أو بعضها :

١ -	رتبة ثقة ثبت فما فوق	٢٢٠
٢ -	رتبة ثقة و ما قاربها	١٢٠٦
٣ -	رتبة صدوق و ما قاربها	٤٢٩
٤ -	رتبة صدوق يخطيء وما قاربها	٢٦٠
٥ -	رتبة لين ومقبول الحديث	٣٥٣
٦ -	رتبة مستور ومجهول الحال	٣٩
٧ -	رتبة مجهول	٧١
٨ -	رتبة ضعيف	٨٠
٩ -	رتبة متروك وضعيف جدا	٩
١٠ -	رتبة متهم	٢
	المجموع	٢٦٦٩

ب - الذين انفرد بهم أبو داود عن الكتب الستة

١ -	رتبة ثقة ثبت وما فوقها	٤
٢ -	ثقه	٨٥
٣ -	صدوق	١٠٢
٤ -	صدوق يخطيء	٢٦
٥ -	لين و مقبول	٢١٣
٦ -	مستور و مجهول الحال	٦٤
٧ -	مجهول	١٣٩
٨ -	ضعيف	١٠
٩ -	متروك و ضعيف جدا	٢
١٠ -	متهم	١
	المجموع	٦٤٦

ج - مجموع الرواة

١ -	ثقة ثبت	٢٢٤
٢ -	ثقة	١٢٩١
٣ -	صدوق	٥٣١
٤ -	يخطيء	٢٨٦
٥ -	لين و مقبول	٥٦٦
٦ -	مستور ومجهول الحال	١٠٣
٧ -	مجهول	٢١٠

٨ -	ضعيف	٩٠
٩ -	متروك	١١
١٠-	متهم	٣
	المجموع	٣٣١٥

٢ - مراتب رواة الترمذي :

	الرتبة	من اشترك مع غيره من الكتب الستة	من انفرد بهم عن غيره من الستة	المجموع
١ -	ثقة ثبت	٢٠٥	١١	٢١٦
٢ -	ثقه	٨٤٧	٢٥	٨٧٢
٣ -	صدوق	٣٥٦	٤٨	٤٠٤
٤ -	صدوق يخطيء	٢٥٤	١٧	٢٧١
٥ -	لين و مقبول	٢٠٦	١٠١	٣٠٧
٦ -	مستور ومجهول الحال	١٤	١٨	٣٢
٧ -	مجهول	٥٩	٥٦	١١٥
٨ -	ضعيف	١٢٥	٥٤	١٧٩
٩ -	متروك /ضعيف جدا	٣٥	٢١	٥٦
١٠-	متهم	٥	٧	١٢
	المجموع	٢١٠٦	٣٥٨	٢٤٦٤

ملاحظتان :

أ - عدد المجهولين الذين لهم رواية عند أبي داود في رسالة " المتروكون المجهولون في سنن أبي داود" = ١٠٦ بينما هي عندي حسب كلام ابن حجر ٢١٠ .

ولعل السبب في هذا الفارق الكبير :

١ - أن يكون قد فاته أشياء .

٢ - أن بعضهم : اختلف فيهم و ترجح لدى الباحث أنهم غير مجهولين .

٣ - أن بعضهم رمز له برمز (د) خطأ من النساخ أو من ابن حجر ، اذ لا رواية مسندة لهم في السنن .

بينما كان عدد المتروكين الذين لهم رواية عند الترمذي حسب احصاء صاحب رسالة المتروكين في سنن الترمذي = ٦٣ . و بلغ عندي ٦٨ فالفارق في (٥) لعله للأسباب المذكورة أعلاه و لكن هذا فارق يسير .

علما أن المتروك و المتهم في رتبه واحدة عندهم ...

نتائج دراسة الإحصائيات :

١ - نسبة ثقة ثبت في سنن أبي داود إلى الرواة : ٧٥ر٦ ٪
نسبة ثقة ثبت في سنن الترمذي إلى الرواة : ٧٥ر٩ ٪ ٠
وهذه ميزة للترمذي ٠

٢ - نسبة ثقة في سنن أبي داود إلى الرواة : ٩٥ر٣٨ ٪
نسبة ثقة في سنن الترمذي إلى الرواة : ٤٠ر٣٥ ٪
وهذه ميزة لأبي داود

٣ - نسبة صدوق و صدوق يخطىء في أبي داود : ١٦ ٪
نسبة صدوق في الترمذى : ٤٠ر١٦ ٪
و هذه ميزة يسيرة للترمذى

و يمكن إجمال هذه النسب بنسبة واحدة كما يلي

١ - نسبة عدد من يحتج بحديثهم عند أبي داود : ٧ر٦١ ٪
نسبة عدد من يحتج بحديثهم عند الترمذي : ٥ر٦٠ ٪
وهذه ميزة لأبي داود
والمقصود بمن يحتج بحديثهم مجموع رتبة ثقه ثبت ، ثقة و صدوق ٠

٢ - نسبة من يعتبر بحديثهم عند أبي داود (يخطىء و لين و مستور) ٨ر٢٨ ٪
نسبة من يعتبر بحديثهم عند الترمذي : ٧٥ر٢٤ ٪
و هذه ميزة للترمذى ٠

٣ - نسبة المجهول في أبي داود : ٣ر٦ ٪
نسبة المجهول في الترمذي : ٦ر٤ ٪
وهذه ميزة للترمذى ٠

٤ - نسبة رتبة الضعيف في أبي داود : ٧ر٢ ٪
نسبة رتبة الضعيف في الترمذى : ٢ر٧ ٪
و هذه ميزة لأبي داود

٥ - نسبة المتروكين المتهمين في أبي داود : أربعة بالألف ٠
نسبة المتروكين المتهمين في الترمذى : ٧ر٢ ٪
و هذه ميزة لأبي داود ٠

٦ - نسبة الرواة الذين انفرد بهم أبو داود ممن يحتج بهم (ثبت. وثقة وصدوق) : ٧٥ر٥ ٪
نسبة الرواة الذين انفرد بهم الترمذى ممن يحتج بهم : ٤٠ر٣ ٪
و هذه ميزة لأبي داود ٠

٧ - نسبة الرواة الذين انفرد بهم أبو داود ممن يعتبر بهم : ٩ ٪
نسبة الرواة الذين انفرد بهم الترمذى ممن يعتبر بهم : ٥ر٥٪
و هذه ميزة للترمذى

٨ - نسبة الرواة الذين انفرد بهم أبو داود من الضعيف و المجهول والمتروك : ٦ر٤ ٪
نسبة الرواة الذين أنفرد بهم الترمذى من الضعيف و المجهول والمتروك : ١ر٥ ٪
و هذه ميزة لأبي داود

مما سبق يتبين أن مجموع ما يميز سنن أبي داود خمس قضايا .

ومجموع ما يميز سنن الترمذي ثلاث قضايا .

وهذا يؤكد أن رتبة سنن أبي داود تفوق رتبة سنن الترمذي سواء كان من حيث عدد الضعيف و نسبة الزوائد و مراتبها .

أو من حيث الأحاديث المنتقدة على كل كتاب .

أو من حيث مراتب الرواة في كل كتاب .

آراء العلماء في المفاضلة بين سنن أبي داود و الترمذي :

قدم كثير من العلماء كتاب أبي داود على كتاب الترمذي :

١ - يظهر ذلك من فعل الحازمي إذ اعتبر أن شرط أبي داود أن يخرج عن الطبقة الثالثة وشرط الترمذي الطبقة الرابعة و كذا فعل ابن طاهر إذ جعل كتاب الترمذي في الطبقة الرابعة بعد أبي داود .(١)

٢ - قال الذهبي عن كتاب الترمذي : و هو أحد أصول الإسلام ، لولا ما كدره بأحاديث واهية بعضها موضوع و كثير منها في الفضائل (٢)

٣ - و نقل السيوطي عن الذهبي قوله : انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود و النسائي لإخراجه حديث المصلوب و الكلبي . (٣)

٤ - قال ابن رجب : أبو داود أشد انتقادا للرجال من الترمذي . (٤)

٥ - قال الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي : و في الجملة : إن صحيح البخاري أعلى رتبة في الصحة و غيرها عند الجمهور ثم الصحيح للإمام مسلم ثم السنن لأبي داود عند هذا العبد وبذلك جزم صاحب مفتاح السعادة . (٥)

٦ - ويلاحظ أن المزي و ابن حجر و الذهبي و السيوطي يقدمون في الرموز رمز سنن أبي داود على غيره (٦) ، و لقائل أن يقول إن ذلك باعتبار تقدم الوفاة ، فيقال: ابن ماجة توفي قبل الترمذي و مع ذلك فانه يؤخر عن الجميع .

٧ - قال السخاوي (٧) : " وبالجملة فكتاب النسائي (المختصر) أقلهما بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ... و يقاربه كتاب أبي داود و يقاربه كتاب الترمذي " فجعله بعد كتاب أبي داود .

٨ - و قال ابن عبدالبر : إنه سأل أبا القاسم خلف بن القاسم الإمام الحافظ المتقن الأندلسي محدث وقته ت (٣٩٣) - فقال له أي كتاب أحب إليك: كتاب أحمد بن شعيب أو البخاري ، فقال : البخاري . فقال له : أيها أحب إليك ، كتاب البخاري أو كتاب أبي داود ، فقال كتاب أبي داود أحسنها (٨) . و أعظم بها من شهادة لسنن أبي داود ، مع إقرارنا أنه لا يعلى على كتاب البخاري . و قال ابن عبدالبر: سمعت أبا عبدالله محمد بن إبراهيم بن سعيد (٩) يقول : خير كتاب ألف في السنن كتاب أبي داود رحمه الله و هو أول من صنف المسند . (١٠)

---

١ - شروط الأئمة الخمسة ، ص ٤٣ - ٤٧ . ٢ - السير ١٣ / ٢٧٤ .

٣ - التدريب ١٧١/١ . ٤ - شرح علل الترمذي ٦١٣/٢ .

٥ - لامع الدراري ١٣٩ - ١٤٠ ، و مفتاح السعادة ١٣٦/٢ . وأبو داود الحافظ ٦١ - ٦٢ .

٦ - تحفة الأحوذي ، المقدمة ص ١٧٩ . ٧ - فتح المغيث ٨٦/١ - ٨٧ .

٨ - برنامج التجيبي ، القاسم بن يوسف ، ص ٩٩ . ٩ - هو البوشنجي ت (٢٩١) .

١٠ - المصدر السابق ، ص ٩٩ .

٩ - و قال القاسم بن يوسف التجيبي السبتي ت (٧٣٠) " هذا الكتاب - السنن - هو كتاب الفقهاء أصحاب المسائل ، لأنهم يجدون فيه ما يحتاجون إليه في كل باب من أبواب الفقه مما يشهد لهم بصحة ما ذهبوا اليه ، و ليس يوجد كتاب مثله في هذا الفن " (١)

فهذه شهادة بعض العلماء في تقديم سنن أبي داود و قد سبق شيء من ذلك عند الحديث عن منزلته .

رأي من قدم الترمذي :

ذهب صاحب كشف الظنون الى أن الترمذي ثالث الكتب الستة . (٢)

و أيد هذا المباركفوري في تحفته و قال : إن الحافظ الحازمي قال : إن شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود لأن الحديث إذا كان ضعيفاً أو من حديث أهل الطبقة الرابعة فإنه يبين و ينبه عليه فيصير الحديث عنده من باب الشاهد ... و مع هذا فجامع الترمذي أكثر نفعاً و أجمع فائدة من سنن أبي داود والنسائي فالظاهر ما قاله صاحب كشف الظنون . (٣)

و أيد هذا الدكتور نور الدين عتر مستدلاً بقول ابن رجب :

" و قد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة - الرابعة - مع السكوت على حديثهم كإسحاق بن أبي فروة " (٤)

و قال فقد تساوي الكتابان من حيث التخريج عن الرجال و بقي امتياز الترمذي بما ذكره الحازمي من أبلغية شرطه ... لأنه ينبه على هؤلاء الضعفاء (٥) .

المناقشة :

١ - لقد بين ابن رجب أن أبا داود أشد انتقاداً للرجال من الترمذي .
٢ - أن المتروكين الذين خرج عنهم أبو داود لا يبلغون ربع المتروكين الذين خرج عنهم الترمذي .
٣ - أن إسحاق بن أبي فروة هذا إنما خرج له أبو داود أثرا مقرونا . (٦)
٤ - أن الإحصائيات السابقه تبين بجلاء الفارق الكبير بين الكتابين ، لكن نقول مع هذا يعتبر كلام الترمذي ونقده للأحاديث ميزة يمتاز بها على غيره من الكتب الأربعة بالرغم مما انتقد عليه من هذه الأحكام ، قال الذهبي : جامعه قاض له بإمامته و حفظه و فقهه ولكن يترخص في قبول الأحاديث و لا يشدد، و نفَسَه في التضعيف رخو. (٧) كما انتقد الذهبي في ميزان الإعتدال الترمذي في كثير من تحسينه و تصحيحه . (٨)

---

١ - برنامج التجيبي ، ص ٩٧ .
٢ - كشف الظنون ، ١ / ٥٥٩ .
٣ - تحفة الأحوذي ، المقدمة / ١٨٠ .
٤ - شرح العلل ٦١٢/٢ .
٥ - الإمام الترمذي و الموازنه بين جامعه و بين الصحيحين ، ص ٦٥ .
٦ - المتروكون للاندنوسي ، ص ٤١ .
٧ - السير ١٣/ ٢٧٦ .
٨ - هامش السير ، و انظر الميزان ٣ / ٤٠٧ و ٤١٦/٤ و ٥١٤/٣ .

و أقول :إن كون الترمذي يبين حكم الأحاديث التي يخرجها لا يجعله أعلى رتبة من كتاب السنن لأن المقارنة هنا باعتبار نظافة الأسانيد و سلامة المتون لا باعتبار الكلام عنها و إلا فلو كان الأمر كذلك لكان كتاب الأباطيل مثلا للجورَقاني أعلى رتبة فإنه يخرج الصحيح و الباطل و يبين كل ذلك ...

وبهذا نكون قد انهينا الكلام على سنن أبي داود ، و تعرفنا من خلال ذلك على هذا الكتاب القيم : اسمه ، و عدد أحاديثه و كتبه و أبوابه ، و مكانته ، و موضوعه و مقصده ، و شرطه ومنهجه في رواية الأحاديث ، و تراجمه و تعقيباته ، و منزلته بين السنن ، ليكون كل ذلك مفتاحا و مدخلا نلج منه للحديث عن مقولات أبي داود النقدية ، فندرسها دراسة استقرائية منهجية شاملة ، فإلى هذه الدراسة ، و الله ولي التوفيق .

الباب الثاني

منهج أبي داود
في
مقولاته النقدية

و فيه أربعة فصول :

الـفـصـل الاول

مصادره في النقد و شخصيته النقديـة

و فيه مبحثان :

المبحث الأول : مصادره في النقد ٠

المبحث الثاني : شخصيته النقديـة ٠

الفصل الاول : مصادره و شخصيته النقدية

المبحث الاول : مصادره الوارده في كتابه السنن

تمهيد :

مر معنا ببان شيوخ أبي داود في الرواية و أنه أخذ عن عدد كبير من المحدثين ، لكن علم النقد الحديثي يختص بنوع مميز من الشيوخ المحدثين الذين عرفوا بالنقد و التمحيص ، فكانوا أئمة يعتمد عليهم في هذا الشأن ، لذا فقد ألف الذهبي رسالته المشهورة : " ذكر من يعتمد قوله في الجرح و التعديل " [١] و ألف السخاوى رسالته " المتكلمون في الرجال " [٢] و قبل ذلك ذكر ابن حبان الذين فتشوا عن أحاديث رسول الله و بينوا ما فيها و محصوها و نقدوها مرتباً أولئك على الطبقات [٣] ، فليس كل من روى الحديث مهما كثرت روايته عُدّ من النقاد الذين يعتمد قولهم في هذا الشأن ، على أن من كتب في بيان مراتب النقاد لم يرد الحصر و إنما الإشارة و التمثيل ... و يمكن حصر مراتب النقاد باستقراء تراجم الرواة في المصادر المعتمدة . [٤]

و من هنا نذكر أن أبا داود قد اعتمد في نقده على عدد من العلماء النقاد المعتبرين في هذا الشأن مع وجود آراء استقلالية خاصة له إما تفردًا عمن قبله أو مخالفة لهم ... و سنبين هذا فيما بعد .

وقد أشار أبو داود ضمناً إلى هذه القضية - قضية إفادته في علم النقد الحديثي من أهله - فقال :

" أدركت من أهل الحديث من أدركت ، لم يكن فيهم أحفظ للحديث و لا أكثر جمعا له من ابن معين ، و لا أورع و لا أعرف بفقه الحديث من أحمد ، و أعلمهم بعلله علي بن المديني ، و رأيت إسحاق - على حفظه و معرفته - يقدم أحمد بن حنبل و يعترف له " [٥] ، فهذا النص من أبي داود فيه إشارة واضحة الى معرفة أبي داود بمراتب النقاد و تميزهم و معرفة الاختصاص الذى برع فيه كل إمام ، و من عرف هذا الشأن عرف كيف يفيد منهم في علمه .

و لقد قمت بدراسة مصادر أبي داود النقدية في سننه فوجدته أفاد من ستة عشر مصدرا سأعرضها في أربع فقرات :

أولا : مصادره من شيوخه الذين لهم مصنفات

و أعتبر العَلَم المذكور مصدراً سواء كان القول له أو كان هو واسطة لأبي داود إذا كان ممن يعتمد قوله ، أما من كان واسطة و لم يذكر فيمن يعتمد قوله فلا أعتبره مصدراً من مصادره .

١/١ أحمد بن حنبل (ت : ٢٤١) مرّ معنا أن الإمام أحمد بن حنبل من أجلّ شيوخ أبي داود الذين تأثر بهم و أخذ عنهم حتى صار يشبّه به [٦] و ينسب إليه في المذهب الفقهي كما رأى العلماء أن الإمام أبا داود قد تأثر بأحمد في كثير من قضايا النقد كالاحتجاج بالضعيف عند عدم غيره كما سيأتي بيانه [٧].

---

١ - انظر الرسالة المذكورة بتحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة ، نشر مكتبة الرشد ١٩٨٠ ، ضمن كتاب أربع رسائل في علوم الحديث ، ص ١٤٣ .

٢ - انظر المصدر السابق ، ص ٨٤ .

٣ - كتاب المجروحين ، ج ١ ، ص ٣٨ - ٦٠ .

٤ - أو لعله يتيسر للباحثين اصدار موسوعة رجال الحديث و تضم فهرسا بالاعلام الواردين الذين يعتمد قولهم في النقد .

٥ - السير ١٣ / ٢١٨ .

٦ - السير ١/ ٢١٥ و ٢١٦ .

٧ - انظر هذه الرساله ص ١٨٨ .

و لقد رأيت أبا داود قد أخذ عن الإمام أحمد في مقولاته النقدية عشرين نصاً نسبها جميعها إلى الامام أحمد صراحة .

كما وجدت أنه قد وافق الإمام أحمد بل تابعه و قلده حتى في ألفاظه في عشرة مواضع من السنن و لم ينسبها له .

أما المواضع التي نسبها لأحمد فهي الأحاديث ذات الأرقام التاليه : (١٣٢) ، (٢٠٢) ، (٢٨٧)، (٣٠٩) ، (٣٣٠) ، (٧٥٨) ، (١٠٠٤) ، (١٠٥٤) ، (١٣٩١) ، (١٨٣٧) ، (٢١٨٨) ، (٢٣٣٧)،(٢٣٨٠)، (٣٠٤٠) ، (٣١٦٢) ، (٣٢٧٤) ، (٣٢٩٦) ، (٣٤٩٢) ; (٣٦٨٢) .

و اعتبرت الإمام أحمد ممن له مصنفات لأن أقواله في النقد قد حفظت في مصنفات خاصة ، و إن كانت من جمع تلامذته لا من تأليفه ، و ممن نقل عنه أقواله الإمام أبو داود ، و قد رأيت بعض أقوال أبي داود في سننه موافقة لما نقله عن الإمام أحمد في مسائله التي رواها عن أبي داود ، و قد كان ينقل عنه أحياناً بلفظ سمعت و بلفظ بلغني و بلفظ قال ، و نحو ذلك .

٢/٢ الامام يحيى بن معين ت (٢٣٣) :

ذكر ابن حبان يحيى بن معين في الطبقة الخامسة من النقاد - (و هي طبقات تاريخيه لا رتبية) - إلى جانب الإمام أحمد و علي بن المديني و بين أن هؤلاء الثلاثة من أورع معاصريهم و أكثرهم تفتيشاً على المتروكين و ألزمهم لهذه الصناعة على دائم الأوقات .[1]

و الإمام يحيى بن معين ممن لم يصنف كتاباً بنفسه ، بل جمع تلامذته أقواله في مصنفات ، منها : التاريخ برواية الدوري ، و السؤالات برواية الدارمي ، و أخرى برواية ابن الجنيد و ثالثة برواية ابن طهمان، ورابعة برواية ابن محرز ، فلذا يعتبر ممن لهم مصنفات بهذا الشأن .

و ذكره الذهبي فقال : الطبقة الرابعة : فمن أئمة الجرح و التعديل بعد من قدمنا : يحيى بن معين و قد سأله عن الرجال عباس الدوري و عثمان الدارمي و أبو حاتم و طائفة و أجاب كل واحد منهم بحسب اجتهاده و من ثم اختلفت آراؤه و عباراته في بعض الرجال ....[2]"

و قد رأيت أبا داود قد أفاد من يحيى بن معين في أربعة مواضع من السنن هي (٢٨٧) ، (٣٠٩) ، (٢٣٧٧) ، (٤٩٦٤) .

و كان يقتبس عنه بلفظ سمعت و قال و ذكر، و رأيت له ثمانية أقوال وافق فيها يحيى بن معين في بعض رواياته دون أن ينسبها له .

و ذكر الأستاذ محمد العمري : أن أبا داود أخذ عن يحيى بن معين في الجزء الثالث من السؤالات أكثر من عشرين نصا و في الجزئين الرابع و الخامس ما يزيد على أربعين نصا .[3]

قال المزي : و عنه و عن أحمد بن حنبل اخذ - أي أبو داود - علم الحديث .[4]

ثانيا : مصادره من شيوخه الذين لم يذكر لهم مصنفات

١/٣ أحمد بن صالح أبو جعفر الطبري ، الثقة الحافظ ، تكلم فيه بلا حجة ، ت (٢٤٨) [5] .

و ذكره الذهبي في الطبقة الرابعة فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل و قال : آذى النسائي نفسه

---

١ - كتاب المجروحين ١/٥٤ .
٢ - ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، ص١٧٢ .
٣ - سؤالات الآجرى أبا داود ، المقدمة ٦٧/ .
٤ - تهذيب الكمال ٣٥٩/١١ .
٥ - تقريب التهذيب ، ص ٨٠ .

بكلامه فيه [١] كما ذكره السخاوي في طبقة أحمد بن حنبل و علي بن المديني و غيرهم . [٢]

و قد رأيت لأبي داود نصاً واحداً عنه برقم (٢٢٦٨) بلفظ سمعت و هو في وصف أسامة بن زيد و والده .

٢/٤ محمد بن عيسى بن نجيح البغدادي أبو جعفر الطباع ، ثقة فقيه من أعلم الناس بحديث هشيم ، ت (٢٢٤) أخذ عنه أبو داود نصاً واحداً أعل فيه حديثا من طريق هشيم برقم (٨٠٧) و قد ذكر محمد بن عيسى فيمن يعتمد قوله : الذهبي في الطبقة الثالثة . [٣]

ثالثا : مصادره من غير شيوخه الذين ذكر لهم مصنفات

١/٥ مالك بن أنس ، الإمام الفقيه ، ت (١٩٧) ، له الموطأ و هو وإن لم يكن في علم النقد ، لكنه يعد ممن صنف ، و قد يتكلم على الأحاديث في كتابه ، و قد ذكره الذهبي : فيمن يعتمد قوله [٤] ، والسخاوي في : " المتكلمون في الرجال " [٥] و ذكره ابن حبان في الطبقة الثالثة ، و قدمه على أهل طبقته . [٦]

و قد رأيت أبا داود أخذ عنه نصين برقم (٣٠١) ، (٢٤٢٤) و هما في نقد النصوص فالأول: حول حديث الاغتسال من ظهر إلى ظهر قال مالك : هي من طهر إلى طهر بالمهملة ، و الثاني : حديث "النهي عن صيام يوم السبت " قال مالك : هذا كذب ، و قد أخذ عنه أبو داود من غير أن يسند إليه .

رابعاً : مصادره من غير شيوخه الذين لم يذكر لهم مصنفات

و هنا أذكر من نسب القول اليه ممن لم يلقهم أبو داود بواسطة السنن أو من غير اسناد :

١/٦ الامام الزهري محمد بن مسلم بن شهاب ، الفقيه الحافظ المتقن ، (ت ١٢٤) ، ذكره ابن حبان في الطبقة الثانية في ترتيبه ، و قدمه على أهل طبقته ، فذكر بعض أقرانه و قال: إلا أن أكثرهم تيقظا، و أوسعهم حفظا ، و أدومهم رحلة ، و أعلاهم همة ، الزهري رحمة الله عليه [٧]

و قد رأيت له عند أبي داود نصين برقم : (٢١٨٨) ، (٢٤٢٤) و هذا في حديث : " النهي عن صيام يوم السبت " قال : هذا حديث حمصي ، ورواه عنه أبو داود بسنده .

٢/٧ شعبة بن الحجاج بن الورد العَتَكي ، الثقة الحافظ المتقن ، أمير المؤمنين في الحديث ، و أول من فتش بالعراق عن الرجال و ذب عن السنة ، ت (١٦٠) [٨].

و ذكره ابن حبان في طبقة مالك و الثوري - الطبقة الثالثة - و قدمه معهم [٩] ، و ذكره الذهبي في الطبقة الأولى ، و جعله رأسا لها . [١٠]

نسب له أبو داود نصين برقم : (٢٠٢) و (٩٩٦) من غير إسناد و نصاً برقم (٣٣٣٩) و أسنده وتابعه في نصين و لم ينسبهما له ، و هما برقم (٩٠٨) و (٥١٩٠) .

و نقل عنه عشرة نصوص في سؤالاته التي صرح بالنسبة إليه فيها . [١١]

---

١ - ذكر من يعتمد قوله ، ص ١٧٣ .
٢ - المتكلمون في الرجال ، ص ٩٦ .
٣ - ص ٦٩ و انظر تقريب التهذيب ، ص ٥٠١ .
٤ - ص ١٦٢ .
٥ - ص ٨٨ .
٦ - كتاب المجروحين ١/٤٠ .
٧ - كتاب المجروحين ١/٣٩ .
٨ - التقريب ص ٢٦٦ .
٩ - كتاب المجروحين ١/٤٠ .
١٠ - ذكر من يعتمد قوله ، ص ١٦٢ .
١١ - سؤالات الآجري أبا داود ، المقدمة ، ص ٦٨ .

٣/٨- الثوري ، سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، الثقة الحافظ الإمام الحجة ، ت (١٦١) ، ذكره ابن حبان في طبقة شعبة من النقاد [١] ، و ذكره الذهبي في الطبقة ذاتها [٢] .

اقتبس منه أبو داود نصين برقم (١٨٠) و (٧٥٠) بلا إسناد إليه و هو أحد مصادره في سؤالات أبي عبيد أبا داود .

٤/٩ حماد بن زيد ، الثقة الثبت الفقيه ، ت (١٧٩)

ذكره ابن حبان في طبقة سفيان الثوري و مالك ، إلا أنه جعله دونهما في هذا الشأن [٣] كما ذكره الذهبي كذلك [٤] - أي في طبقة شعبة و سفيان - .

اقتبس منه أبو داود ثلاثة نصوص مسندة برقم : (١٣٤) ، (٣٢٠٠) ، (٣٦٠٤) .

كما أن حماد بن زيد أحد مصادر أبي داود النقدية في سؤالات الآجري له [٥] .

٥/١٠ عبدالله بن المبارك المروزي ، مولى بني حنظلة ، الثقة ، الثبت الفقيه ، المجاهد ، ت (١٨١) ، ذكره ابن حبان في الطبقة الرابعة [٦] .

و ذكره الذهبي في رأس الطبقة الثانية [٧] و ذكره ابن عدي في الطبقة الخامسة في ترتيبه [٨] .

أخذ عنه أبو داود ثلاثة نصوص مسندة إليه : (١٠٠٤) و (٢١٨٨) و (٣٢٩١) .

كما أنه أحد مصادر أبي داود في سؤالاته [٩] .

٦/١١ سفيان بن عيينة ، الثقة الامام الحافظ ، ت (١٩٨) ، ذكره ابن حبان في الطبقة الثالثة - طبقة شعبة و سفيان الثوري - [١٠] و ذكره الذهبي [١١] في طبقة عبدالله بن المبارك و كذا ذكره ابن عدي [١٢] .

و قد أخذ عنه أبو داود نصاً واحدا في السنن برقم (١٣٢) مسنداً كما أنه أحد مصادره في السؤالات .

٧/١٢ يحيى بن سعيد القطان ، ت (١٩٨) ذكره ابن حبان في رأس الطبقة الرابعة ، و قدمه على غيره ممن عاصره في هذا الشأن [١٣] و ذكره الذهبي في الطبقة الثالثة [١٤] .

وقال عنه و عن ابن مهدي : من جرحاه لا يكاد يندمل جرحه ، و من وثقاه فهو المقبول ، و من اختلفا فيه - و ذلك قليل - اجتهدوا في أمره [١٥] ، و قال ابن المديني : ما رأيت أحدا أعلم بالرجال منه ، و قال بندار : هو إمام أهل زمانه [١٦] .

---

١ - كتاب المجروحين ١/٤٠ .

٢ - من يعتمد قوله ، ص ١٦٣ .

٣ - كتاب المجروحين ١/٤٠ .

٤ - ذكر من يعتمد قوله ، ص ١٦٣ .

٥ - سؤالات أبي عبيد أبا داود ، ص ٦٨ .

٦ - كتاب المجروحين ١/٥٢ .

٧ - ذكر من يعتمد قوله ، ص ١٦٤ .

٨ - الكامل ١/١١٢ .

٩ - سؤالات أبي عبيد أبا داود ، ص ٦٩ .

١٠- كتاب المجروحين ١/٤٠ .

١١ - ذكر من يعتمد قوله ، ص ١٦٤ .

١٢- الكامل ١/١٠٧ .

١٣ - كتاب المجروحين ١/٥٢ .

١٤- ذكر من يعتمد قوله ، ص ١٦٦ .

١٥ - ذكر من يعتمد قوله ، ص ١٦٧ . وانظر الكامل لابن عدي ١/١٠٩ ، وانظر المتكلمون في الرجال للسخاوي ، ص ٩٠ .

١٦ - تذكرة الحفاظ ١/٢٩٨ .

اقتبس عنه أبو داود ثلاثة نصوص هي : (١٣٢) و هذا بالسند و (١٨٠) و (٢٦٩٥) و هذان بلا إسناد كما نقل عنه أبو داود في السؤالات في أجزائها الثلاثة: عشرة نقول بعضها بالإسناد ٠ [١]

٩/١٣ عبدالرحمن بن مهدى : الثقة الثبت الحافظ العارف بالرجال و الحديث ، قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه (ت ١٩٨) [٢] و سبق قول الذهبي فيه ، و قدمه ابن حبان مع يحيى القطان على أهل زمانهما في هذا الشأن [٣] ، و ذكره الذهبي في رأس الطبقة الثالثة ٠ [٤]

اقتبس منه أبو داود نصين برقم : (١٥٩) و (٢٣٣٧) ٠

١٠/١٤- عبدالله بن إدريس الأودى ، ثقة ثبت فقيه (ت ١٩٢) ،

ذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الطبقة الثانية [٥]

اقتبس منه أبو داود نصا واحدا : (٢٢١٣) بلا إسناد ٠

١١/١٥- يزيد بن هارون بن زاذان ، ثقة متقن ، ت (٢٠٦) ،

ذكره الذهبي في الطبقة الثانية ٠ [٦]

اقتبس منه أبو داود نصا واحدا بالسند اليه برقم : (٢٢٨) ٠

كما أنه أحد مصادره في السؤالات ٠

فهذه مصادر أبي داود النقدية التي وقفت عليها في كتابه السنن و هي تشتمل على مصادره في الجرح و التعديل و الحكم على الأحاديث و التعليل ٠

و قد ذكر محقق سؤالات الآجري [٧] عددا من مصادر أبي داود لم ترد في كتابه أذكرها تتميما للفائدة :

١ - علي بن عبدالله بن جعفر السعدى المعروف بابن المديني ، ت (٢٣٤) له في السؤالات أكثر من عشرة نصوص ، و مر معنا أنه ممن أخذ عنه أبو داود علم العلل ٠

٢ - زهير بن معاوية ، ثقة ثبت ت ١٧٤ ٠

٣ - احمد بن عبدالله بن يونس ، ثقة ثبت ت ٢٢٧ ٠

٤ - عيسى بن شاذان المصرى ، ثقة ثبت ، ت ٢٤٠ ٠

٥ - أبو خيثمه زهير بن حرب بن شداد ، ت (٢٣٤) ٠

٦ - الليث بن سعد ، إمام فقيه حجة ، ت (١٧٥) ٠

٧ - محمد بن إبراهيم بن أبي عدى ، ت (١٩٤) ٠

٨ - حماد بن سلمة ، ثقة ، ت (١٦٧) ٠

٩ - الحسن بن علي الهذلي الخلال ، الثقة الحافظ ، ت (٢٤٢) ٠

---

١ - سؤالات أبي عبيد له ، ص ٦٨ ٠ ٢ - التقريب ، ص ٣٥١ ٠

٣ - كتاب المجروحين ٥٢/١ ٠

٤ - ذكر من يعتمد قوله ، ص ١٦٧ ، وانظر الكامل ، ١١٨/١ و المتكلمون للسخاوى ، ص ٩٠ ٠

٥ - ص ١٦٥ ٠ ٦ - المصدر السابق ، ص ١٦٦ ٠

٧ - ص ٦٧ - ٦٩ ٠

١٠ - عبيد الله بن عمرو بن ميسرة القواريري ، ثقة ثبت ، ت (٢٣٥) .
١١ - عباس بن فروخ الرياشي ، ثقة ، ت (٢٥٧) .
١٢ - عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي ، ثقة جليل فقيه ، ت (١٥٧) .
١٣ - أيوب بن أبي تميمة السختياني ، إمام حجة ، ت (١٣١) .
١٤ - قتيبة بن سعيد الثقفي ، ثقة ثبت ، ت (٢٤٠) .(١)

و ينبغي أن يلاحظ أن كتاب السنن لأبي داود كان يتحرى فيه و لذلك يقل فيه النقد و خاصة النقد الخارجي "الإسناد" لكون الكتاب كتاب أحكام و كتاب الأحكام أحاديثه منتقاة في الغالب و هذا بخلاف السؤالات فهي أسئلة مباشرة عن رواة معينين .

و كان مجموع مصادره في السؤالات أربعة و عشرين مصدرا و مجموع مصادره في السنن و السؤالات تسعة و عشرين مصدرا .

و هذا يكشف لنا سعة مصادر أبي داود و تنوعها و امتدادها الزماني و المكاني و علو مرتبتها النقدية ، و يلاحظ أنه لم يقتبس شيئا من البخاري أو مسلم كما لم يذكرا في شيوخه . فهل لم يلتق بهما ؟؟

و هذا على خلاف الترمذي الذي كان معظم نقده و خاصة علم العلل مقتبسا من البخاري حتى ليصح أن يسمى كتاب العلل الكبير للترمذي : سؤالات الترمذي الإمام البخاري .

---

١ - و جميع هؤلاء عدا أيوب السختياني و الرياشي و أحمد بن عبدالله مذكور في رسالة " من يعتمد قوله في الجرح و التعديل " كما أن ابن المديني و أبا خيثمة و القواريري قد ذكروا في رسالة " المتكلمون في الرجال " للسخاوي .

المبحث الثاني

شخصية أبي داود النقدية

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تميز شخصية أبي داود .

المطلب الثاني : تصنيف أبي داود بين علماء النقد

المبحث الثاني : شخصيته النقدية

المطلب الاول : أبو داود مجتهد في النقد

و هذه قضية من أهم القضايا في بيان شخصية أبي داود ، لئلا يقال : إن أبا داود كان مجرد ناقل لقول غيره من الأئمة ، أو كان مقلدا لا مجتهدا في هذا العلم ، و لا يغيب عن البال أن عصر أبي داود يعد من عصور التأسيس و التأصيل و ليس من عصور التكميل و التشذيب و التهذيب .

و يمكننا للخروج بحكم موضوعي أن نبحث القضية في ثلاثة جوانب :

أولا : استقلال أبي داود بالحكم :

إن أهم قضية تدلنا على استقلال شخصية أبي داود النقدية : أن نجده ينفرد بالحكم على بعض الرواة، أو بالأحرى أن لا نجد أحدا من شيوخه الذين أخذ عنهم قد سبقه إلى الكلام في راو من الرواة ، و يقال هذا أيضا في التعليل و غيره من ميادين النقد .

و لقد وقفت على عدد من الرواة-من غير إحصاء- رأيت أبا داود قد انفرد أو سبق غيره في الحكم عليهم أو ذكر عللهم ، و فيما يلي بعض الأمثلة :

١ - محمد بن سليمان الأصبهاني ، قال أبو داود : ضعيف. ا.هـ و لم أر لشيوخه فيه كلاما .(١)

٢ - أبو أمية بن معلّى ، قال : ضعيف الحديث ، و لم أر من سبقه إلى هذا .(٢)

٣ - الحكم بن أسلم الحجبي ، قال أبو داود : صدوق كان يذهب إلى شيء من القدر ... ا.هـ و لم أر لشيوخه فيه كلاما .(٣)

٤ - محمد بن حسان ، شيخ مروان بن معاوية ، قال : مجهول ا.هـ ، و توبع أبو داود على هذا و لم يسبق بذلك .(٤)

٥ - عبدالله بن إبراهيم المدني : قال أبو داود : شيخ منكر الحديث ا.هـ . و لم يسبق إلى ذلك و توبع فيما بعد .(٥)

٦ - مسكين أبو فاطمة ، قال : صالح ، و هو أول من سبق إلى الكلام فيه .(٦)

٧ - سعد بن عبدالله الأغطش ، قال : ليس بالقوى ا.هـ و لم يسبق إلى ذلك .(٧)

٨ - إبراهيم بن سعد المدني قال : شيخ من أهل المدينة ليس له كبير حديث . ولم يسبق إلى ذلك.(٨)

٩ - محمد بن عمرو الأنصاري قال : شيخ من أهل المدينة من الأنصار ا.هـ واعتمده من بعده.(٩)(١٠)

---

١ - سؤالات الآجري ص ١٥٦ .
٢ - سؤالات الآجري ص ٢٣٤ و ٣٦٧ .
٣ - سؤالات الآجري ص ٢٢٣ .
٤ - ترجمته في هذه الرسالة ، ص ٢٦٨ .
٥ - ترجمته في هذه الرسالة ، ص ٢٦٣ .
٦ - سؤالات الآجري ، ص ٢٣٠ .
٧ - ترجمته في هذه الرسالة ، ص ٢٥٥ .
٨ - انظر هذه الرسالة ص ٢٥٣ .
٩ - ترجمته في هذه الرسالة ص ٢٥٦ .
١٠ - وانظر مزيدا من الأمثلة سؤالات الآجري ترجمة رقم (٣٥١) ، (٣٩٠)، (٤٧١) و انظر المغني في الضعفاء ترجمة رقم (٢٩٦٥) ، (٣٤٩٢) ، (٣٩٠٦) ، (٣٩٧٨) ، (٤٠٢٩) ، و ميزان الاعتدال ترجمة (٦٢٨١) .

و الأمثلة على ذلك كثيرة كلها تنبيء أن أبا داود مجتهد في هذا الفن غير مقلد أو متبع و ذكر محقق السؤالات أنه وجد أن ما يزيد عن ٩٠ ٪ من الأقوال الواردة في السؤالات هي لأبي داود .[١]

ثانيا : استنتاج أبي داود حكما من مجموع الآراء في الراوي :

و هذه مرتبة ثانية تدلنا على شخصيته النقدية : و هي أن يستخلص لنا رأياً من مجموع آراء العلماء يدلل بذلك على شخصيته، فلا يكون مجرد ناقل ، أو مردد لقول من الأقوال ، خاصة عندما تكون تلك الأقوال لأحد شيوخه ، كابن معين و أحمد و ابن المديني ، و فيما يلي بعض نماذج من ذلك :

١ - تَليد بن سليمان : قال أحمد : شيعي لم نر به بأسا ، و قال يحيى: كذاب يشتم عثمان ... بينما قال أبو داود : رافضي ، خبيث .[٢]

٢ - جعفر بن زياد الأحمر : قال أحمد: صالح الحديث ووثقه ابن معين بينما قال أبو داود: صدوق شيعي .[٣]

٣ - جابر بن نوح : قال يحيى بن معين : ليس بشيء ، وقال أبو داود : ما أنكر حديثه .[٤]

٤ - مصعب بن شيبة : قال أبو داود : حديث مصعب ضعيف فيه خصال ليس عليها العمل ، قال أحمد : روى أحاديث مناكير ، و قال يحيى : ثقة .[٥]

٥ - عيسى بن شاذان : قال أبو داود : ما رأيت أحفظ من أبي جعفر النفيلي ، قال الآجري : ولا عيسى بن شاذان ، قال : لا .

أقول : و عيسى قال عنه أبو داود : ما رأيت أحمد مدح إنسانا قط إلا عيسى بن شاذان ، و قال عنه ابن حبان كان أحد الحفاظ ممن يغرب .[٦]

إلى غير ذلك من الأمثلة التي تدل دلالة واضحة أن أبا داود كان يأخذ مجموع أقوال العلماء في الراوي ليبني له رأيا في الرواة أو قضايا النقد الأخرى ، فيأتي موافقاً أو مقاربًا و ربما أتى مخالفاً ، و هذا ما سنبينه .

ثالثا : مخالفة أبي داود لشيوخه أو لغير شيوخه في النقد :

و هذه قضية أخرى تبرهن لنا على أن أبا داود كان مستقلا في نقده، فتراه يؤديه اجتهاده أحيانا عديدة إلى أن يخالف شيوخه في أحكامهم ، من ذلك :

١ - المطلب بن زياد : قال أبو داود : هو عندي صالح ، و قال عيسى بن شاذان (عنه) : عنده مناكير . ١٠هـ .[٧]

فنجد أبا داود قد خالف شيخه عيسى في الحكم هنا .

٢ - جابر الجعفي : قال أحمد : ترك يحيى القطان حديثه ، و قال ابن معين: لا يكتب حديثه و لا كرامة ، أما أبو داود فقال : ليس عندي بالقوي في حديثه .[٨] ١٠هـ ، و هذا أخف من موقف يحيى بن معين و القطان فيما نقله أحمد .

٣ - جعفر بن محمد بن عباد : قال الذهبي : وثقه أبو داود ، قال النسائي : ليس بالقوي ،

---

١ - السؤالات ص ٢٨ .
٢ - الميزان ٣٥٨/١ .
٣ - الميزان ٤٠٧/١ .
٤ - الميزان ٣٧٩/١ .
٥ - ترجمته في هذه الرسالة ص
٦ - ترجمته في هذه الرسالة ص
٧ - سؤالات الآجري ، ص ٢١٠ .
٨ - الميزان ٣٨٠/١ .

و قال ابن عيينه لم يكن صاحب حديث [1] ٠١هـ ، فهاهنا خالف أبو داود ابن عيينه و هو أحد مصادره في النقد ٠

٤ - الحسن بن علي الحُلْواني : قال أحمد : ما أعرفه بطلب الحديث و لا رأيته يطلب الحديث٠ بينما قال أبو داود : كان لا ينتقد الرجال ، و كان عالما بالرجال و كان لا يستعمل علمه ٠ [2]

٥ - العوام بن حمزة : قال يحيى بن معين ليس بشيء ، بينما قال أبو داود : ما نعرف له حديثا منكرا ٠ [3].

٦ - داود بن المحبّر : قال أبو داود : ثقه شبه الضعيف و بلغني عن يحيى فيه كلام أنه كان يوثقه ٠ [4].

أقول : و قال أحمد لا يدري ما الحديث ، و اتهمه ابن حبان، [5] فههنا دلالة واضحة على مخالفة أبي داود لأحمد ٠ وعدم موافقته التامة ليحيى إذ قال : ليس بكذاب ، و كان ثقة ، و لكنه جفا الحديث ثم حدث [6].

٧ - عمر بن عبدالله الرومي : قال أبو داود : جيد الحديث و قال ابن حبان : عمر بن عبدالله عن شريك يأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم ، و بين الذهبي و هم ابن حبان و أنه محمد بن عمر و ليس عمر بن عبدالله ٠ [7]. [8]

وهكذا من يتفحص كتب الجرح و التعديل و النقد سيقف وقوفاً تاماً على أن لأبي داود آراءه المستقلة في النقد : إما انفرادًا بحيث إنه لم يسبق إليها ، و إما مخالفة لشيوخه ، و إما استخلاصاً لحكم من مجموع أحكامهم لا يكون فيه مقلدا أو متبعا فحسب ، بل مجتهدا ناقدا ، و لئن ركزنا في حديثنا لبيان استقلال شخصية أبي داود النقدية على جانب الرواة و الجرح و التعديل ، فإن في قضايا العلل و التصحيح والتضعيف أمثلة أخرى كثيرة سنقف عليها في هذه الرسالة، أذكر الآن أرقام بعض الأحاديث التي لأبي داود فيها رأي مميز : (١١٧) ، (١٧٨) ، (١٣٧٩) ، (٢٣٣٧) ، (٢٣٤١) ، (٢٤٢١) ، (٢٦١١) خشية الإطالة إذ سنعرض آراءه هذه باختصار في الباب الثالث ٠

و نكتفي بهذا القدر في بيان منزلة أبي داود و استقلاله في النقد لننتقل الى جانب آخر من دراسة شخصيته ، و هو : شمول معرفة أبي داود بالرواة ٠

---

١ - الميزان ١ / ٤١٤ ٠

٢ - تهذيب الكمال : ٦ / ٢٦٢ ٠

٣ - السؤالات : ص ٢٦١ ٠

٤ - سؤالات الآجري ، ص ٢٣٢ ٠

٥ - ميزان الاعتدال ٢ / ٢٠ ٠

٦ - التاريخ لابن معين ٢ / ١٥٤ ٠

٧ - السؤالات ص ٣١٣ ، كتاب المجروحين ٢ / ٩٤ ، و الميزان ٣ / ٢١٢ ٠

٨ - وانظر أمثلة أخرى تدل على مخالفة أبي داود لبعض شيوخه :
المغني في الضعفاء ترجمة رقم : (٢٥٤٤) ، (٢٨٢٥) ، (٣١٣٥) ، (٣٥٢٤) ، (٤٠٧١)،(٤١٢٨)٠
وانظر : ديوان الضعفاء ترجمة (٢٢١٦) ٠
و ميزان الاعتدال ترجمة (٦٥٠٢) ٠

المطلب الثاني

تصنيف أبي داود بين علماء النقد

تمهيد :

لقد بحث العلماء في أقسام النقاد ، من حيث حجم كلامهم في النقد ، كثرة و قلة ، ومن حيث تشددهم ، و اعتدالهم و تساهلهم ، ففي أي طبقة و مرتبة يقع الإمام أبو داود ؟ هذا ما أريد بيانه في هذا المطلب ، لا ستكمال جوانب شخصية أبي داود النقدية .

لقد حاول الذهبي أن يضبط هذه الأقسام و يمثل لكل قسم منها فقال : " اعلم - هداك الله - أن الذين قبل الناس قولهم في الجرح و التعديل ، على ثلاثة أقسام :

١ - قسم تكلموا في أكثر الرواة ، كابن معين ، وأبي حاتم الرازي .

٢ - وقسم تكلموا في كثير من الرواة ، كمالك ، و شعبة .

٣ - و قسم تكلموا في الرجل بعد الرجل ، كابن عيينة و الشافعي .

و الكل أيضا على ثلاثة أقسام :

١ - قسم منهم متعنت في الجرح ، متثبت في التعديل ، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ، و يلين بذلك حديثه .

فهذا إذا وثّق شخصا فعض على قوله بناجذيك ، و تمسك بتوثيقه ، و إذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه ، فإن وافقه ، و لم يوثق ذاك أحد من الحذّاق ، فهو ضعيف ، و ان وثقّه أحد فهذا الذى قالوا فيه : لا يقبل تجريحه إلا مفسرا ، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلا : هو ضعيف ، و لم يوضح سبب ضعفه ، وغيره قد وثقه ، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه ، وهو إلى الحسن أقرب ، و ابن معين و أبو حاتم و الجوزجاني : متعنتون .

٢ - وقسم في مقابلة هؤلاء ، كأبي عيسى الترمذى ، و أبي عبدالله الحاكم ، و أبي بكر البيهقي: متساهلون .

٣ - وقسم كالبخارى ، وأحمد بن حنبل ، وأبي زرعة ، وابن عدى : معتدلون منصفون ." (١)

فاذا كان الأمر كما قاله الذهبي فأين يقع الإمام أبي داود؟سأبحث ذلك في مسألتين :

أولا: موقع أبي داود من حيث الكثرة و القلة :

ليس لدينا إحصائيات دقيقة تكشف لنا عن حجم كلام أبي داود عن الرجال ، ولكن لدينا إشارات تقريبية ، فالملاحظ أن عدد الرواة الذين تكلم فيهم أبو داود في سؤالات الآجرى له ، في الجزء الثالث ، يبلغ ما يقرب من ستمائة راو (٦٠٠) و هذا الجزء في الأصل يقع في نحو ثلاثين ورقة .

فاذا كان الجزء الرابع و الخامس يقعان في سبعين ورقة ، فيتوقع أن يكون عدد الرواة فيهما يقارب ألفا و خمسمائة (١٥٠٠) .

ويضاف إلى هذا عدد الرواة في الجزء الأول و الثاني ، المفقودين ، و قياسا على الأجزاء الثلاثة ، فيتوقع أن يقارب العدد فيهما (١٢٠٠) ألفا و مائتين ، أو يزيد .

---

١ - ذكر من يعتمد قوله في الجرح و التعديل للذهبي ضمن كتاب أربع رسائل بتحقيق الشيخ أبو غدة ص ١٥٨ - ١٥٩ ، وانظر الموقظة في علم مصطلح الحديث له ، ص ٨٣ ، ذكر فيه ما يتعلق بالتشدد والتساهل و كتاب "المتكلمون في الرجال" للسخاوى ، نقل ذلك بنصه عن الذهبي ص ١٣٢ - ١٣٦ من كتاب أربع رسائل و الإعلان بالتوبيخ له ص ٣٥٣ ، وانظر الرفع و التكميل للكنوى ص ٢٨٣ فما بعد.

و تشير بعض الدراسات الى أن سؤالات الآجري ربما كانت أكثر من خمسة أجزاء في الحقيقة .[١]
يضاف إلى هذا أن ابن حجر نقل عددا كبيرا ، قارب سبعمائة نص عن أبي داود*، بعضها من غير طريق الآجري ، أي أنها زيادة على ما في السؤالات[٢]، اذ رأينا المزي يأخذ عن ابن العبد ، و ابن داسة، و ابن الاعرابي ، و اللؤلؤي ، في كتابه تحفة الأشراف .

من كل هذا فإن عدد الرواة الذين تكلم فيهم أبو داود يتوقع أن لا يقلوا عن أربعة آلاف راو .
ثم إن لأبي داود مسائل لأحمد في الرجال[٣] و لم يتيسر لنا الاطلاع عليه ، فلربما كان له أقوال إضافيه إلى جانب نقله كلام الإمام أحمد و حفظه لنا .
فإذا كان الأمر كذلك ، فأين نصنف أبا داود ؟
يلاحظ أن الذهبي مثل لمن تكلم في الرجل بعد الرجل بالشافعي و ابن عيينة ، و قطعاً ليس أبو داود مثلهم .

ويلاحظ أنّه مثل لمن تكلم في كثير من الرواة بمالك و شعبة و من خلال نظرة سريعة .في كتاب التهذيب نجد أن عدد الأقوال المنسوبة لهما قليلة جدا بالنسبة لأبي داود .
فبقي أن يكون من القسم الثالث ، و هو من تكلم في أكثر الرواة حسب تقسيم الذهبي ،إذ من خلال إحصاء النصوص التي لابن معين في سؤالات تلامذته : الدوري وابن محرز و ابن طهمان و الدارمي و ابن الجنيد كانت :
اثنتين و تسعين و خمسمائة و ثمانية آلاف (٨٥٩٢) و لا أنفي وجود سؤالات له لم تطبع و هذا ضعف ما لأبي داود على الأقل ، لكن يفترض أن في هذه النصوص تداخلا لا يقل عن الثلث . فإنّ من استقرأ كلام ابن معين يجد تعدد أقواله عند تلامذته في الراوي الواحد .
أما أبو حاتم الرازي: فأقواله في كتاب ولده عبدالرحمن الذى صنف كتاب الجرح و التعديل جمع فيه أقوال والده ، و أقوال أبي زرعة ، و غيرهما من العلماء ، و يقارب مجموع ما تكلم فيهم أبو حاتم : **خمسة** آلاف راو[٤] و هذا الرقم قريب جدا من الرقم المفترض لأبي داود .
يضاف إلى هذا أن مجموع الرواة الذين حدد ابن حبان درجتهم في سلم العدالة عنده في كتاب الثقات بلغت ألفا و خمسمائة راو و سكت عن خمسة عشر ألف راو .[٥]
و بناء على ما سبق فاني اعتقد أن أبا داود يعد ممن تكلم في كثير من الرواة ان لم نقل في أكثرهم ، اذ أن الرقم المفترض له يقارب ما يفترض لأبي حاتم و يزيد عن عدد من تكلم فيهم ابن حبان، مع اقرارنا أنه في كثير من هؤلاء مسبوق في الكلام عنهم .

ثانيا : موقع أبي داود من حيث التشدد و الاعتدال و التساهل :
لقد عدّ الذهبي ابن معين و أبي حاتم و ابن حبان : متعنتين ، و عد : الترمذي والحاكم و البيهقي: متساهلين . و عدّ : أحمد و البخاري ، وأبا زرعة : معتدلين .
و لقد قمت بمقارنة بعض أقوال أبي داود بأقوال هؤلاء ، فرأيت أبا داود أقرب إلى منهج الاعتدال منه إلى التشدد أو التساهل ، وهذه نماذج تدل على ذلك .

---

١ - سؤالات الآجري ، مقدمة العمري ص ٧٥ . * المصدر السابق ، ص ٧٣ .
٢ - انظر مثلا تهذيب التهذيب ٨/٢٧٧ ، ففيه نص من طريق ابن العبد عن أبي داود .
٣ - وهو كتاب مخطوط في مكتبة الظاهرية .
٤ - **اذ مجموع الرواة الذين ذكر ابن أبي حاتم فيهم حكما نقديا عن والده و ابي زرعة و الائمة الاخرين حوالي عشرة آلاف راو ، انظر رواة الحديث ص ٨ . ٥ - ابن حبان ص ٧٢٢ .**

١ - الفضل بن دلهم : قال أحمد كان قصابا ليس بالحافظ ١٠هـ و بهذا أخذ أبو داود بينما قال ابن حبان : كان ممن يخطئ، و فحش خطؤه حتى بطل الاحتجاج به [١] ، فتشدد في اللفظ .

٢ - يزيد بن عبد ربه الجُرجسي : أقر أبو داود أحمدَ في الثناء عليه ، و أنه من أوثق الناس في بلده ، بينما قال أبو حاتم : صدوق [٢] ، فتشدد .

٣ - ثابت بن هرمز : وثقه أحمد و ابن معين و أبو داود ، وقال أبو حاتم: صالح [٣] فتشدد .

٤ - مهنأ أبو شبل : قال أبو داود : ثقة ١٠هـ وهو الراجح بينما قال أبو حاتم : مجهول [٤]

٥ - أيوب بن سويد : قال أحمد و أبو داود : ضعيف ، بينما قال ابن معين : ليس بشيء، كان يسرق الحديث . [٥]

٦ - داود بن المحبَّر : اتهمه ابن حبان و تركه الدارقطني ، ووثقه ابن معين ، بينما توسط أبو داود فقال : ثقة شبه الضعيف . [٦] .

٧ - الحارث بن عمير : نقل أبو داود قول حماد بن زيد : هذا من ثقات أصحاب أيوب وسكت عن ذلك - و فيه تساهل ، فهو ممن يعتبر به - .

بينما قال ابن حبان : كان ممن يروى عن الأثبات الأشياء الموضوعات . [٧]

من مجموع هذه النماذج يتبين لنا أن أبا داود كان معتدلا جدا في آرائه فلا هو مفرط في القدح ولا في المدح .

و قد رأيناه غالبا يوافق منهج الإمام أحمد و هو علم على الاعتدال في الأقوال فهذا دليل آخر على اعتدال أبي داود و توسطه في الجرح و التعديل .

و قد قال ابن رجب: و أبو داود قريب من الترمذي في هذا الفن بل هو أشد انتقادا للرجال منه و أما النسائي فشرطه أشد من ذلك .

فهو إذن من المعتدلين عند ابن رجب أيضا و لابن حجر نحو ذلك من القول . [٨]

وبهذا نكون قد وقفنا في هذا الفصل على شخصية أبي داود النقديه من حيث اعتماد العلماء لها و ثنائهم عليها و من حيث بيان استقلاله في النقد و من حيث بيان تصنيفه بين علماء النقد ، و شمول معرفته النقدية مما يعطينا نتيجة قطعية مفادها أن أبا داود شخصية نقدية معتمدة عند العلماء لها استقلاليتها و رأيها و أنها تتصف بالاعتدال مع الإحاطة في الكلام على الرواة ... مما يجعله في مصاف النقاد الكبار رحمه الله .

---

١ - انظر السنن رقم (٤٤١٧) و كتاب المجروحين ٢١٠/٢ و سيأتي دراسته في الرسالة .
٢ - السنن (٣٦٨٢) و الجرح ٢٨٠/٩ وانظر الرساله .
٣ - الجرح ٤٥٩/٢ . ٤ - الجرح ٤٤٠/٨ .
٥ - ترجمته في الرساله ص ٦ - سؤالات الآجري ص ٢٣٢ .
٧ - المجروحين ٢٢٣/١ وانظر الرساله ص
٨ - شرح علل الترمذي لابن رجب ، ٦١٣/٢ و الرفع و التكميل ص ٣٠٧ ط (٣) .

الفصل الثاني

منهج أبي داود في مقولاته
في نقد الرجال

و فيه مبحثان :

المبحث الأول : مراتب ألفاظ الجرح و التعديل عند أبي داود .

المبحث الثاني : دراسة مصطلحات أبي داود في الجرح و التعديل الواردة في كتابه السنن .

الفصل الثاني : منهجه في نقد الرجال

المبحث الاول : مراتب ألفاظ الجرح و التعديل عند أبي داود

تمهيد :

إذا لم يحدد إمام الجرح و التعديل مراتبه بنفسه فإنه ليس من السهل على الباحث أن يحدد المراتب التي يعتمدها ذلك الإمام ، إذ عليه أن يبذل جهداً كبيراً في جمع ألفاظه في الجرح و التعديل ، ودراسة كل لفظة حيث وردت ، مقارنة مع أقوال غيره من الأئمة ، و على صعوبة هذه المهمة فقد حاولت القيام بها ، متوخياً الدقة ما أمكنني ذلك .

فاقتضى ذلك إحصاء ألفاظ أبي داود في كتاب السؤالات ، الجزء الثالث ، و كتابه السنن ، وقد بلغت قرابة ثمانين (٨٠) لفظة ، باعتبار اللفظ ، لا المعنى .

ثم قمت بدراسة كل مصطلح حيث ورد ، بمقارنته بأقوال العلماء الآخرين ، لأحدد المعنى التقريبي للفظة أبي داود في الراوي ، في ضوء مكانته عند العلماء الآخرين .

وجعلت المبحث في ثلاثة مطالب :

الأول : في مراتب التعديل .

الثاني: في مراتب الجرح .

الثالث: مقارنة بين المراتب عند أبي داود و المراتب عند العلماء الذين نصوا على مراتب الرواة عندهم .

المطلب الأول

مراتب التعديل

في ضوء دراسة أقوال أبي داود في الرجال ، يمكنني أن أقسم ألفاظ التعديل عنده إلى أربع مراتب :

المرتبة الأولى : مرتبة التوثيق المؤكد و ما كان بمعناه :

و هم الذين تحققت فيهم شروط العدالة و الضبط التام مع مزيد من الحفظ و الإتقان لحديثهم .

و وقفت فيها على الألفاظ التالية عنده : حجة ، أطلقها في الإمام أحمد [(١)] ، و ما كان أثبته [(٢)] ، ثقة ثقة [(٣)] ، كان جليلاً جداً [(٤)] ، حافظ جداً [(٥)] ، (ثقة مأمون ، حجة كأنه ميزان ، هو من عيون الدنيا ، قل من رأيت في فضله) [(٦)] غير أنه في التحقيق وجدت أن بعض هؤلاء عند غير أبي داود يعدون من الدرجة التي تليها إلا أن أبا داود خالف غيره فأطلق لفظة مؤكدة ، مثل : خلاس بن عمرو الهجري ، إذ عند دراسة حاله لا يرتقي عن درجة ثقة ، بينما قال أبو داود: ثقة ثقة و قد تابع أحمد فيها [(٧)] .

---

١ - انظر السؤالات ص ٣٦٨ .
٢ - السنن رقم (٤٩٦٤) .
٣ - السؤالات ص ٣٤٥ .
٤ - السؤالات ص ١١١ و ٢٠٣ .
٥ - السؤالات ص ٩٩ .
٦ - انظر " أبو داود و أثره في علوم الحديث " ، العوفي ص ٤٦٧ .
٧ - انظر تهذيب الكمال ٨/٣٦٥ - ٣٦٧ .

المرتبة الثانيه: مرتبة الثقات الذين توافرت فيهم صفات العدالة و الضبط التامة ، إلا أنهم أنـزل من السابقين ، وقفت فيها على الألفاظ التالية عنده :

ثقة [١] ، ثبت [٢] ، ثبت إلا أنه مرجيء [٣] ، كان فقيها [٤] قالها مرة فيمن هو ثقة و لم يجرحه ، من ثقات الناس [٥] ، من ثقات أصحاب أيوب [٦] .

المرتبة الثالثة : من توافرت فيهم صفة العدالة و كان في صفة الضبط خرم يسير و حديثهم لا ينزل عن درجة الحسن ، وقد وقفت فيها على الألفاظ التالية عنده :

مستقيم الحديث [٧] ، حسن الحديث [٨] ، جيد الحديث [٩] ، شيخ ثقة [١٠] ، كيس صادق [١١] ، كيس صادق كثير الحديث [١٢] ، ما بلغني إلا خيرا ، و ما سمعت إلا خيرا [١٣] . ليس به بأس رجل صالح [١٤] ، لا بأس به ، ليس به بأس [١٥] ، مشهور و ليس به بأس [١٦] ، صالح [١٧] ، شيخ صالح [١٨] ، ما أرى به بأسا [١٩] ، رافضي رجل سوء ، كان صدوقاً في الحديث ، و قد خولف فيه [٢٠] ، فضعفه غيره ، قدري [٢١] ، (ثقة يخطيء ، جائز الحديث ، رجل صدق) [٢٢]

فجميع الرواة من أصحاب هذه الألفاظ ممن لا ينزل حديثهم عن درجة الحسن عند أبي داود ، بقطع النظر عمن اختلف فيه .

المرتبة الرابعة :

رواة اتصفوا بالعدالة و الستر ، تقاصر ضبطهم عن أن يحتج بحديثهم ، إذا انفردوا ، و لا ينـزل حديثهم عن درجة الاعتبار بهم ، و كانت العبارة فيهم أقرب إلى التعديل منها إلى الجرح و وقفت فيها على الألفاظ التاليه :

---

١ - انظر مثلا السنن : رقم (٢٨٧) و (٣٠٩) و (٤٩٩٣) و السؤالات : ص (٢١٤ ، ٢٣١ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٣٤٧ .

و بعض من مرّ عند الدراسة لا يرتقي عن درجة صدوق عند غير أبي داود فهذا من اختلاف الرأي لا في تحديد مضمون لفظة ثقة و الله أعلم .

٢ - السؤالات ص ٢٨١ .
٣ - السؤالات ص ٢٥٨ .
٤ - السؤالات ص ٣٦٨ .
٥ - السؤالات ص ٣١٢ .
٦ - السنن رقم (٣٦٠٤) .
٧ - السؤالات ص ٣١٣ .
٨ - السؤالات ص ٢٤٣ .
٩ - السؤالات ص ٣١٣ .
١٠ - السؤالات ص ١٠٤ .
١١ - السؤالات ص ٣٥١ .
١٢ - السنن رقم (٤٩٦٤) .
١٣ - السؤالات : ص ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١٥٩ ، ٣٤٥ ، ٢٦٦ ، و هذا زيد العمي وقد خولف فيه فضعفه غيره .
١٤ - السؤالات ص ٣١١ .
١٥ - السؤالات ص ٢٤٠ و ٢٤٩ .
١٦ - السؤالات ص ١٥٦ .
١٧ - السؤالات ص ٢١٠ ، ٢١١ ، ١١٤ .
١٨ - السؤالات ص ٢٢٨ .
١٩ - السؤالات ص ٣٢٨ .
٢٠ - السنن رقم (٢٨٧) .
٢١ - السؤالات ص ٢٧٨ ، و لم يجرحه .
٢٢ - انظر : " أبو داود وأثره في الحديث" ص ٤٦٧ .

يخطئ[١] ، مرضي عنه[٢] ، ليس بالحافظ[٣] ، شيخ[٤] ، ما نعرف له حديثا منكرا[٥] ، ثقة شبه الضعيف[٦] ، شيخ ليس له كبير حديث[٧] ، شيخ من أهل المدينه[٨] ، شويخ[٩] ، ليس به بأس لم أكتب حديثه[١٠] ، معروف و أطلقها مرة للرد على من جهل راويا ، وأطلقها مرة لبيان أنه غير مجهول فهو مقبول عند ابن حجر[١١] ، (ليس به بأس ليس بذاك القوى)[١٢] ، وسأوردها في المرتبة التالية أيضا .

فهذه مراتب التعديل التي وقفت عليها عند أبي داود مصنفة بحسب درجتها من حيث القبول والرد . و هي متدرجة من أعلى درجات التعديل الى أدناها التي تقارب الجرح .

المطلب الثاني

مراتب الجرح

وقد صنفتها أيضا إلى أربع مراتب :

المرتبة الأولى :

من ضُعِّفوا و لكن يعتبر بحديثهم إذا جاء بطريق مثله أو أمثل منه ، فلا يطرح حديثهم ، و هم أنزل من السابقة قليلا ممن استعمل فيهم عبارة تدل على الجرح ، و فيها الألفاظ التالية :

شيخ ضعيف[١٣] ، كان مغفلاً[١٤] ، ليس بذاك ضعيف[١٥] ، ليس بذاك[١٦] ، ليس بثقة[١٧] ، (ليس به بأس ، ليس بذاك القوى)[١٨] معا . لم يكن بجيد العقدة و أطلق عليه مرة ضعيف[١٩] ، في حديثه نكارة[٢٠] لم يرضه[٢١] ، لم يرضه و غمزه[٢٢] ، ضعيف[٢٣] ، وضعيف أفتى بفتوى شديدة ، ليس بالقوى[٢٤] ، لم يكن من القريتين عظيم[٢٥] ، رجل سوء[٢٦] .

و أنوه هنا الى أن لفظة ضعيف وجدتها تطلق أحيانا عند أبي داود للتعبير عن مطلق الضعف فتشمل أحيانا من كان في المرتبة الأولى من الضعف ، ومن كان في المرتبة الثانية ، التي ستأتي .

---

١ - السؤالات ص ١٧٥ .
٢ - السؤالات ص ١٠٤ ، وهذا بحسب ما تبين لي من دراسة الراوى الذى قيلت فيه و قد يلحق بالسابقة .
٣ - السنن رقم (٤٤١٧) .
٤ - السنن رقم (١٠١٩) .
٥ - السؤالات ص ٢٦١ .
٦ - السؤالات ص ٢٣٢ .
٧ - السنن رقم (١٨٢٥ - ١٨٢٦) .
٨ - السنن رقم (٥١٣) .
٩ - السؤالات ص ٢٤٩ .
١٠ - السؤالات ص ١٦٨ .
١١ - انظر السنن رقم (٢١٨٨) و السؤالات ص ١٣١ .
١٢ - السؤالات ص ٢٢٥ ، اللفظتان معا .
١٣ - السؤالات ص ٣٢٠ .
١٤ - السؤالات ص ١٢٤ .
١٥ - السنن رقم (١٣٧٧) .
١٦ - السؤالات ص ٢٤٤ ، ٢٨٦ ، ٣٠٣ .
١٧ - السؤالات ص ١٤١ - ١٤٣ .
١٨ - السؤالات رقم (٢٢٥) ، اللفظتان معا .
١٩ - السؤالات ص ٢٨٠ .
٢٠ - السؤالات ص ٣١٠ .
٢١ - السؤالات ص ٢٣٥ .
٢٢ - السؤالات ص ٢٨٢ .
٢٣ - السؤالات ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٣٢٥ و السنن رقم (٣٦٢) ، (٥١٢٠) و غير ذلك .
٢٤ - السنن رقم (٢١٣) .
٢٥ - السؤالات ص ٢٩٩ .
٢٦ - السؤالات ص ٣٢١ .

المرتبة الثانية :

من كان ضعيفا لا يحتج به إذا انفرد و هو أنزل من السابقة ، بحيث لا يعتبر بحديثه إلا إذا جاء من طريق أمثل منه - على خلاف السابقة فإنه يحتج به إذا جاء من طريق مثله - لكنه لم يترك و لم يطرح.

و وقفت فيها على الألفاظ التالية :

أكتب عنه و لا أحدث عنه (١) ، واهي الحديث (٢) ، منكر الحديث (٣) ، حديثه منكر و هو ضعيف (٤) . شيخ منكر الحديث (٥) ، لا أحدث عنه (٦) ، لا يروى عنه (٧) مجهول (٨) ، لا يعرف (٩) .

المرتبة الثالثة :

من كان متروك الحديث و لم يصل إلى درجة الموضوع ، و فيه الألفاظ التاليه :

لا أكتب حديثه و لا كرامة (١٠) ، و يلاحظ أن السابقة لا أحدث عنه مع كونه يكتب حديثه ، (لايكتب حديثه (١١) أو لا أكتب حديثه) ضعيف لا أكتب حديثه (١٢) ، ليس بشيء (١٣) .

من خيار الناس و لا أكتب حديثه (١٤) ، أحاديثه بواطيل (١٥) ، و يمكن أن تكون في المرتبة التاليةلكن من قيلت فيه لم يعد وضاعا ، ترك الناس حديثه ، أو تركوا حديثه أو ترك حديثه (١٦) ، متروك الحديث أو متروك (فقط) (١٧) .

غير ثقة و لا مأمون (١٨) ، ما كان أجرأه (١٩) ، ضال من الضالين ، ضال مضل (٢٠) .

(من شرار الخلق ، لا يساوي شيئا) (٢١) .

المرتبة الرابعة :

الوضاعون أو المتهمون بالوضع ، و فيه الألفاظ التالية :

حديثه يشبه وجه الرقاشي (٢٢) .

كذاب (٢٣) .

و لم أقف على ألفاظ أخرى في السنن و السؤالات في هذه المرتبة (نقل الغوفي عنه : ألفاظ : يضع الحديث ، أقر بوضع الحديث ، أحد أركان الكذب) .

---

١ - السؤالات ص ١٣٧ - ١٣٨ . ٢ - السؤالات ص ١٠٨ .

٣ - السؤالات ص (٢٥٢ ، ٢٧٦ ، ٢٨٢) .

٤ - السنن رقم (٢٤٨). ٥ - السنن رقم (٤٨٤٦) .

٦ - السؤالات ص ٣١٣ .

٧ - السنن رقم (٣٠٩) و المقصود أن الإمام أحمد كان لا يروى عنه لانه كان ينظر في الرأى و الراوى ثقة و أدرجت اللفظ هنا باعتبار معناها لا باعتبار من أطلقت فيه ، فهذا من اختلاف وجهات النظر .

٨ - السنن رقم (٣٧٤١) و (٥٢٧١) . ٩ - السنن رقم (٣١٨٤) .

١٠ - السؤالات ص ٢٧٧ ١١- السؤالات ص ١٠٨ و ٢٨٧ و ٣٠٦ و ٣١٩ .

١٢ - السؤالات ص ٣٤٤ . ١٣- السؤالات ص ٢٨١ .

١٤ - السؤالات ص ٢٧٧ . ١٥- السؤالات ص ٣٣٢ .

١٦ - السؤالات ص (١٥٨ و ١٣٩ و ٢٤٨ و ٣٢٣). ١٧- السؤالات ص (٢٥٠ و ١٧٩ و ١٨٠) .

١٨ - السؤالات ص ٣٤٣ . ١٩ - السؤالات ص ٣٢١ . ٢٠ - السؤالات ص ٣٢٥ .

٢١ - أبو داود و أثره في الحديث ص ٤٦٨ . ٢٢ - السؤالات ص ٣٠١ . ٢٣- السؤالات ص ٢٨٢ .

تعقيب :

١ - هذه الألفاظ التي وقفت عليها في السنن و الجزء الثالث من السؤالات مع بعض ألفاظ وقف عليها السيد بلال العوفي، جعلتها بين معكوفتين ٠

٢ - كررت بعض الألفاظ المتحدة في المعنى ، لمغايرتها في اللفظ ، رغبة في الإيضاح والتفصيل ٠

٣ - تحديد مضمون اللفظ كان بحسب دراسة مراد أبي داود من إطلاقها على الراوى ، لا بحسب حال الراوى حقيقة ، و يتكشف ذلك من خلال استقراء اللفظة الواحدة في أكثر من راو ، إن وجد ، ثم بمقارنة ذلك بأقوال العلماء ، ثم بظاهر مضمون اللفظة و معناها عند العلماء ٠

٤ - لاحظت أن الرتبة الأولى و الثانية و الثالثة من التعديل يحتج بحديثهم و أن الرتبة الرابعة من التعديل و الأولى من الجرح يعتبر بحديثهم إذا جاء من طريق مثله ، أو أمثل منه ٠

و أن المرتبة الثانية من الجرح يعتبر بهم إذا جاء بطريق أمثل منه و أن المرتبة الثالثة والرابعة من الجرح متروك حديثهم ٠

٥ - هذه التقسيمات بحسب اجتهادى ، فلا تلزم أبا داود ٠

و كان مجموع الألفاظ التي أحصيتها ثماني وسبعين لفظة يضاف لها عشرون لفظة زادها العوفي فالمجموع يقارب المائة لفظة ٠

٦ - رأيت السيد العوفي جعل المراتب خمس مراتب : ثلاثا في التعديل و اثنتين في الجرح ، فلم يميز من كان في درجة الاعتبار عن غيره فجعل الضعيف المعتبر به بمثله مع الضعفاء غير المتروكين الذين يعتبر بهم مع من هم أمثل منهم و جعل الصدوق المخطئ الذى يعتبر به مع الصدوق المحتج به فلم يفصل بينهم كما أنه لم يفصل بين المتروكين و الوضاعين و لكل وجهة ٠ (١)

٧ - سأبين بالتفصيل معنى ألفاظ أبي داود النقدية التي وردت في كتابه السنن في مباحث قادمة إن شاء الله ٠

---

١ - انظر " أبو داود و أثره في علوم الحديث " ، العوفي ص ٤٦٧ - ٤٦٨ ٠

المبحث الثاني

دراسة مصطلحات أبي داود في الجرح و التعديل
الواردة في كتابه السنن

توطئة :

الدراسة الشاملة لمنهج أبي داود النقدي تقتضي دراسة جميع مصطلحاته الواردة في جميع كتبه ، إلا أن موضوع رسالتنا لا يسمح لنا بهذا التوسع ، و يسد هذه الثغرة في الدراسة أمران .

١ - أن المصطلحات الورادة في كتابه السنن هي أهم المصطلحات في الجرح و التعديل كما سنرى ، و يمكن أن يقاس عليها غيرها ، و سنعرض نماذج لذلك مما يقاس عليه .

٢ - أن ما سبق من تحديد مراتب ألفاظ أبي داود يعطي تفسيراً عاماً لألفاظه ، و من خلال ذلك يستطيع القارئ أن يبني حكماً عاماً ، و يعذرنا عن عدم الاستقصاء .

أهمية هذا المبحث :

و لابد قبل البدء من بيان أهمية هذا البحث :

قال الذهبي : " و الكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام ، و براءة من الهوى و الميل ، و خبرة كاملة بالحديث ، و علله ، و رجاله .

ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل و الجرح ، و ما بين ذلك من العبارات المتجاذبة .

ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام : عرف ذلك الامام الجهبذ ، و اصطلاحه ، و مقاصده بعباراته الكثيرة "[١] ثم ضرب الذهبي بعض الأمثلة .

ذلك أن الأئمة أطلقوا عباراتهم قبل توحيد المصطلحات الحديثية و استقرارها ، الذي يمكن تحديده بالقرن الرابع و ما بعده ، فكان الحافظ الناقد منهم يقول العبارة في الراوي ، بحسب مايتراءى له من حاله تبعا لمعرفته بأحاديثه و نقده مروياته و تبينه فيه قوة العدالة و الضبط أو الضعف فيها ، ثم نسقها ابن أبي حاتم في كتابه الجرح و التعديل[٢] ، كما تبعه على ذلك بعض المتأخرين ، فنسقوها في مراتب متجانسة للتعديل و مراتب متجانسة للتجريح ، إفادة منهم أن بين اللفظ السابق تغايراً يقل أو يكثر ... و هذا التنسيق يعتبر مدلوله في حق المتأخرين ، و لا يمكن أن ينفي التباين أو التغاير الذي وقع في عبارات المتقدمين ... من أجل ذلك كانت معرفة ألفاظ الجرح و التعديل أمرا مهما جدا .[٣]

فيستفاد مما سبق ضرورة :

١ - تحرير عبارات المتقدمين في الجرح و التعديل .

٢ - معرفة مراد كل عَلَم بمصطلحاته من خلال الاستقراء التام .

ذلك لأنه لم تكن المصطلحات قبل القرن الرابع الهجري قد حررت و نسقت و لهذا كان هذا المبحث .

و فيما يلي استعراض لألفاظ ومصطلحات أبي داود في الجرح و التعديل الواردة في كتابه السنن و كشف لمضمونها عند أبي داود رحمه الله .

---

١ - الموقظة في علم مصطلح الحديث ص ٨٢ ، وانظر الرفع و التكميل ص ١٢٩ - ١٣٠ ط (٣) .

٢ - ٣٧/١/١ .

٣ - تعليق الشيخ عبدالفتاح على الرفع و التكميل ص ١٢٩ - ١٣٠ بتصرف و اختصار .

المصطلحات وتفسيرها

١ - ما كان أثبته ما كان فيهم مثله - يعني أهل حمص - .

نقل أبو داود هذا في يزيد بن عبد ربه الجرجسي، قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا إله إلا الله ما كان أثبته، ماكان فيهم مثله - يعني في أهل حمص - .(١)

لا توجد عند أبي داود في السنن غير هذه اللفظة، و هي مشعرة بالتوثيق المؤكد و الإتقان عند الراوي، و واضح أن أحمد قال هذا في يزيد بالنسبة لأهل حمص .(٢)

و هو عند العلماء لا يرتقي عن درجة ثقة التي جعلها ابن حجر بعد درجة من أكد مدحه .

قال السخاوي في تفسير كلمة ثبت: بسكون الموحدة: الثابت القلب و اللسان و الكتاب والحجة و أما بالفتح (ثبَت) فما يثبت فيه المحدث مسموعه مع أسماء المشاركين له فيه "(٣)

و قال الأستاذ سلطان العكايلة:

ويكثر استعمال لفظة - ثبت - عند المغاربة و يرادفها لفظ برنامج فلان أو فهرس، و مرادفهما عند المشارقة معجم، أو مشيخة فلان، إذا كان الترتيب على الشيوخ .

وجعل ابن أبي حاتم مرتبة ثبت المرتبة الأولى عنده، من أربع مراتب(٤) و جعل الذهبي المرتبة الأولى ما قيل فيه: ثقة ثبت، أي ما كرر أو أكد .(٥)

و رأيت لأبي داود خارج السنن عبارات: ثقة ثقة، وثبت، و حافظ جداً، فهي لا شك أعلى عنده من لفظة ثقة مجردة، و إن أختلف مع غيره في إطلاقها على راو محدد .

٢ - ثقة

اشتهر عند العلماء أن لفظة ثقة تطلق على من جمع بين العدالة و الضبط، لقول ابن الصلاح: أجمع جماهير أئمة الحديث و الفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه ... "(٦)

كما أصبح رواية الثقة علَماً على الحديث الصحيح لذاته، و قد أطلق هذا المصطلح بهذا المعنى ابن أبي حاتم و الذهبي وجعلاه في المرتبه الثانية بعد ما أكد مدحه و كذلك ابن حجر .

أما مصطلح ثقة عند المتقدمين كيحيى بن معين و العجلي فإنها ترد عندهم بمدلول أوسع من مدلول من جمع بين الضبط و العدالة .

ومما يدل على ذلك أن محقق كتاب تاريخ ابن معين قسم ألفاظ ابن معين إلى ثلاثة مراتب: اثنتين في التعديل وواحدة في الجرح، و جعل مصطلح ثقة إلى جانب ليس به بأس و صدوق عنده .(٧)

و قد وردت عند ابن مهدي لفظة ثقة لتوازي الأوثق عند غيره .(٨)

و كذلك: الأمر عند الإمام النسائي .(٩)

---

١ - السنن رقم (٣٦٨٢) .

٢ - انظر تهذيب التهذيب ١١/٣٤٤ - ٣٤٥، و سيأتي دراسته في الرسالة ص

٣ - فتح المغيث ١/ ٣٦٣ .

٤ - الجرح و التعديل ١/١/٣٧ .

٥ - الميزان ١/ ٤ .

٦ - المقدمة ص ١١٤ .

٧ - انظر تاريخ ابن معين ١/ ٩١ .

٨ - " ألفاظ الجرح و التعديل في تهذيب التهذيب الأجزاء ١ - ٣ " سلمان محمد طاهر الندوى، رسالة ماجستير باشراف عبدالفتاح أبو غدة، جامعة ابن سعود، الرياض، ص ٣٣٨ .

٩ - المصدر السابق، ص ٤٢١ .

و الذي يعنينا تحريره الآن أن نعرف كيف أطلق أبو داود هذه اللفظة :

أطلق أبو داود هذه اللفظة على ثلاثة من الرواة في كتابه السنن .

الأول ، في ثابت بن هرمز : وثقه ابن معين ، و النسائي ، و أحمد ، و ابن المديني ، و ابن القطان الفاسي ، و الذهبي ، بينما قال ابن حجر صدوق يهم ، أي أنزل برتبتين عن درجة ثقة ، و ضعفه الدارقطني و الراجح أنه ثقة .(١)

الثاني: معلّى بن منصور : قال أبو داود : قال يحيى : ثقة ، و أقره ...

و وثقه غيره و قال ابن حجر ثقة فهي مساوية له .

الثالث : مهنأ أبو شبل قال أبو داود : ثقة ، وقد وثقه الذهبي ، و ابن حجر ، فهي مساوية لمعناها عندهم .

ثم تتبعت عددا من الرواة قال فيهم أبو داود " ثقة " في كتاب السؤالات فوجدت أن أغلب من قال فيهم أبو داود ثقة هم في درجة ثقة عند ابن حجر ، و بعضهم في درجة صدوق و نادرا في درجة صدوق يخطئ ، و أقل من ذلك في درجة ثقة ثبت و كذلك كانوا ثقات عند غير أبي داود و ابن حجر .

كل هذا يعطي نتيجة مفادها أن الأصل في كلمة ثقة عند أبي داود أنه من جمع بين العدالة والضبط و كان حديثه صحيحاً لذاته ، لكن قد يختلف رأيه عن رأي غيره من العلماء في الراوي فيقول فيمن هو صدوق : ثقة ، و من هو ثقة : صدوقاً ، و هذا أمر لابد منه ما دام الأمر قريباً .

مجيء ثقة بمعنى عدل دون النظر في الضبط

لكن وجدت حالات قليلة جداً عند أبي داود يفسر فيها كلمة ثقة بمعنى عدالة الراوي ، دون تعرضه لضبطه ، و هذا يعرف بسياق الحديث ، أو بمقابلة قوله مع العلماء ، من ذلك :

١ - أبو وكيع الجراح بن مليح : قال أبو داود : كان على بيت المال إذا روى عنه ولده وكيع قال ثنا أبي و سفيان ، ثنا أبي و إسرائيل ... (أي يقرنه) ، قال أبو داود ، و جراح ثقة و قد وجدت أنه ضعيف في الحديث ، فكأن أبا داود أراد أن يثبت عدالته إذ اتهم بقلب الأسانيد و رفع المراسيل ، و نقل عن ابن معين رميه بالوضع ، كما نقل عنه قوله فيه ثقة و لابأس فيه .(٢)

٢ - ثابت بن زيد ، من ولد زيد بن أرقم ، قال أبو داود : ثقة ، و قال ابن حبان : يروى المناكير عن المشاهير و كان الغالب على حديثه الوهم لايحتج به إذا انفرد (٣) ، فهي إما من باب الاختلاف في الرأي أو أن أبا داود أراد إثبات مطلق عدالته دون التعرض للضبط .

٣ - و قال أبو داود في عكرمة بن عمار : ثقة ... في حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ، كان أحمد يقدم عليه ملازم بن عمرو .(٤)

أقول : و ملازم صدوق و نجد أبا داود ينقل قول أحمد في عكرمة بينما يقول فيه ثقة إشارة الى أن هذه اللفظة عنده يريد فيها أحيانا ما يفيد العدالة وليس مفهوم العدل الضابط . ومما يؤكد هذا قوله في راو - هو داود بن المحبّر - وقد اتهم: ثقة شبه الضعيف . فيحمل التوثيق هنا على جانب العدالة نفيا لرأي من اتهمه .(٥)

٣ - صدوق :

المتأمل لما في تقريب التهذيب يجد عددا من الرواة قيل فيهم صدوق و هم ممن أخرج لهم البخاري محتجاً بهم ، بل بعضهم قيل فيه صدوق يخطئ قليلا ، و كان من عادة البخاري إذا أخرج لأحد من أولئك أن

---

١ - سيأتي في الرساله ص ٩٤ .
٢ - تهذيب التهذيب ٢/ ٦٧ - ٦٨ .
٣ - انظر ميزان الاعتدال ١/ ٣٦٤ .
٤ - السؤالات ص ٢٦٤ - ٢٦٥ .
٥ - السؤالات ٢٣٢.

يتجنب ما قد أخطأوا فيه ، شأنه في تجنب ما أخطأ فيه الثقة ، إلا أن الثقة أقل خطأ .[(١)]

دلّ هذا على أن من قيل فيه صدوق يحتج به ، إلا أنه دون الثقة .

قال أبو محمد بن أبي حاتم الرازي : فقد أخبر - أي ابن مهدي - أن الناقلة للآثار المقبولين على منازل ، و أن أهل المنزلة الأعلى : الثقات ، و أن أهل المنزلة الثانية : أهل الصدق و الأمانة .[(٢)]

و أسند عن محمد بن المثنى قال : قال لي عبدالرحمن بن مهدى : احفظ عن الرجل الحافظ المتقن، فهذا لا يختلف فيه ، و آخر يهم و الغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه ، و لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس ، و آخر يهم و الغالب على حديثه الوهم ، فهذا يترك حديثه ، يعني لا يحتج به .[(٣)]

و جعل الصدوق في مرتبة الثقة ، فقال : يكتب حديثه و ينظر فيه : أي يختبر ليجتنب الوهم اليسير الذى فيه و هي غير مرتبة الاعتبار التي نص عليها فيما بعد .[(٤)]

و لما عرف ابن الصلاح الحديث الحسن لذاته قال :"أن يكون راويه من المشهورين بالصدق و الأمانة ، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح ، لكونه يقصر عنهم في الحفظ و الإتقان ، و هو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكراً ، و يعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً و منكراً ، سلامته من أن يكون معللا "[(٥)]

دل كل ما سبق أن مرتبه الصدوق هي مرتبة من كان حديثه حسنا لذاته عند العلماء .

اطلاقها عند أبي داود :

قال أبو داود : عمرو بن ثابت رافضي رجل سوء كان صدوقا في الحديث[(٦)]

و قال سمعت يحيى بن معين يثني على محمد بن محبوب ، ويقول كثير الحديث[(٧)] ، لكن قال أبو داود في السؤالات[(٨)] ، عن ابن معين : كيس صادق كثير الحديث .

ومن دراسة هذين تبين أن عمرا ضعيف تساهل أبو داود فيه و أن محمد بن محبوب ثقة .[(٩)]

مما لا يمكننا في هذين المثالين تحديد مراد أبي داود فتتبعت بعض ما قال فيه أبو داود صدوق في السؤالات ، فوجدته يطلقها في الغالب على من كان : صدوقا عند ابن أبي حاتم ، و ابن حجر و مثلها قوله مستقيم الحديث ، و حسن الحديث ، و جيد الحديث .

و مرة أطلقها على من ضعفه غيره ، فهذه تتنزل في الاختلاف في الراوى[(١٠)] وإطلاقها على من كان ثقة ، يؤكد أن دلالتها عنده أنه يحتج برواية صاحب هذه الدرجة .

و مما يؤكد أن قوله مستقيم الحديث ، مثل قوله صدوق ، أنه قال في عمرو بن ثابت ، صدوق و قال فيه أحاديثه مستقيمة .[(١١)]

و من الألفاظ التي يكثر منها أبو داود : لفظة لا بأس به ، و هي غير موجودة في السنن و كذلك

---

١ - انظر ابن حبان و منهجه في الجرح و التعديل ص ١٠٥٧ - ١٠٥٨ ، وانظر ترجمة أحمد بن المقدام وإبراهيم بن المنذر الخزامي و إسحاق بن إبراهيم الفراديسي وإسحاق بن محمد بن إبراهيم وثابت بن عجلان في التقريب و هدى السارى ص ٣٨٧ فما بعد .

٢ - الجرح و التعديل ٣٧/٢ .
٣ - نفسه ٣٨/٢ .
٤ - نفسه ٣٧/٢ .
٥ - مقدمة ابن الصلاح ص ٣٣ - ٣٤ .
٦ - السنن رقم (٢٨٧) .
٧ - السنن رقم (٤٩٦٤) .
٨ - ص ٣٥١ .
٩ - سيأتي في الرساله ص ٥٣٢
١٠ - انظر السؤالات ص ٢٢٢ و ٢٤٣ و ٣٠٣ و ٢٣٠ .
١١ - السؤالات ص ٢١١ - ٢١٣ .

تتبعت بعض من قال فيهم ذلك فوجدته في الغالب يقولها فيمن هو : صدوق حسن الحديث لذاته ، و قد تنزل أحيانا إلى من هو صدوق يخطئ و يهم ، و إذا ما نزلت أكثر ، و هو نادر ، فبحسب اجتهاد العلماء[١].

٤ - صالح :

أفردت هذه اللفظة هنا لأهميتها ، و سترد في تفسير صالح إذا أطلقها على الحديث .

و قد أطلقها أبو داود في رجل واحد ، هو إبراهيم بن ميمون الصائغ ، قال فيه : كان رجلا صالحا . لكن سياقه هنا يشير أنه يريد صلاح الدين ، بدليل قوله عقبها : كان إذا رفع المطرقة فسمع النداء سيبها.[٢]

و لكن دراسة الراوي تدل على أنه من رتبة الصدوق أيضا ، و تتبعت عددا ممن قال فيهم : صالح ، أو صالح الحديث ، فوجدتها في الغالب برتبة صدوق و مرة صدوق يخطئ ، و مرة برتبة ثقة ، فهي بحسب الاجتهاد لكن الغالب أنها صدوق أي حسن الحديث .[٣]

٥ - كان من الفقهاء أهل الصلاح ، معروف

أطلق أبو داود هذه اللفظة على راو واحد في السنن هو أبو الحسن مولى بني نوفل و هو راو ثقة ، لكن قال ابن المبارك : من هذا أبو الحسن ؟ لقد تحمل صخرة عظيمة ! فبين أبو داود أنه معروف ، و أنه روى عنه الزهري ، و كان من الفقهاء ، و أهل الصلاح .[٤]

لكن ما معنى معروف عنده ، وجدته أطلقها في السؤالات على راو روى عنه أكثر من راو ، و سكت عنه أبو حاتم ، و البخاري ، و ابن حجر ، و ذكره ابن حبان في الثقات فهو لم يُذكر فيه جرح أو تعديل ، مما يدل أن معناها عنده : أنه معروف العين ليس بمجهول ، و المسكوت عنه عند الأئمة مختلف فيه ، و عند ابن حجر أنه مقبول عند المتابعة أي يعتبر بحديثه .

٦ - ليس بالحافظ :

أطلقها أبو داود في راو واحد في السنن هو الفضل بن دلهم ، و قال فيه أبو حاتم : صالح الحديث ، و هي الرابعه عنده من مراتب التعديل . و عند ابن حجر لين ، و عند أحمد لا بأس به ، و عند يحيى : صالح[٥] فدل مجموع أقوال العلماء أنه يطلقها فيمن يعتبر بحديثه ، في المرتبة الدنيا من مراتب التعديل ، و هي المرتبة السادسة عند ابن حجر .

و مما يؤكد هذا الفهم : أنه أطلق لفظة ليس بثقة على رواة حكم عليهم ابن حجر أنهم ضعفاء[٦] ، والثقة أنزل من الحافظ نسبيًا ، و ضعيف في رتبة من يعتبر به ، من المرتبة الأولى من مراتب الجرح . عند أبي داود ، و هي المرتبة الثامنة عند ابن حجر ، إذ زاد مرتبة مستور و مجهول الحال بين اللّين والضعيف.

٧ - ليس بالقوي :

أطلقها مرة في السنن و أختلف هل أطلقها في الراوي أو الحديث و أيًّا كان فالمعنى واحد فإن

---

١ - انظر السؤالات ص (٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ١٦٧ ، ٢٨٦ ، ٢٩٥ ، ٢٣٠ ، ٢٤١ ، ٣٠٩) .

٢ - السنن رقم (٣٢٥٤) و سيأتي في الدراسة .

٣ - انظر السؤالات مثلا (١٨٣ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢٣٠) .

٤ - السنن رقم (٢١٨٨) و انظر تهذيب التهذيب ١٢ / ٧٣ .

٥ - السنن رقم (٤٤١٧) . ٦ - السؤالات ص ١٤١ - ١٤٣ .

أطلقها في الراوي فهو سعد بن عبدالله الأغطش ضعفه بعضهم و سكت عنه ابن حبان في الثقات و لينه ابن حجر .

فهو ضعيف يعتبر به في المرتبة الأولى من مراتب الجرح و لم أجد في السؤالات من قال فيهم ليس بالقوي .

و وجدت من قال فيه ليس بذاك [1] و هي بين هذه و التي قبلها .

و في ترجمة أحمد بن بشير الكوفي ، قال ابن حجر : قال النسائي : ليس بذلك القوي ، قال ابن حجر (هذا) مشعر بأنه غير حافظ [2] قال التهانوي : أي و هذا لا يلزم منه ضعف الراوي بالمرة [3] أقول : وهذا يؤكد ما ذهبت اليه في تحديد مصطلح أبي داود .

و قال الذهبي :وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم : ليس بالقوي ، يريد بها : أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت و البخاري قد يطلق على الشيخ : ليس بالقوي و يريد أنه ضعيف .[4]

٨ - ضعيف

أطلق هذه اللفظة في السنن سبع مرات ،

ووجدت أنه في جميع هذه الألفاظ التي أطلقها تعني في الراجح عند العلماء أنه ضعيف لم يبلغ مرتبة الترك ، بل يعتبر به إذا جاء من طريق مثله .

و بعض الأقوال كانت فيمن هو لين ، مقابل من هو ضعيف عنده ، و مرة فيمن هو صدوق يخطئ، مقابل ضعيف عنده ، و شدد يحيى في اثنين منهما فقال : ليس بشيء ، و شدد ابن حجر في واحد فقال :متروك[5] .

و أطلق أبو داود في واحد منهم حديثه منكر و هو ضعيف و هي أشد قليلا من مجرد ضعيف .

٩ - المنكر

مصطلح الحديث المنكر يطلق بمعان أهمها التفرد بما لا يشبه حديث الثقات ممن لا يحتمل تفرده أو المخالفة للثقات مع التفرد و سنفصل القول فيه فيما بعد .

و بحثنا الآن في مصطلح منكر إذا أطلق على الراوي عند أبي داود .

وجدت أبا داود أطلق في السنن لفظة حديثه منكر و هو ضعيف ، و عند الدراسة للراوي تبين أن رتبته لا تنزل عن الضعيف مع كون الحديث المذكور منكرا .

و أطلق لفظة شيخ منكر الحديث ، و عند الدراسة تبين أن عامة ما يرويه لا يتابع عليه ، و حكم عليه ابن حجر بالترك ، فما حكم من أطلق عليه أبو داود أنه منكر الحديث ؟

من تتبعي لبعض من قيل فيهم ، منكر الحديث في السؤالات [6] وجدت أنهم لم يبلغوا مرتبة الترك الكلي إذ الطعن فيهم لم يكن لقدح في عد التهم عنده ، فهم يعتبر بهم إذا جاء حديثهم من طريق من هم أمثل منهم ، أي في المرتبة الثانية من الجرح كما سبق ذكره في مراتب ألفاظه، فيمكن أن يقال إنها تعادل

---

١ - السؤالات ص (٢٢٥ و ٢٤٤ و ٢٤٩) .

٢ - هدى الساري ، ص ٣٨٥ - ٣٨٦ .

٣ - قواعد في علوم الحديث ص ٣٨٤ . ٤ - الموقظة ص ٨٣ .

٥ - ستأتي دراسة هؤلاء الرواة في الرسالة ص ٤٥٢ فما بعد .
و أرقام أحاديثهم في السنن (٢٤٨) ، (٧٥٨) ، (١٢٧٠) ، (١٣٧٧) ، (١٨٥٤)،(٣١٦٢)،(٥١٢٠).

٦ - انظر مثلا ص (٢٥٢ و ٢٧٦ و ٢٨٢) .

مرتبة ضعيف جدا عند الذهبي ، بل ذكر الذهبي رتبة منكر و ضعيف جدا في رتبة واحدة ، و ذكر الترك في رتبة دونها .

و قوله منكر الحديث هو أشد من قوله في حديثه نكارة ، إذ يقول هذه فيما يبدو فيمن قلّ حديثه وانفرد بما لم يأت به الثقات ، و كان ضعيفاً مثل الزبير بن سعيد ، قال : في حديثه نكارة لا أعلمني إلا سمعت يحيى يقول هو ضعيف .

أقول : قال فيه ابن حبان : قليل الحديث منكر الرواية ... يجب التنكب عن مفاريده و الاحتجاج بما وافق الثقات .(1)

و مما يؤكد أن أبا داود يطلق لفظة " حديثه منكر " أو " منكر " فيمن كان ضعيفاً جداً و نحوه، قوله في العوّام بن حمزة : ما نعرف له حديثاً منكراً ، راداً بذلك على قول ابن معين فيه : ليس بشيء ا ه(٢) أي لماذا تحكم فيه هكذا و لا نعرف ما يوجب ذلك .

و قد عقد اللكنوي فصلا لبيان الفرق بين قولهم " حديث منكر " و " حديثه منكر " و " يروي المناكير " و " في حديثه نكارة " .

فقولهم حديث منكر : في خصوص الحديث ، و ليس بالضرورة في الراوي (٣) ، و قولهم يروي المناكير : لا يعني أن كل أحاديثه منكرة ، و لا يكون هذا جرحًا يعتد به (أي فلا يرد به حديث الراوي كلياً و قد رأينا أبا داود أطلقها فيمن هو ضعيف يعتبر به) .

و بيّن اللكنوي أن قولهم منكر الحديث ، تجرح الراوي جرحا يعتد به (٤) ، بين ذلك من خلال عدد من الشواهد و أقوال العلماء كالذهبي و العراقي والسخاوي و ابن حجر فارجع إليه إن شئت . و مما يؤكد ما ذهبت إليه في فهم حديثه منكر ، و فيه نكارة ، النص التالي :

قال السخاوي : قال ابن دقيق في شرح الإلمام : روى مناكير لا يقتضي بمجرده ترك روايته (٥) حتى تكثر المناكير في روايته و ينتهي إلى أن يقال فيه :

منكر الحديث ، لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه و العبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة " (٦)

أقول: قد بينت أنها بمرتبة ضعيف جدا و هي أخف قليلا من مرتبة متروك ، فيفهم من هذا أنه يترك إذا لم يجيء إلا من طريق مثله فما دون .

ولابد من التنبيه أن من قال فيه البخاري منكر الحديث ، فهو متروك عنده إذ صرح أنه لا تحل الرواية عنه عنده (٧) ، لكن يبدو أن هذا الحكم أغلبي و يختلف باختلاف اجتهاد الآراء .

أما إطلاق النكارة على الحديث ذاته فسنقف عندها في تفسير مصطلحات التصحيح و التضعيف إن شاء الله .

---

١ - انظر المجروحين ٣٠٩/١ ، و السؤالات ص ٣١٠ .

٢ - السؤالات ص ٢٦١ .

٣ - و يؤكد هذا أن أبا داود قال في أحد الرواة : حديثه منكر و هو ضعيف .

٤ - الرفع و التكميل ص ١٩٩ - ٢١٢ ط (٣) .

٥ - أقول : فهذا يدل على أنه يضعف لكن لا يترك بل يعتبر به و هذا موافق لما استنتجته عن أبي داود .

٦ - فتح المغيث ٣٧٣/١ .

٧ - ميزان الاعتدال ٥/١ و ٤١٢ و انظر الرفع و التكميل ص ٢٠٨ .

١٠ - مجهول ، و لا يعرف

و قد سبق أن تعرضت لمن قال فيه : مجهول في السنن ، و ظهر معنا :

أنه أطلقها على من كان له أكثر من تلميذ ، لكنه غير معروف العدالة ، و لا الرواية عند العلماء ، و أطلقها فيمن لم يكن له إلا تلميذ واحد ، و غير معروف العدالة و لا الرواية ٠

و قد توصلت قبل قليل أن مضمون المجهول عنده : أنه من لم يشتهر بالرواية ، و لايعرف عند العلماء ، سواء كان له راو واحد أو أكثر ٠

و أنه إذا لم يكن للراوي إلا راو واحد لكنه معروف عند العلماء ، فلا يعتبر مجهولاً ٠

وكذا يقال فيمن قال فيه : لا يعرف ، فانه قاله فيمن لم يكن له إلا راو واحد و لم يعرفه العلماء بعدالة و لا رواية و لا طلب علم ٠

و قد تتبعت بعض من قال فيهم لا أعرفهم ، أو لأعرف خبرهم ، فوجدتهم ممن قال البخاري : منكر الحديث في اثنين منهما [١]

و في آخر قال الذهبي عنه : منكر الحديث ٠ [٢]

و مجهول في اجتهادى عند أبي داود برتبة ضعيف جدا أى المرتبه الثانية من مراتب الجرح و هي ذات مرتبة منكر الحديث ٠

١١ - شيخ :

يلاحظ أن أبا حاتم جعل مصطلح شيخ في المرتبة الثالثة في التعديل ، ممن يكتب حديثه و ينظر فيه أى للاختبار ، إلا أنه دون صدوق وفوق صالح ، التي هي للاعتبار ٠ [٣]

وجعل الذهبي مرتبة شيخ وسط ، و شيخ حسن الحديث ، في المرتبة الرابعه من التعديل و هي عنده أدنى منازل التعديل و هي للاعتبار عنده ٠

فما هي عند أبي داود :

أطلق أبو داود " شيخ " أربع مرات : مرة مفردة ، و ثلاث مرات مركبة فكانت كما يلي : -

١ - قال : مخلد بن يزيد : شيخ [٤] ووجدت عند غيره تفيد أنه : صدوق يخطيء ، كما هي عند أحمد و ابن حجر ، أي ما يعادل المرتبة الرابعة عند أبي داود فهل هي كذلك ؟

هذا و وجدته يقول شيخ ثقة ، و شيخ صالح ،

فكان أحدهما و هو ممن قال فيه شيخ ثقة ، ممن ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال: شيخ يروى المقاطيع و هو إياس بن عباس [٥].

٢ - و الثاني : " شيخ صالح " قال فيه ابن حجر صدوق ربما وهم [٦] ، ووجدته قال : " شيخ من أهل المدينة ليس له كبير حديث " ٠

فوجدته أنه مستور الحال أى من مرتبة لين يعتبر به [٧] عند ابن حجر ٠

و قال أيضا ، شيخ من أهل المدينة ، فكان أيضا برتبة مقبول ، أي عند المتابعة ، أي أنه أزال بقوله

---

١ - سؤالات ص ٢٣٣ ٠ و المجروحين ٥٢٢/٧ ، و سؤالات ص ٢٣٤ ، و الميزان ٦٥/٢ ٠

٢ - السؤالات ص ٢٤٠ ، و الميزان ٣٧٤/٤ ٠

٣ - الجرح ٣٧/٢ ٠   ٤ - السنن رقم (١٠٩١) ٠

٥ - السؤالات ص ١٠٤ ، والثقات ٦٦/٦ ٠   ٦ - انظر السؤالات ص ٢٢٨ ٠

٧ - السنن رقم (١٨٢٥) و سيأتي في الرسالة ص

شيخ من أهل المدينه جهالة عينه و أثبت عدالته لكن بقي حكم الباطن مستورا كما هو مصطلح ابن حجر[1] ،

ووجدته قال : " شيخ منكر الحديث "

وعند الدراسة تبين أنه ضعيف جدا .[2]

فالذي يستنتج من كل ما سبق : أن لفظة شيخ بذاتها ليست مرتبة نقدية عند أبي داود ، و انما يريد بها إزالة جهالة العين من غير التعرض لعدالة أو ضبط الراوي و لذا جعلت هذه في أدنى مراتب التعديل عنده .

و إذا أضاف إليها كلمة تفيد التعريف كقوله من أهل المدينة فانه يريد أنه مستور الحال معروف العين يعتبر به فهي أعلى مراتب الجرح .

و إذا أضاف الى كلمة شيخ كلمة أخرى : صالح ، ثقه ، منكر ، فهي بحسب اللفظة المرادفة ، والله أعلم ، لكن إذا جمع "شيخ" مع ثقة فلا يعني أنه ثقة بل دون ذلك .

هذا ما تبين لي باستقراء من قال فيهم : " شيخ " و الله أعلم .

وبعد :

فهذه الألفاظ النقدية - من ألفاظ الجرح و التعديل - التي وردت في السنن حاولت تفسيرها باستقراء معاني ورودها في السنن و في مواطن من السؤالات ، أرجو أن أكون قد حددت معانيها ، ووصلت إلى نتائج صحيحة إن شاء الله .

و لا شك أن القارىء لاحظ أنه من خلال دراسة هذه المصطلحات الواردة في السنن قد تعرضنا لعدد لا بأس به من المصطلحات الأخرى الواردة في كتبه الأخرى ، إضافة لكونها مصنفة حسب رتبتها في مبحث مراتب ألفاظه .

و بهذا أكون قد أنهيت هذا الفصل في دراسة منهج أبي داود في الجرح و التعديل .

---

١ - السنن رقم (٥١٣) و سيأتي في الرسالة ص

٢ - السنن رقم (٤٨٤٦) .

الفصل الثالث

منهج أبي داود في
مقولاته في الحكم على الاحاديث
" التصحيح و التضعيف "

و فيه مبحثان :

المبحث الأول : مراتب الأحاديث عند أبي داود .

المبحث الثاني : دراسة ألفاظه في الحكم على الحديث .

الفصل الثالث : منهجه في مقولاته في الحكم على الحديث

المبحث الاول : مراتب الحديث عند أبي داود

ان الخلاف بين العلماء في هذه القضية محصوره في نقطتين :

فإما أن يقال : إن الحديث صحيح و حسن و ضعيف و لكل مراتب ، و عليه فإن الامام أحمد يحتج بالصحيح و الحسن مطلقا و بالمراتب القريبة الضعف من قسم الضعيف ، عند عدم وجود ما هو أقوى منه .

و إما أن يقال : إن الحديث صحيح و ضعيف ، و إن من الضعيف ما يطلق عليه المتأخرون أنه حسن .

فإلى أي القولين يذهب الامام أبو داود ؟

للخروج برأى صحيح ننسبه للإمام أبي داود لابد من استعراض أقواله النقدية ، و آراءه التي قد تقرب لنا بيان مذهبه .

١ - قال ابن حجر : قال العراقي : و لم ينقل لنا عن أبي داود هل يقول بذلك (يعني الحسن الاصطلاحي) أم لا " (١)

قال ابن حجر :"حكى ابن كثير في مختصره أنه رأى في بعض النسخ من رسالة أبي داود ما نصه : " و ما سكت عليه فهو حسن ، و بعضها أصح من بعض "

فهذه النسخة إن كانت معتمدة فهو نص في موضع النزاع ، فيتعين المصير إليه ، و لكن نسخة روايتنا و النسخ المعتمدة التي وقفنا عليها ليس فيها هذا " أ.ﻫ

أي فلا يعتبر هذا القول نصا في النزاع فلنبحث عن نصوص و أدلة أخرى .

٢ - إذا لم يكن ما سبق دليلاً فإنه يمكن أن يستأنس به من مجموع أقوال أبي داود في رسالته على مذهبه في هذا الشأن ، فماذا قال ؟ نجده يقول :

" و ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد بينته ، و فيه ما لا يصح سنده ، و ما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، و بعضها أصح من بعض " (٢)

هذا النص تضمن أن في كتاب أبي داود مراتب من الحديث :

أ - ما كان وهنه شديدا .

ب - ما لا يصح سنده ، و هذا يعادل ما كان سنده ضعيفا بقطع النظر عن وجود طرق تدعم هذا السند فيصح به الحديث ، أو عدم وجود ذلك .

جـ - الصالح و فيه مراتب بعضها أصح من بعض فجعله الصالح مراتب يتضمن وجود عدة مراتب .

٣ - قال أبو بكر بن داسة : سمعت أبا داود يقول : كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس مئة ألف حديث ، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب - يعني كتاب السنن - ... ذكرت الصحيح و ما يشبهه و يقاربه " (٣)

و السؤال ما هو الذي يشبه الصحيح و يقاربه إن لم يكن الحسن الاصطلاحي من باب أولى .

لست ممن يرى أن الصالح عنده يعني به الحسن لذاته مطلقا لكن مجموع أقواله تدل على أن مما يندرج تحت هذا المصطلح : الحسن لذاته ، فمع هذا التحفظ نذكر قول ابن الصلاح :" فعلى هذا ما وجدناه في

---

١ - النكت ٤٣٢/١ و نحو هذه العبارة في التقييد و الايضاح ص ٣٩ و ٤٠ .

٢ - رسالة أبي داود الى أهل مكه ص ٢٧ - ٢٨ .

٣ - تاريخ بغداد ٥٧/٩ و سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٠٩ - ٢١٠ .

كتابه مذكورا مطلقا و ليس في واحد من الصحيحين و لا نص على صحته أحد عرفنا أنه الحسن عند أبي داود " (١) . أي أن أقوال أبي داود جعلت ابن الصلاح يستنتج أن المسكوت عليه عنده هو عنده حسن . و في نظر كثير من المحققين أن الحسن جزء منه ، و هو ما سأبينه .

و أومأ العراقي الى أن مضمون كلام أبي داود في رسالته يفيد أنه يجوز أن يريد بقوله " صالح " أن يكون صحيحا و أن يكون حسنا عند من يرى الحسن رتبة متوسطة بين الصحيح و الضعيف ، لكن العراقي قال : و لم ينقل لنا عن أبي داود هل يقول بذلك أو يرى ما ليس بضعيف صحيحا ... " (٢)

أقول: و مع دقة توقف العراقي في أن يفسر الصالح بالحسن فإنه يؤخذ منه أن مضمون كلام أبي داود فيه إيماءة إلى رتبة الحسن عنده .

٤ - جميع ما تقدم هو استئناس أردت التمهيد به و الاستشهاد بمضمونه لما سأنقله من ألفاظ استعملها أبو داود تؤيد أنه يرى أن الحسن رتبة متوسطة بين الصحيح و الضعيف .

فقد وقفت على شاهدين في سننه حول هذا الموضوع

شواهد استعمال حسن عند أبي داود :

١ - حديث " من قتل كافرا فله سلبه " ... و في الحديث قصة فيها أن أبا طلحة لقي أم سليم ومعها خنجر - يوم حنين - .

قال أبو داود : هذا حديث حسن ، قال أبو داود : أردنا بهذا الخنجر. أقول : الحديث صحيح ، إلا أن السند الذي أورده أبو داود فيه حماد بن سلمة عن إسحاق بن عبدالله ، فلعله لهذا حسنه ، أو أراد حسن معناه من حيث ورود قصة الخنجر فيه . (٣)

و أرجح أنه أراد حسن الحديث اصطلاحا و أراد بقوله : " أردنا بهذا الخِنْجَر ، و كان سلاح العجم يومئذ الخنجر... "

أن يبين موضع الشاهد في الحديث و سبب إيراده له هنا ، و الله أعلم .

٢ - حديث في الاستسقاء ، قال عنه أبوداود :

حديث غريب إسناده جيد ، وهو كذلك فإنه لا يرتفع عن درجة الحسن لذاته . (٤)

هذا ما وقفت عليه في السنن من حيث استعمال مصطلح حسن أو ما يقاربه ، فاذا عرفنا أن مجموع ما أطلق عليه لفظة نقدية و كان صحيحا أو حسنا هو ثمانية أحاديث عرفنا أهمية أن نقف على شاهدين في هذا الموضوع في كتاب السنن .

فالخلاصة :

أنه في ضوء هذين الشاهدين و ما تضمنه كلام أبي داود في وصف كتابه و أنه مراتب في الصحة والضعف، تجعلنا نطمئن إلى أن أبا داود ممن يرى انقسام الحديث إلى : صحيح و حسن و ضعيف .

و مما يؤكد هذا أني وقفت على عدة أحاديث أطلق عليها ألفاظا نقدية مضعفة ليس فيها ما يشعر أنه أراد بهذه اللفظة أنه حسن أو أنه كان حسنا في نفس الأمر .

---

١ - مقدمة ابن الصلاح ص ٣٩ .
٢ - التقييد و الايضاح ص ٤٠ .
٣ - السنن رقم (٢٧١٨) .
٤ - السنن رقم (١١٧٣) .

المبحث الثاني : دراسة مصطلحاته

المطلب الاول : مصطلحات الاحتجاج بالحديث

١ - الصحيح :

وجدت أبا داود أطلق هذه اللفظة بشكل مباشر مرة واحدة ، و كانت لحديث أخرجه البخاري و قال فيه الترمذي حسن صحيح .[١]

لكنه أطلق ألفاظاً بنفي الصحة كقوله : ليس بصحيح أكثر من مرة و سأتعرض لها في مكانها ، فما مفهوم الصحيح عند أبي داود ؟

لقد بين العلماء أن حد الحديث الصحيح :" أن يتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله من غير شذوذ و لا علة قادحة " .

و يبدو لي أن أبا داود يقول بهذه الشروط جميعا في حد الحديث الصحيح :

١ - تحقيق شرط العدالة عنده : فهذا أمر بدهي مقرر ، كيف و قد قال : " و ليس في كتاب السنن الذي وضعته عن رجل متروك الحديث شيء " ، " و إذا كان فيه حديث منكر بينته " " ما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح " [٣]

تدل هذه العبارات على اشتراط العدالة فيمن يكون حديثه صالحاً و هي شاملة لمرتبة الاحتجاج ، ومرتبة ما ينجبر حديثه كما سنرى .

٢ - تحقيق شرط الضبط : أيضا يؤخذ من قوله " و ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد بينته " [٤] أي لأن راويه انتفى الضبط عنده .

و مما يدل على اشتراط تمام الضبط في الحديث الصحيح قوله : " فاعلموا أنه كذلك (إلا أن يكون قد روي من وجهين صحيحين فأحدهما أقوم إسنادا و الآخر صاحبه أقدم في الحفظ " فهو يشترط للصحة الحفظ و قدامة السند ، قال هذا في معرض بيان أن ما في كتابه أصح ما عرف في الباب .

ثم إنه من خلال تتبع ما قال فيه:حسن و جيد و ليس بالقوي إنما كان لاختلال شرط الضبط عند الراوي .. كما سنرى في الأمثلة القادمة .

فكل هذا يدل على أن من شروط الصحيح عند أبي داود توافر الضبط التام .

٣ - تحقيق شرط الاتصال : و يدل على هذا: الأمثلة الكثيرة التي يبين فيها أبو داود الانقطاع و الإرسال و التدليس .

فيقول : ليس بالمتصل و لا بالقوي .[٥]

و يقول عن حديث فيه شبهة تدليس الوليد بن مسلم - لا ندري هو صحيح أم لا ،[٦] ثم حديثه في رسالته عن المرسل و المدلس يدل أن الصحيح لا يكون كذلك إلا إذا انتفى الإرسال و التدليس [٧].

و يقول : فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده عليك أحد [٨] ، و يقول : "إن من الأحاديث في كتابي .... ليس بمتصل و هو : مرسل و مدلس ، و هو إذا لم توجد الصحاح عند عامة

---

١ - السنن رقم (٣٥٢٦) .

٢ - النكت ١/ ٢٣٤ ، والمقدمة ص ٨ .

٣ - رسالة أبي داود ص ٢٦ - ٢٨ .

٤ - السابق نفسه ص ٢٧ .

٥ - السنن رقم (١٥٩) تعليقا .

٦ - السنن رقم (٤٥٨٦)

٧ - انظر مثلا ص ٢٥ و ٣٠ .

٨ - الرساله ص ٢٩ .

أهل الحديث على معنى أنه متصل " [١] فجعل المنقطع شيئا غير الصحيح .

فدل كل ما سبق أنه لا يعتبر حديثاً صحيحا ما انتفى فيه شرط الاتصال على أي وجه كان الانقطاع .

٤ - انتفاء الشذوذ و العلة القادحة :

نجده يقول : لا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً . [٢]

و مما يؤيد تركه الحديث المعلول قوله : فالذي يسمع يظن أنه متصل و لا يصح بتة فإنما تركناه لذلك ، هذا لأن أصل الحديث غير متصل و لا يصح ، و هو حديث معلول و مثل هذا كثير ، و الذي لا يعلم يقول : قد ترك حديثاً صحيحاً من هذا و جاء (أي المعترض) بحديث معلول " [٣]

قال هذا جوابا لمن يعترض عليه بعدم إخراج أحاديث ظاهرها الصحة و في الحقيقة معلولة .

مما سبق يتبين لنا بوضوح حد الصحيح عند الإمام أبي داود رحمه الله .

٢ - حسن ، و جيد :

بين العلماء أن الحسن ما توافرت فيه شروط الصحة و كان الضبط غير تام إلا أنه لم تكثر أوهامه بل كان الغالب على حديثه الصحة . و هو ما يطلقون على راويه ثقة يخطئ و صدوق و نحو ذلك من العبارات [٤].

و قد رأيت أبا داود أطلق مصطلح الحسن على حديث في سنده حماد بن سلمة عن إسحاق بن عبدالله و حماد ثقة ثبت في روايته عن ثابت، يخطئ في رواية غيره فلا يبعد أنه أطلق ذلك لهذه النكتة .

أما مصطلح جيد فأطلقه على حديث في سنده صدوق و آخر صدوق يخطئ عند ابن حجر ، ثقة عند الذهبي .

و قد رأيت أبا داود قال في عمر بن عبدالله الرومي : جيد الحديث و قال فيه الذهبي ثقة و قال ابن حجر مقبول . [٥]

وسئل عن حديث رواه حماد بن سلمة عن أشعث بن عبدالرحمن عن أبي قلابة فقال هو حسن الحديث . [٦]

أقول : أشعث : صدوق عند ابن حجر .

فدل ما سبق أن قوله حسن هو ما عرف عند العلماء ممن خف ضبطه و لم يكثر وهمه .

لكن هل قوله جيد فوق الحسن و دون الصحيح أم ماذا ؟

الأمثلة التي أمامنا تشير إلى أنه أطلق فيمن كان حديثه حسناً و فيمن كان مختلفاً فيه هل هو ثقة أم صدوق أم يخطئ .

و الذي يبدو لي أن الجيد عند أبي داود قد تعادل الحسن و قد تكون أرقى قليلا يطلقها لنكتة خاصة، خلافا لما نقل عن ابن الصلاح و البلقيني أن الجيد تطلق على الصحيح دون مغايرة ، لكنهم قالوا أن الجهبذ لا يعدل عن اصحيح إلى جيد إلا لنكتة ، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته و يتردد في بلوغه الصحيح فالوصف به أنزل من رتبة الوصف بصحيح ، و كذا القوى . [٧] .

أقول : لكن فعل أبي داود يشير إلى أن جيد عنده تعادل الحسن و يطلقها لوجود نكتة خفية كالاختلاف في الراوي فمنهم من جعله ثقة و منهم من جعله صدوقا يخطئ .

أما مصطلح قوى فلم أجده عند أبي داود ، ولعله أقرب ما يكون إلى الصحة إذ سنرى أن مصطلح ليس بقوى يستعمله في الضعيف من المرتبة الأولى أي مما يلي درجات القبول .

---

١ - الرساله ص ٣٠ ٢. نفسه ص ٢٩ . ٣ - نفسه ص ٣٣ .

٤ - نزهة النظر ص ٣٧ ، وانظر المقدمة ص ٣٢ - ٣٤ .

٥ - انظرميزان الاعتدال ٢١٢/٣ والسؤالات ص ٣١٣ . ٦ - سؤالات ص ٢٤٣ . ٧ - تدريب الراوى ١٧٨/١ .

المطلب الثاني

مصطلح " صالح "

و قد رأيت إفراد هذا المصطلح بمطلب خاص ، وجعله بين ما كان محتجاً به ، و ما كان معتبرا بـه لأمرين :

١ - للاختلاف الواقع فيه بين العلماء ٠

٢ - لأنه تبين لي في ضوء الدراسة كما سنرى أنه يشتمل على أكثر من مرتبة عند أبي داود ٠

وهذا المصطلح مما لم يستعمله أبو داود في كتابه - أي لم ينص على حديث بعينه أنه صالح - وإنما نص عليه في رسالته إلى أهل مكة يصف كتابه فقال :

" و ليس في كتاب السنن الذى صنفته عن رجل متروك الحديث شيء ، و إذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر ، و ليس نحوه في الباب غيره ٠٠٠

و ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ، ومنه ما لا يصح سنده ، و ما لم أذكر فيه شيئاً ، فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض " (١)

و قد أوقع هذا المصطلح بعض العلماء في التباس كبير إذ تبادر إلى أذهان بعضهم أن الصالح يعني أنه يجوز الاحتجاج به و رأوا واقع كتاب أبي داود غير ذلك ،فنسبه بعضهم إلى التساهل و تمسك آخرون بهذا و نسبوا إليه تحسين كل حديث سكت عليه ، إزاء هذا الاختلاف الكبير كان لابد من دراسة هذا المصطلح ، للوقوف على معناه بدقة إذ إنه جزء من مقولاته النقدية في كتابه باعتبار أنه قال:ما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ٠

و للوصول إلى الرأى السديد في الموضوع سأستعرض آراء العلماء السابقين ثم أبين الرأى الراجح و أدلة ذلك :

١ - آراء العلماء في معنى صالح عند أبي داود

<u>الرأي الأول :</u>

صالح بمعنى " حسن " مطلقاً أو مقيداً بما إذا لم يكن لغير أبي داود كلام في الحديث :

فبعد أن نقل ابن الصلاح قول أبي داود في أن ما سكت عنه فهو صالح ، قال :

" فعلى هذا ما وجدنا في كتابه مذكوراً مطلقاً ، و ليس في واحد من الصحيحين و لا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح و الحسن ، عرفنا بأنه من الحسن عند أبي داود، و قد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره ،ولامندرج فيما حققنا ضبط الحسن به على ما سبق " (٢)

و قال النووى نحو هذا : " ما وجدنا في كتابه مطلقا و لم يصححه غيره من المعتمدين و لا ضعفه فهو حسن عند أبي داود " (٣)

و احتج النووى في كتبه بأحاديث كثيرة من أجل سكوت أبي داود عنها (٤) ٠

على أننا سنقف للنووى على رأى آخر في المسألة نقله عنه ابن حجر ٠

و ممن أشار الى هذا القول ابن كثير فقد قال : و يروى عنه - عن أبي داود - أنه قال و ما سكت عنه

---

١ - انظر رسالة أبي داود ص ٢٥ ، ٢٧ ٠ ٢ - مقدمة ابن الصلاح ص ٣٩ - ٤٠ ٠

٣ - التقريب للنووى مع التدريب ١٦٧/١ ٠

٤ - النكت ١/ ٤٤٥ ، و انظر المجموع ١٣٨/٤ ٠

فهو حسن و كذا العراقي في ألفيته إذ يقول :

فما به و لم يصح و سكت عليه عند له الحسن ثبت

إلا أنه قال و الاحتياط أن يقال : إنه صالح كما هو .[١]

و في المجال التطبيقي نجد عددا من العلماء يفهم من سكوت أبي داود أنه حسن عنده

قال ابن كثير : وهذا الحديث حسن عند الإمام أبي داود لأنه مما رواه و سكت عليه .[٢]

وقال السخاوي : و يكفينا سكوت أبي داود فليس بموضوع و لا شديد الضعف فهو حسن .[٣] ، في حديث : حبك الشيء يعمي و يصم .

و نقله ملا علي القاري مؤيدا له[٤] .

الرأي الثاني :

صالح بمعنى صالح للاحتجاج - أي دائر بين الصحة و الحسن - و إلى هذا ذهب غير واحد من العلماء منهم ابن رُشَيد أبو عبدالله محمد بن عمر الفهري الأندلسي[٥]، إذ تعقب ابن الصلاح في قوله حسن و قال : ليس يلزم من كون الحديث لم ينص عليه أبو داود بضعف و لا نص عليه غيره بصحة أن الحديث عند أبي داود حسن إذ قد يكون عنده صحيحاً و إن لم يكن عند غيره كذلك ، وأيده أبو الفتح ابن سيد الناس اليعمري[٦] بقوله : هذا تعقيب حسن[٧] و قال أيضا : لم يرسم أبو داود شيئاً بالحسن ، و عمله بذلك شبيه بعمل مسلم الذي لا ينبغي أن يحمل كلامه على غيره - أنه اجتنب الضعيف الواهي و أتى بالقسمين الأول و الثاني و حديث من مثل به من الرواة من القسم الأول و الثاني موجود في كتابه - أي كتاب مسلم - دون القسم الثالث فهلا ألزم أبو عمرو مسلماً من ذلك ما ألزم به أبا داود .[٨] ا.هـ

ومضمون كلام أبي الفتح أنه ما دام مسلم خرج من القسم الأول و الثاني من الرواة و عد كتابه صحيحا فكذلك ينبغي اعتبار كتاب أبي داود و إلا وجب أن يقال عن أحاديث مسلم إنها حسنة كما قيل في كتاب أبي داود ، فخلص أبو الفتح من ذلك أن ما سكت عنه أبو داود فيه الصحيح و الحسن .

ونقل هذا الرأي الشوكاني إذ قال : " و قد قدمنا أن جماعة من أئمة الحديث صرحوا بصلاحية ما سكت عنه أبو داود للاحتجاج "[٩]

لكنه بين أن أبا داود تساهل في أشياء تعقبه فيها المنذري ، ثم قال : ما سكتا عنه جميعا فلا شك أنه صالح للاحتجاج إلا في مواضع يسيرة نبهت عليها في هذا الشرح[١٠]

و إلى هذا ذهب التهانوي بقوله : " و ما سكت عنه أبو داود فهو صالح للاحتجاج به "[١١]

وللمنذري عبارة توحي أنه يلزم أبا داود أن ينقد كل ما خرج عن الصحة و الحسن إذ يقول :

" و أنبه على كثير مما حضرني حال الإملاء مما تساهل أبو داود رحمه الله في السكوت عن تضعيفه"[١٢]

---

١ - ألفية العراقي مع شرحه لها ٩٥/١ و ٩٨ . ٢ - تفسير القرآن العظيم ١٤٢/١ .

٣ - المقاصد الحسنه ص ١٨١ . ٤ - الاسرار المرفوع في الأخبار الموضوعة ص ١٨٧ .

٥ - ت ٧٢١ انظر معجم المؤلفين ٩٣/١١ ٦ - ت ٧٣٤ انظر معجم المؤلفين ٢٦٩/١١ .

٧ - شرح ألفية العراقي ٩٨/١ ، و توضيح الأفكار ١ / ٢٠٠ .

٨ - التقييد و الايضاح ، ص ٣٩ - ٤٠ . ٩ - نيل الأوطار ٢٥٤/٢ .

١٠ - نيل الأوطار ١٥/١ .

١١ - قواعد في علوم الحديث ص ٨٣ .

١٢ - الترغيب و الترهيب ١/ ٣٨ .

و يقول : " كل حديث عزوته إلى أبي داود و سكت عنه فهو كما ذكر أبو داود و لا ينزل عن درجة الحسن " [(١)]

فهو يلزم أبا داود أن يتكلم على كل حديث ينزل عن الحسن .
ووجدت الشيخ طاهر الجزائري يميل إلى هذا الرأي أيضا [(٢)]

و نقل ابن حجر عن ابن عبدالبر قوله : " كل ما سكت عليه أبو داود فهو صحيح عنده ، لا سيما إن لم يذكر في الباب غيره " [(٣)] و قال أحمد شاكر : قال كثير من العلماء بالحديث : ان ما سكت عنه أبو داود والمنذري فهو صالح للاحتجاج ، هذا لابأس به، و مع ذلك فقد فاتهما بعض الأحاديث لم يذكرا عنها ضعفا " [(٤)]

فهو يلزمهما بنقد كل ضعيف لأنه يرجح أن صالحا بمعنى صالح للاحتجاج . و الى هذا ذهب الدكتور الدكتور محمود الطحان و الدكتور محمد أديب الصالح *.

الرأي الثالث :

أن صالح بمعنى حسن عند الترمذي ، أي بمعني الحسن لغيره :

الحسن عند الترمذي هو " ما يروى و لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب و لا يكون الحديث شاذا و يروى من غير وجه نحو ذاك " [(٥)]

أي هو ما يوازي الحسن لغيره عند المحدثين بمعنى آخر أنه لابد أن يكون قد روي من وجه آخر وكل واحد منهما لا يرتقي الى الحسن لذاته بمفرده .

و أشار الى هذا المفهوم الدكتور همام سعيد بقوله : " و هذا العدد الكبير من أحاديث الأحكام يرتبط بمنهج أبي داود في فتح الباب لأحاديث يحتج بها ويشتد حالها و أمرها مما يقارنها وبعضدها من روايات أخرى ، و لو تركت وحدها لردت لضعف رواتها ، و قد كان التقسيم قبل أبي داود و الترمذي الى صحيح و ضعيف [(٦)] ثم وجدنا الأمر عند أبي داود و الترمذي بقسمة الحديث الى صحيح و حسن و ضعيف ، و الحسن في دائرة الاحتجاج والصلوح للأحكام فكان تعبير أبي داود " صالح " و كان تعبير الترمذي بـ " حسن " ... " [(٧)]

الرأي الرابع :

أن مصطلح " صالح " من السعة بحيث يشمل الصحيح و الحسن و الضعيف من المرتبة الأولى التي أشرت إليها أي ما يصلح أن يجبر لو جاء من طريق مثله .

ذهب إلى هذا الرأي عدد من العلماء منهم :

١ - ابن رجب : إذ بين أن أبا داود يخرج عن الطبقات الأربعة و يسكت عنها و لا يخرج عن الخامسة ، و قد جعل في الطبقة الخامسة المجهولين و المتروكين . [(٨)]

أي من رأينا أنهم في المرتبة الثانية في الضعف فما فوق .

٢ - الإمام الذهبي : إذ قال رحمه الله ، قال ابن داسة سمعت أبا داد يقول :

" ذكرت في السنن الصحيح و ما يقاربه فإن كان فيه وهن شديد بينته "

---

١ - الترغيب و الترهيب ٣٨/١ .
٢ - توجيه النظر الى علوم الأثر ص ١٥١ - ١٥٢ .
٣ - النكت ٤٣٦/١ .
٤ - تعليق أحمد شاكر على الفية السيوطي ص ١٤٦ .
٥ - العلل الصغير مع الجامع ٧٥٨/٥ .
٦ - قد مر بيان أن الحديث عند من قبل الترمذي يقسم إلى صحيح و حسن و ضعيف و انظر قواعد في علوم الحديث ص ١٠٠ - ١٠٨ .
٧ - الفكر المنهجي عند المحدثين ص ١٤٥ - ١٤٦ .
٨ - انظر شرح علل الترمذي ٦١٢/٢ .
* أصول التخريج ص ٢٢٨ ولمحات في أصول الحديث ١٧٤ .

قال الذهبي : قلت : فقد وفى - رحمه الله - بذلك بحسب اجتهاده و بين ما ضعفه شديد ، ووهنه غير محتمل ، و كاسَرَ عن ما ضعفه خفيف محتمل ، فلا يلزم من سكوته - و الحالة هذه - عن الحديث أن يكون حسناً عنده ، و لا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولد الحادث ، الذى هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح ، الذى يجب العمل به عند جمهور العلماء ، أو الذى يرغب عنه أبو عبدالله البخاري ، و يمشيه مسلم ، وبالعكس ، فهو داخل في أدنى مراتب الصحة ، فإنه لو انحط عن ذلك لخرج عن الاحتجاج ، و لبقي متجاذبا بين الضعف و الحسن ، فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت : ما أخرجه الشيخان ..

ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين و رغب عنه أحدهما ، ثم يليه ما رغبا عنه ، وكان إسناده جيدا ، سالماً من علة و شذوذ ، ثم يليه ما كان إسناده صالحاً ، و قبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعدا ، يعضد كل إسناد منهما الآخر ، ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه ، فمثل هذا يمشيه أبو داود ويسكت عنه غالبا ، ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه فهذا لا يسكت عنه بل يوهنه غالبا و قد سكت عنه بحسب شهرته و مكانته والله أعلم " [1] اهـ .

فيستنتج من كلام الذهبي : أن أبا داود سكت على أنواع من مراتب الحديث :

١ - الصحيح : و منه ما هو على شرط الشيخين أو أحدهما .

٢ - ما كان جيداً و سلم من شذوذ و علة .

٣ - الإسناد الصالح و هو اللين فصاعدا ، يقبله العلماء إذا جاء من طريقين و هو الحسن لغيره.

٤ - ما كان ضعفه لنقص حفظ راويه .

أما ما كان بين الضعف فهذا يوهنه و لا يسكت عليه و إذا سكت فبحسب شهرته و المتأمل في مراتب الذهبي هذه يجد أنه يرى أن أبا داود يسكت عما اعتبرناه ضعيفا من المرتبة الأولى و الله أعلم .

٣ - ابن حجر : يختلف ابن حجر عن غيره من العلماء في فهم " صالح " إذ ينطلق من مفهوم أن أبا داود يحتج بالضعيف إذا لم يجد غيره في الباب ، و يجعل من هذا دليلا على أن أبا داود يريد ب "صالح" أنه صالح للاحتجاج بما فيه الحديث الضعيف غير شديد الضعف إذ يقول :

... من هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي بل هو على أقسام :

(١) منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة .

(٢) و منه ما هو من قبيل الحسن لذاته .

(٣) ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد

وهذان القسمان كثير في كتابه جدا .

٤ - ومنه ما هو ضعيف لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالبا و كل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها ... و قال ابن حجر : و كذلك قال ابن عبدالبر : "... ما سكت عليه أبو داود فهو صحيح عنده لا سيما إن لم يذكر في الباب غيره " .

ثم يقول ابن حجر : فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته لما وصفنا أنه يحتج بالأحاديث الضعيفة ويقدمها على القياس إن ثبت ذلك عنه - أي الاحتجاج بالضعيف - .

والمعتمد على مجرد سكوته لا يرى الاحتجاج بذلك - بالضعيف - فكيف يقلده فيه و هذا جميعه إن حملنا قوله " و ما لم أقل فيه شيئا فهو صالح " على أن مراده صالح للحجة و هو الظاهر .

---

١ - سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢١٣ - ٢١٥ .

و إن حملناه على ما هو أعم من ذلك - و هو الصلاحية للحجة أو للاستشهاد أو للمتابعة - فلا يلزم منه أن يحتج بالضعيف .

و يحتاج إلى تأمل تلك المواضع التي يسكت عليها و هي ضعيفة هل فيها أفراد أم لا ؟ إن وجد فيها أفراد تعين الحمل على الأول (الاحتجاج بالضعيف) و إلا (إن لم يوجد فيها أفراد) حمل على الثاني وعلى كل تقدير فلا يصلح ما سكت عليه للاحتجاج مطلقا " (١)

هذا ما قاله ابن حجر في ما يتعلق بـ " صالح " و هو ينص على أن أبا داود يسكت عما هو ضعيف يصلح للاعتبار - أي ما سميناه ضعيفا من المرتبة الأولى - لكن ابن حجر يبين أن سكوته لأحد أمرين إما لأنه يحتج بالضعيف عند عدم غيره ، و إما لانه يخرج ما هو صالح للاعتبار و الاستشهاد و المتابعة .

و على أي من هذين الأمرين لا يعتبر سكوت أبي داود تصحيحا أو تحسينا للحديث .

٤ - العراقي : سبق أن ذكرنا أن العراقي قال في ألفيته : إن ما سكت عنه أبو داود فله الحسن ثبت ، و لكنه استدرك و قال الأحوط أن يقال إنه صالح .

لكن وجدته يقول أيضا : إنه - أي أبا داود - يسكت في سننه على الضعيف الذى ليس بشديد كما ذكره هو - أي أبا داود - ١٠ هـ . (٢)

أقول : أي لأن أبا داود قال : و ما كان فيه وهن شديد بينته فبمفهوم المخالفة ما كان وهنه غير شديد يسكت عنه .

٥ - و وجدت السيوطي قال :

يروي أبو داود أقوى ما وجد ثم الضعيف حيث غيره فقد (٣)

و قال :

و ما به وهن أقل وحيث لا فصالح .... (٤)

أي حيث لا وهن أو كان الوهن غير شديد ، و قال السيوطي أيضا : فعلى ما نقل عن أبي داود يحتمل أنه يريد بقوله صالح : الصالح للاعتبار دون الاحتجاج فيشمل الضعيف أيضا " (٥)

٦ - ذهب السخاوى الى نحو ما ذهب إليه ابن حجر فقال : فالصلاحية في كلامه أعم من أن تكون للاحتجاج أو الاستشهاد ، فما ارتقى الى الصحة ثم الى الحسن فهو بالمعنى الأول - أي الاحتجاج - و ما عداهما فهو بالمعنى الثاني - الاستشهاد - و ما قصر عن ذلك فهو الذى فيه وهن شديد و قد التزم بيانه ، و قد تكون الصلاحية على ظاهرها في الاحتجاج ، و لا ينافيه وجود الضعيف لأنه ... يخرج الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره (٦) . و هذا خلاف ما نقلناه عن السخاوى في التطبيق فالمعتمد هو ما قرره هنا لا هناك .

٧ - و ذهب نحو هذا المذهب البقاعي في حاشيته على الألفية (٧)

٨ - ٩ - و يستفاد نحو هذا من كلام الدهلوى و القاسمي قال الذهلوى : فصنف سننه و جمع فيها الصحيح و الحسن و اللين و الصالح للعمل و أقره القاسمي . (٨) .

١٠ - ١١ - و ممن قال بهذا القول ابن الوزير و الصنعاني : فابن الوزير قال : وجوّد الذهبي في شرط أبي داود " و قد بينا رأي الذهبي ، و أنه ضمن هذه الفئة و الصنعاني قال : فالصواب أنه يحتمل الثلاثة الحسن

---

١ - النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ٤٣٥ - ٤٣٦) و (٤٤٣ - ٤٤٤) .
٢ - التقييد و الايضاح ص ٤١ .
٣ - ألفية السيوطي ص ١٧ .
٤ - السابق ص ١٦ .
٥ - تدريب الراوى ١٦٧/١ .
٦ - فتح المغيث ٧٨/١ .
٧ - كشف الظنون ١٠٠٥/١ .
٨ - حجة الله البالغة ١٥١/١ و قواعد التحديث ص ٣٤٢ .

و الصحة و الوهن غير الشديد لا كما قاله ابن الصلاح و لا كما قاله ابن رُشيد .[١]

١٢ - و رجح هذا الكوثري بقوله : " و قوله فيها فهو صالح ... أي للاعتبار أو للحجة وتعيين أحدهما تابع للقرينة القائمة كما هو شأن المشترك ، و ادعاء أنه صالح للحجة تقويل لأبي داود ما لم يقله"[٢].

١٣ - و أيد هذا القول الشيخ عبدالفتاح أبو غدة إذ اعترض على قول التهانوي أنه بمعنى حسن فقال: " ... يحتمل أن يكون صالحاً للاحتجاج به و يحتمل أن يكون صالحا للاعتبار فإطلاق شيخنا المؤلف - التهانوي - تبعا لغيره أنه صالح للاحتجاج به ليس على ما ينبغي "[٣]

١٤ - و ممن رجح هذا القول الدكتور نور الدين عتر ، قال : فتبين بذلك أن مراده من قوله " صالح " المعنى الأعم الذي يشمل الصحيح و الحسن و يشمل ما يعتبر به و يتقوى لكونه يسير الضعف"[٤].

هؤلاء أربعة عشر عَلَماً و باحثاً في الحديث و قفت على أقوالهم ووجدتهم يؤيدون أن صالح بمعنى يتسع لما هو صحيح و حسن و ضعيف يصلح للاعتبار به و ينجبر بمثله إذا وجد هذا الجابر ، و لم أرد الاستقصاء ، و إنما التأكيد و الاستئناس .

و بختام هذا القول - الرابع - أصل إلى ختام الآراء الواردة في تحديد هذا المصطلح ، فأي الآراء نرجح ؟ هذا ما سنقف عليه الآن :

المناقشة و الترجيح في معنى " صالح ":

١ - أما قول ابن الصلاح أنه حسن فيجاب عليه بأمور :

١ - أن ابن الصلاح قال هذا فيما سكت عنه و لم يوجد لغيره نص فيه تصحيحاً أو تضعيفاً معتمداً على قاعدته في أنه لا يجوز للمتأخرين الحكم على الحديث إذا لم ينص أحد من الأئمة المتقدمين على حكم ، و قد رد العلماء هذا القول .[٥]

٢ - أن مراد ابن الصلاح إلزام أبي داود بأنه يقول إن كل ما سكت عنه فهو حسن بدليل أنه قال - أي ابن الصلاح - و قد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره و لا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به على ما سبق[٦]، و لا يسلم لابن الصلاح هذا الإلزام لأبي داود ، لأن واقع كتابه لا يدل على أنه أراد بصالح أنه حسن كما سنرى .

٣ - قال النووي :"في سنن أبي داود أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها مع أنه متفق على ضعفها فلابد من تأويل كلامه ، والحق أن ماوجدناه في سننه ما لم يبينه و لم ينص على صحته أو حسنه أحد ممن يعتمد فهو حسن ، و إن نص على ضعفه من يعتمد أو رأى العارف في سنده ما يقتضي الضعف و لا جابر له حكم بضعفه ، و لم يلتفت الى سكوت أبي داود".[٧]

أقول و بهذا يجاب على كلام النووي السابق ذكره .

٢ - أما ما نقله ابن كثير من أنه وجد أبا داود يقول و ما لم أذكر فيه شيئاً فهو حسن . فهذه نسخة غير معتمدة عند العلماء تخالف ما ذكر في النسخ المشهورة عن أبي داود .[٨]

---

١ - انظر تنقيح الأنظار لابن الوزير و شرحه توضيح الأفكار للصنعاني ٢٠١/١ .

٢ - تعليق الكوثري على رسالة أبي داود ص ٦ ، وانظر قواعد في علوم الحديث ص ٨٣ ، و مقالات الكوثري ص ٣١٢ و الأجوبة الفاضلة ص ٦٦ فما بعد .

٣ - قواعد في علوم الحديث ص ٨٣ تعليقا .

٤ - منهج النقد في علوم الحديث ص ٢٧٧ .

٥ - انظر الباعث الحثيث ص ٢٦ و ٢٨ .

٦ - المقدمة ص ٣٩ .

٧ - النكت ١/ ٤٤٤ .

٨ - النكت ٤٣٢/١ ، و قواعد في علوم الحديث ص ٨٣ .

٣ - أما قول ابن رشيد فإنما أراد به إلزام ابن الصلاح إذ أن ما سكت عنه أبو داود يحتمل الصلاحية بالمعنى الأخص - أي الصحيح - و بالمعنى الأشمل - أي الحسن - فلما قال ابن الصلاح : انه يحمل ما سكت عليه ، على الحسن ، قال : بل و يحتمل الصحة بالمعنى الأخص فحمله على أحد محتمليه تحكم .(١)

و مثله رأي أبي الفتح إذ أراد أن يقول : بأن ظاهر عبارة مسلم في صحيحه يدل على أن فيه الصحيح و الأصح، و الصحيح قد يوجد في حديث مثل ليث بن أبي سليم و من في طبقته فيخرج مسلم حديث هؤلاء الطبقة إذا توبعوا ، فلماذا لا تعتبر أبا داود كمسلم في هذا الجانب ، هذا ما أراد قوله أبو الفتح ، يريد به إلزام ابن الصلاح .(٢)

لكن يتحصل من كلام أبي الفتح و ابن رشيد أنهما يريان أن الصالح عنده دائر بين الحسن والصحة وقد أجاب العلماء على ذلك :

أما على كونه دائرا بين الصحة و الحسن فقط فيرد عليهما بما يرد على ابن الصلاح في أنه حسن إذ الحسن قسم من أقسام المحتج به .

و أما كون مسلم يخرج ما في طبقة حديث ليث ، فانه اشتبه عليهم الأمر بعد أن ذكر مسلم الأقسام الثلاث للرواة - من كان في طبقة مالك و شعبة و من كان في طبقة عطاء بن السائب و ليث و من كان من المتروكين أي دونهما .. - اشتبه عليهم هل يخرج أحاديث الطبقة الثانية " و الحق أنه خرج للطبقة الأولى تفردوا أم لم يتفردوا و لم يخرج للطبقة الثانيه مما انفرد به الواحد منهم بل يخرج منه ما أراد به رفع تفرد أهل الطبقة الأولى و كذلك إذا كان لحديث أهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضا و لو أراد أن يخرج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول بل و في المتابعات لكان كتابه أضعاف ما هو عليه ... "(٣). و هذا بخلاف أبي داود فانه يخرج عن الطبقة الثانية هذه في الأصول محتجا بها (٤) فكل حديث في مسلم هو صحيح لذاته أو لغيره عنده .

ويبقى تساؤل ابن رشيد و ابو الفتح لماذا اقتصر ابن الصلاح على قوله حسن مع كون الصحة داخلة في معنى صالح ؟

و قد أجيب : أن الحديث الذى يصلح للاحتجاج لا يخرج عن أن يكون صحيحا أو حسنا و لا يرتقي الى الصحة إلا بنص ، فاعتبر الثاني لأنه الأحوط .(٥)

و خلاصة الأمر : أنه إذا أراد أبو الفتح و ابن رشيد إلزام ابن الصلاح في تفسيره صالح بمعنى حسن ، أنها تشمل الصحيح أيضا فهو إلزام متجه ، إلا أن الاحتياط جعل ابن الصلاح يقصره على الحسن ، و إن أرادا القول أن صالح تعني الصحيح و الحسن فيرد عليهما بما رد على ابن الصلاح باعتبار الحسن جزء مما يحتج به ، إذ واقع كتاب أبي داود يخالف هذا .

٤ - أما قول من قال : إنه بمعنى الحسن عند الترمذى فيقال إن الترمذى لا يطلق الحسن إلا على ما كان فيه لين و اعتضد بطريق آخر أما واقع كتاب أبي داود فإنه يطلق صالح على ما كان فيه لين و يحتمل أن يأتي طريق آخر يعضده أي ليس كل ضعيف عنده وجد ما يعضده بل يحتمل التحسين لو اعتضد كما أنها شاملة لأكثر من الحسن عند الترمذى كما هو واقع الكتاب .

٥ - يتبين مما سبق أن قول من قال أنه حسن إذا وافق المنذري أو أنه صحيح عنده أو أنه تساهل في أشياء ، أن كل هذا إلزام لأبي داود بشيء لم يقله مبني على عدم دقة فهم مراد أبي داود بقوله " صالح "

---

١ - توضيح الأفكار ١/٢٠٧ . ٢ - السابق ٢/٢٠٦ .
٣ - النكت ١/٤٣٤ . بتصرف يسير . ٤ - السابق ١/٤٣٥ .
٥ - التقييد و الايضاح ص ٣٩ - ٤٠ و لمحات في أصول الحديث ص ١٧٣ - ١٧٤ .

الـرأى الـراجـح :-

يبقى من الأقوال القول الرابع الأخيروهو أن كلمة صالح تشمل الصحيح و الحسن و الضعيف الـذى يصلح للاعتبار به و يحسن إذا اعتضد فإن أبا داود يسكت عن كل هذا ، و هذا موافق للتقسيم الذى ذكرتـه ، فالمحتج به ما كان راويه من أصحاب المراتب الثلاثة الأولى في التعديل و المعتبر به ما كان من أصحاب المرتبة الرابعة في التعديل و الأولى في الجرح و قد أيد هذا القول كما رأينا جماهير علماء الحديث المحققين كابن رجب و الذهبي و ابن حجر و حسبك بهم ٠٠ ومما يؤيد هذا الفهم ٠

١ - أن أبا داود قال " و ليس في كتابي عن رجل متروك الحديث و إذا كان فيه حديث منكر بينته " (١)

فدل أنه لا يخرج المتروك فما دونه و رأينا أن المتروك هو من كان رواته في المرتبة الثالثة والرابعة في الجرح و أنه يخرج المنكر و ما كان في رتبته و شرط أن يبينه و رأينا أن المنكر ومن كان في رتبته هو من كان رواته في المرتبة الثانية ، إذن فلا يبين ما كان أعلى من ذلك و هم رواة الرتبة الأولى في الجرح فمن فوقهم و هذه تشمل أحاديث الضعيف الذى لم يشتد ضعفه و الحسن لغيره و الحسن لذاته و الصحيح بمراتبه ٠

٢ - أنه قال : " و ما كان في كتابي من وهن شديد فقد بينته، و مالم أذكر فيه شيئا فهو صالح " (٢) فقيد "شديد" يخرج ما كان وهنه غير شديد فدل على أنه لا يبين ما كان وهنه غير شديد ٠

ويعزز لدينا هذا الفهم أن كلام أبي داود في بيان منهجه يؤخذ كلاً و لا يؤخذ أجزاء منفصلة عن بعضها ، فهو عندما تحدث عن الصالح كان في باله أنه لا يخرج ما أجمعوا على تركه و أنه يبين ما كان شديد الوهن ٠٠٠

فمجموع كلامه يدل أنه جعل الحديث ثلاث مراتب :

- ما كان صالحا و يشمل ما كان فيه وهن غير شديد فما فوق ٠
- ما كان وهنه شديدا و يبينه و يدخل فيه المنكر ٠
- ما كان متروكا و لا يخرجه ٠

٣ - و يؤيد هذا أن ابن مندة نقل عن أبي داود أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره و أنه أقوى عنده من رأي الرجال ٠ (٣)

٤ - أن واقع السنن يدل على هذا فإنه سكت عن أحاديث ابن لهيعة و صالح مولى التوأمة و قد يخرج لمن دونهم كالحارث بن وجيه و صدقة الدقيقي و محمد بن عبدالرحمن البيلماني ٠٠٠

و هؤلاء كلهم حديثهم دون رتبة الحسن و قد يصل إلى الضعيف جدا (٤) و بعضهم بين حالهم كالحارث ٠

٥ - أن أبا داود قد نص في رسالته على وجود الأحاديث المنقطعة من المراسيل و روايات المدلسين بالعنعنة و سكت عنهم فكيف يتجه الحكم على المسكوت عليه بأنه صالح للاحتجاج و أبو داود يسكت عن هذه أو بعضها مع معرفته بها ٠ (٥)

٦ - أن أبا داود قد وضع كتابه ليشتمل على الأحاديث التي في الاحكام مما احتج به فقيه من الفقهاء ، فيقول : " و أما هذه المسائل : مسائل الثورى و مالك و الشافعي فهذه الأحاديث أصولها ٠٠٠٠"

---

١ - الرساله ص ٢٦ ٠
٢ - الرسالة ، ص ٢٧ - ٢٨ ٠
٣ - مقدمة ابن الصلاح ص ٤٠ و النكت ١/٤٣٦ ٠
٤ - انظر النكت ١/٤٣٩ ٠
٥ - انظر الرساله ، ص ٣٠ ٠

و يقول " وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي بإسناد صالح إلا و هي فيه ... " (١)

فدل هذا أن أبا داود أراد استيعاب أدلة الفقهاء و أدلة الفقها ء متفاوتة المراتب ، فمنهجه أن يخرجها جميعا ، لكن ما كان منكرا منها يبينه و إلا فإنه يسكت .

كل هذا يجعلنا نؤكد أن مفهوم " صالح " عند أبي داود مفهوم متسع فيما يتعلق بكتابه يشمل ما كان صالحاً للاحتجاج أو للاعتبار ، و يشمل كل حديث احتج به فقيه من الفقهاء ما لم يكن ضعفه شديداً أو معناه مستنكراً .

والضعيف غير الشديد يدخل فيه ما كان راويه من المرتبة الرابعة في التعديل و الأولى في الجرح عند أبي داود أو ما يعادل المرتبة الخامسة إلى الثامنة عند ابن حجر في التقريب .

أي صدوق يخطئ و مقبول و مستور و ضعيف .

و أن القول بأنه يعني بالصلاحية الاحتجاج أو الحسن فإنه تقويل له لم يقله و إلزام بما لا يلزم و تحكم من غير دليل .

و في ضوء هذا الفهم بينا فيما سبق وفاء أبي داود بشرطه في سننه .

---

١ - انظر الرساله ص ٢٨ .

المطلب الثالث

مصطلحات مرتبة الضعيف غير المتروك

١ - **إسناده ليس بذاك :**

استعمل هذا المصطلح مرة واحدة في سننه في حديث " الخراج بالضمان " في رواية معها قصة من رواية مسلم بن خالد الزنجي [١]

و تبين في ضوء دراسته أنه حديث ضعيف ينجبر لو جاء له متابع أو شاهد و رأينا أنه استعمل لفظة ليس بذاك في مرتبة الجرح الأولى .

٢ - **إسناده ليس بالقوى ، و حديث ليس بالقوى :**

استعمل هذا المصطلح ثماني مرات في كتابه السنن و كانت كما يلي :

١ - حديث فيه مجهول الحال أي مستور و هو من مراتب الجرح الأولى [٢] و هو حديث في مدة المسح على الخفين ، فهو قابل للجبر إن وجد الجابر .

٢ - حديث " لك ما فوق الإزار و التعفف عن ذلك أفضل "
فيه تدليس و ضعيف [٣] فيزول الضعف و شبهة التدليس إن وجد طريق آخر .

٣ - حديث " وضع الكف على الكف تحت السرة " من طرق مدارها على عبدالرحمن بن إسحاق الواسطي [٤] وهو ضعيف من المرتبة الأولى في الجرح ، قال ابن حجر عنه ضعيف .[٥]

٤ - حديث في المسح على الجوربين قال : ليس بالمتصل و لا بالقوى
قلت: فيه عيسى بن سنان ، ضعيف و عند ابن حجر لين الحديث [٦] فهو من المرتبة الأولى في الضعيف .

٥ - حديث " أن رسول الله خرج على أناس يصلون في رمضان ، يؤمهم أبي بن كعب "
قال: ليس بالقوى [٧] ،قلت : فيه مسلم بن خالد الزنجي و هو ضعيف و الحديث مخالف للمشهور أن ذلك كان في عهد عمر بن الخطاب فهو من المرتبة الثانية ، بالنسبة للمروى ومن الأولى بالنسبة للراوى .

٦ - حديث: "من أتى بهيمة فاقتلوه و اقتلوها". قال ليس بالقوى .[٨]
رواه عمرو بن أبي عمرو من حديث ابن عباس ، ثقة تكلم فيه ، قال ابن معين: ليس بالقوى لا بأس به . و قال العجلي: "أنكر عليه حديث البهيمة". و قد روى عن ابن عباس من قوله مخالفاً لذلك فهو ضعيف من المرتبة الأولى باعتبار الراوى و من المرتبة الثانية باعتبار المروى .

٧ - حديث :"لا تقطعوا اللحم بالسكين " قال : ليس بالقوى [٩]
فيه نجيح أبو معشر ضعيف عنده مناكير ، و الحديث فيه مخالفة لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ضعيف من المرتبة الثانية .

٨ - حديث في عقر جعفر بن أبي طالب فرسه،و هو بسند حسن

---

١ - السنن رقم (٣٥١٠) .
٢ - السنن رقم (١٥٨) .
٣ - السنن رقم (٢١٣) .
٤ - السنن رقم (٧٥٦ - ٧٥٨) .
٥ - التقريب رقم (٣٧٩٩) .
٦ - السنن رقم (١٥٩ تعليقا) .
٧ - السنن رقم (١٣٧٧) .
٨ - السنن رقم (٤٤٦٤) .
٩ - السنن رقم (٣٧٧٨) .

قال أبو داود: ليس بالقوي ، و يبدو أنه قال هذا باعتبار المتن لمخالفته للنهي الوارد عن عقر الجواد ، و قد ذكر عقبه : جاء فيه فهي كثير عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم [١] ، و قد جمع العلماء بين ذلك .

ففي ضوء ما تقدم نجد أن أربعة أحاديث هي من مرتبة الضعف الأولى واثنان من الأولى باعتبار الراوي ومن الثانية باعتبار المروي . و واحد حسن السند مخالف من حيث المتن في نظر أبي داود، و واحد الضعف فيه من المرتبة الثانية .

و بالنظر إلى الرواة الذين يقول فيهم أبو داود ليس بالقوي يترجح لدينا أنه يطلقها على الحديث الضعيف الذي في المرتبة الأولى من الضعف .

و مما يؤيد هذا الفهم أننا نجده لم يطلقها على بعض الأحاديث التي رواها من فيهم ضعف ، وفيها نوع مخالفة للمشهور ، وقد رأيناه يطلق على رواية أولئك أنه منكر ، فلم يعدل عن لفظة منكر إلى قوله ليس بالقوي إلا لأنه أخف في الضعف عنده و الله أعلم .

٣ - **مصطلح ليس بصحيح**

أطلق هذا المصطلح أربع مرات في كتابه :

١ - حديث البراء بن عازب رأيت رسول الله رفع يديه في الصلاة ثم لم يرفعهما ... [٢]

قال ليس بصحيح ، قلت : فيه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى سيء الحفظ جدا ، فهي من المرتبة الأولى في الضعيف .

٢ - حديث " كان يقبلها و هو صائم و يمص لسانها " [٣] قال ليس بصحيح فيه سعد بن أوس ، صدوق يخطيء ، و مصدع أبو يحيى المعرقب ، صدوق تكلم فيه ، ومحمد بن دينار الطاحي ، صدوق سيء الحفظ عند ابن حجر و ضعفه غيره ، والضعيف في الحديث زيادة :" و يمص لسانها " .

فهي من المرتبة الأولى في الضعف .

٣ - حديث " في الدعاء إذا رأى الهلال " قال : ليس في الباب حديث مسند صحيح . [٤]

ووجدت أن ما في الباب مراسيل صحيحة أو مراسيل في رواتها ضعف أو سند فيه مجهول و له شاهد فيه ضعيف جدا ،فهي نفي لعموم الصحة من حيث المسند المتصل تشمل ما كان من المرتبة الأولى والثانية . ولذا صححه العلماء بمجموع طرقه .

٤ - حديث ابن مسعود :" ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ، فصلى فلم يرفع يديه إلا مرة " قال أبو داود ليس بصحيح على هذا اللفظ ، قلت : سنده صحيح ، فهو أعله من حيث المتن .

يلاحظ مما تقدم أن الأكثر عند أبي داود اطلاقها فيمن كان ضعيفا في المرتبة الأولى و قد يطلقها يريد كل ما عدا الصحيح بمراتبها الأولى و الثانية و هذا قليل .

٤ - **مصطلح ضعيف** :

١ - أطلقه في حديث فيه انقطاع [٥] ، والانقطاع ضعف من المرتبة الثانية .

٢ - في حديث : " إذا نكح العبد بغير إذن مولاه فنكاحه باطل " ، فيه راو ضعيف عند ابن حجر،

---

١ - السنن رقم (٢٥٧٣) .

٢ - السنن رقم (٧٥٢) .

٣ - السنن رقم (٢٣٨٦) .

٤ - السنن رقم (٥٠٩٢ - ٥٠٩٣) .

٥ - السنن رقم (١٩٧٨) .

لكن متنه حسن بشواهده ، عند بعض العلماء . فهو ضعيف من حيث السند من المرتبة الأولى .

٣ - أطلقه في حديث فيه انقطاع وله طريق آخر فيه مجهول ، وروى من طريق آخر ذكرت فيه الواسطة و كانت ثقة إلا أنه لم يثبت فهو ضعيف من المرتبة الثانية ، اذ اعتبر كل طريق على حدة و بمجموع الطرق يمكن اعتباره من المرتبة الأولى . (٢)

٤ - أطلقها في حديث رواه مصعب بن شيبة و هو لين الحديث عند ابن حجر ، وروى له مسلم انتقاء ، وحديثه قال أبو داود عنه : ضعيف فيه خصال ليست عليها العمل فهو من المرتبة الأولى. (٣)

٥ - أطلقها في حديث فيه راو لين و آخر مجهول ، فهو من المرتبة الثانية (٤) .

٦ - حديث " بركة الطعام الوضوء قبله " فيه قيس بن الربيع ، ضعيف ، وقال أبو حاتم يشبه أحاديث عمرو بن خالد الواسطي عن أبي هاشم . أقول : وعمرو يضع الحديث فهو ضعيف من المرتبة الثانية (٥)

٧-٨- حديثان فيهما راو مجهول ، قال عنهما ضعيف فهما من المرتبة الثاينة . (٦)

٩ - قال : و هذا الطريق أمثلها و هو ضعيف ، لطريق فيه راو مجهول فهو من المرتبة الثانية .

مما سبق بيانه من الاحاديث يتبين أنه إذا أطلق أبو داود لفظة ضعيف فهي تشمل ما كان في المرتبة الثانية من الضعف و تشمل المرتبة الأولى .

و الأصل أنها تشمل المرتبة الأولى من حيث الرواة و تشمل المرتبة الثانية من حيث الانقطاع والجهالة فهو مصطلح فيه اتساع عند أبي داود إذا أطلقه على الأحاديث ، و يبدو أن سبب ذلك أنه يريد بيان ما كان وهنه شديد عنده و لا يريد أن يستعمل عبارة شديدة في الحديث لأن وهنه دون نهايته .

٥ - **واه**

أطلق هذا المصطلح مرتين:

١ - حديث " إحدى عشرة سجدة " أي في القرآن (٧)

فيه مجهول و انقطاع فهو ضعيف من المرتبة الثانية .

٢ - حديث " لا تستروا الجدر ، ... وسلوا الله ببطون أكفكم ... " (٨)

قال : طرقه كلها واهية و هذا أمثلها و هو ضعيف ، تبين أن الضعيف فيه مجهول كما سبق بيانه . والطريق الأخرى التي لم يذكرها فيه صالح بن حسان ضعيف جدا أو متروك ، فهو ضعيف من المرتبة الثانيه إن لم يكن من الثالثة .

فيتبين مما سبق أن مصطلح واه هو الشديد الضعف الذى لم يبلغ مرتبة الترك أى الضعيف من المرتبة الثانية .

٦ - **مصطلح مجهول** :

سبق أن بينا أن الراوى المجهول من المرتبة الثانية في الجرح عند أبي داود .

---

١ - السنن رقم (٢٠٧٩) . ٢ - السنن رقم (١٤) .

٣ - السنن رقم (٣١٦٠) وهو حديث " الغسل من أربع ، الجنابة والحجامة والجمعة و غسل الميت " .

٤ - السنن رقم (٣١٨٤) . ٥ - السنن رقم (٣٧٦١) .

٦ - السنن رقم (٣٧٧٨) و رقم (٥٢٧١) .

٧ - السنن رقم (١٤٠١) . ٨ - السنن رقم (١٤٨٥) .

و قد أطلق لفظة حديث مجهول على حديث واحد فيه مظاهر بن أسلم [١] ، ضعيف ، وقال عنه أبو داود مجهول ، فحكم على حديثه بحكمه على راويه ، و في رواية عن أبي داود أنه منكر و هي من المرتبة الثانية كما سنرى .

٧ - **مصطلح باطل** : هذه اللفظة قد ترادف كلمة متروك أو موضوع أولا أطلقه عند العلماء وأطلقها أبو داود في حديث فيه يحيى بن الفياض ، ولم يسبق أن قال فيه العلماء قولاً ، لكن ذكره الذهبي في الضعفاء ، وقال : قال أبو داود عقب حديثه باطل ، وقال ابن حجر لين الحديث .

و الحديث الذي رواه " ليس في التمرة حكرة " و فيه مخالفة لعموم الأحاديث الناهية عن الاحتكار و لم أر أبا داود استعمل هذه اللفظة في الحكم على الأحاديث إلا هنا .

واستعملها في أحد الرواة ، فقال فيه : ليس بشيء و قال مرة أحاديثه بواطيل [٢] .

مما يدل على أن باطل تدل عند أبي داود على الضعيف من المرتبة الثانية ، والله أعلم .

٨ - **مصطلح منكر** :

مصطلح منكر مما تعددت آراء العلماء فيه كثيرا ، ولذا سأعرض بعض أقوالهم في ذلك ثم أبين مضمونه عند أبي داود من خلال استعماله له .

مفهوم المنكر عند العلماء :

١ - قد يأتي المنكر بمعنى ما تفرد به الثقة إذا لم يعرف هذا المتن إلا من طريقه ، وهذا مذهب البرديجي الحافظ قال : " المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة أو عن التابعين عن الصحابة ،لايعرف ذلك الحديث ، و هو متن الحديث ، إلا من طريق الذي رواه فيكون منكرا " قال ابن رجب : " ذكر - أي البرديجي - هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة أو سعيد بن أبي عروبة ... بحديث عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، و هذا كالتصريح بأن كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة و لا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر " [٣] .

و قال ابن حجر في معرض حديثه عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي - وهو ثقة - قال : قال فيه أحمد : يروى أحاديث مناكير ، المنكر أطلقه أحمد بن حنبل و جماعة على الحديث المفرد الذي لا متابع له فيحمل هذا - أي القول - على ذلك - أي المعنى - [٤] .

و قال ابن حجر في ترجمة يونس بن القاسم - وهو ثقة - : " قال البرديجي منكر الحديث ،قلت - القائل ابن حجر - : أوردت هذا لئلا يستدرك علي ، و إلا فمذهب البرديجي هو الفرد سواء تفرد به ثقة أو غير ثقه فلا يكون قوله منكر الحديث جرحا مبينا ... [٥]

---

١ - السنن رقم (٢١٨٩) . ٢ - السؤالات ص ٢٨١ و ٣٣٢ .

٣ - شرح علل الترمذي ، لابن رجب ٦٥٣/٢ .

والبرديجي : هو الإمام الحافظ الحجة ، أبو بكر ، أحمد بن هارون بن روح البرزعي ، نزيل بغداد ، له كتاب طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين و أصحاب الحديث .

وقال عنه الدارقطني : ثقة ، جبل ، مأمون ، انظر السير ١٤/ ١٢٢ ، مقدمة كتاب طبقات الأسماء ،و سؤالات السهمي للدارقطني ص ٧٣ ترجمة (٣) .

٤ - هدى الساري ، ص ٤٣٧ .

٥ - المصدر نفسه ص ٤٥٥ ، وانظر الرفع و التكميل ص ٢٠٢ .

٢ - لكن قال ابن حجر في النكت : [١] "قد أطلق الإمام أحمد و النسائي و غير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده".

أي ليس كل من تفرد يعد حديثه منكرا عند أحمد و انما من نزل في ضبطه عن رتبة الصحيح ، و هذا القول الثاني في تفسير المنكر .

إلا أني وقفت في دراستي على شواهد قال فيها أحمد "منكر" و كانت من رواية ضعيف خالف الثقة [٢] ، فرفعه وهو موقوف ، ومن رواية من هو متروك أو ضعيف جدا ، وقد خالف [٣] ، و لما تفرد به ضعيف [٤].

مما يعني أنه مصطلح واسع عند الإمام أحمد فيجب التنبه لهذا فليس كل حديث قال فيه أحمد : منكر يريد أنه تفرد به صاحبه .

٣ - المعنى الآخر للمنكر ما عرفه ابن حجر بقوله : "إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له و لا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر و هو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث " [٥]

٤ - من كان صفته المذكورة أعلاه " سيء الحفظ ... " خولف في ذلك فهو القسم الثاني من أقسام المنكر عند ابن حجر و هو المعتمد على رأي الأكثرين .

فتضمن قول الحافظ أن المنكر عند الأكثرين هو ما رواه الضعيف مطلقا أو الضعيف مقيد بشيخ وتفرد به أو ما رواه من كان نحوهم مخالفاً الثقة .

وعند كثير من أهل العلم ما رواه الضعيف منفرداً و لو لم يخالف .

٥ - و يرى ابن حجر أن رواية المتروك عند مسلم تسمى منكرة [٦]

فهذه خمسة اطلاقات للمنكر عند العلماء فكيف أطلقه أبو داود .

إطلاق أبي داود لمصطلح منكر :

١ - أطلق أبو داود لفظة منكر على أحاديث رواها ثقة أو صدوق تفردوا بها لكنهم خالفوا من هو أوثق منهم . فالنكارة هنا لتفرد الثقة مع المخالفة [٧] ، و على هذا فهو مرادف لمعنى الشاذ .

٢ - أطلق منكر لما رواه لين الحديث و كان فيه مخالفة لمن هو أوثق منه [٨] .

٣ - أطلقه فيمن كان ثقة إلا في الشيخ الذي روى عن هذا الحديث و كان في الحديث علة انقطاع خفية [٩] كما أطلقه في حديث عرف من رسول الله خلافه و كان فيه انقطاع ، وفيه راو يرفع الموقوفات فيخالف [١٠]

٤ - أطلقه فيما رواه الضعيف أو المجهول و كان فيه مخالفة إما بزيادة لفظة أو برفع موقوف [١١].

٥ - أطلقه فيما رواه راو ضعيف جدا ولم يكن فيه مخالفة إلا أن معناه مستهجن [١٢] .

٦ - أطلقه فيما رواه ضعيف جدا و تابعه عليه متروك ان و كان مخالفا للمشهور من رواية الثقات [١٣] حتى عد من الأحاديث المتروكة .

---

١ - النكت ٢/٦٧٤ . — ٢ - السنن رقم (٢٠٧٩) .
٣ - السنن رقم (٣٠٤٠) . — ٤ - السنن رقم (٣٧٦١) .
٥ - النكت ٢/٦٧٥ . — ٦ - المصدر السابق نفسه .
٧ - السنن رقم (١٩) ، (٧٠٤) ، (٧٨٥) .
٨ - السنن رقم (٢٠٢) ، (٣٣٠) ، (٣٥٢٩) .
٩ - السنن رقم (٣٧٧٤) . — ١٠ - السنن رقم (٣١٤٠) وهو حديث " لاتكشف فخذك"
١١ - السنن رقم (٢٤٨) ، (١٧٩٠) ، (٢٣٧٧) .
١٢ - السنن رقم (٣٨١٨) . — ١٣ - السنن رقم (٣٠٤٠) .

٧ - أطلقه على حديث روي من طرق وهو حسن لذاته ، لكن معناه فيما يبدو منكر عنده [1].

هذه الإطلاقات التي وقفت عليها عند أبي داود فماذا تدل :

أن الأصل عند أبي داود أن يطلق المنكر على :-

١ - ما تفرد فيه الثقه أو اللين الحديث و خالف الثقات ٠

٢ - أو ما خالف فيه الضعيف الثقات ٠

٣ - أو ما تفرد به راو ضعيف جدا و كان معناه غير مستقيم ٠

٤ - ونادرا ما يطلق على ما رواه الضعيف جدا أو المتروك المخالف ، أي نادرا ما يطلقه على الأحاديث المتروكة ٠

يؤيد هذا الفهم أنه جعل في رسالته المنكر شيئا غير الحديث المتروك لقوله ، وليس في كتابي عن رجل متروك ٠٠٠ وما كان فيه من حديث منكر بينته ٠٠٠

٥ - وأخيرا يطلق المنكر على ما رواه الثقة أو الصدوق إذا كان لفظ الحديث غير مقبول عند أبي داود أولوجود نوع مخالفة مع التفرد ، وهذا قليل أيضا عنده ٠

و ليس من منهجه أن يطلق " منكر " على ما تفرد به الثقة عن الثقة ، أو الصدوق ، أو الضعيف، إذا لم يكن في المتن مخالفة أو معنى مستغرب أو مستهجن و الله أعلم ٠

مما سبق يستخلص :

أن الجامع عند أبي داود لاطلاق المنكر :

١- هو وجود المخالفة سواء كانت من ثقه أو صدوق أو ضعيف أو ضعيف جدا ٠

٢- أو كان لفظه مستهجن ومعناه غير مستقيم عنده ولو لم توجد المخالفة ٠

٣- ومرة أطلقه لما كان فيه انقطاع خفي و ضعف في راويه دون مخالفة ٠

تتمة - في مصطلحات الترك :

لم أقف عند أبي داود على مصطلحات في مرتبة الترك إلا أن يقال : إن المنكر قد يكون منه ما هو متروك ٠

و أقول : إني لم أجعل المنكر متروكاً لأن أبا داود غاير بينه و بين المتروك في رسالته ٠

ثم إن العلماء جعلوا المنكر مما كان في المرتبة الثانية حسب تقسيمنا السابق وهذا أيضا موافق لمنهج أبي داود في رسالته ٠٠٠

ويؤكد عدم وجود مصطلحات الترك عند أبي داود أنه يرى أن ليس في كتابه حديثا موضوعاً أو متروكاً أي ليس في كتابه حديثا ضعفه لخدش عدالة راويه حتى ترك أو اتهم بالوضع في نظره ٠

وبينا مدى دقة هذا الكلام ٠

وأشير هنا إلى أننا نتحدث عن مصطلحات أبي داود ، ولذا لابد من التنبه إلى أن كلمة "واه وباطل" استعملت عند المتأخرين كثيرا في ما يوازي رتبة المتروك عند أبي داود فينبغي التنبه إلى هذا ٠

و كلمة ضعيف جدا يستعملها بعضهم للإشارة إلى ما يوازي المرتبة الثانية في الضعف ،وللإشارة إلى المتروك أيضا ، فيقال : ضعيف جدا فيه فلان متهم ، و هذا بحسب اصطلاح كل مصنف ٠

أما أبو داود فقد استعمل كلمة فيه وهن شديد في الضعيف من المرتبة الثانية ٠

---

١ - السنن رقم (٤٩٢٤) ٠

الفصل الرابع

منهج أبي داود في
مقولاته في العلل

و فيه تمهيد و مبحثان :

المبحث الأول : منهجه في ايراد العلل و الأحاديث المعلة و ألفاظ التعليل .

المبحث الثاني : دراسة مصطلحاته في التعليل .

الفصل الرابع : منهجه في مقولاته في العلل

تمهيد : في تعريف العلة

العلة لغة :

قال ابن فارس : العين و اللام أصول ثلاثة صحيحة ، أحدها : تكرر أو تكرير

الآخر : عائق يعوق

الثالث : ضعف في الشيء [١]

و يبدو أن العلة في الاصطلاح مأخوذة من المعنى الثالث و هو الضعف و المرض ، يقال علّ المريض يعل علة فهو عليل و أعله الله فهو معل أو معلل ·

و يبدو أنها تشير إلى المرض المستحكِم ، لذا يقال :

العلّ من الرجال المسن الذى تضاءل و صغر حجمه ، فهو الذى لا أمل في شفائه، بمعنى آخر هي شيء وقع فيه فساد ··

و لا يمكننا نسبة العلة في الاصطلاح إلى معنى العائق [٢] لأن أهل اللغة يقولون علله أى ألهاه عن الشيء و منه تعليل الصبي فلا يقال علل الحديث أى ألهاه و أشغله [٣] ·

كما لا يمكننا نسبة المعنى الاصطلاحي إلى معنى التكرير ·

لأنه يقال علل الإبل : إذا كرر عليها الشرب و نحن هنا لا نصف الباحث الذى يكرر النظر في الحديث حتى يكتشف العلة و إنما نصف الحديث المعلّ · فلم يبق إلا الأصل الثالث ·

لذا قال ابن الصلاح : المعلول مرذول عند أهل اللغة العربية [٤] و قال النووى : " وهو لحن "[٥]

قال العراقي : و الأجود في تسميته : المعلّ [٦] ·

العلة اصطلاحا :

العلة : أسباب خفية تدخل على الحديث فتؤثر فيه ·

و الحديث المعلّ : ما اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها · [٧]

فيكون أخذ المحدثين معنى العلة من اللغة بعلاقة أن الحديث كان سليماً فطرأ عليه الفساد والضعف والمرض ·

و هي مأخوذة من أعلّ المحدث الحديث فهو معلّ أو معلل ، أما معلول فهي من الفعل الثلاثي علّ ولا تستعمل هنا · [٨]

---

١ - معجم مقاييس اللغة ٤/ ١٢ - ١٤ ·

٢ - انظر مقدمة شرح علل الترمذى ١ / ٢١ ·

٣ - توضيح الأفكار ٢/ ٢٦ ·　　　٤ - المقدمة ص ٩٦ ·

٥ - التقريب مع التدريب ١/ ٢٥١ ·

٦ - التبصرة و التذكرة للعراقي ١ / ٢٢٥ ·

٧ - مقدمة ابن الصلاح ص ٩٦ ·

٨ - انظر توضيح الأفكار ٢٥/٢ ·

المبحث الاول

منهجه في ايراد العلل و الاحاديث المعلة

و فيه مطلبان :

المطلب الأول : منهجه في ايراد علل الأحاديث .

المطلب الثاني : منهجه في ايراد الأحاديث المعلة .

المبحث الاول : منهجه في ايراد العلل و الاحاديث المعلة

المطلب الاول : منهجه في ايراد علل الاحاديث

وجدت في ضوء دراستي للأحاديث المعلة عند أبي داود أن له ثلاثة مناهج في عرض الأحاديث المعلـة و بيان علتها ، و ذلك كما يلي :

١ ـ **التصريح بالعلة عقب الحديث مع بيان الراجح :**

هذا المنهج الأول الذى وجدته واضحا عند أبي داود في كتابه فتجده يروى الأحاديث فإذا كان في أحدها علة ما قال عقبه :

قال أبو داود : و يسوق العلة مبينا الراجح ،مثال ذلك :

حديث عطاء عن عبدالله بن السائب:شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد فلما قضى الصلاة قال : " إنا نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس و من أحب أن يذهب فليذهب " .

قال أبو داود : هذا مرسل عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم (١) .

ومثال آخر : حديث " إذا أيقظ الرجل أهله من الليل ، فصليا أو صلى ركعتين جميعاً ، كتبا في الذاكرين و الذاكرات " .

قال أبو داود : رواه ابن مهدى عن سفيان ... و حديث سفيان موقوف (٢) .

ففي هذين المثالين نلاحظ أنه عقب الحديث يذكر العلة بعبارة تصرح أن هذا رأى أبي داود في الحديث .

٢ ـ **التصريح بالعلة عقب الحديث دون بيان الراجح :**

و ذلك بأن يعقب بعد الحديث بما يدل على وجود علة فيه ، بلفظ لا يكشف فيه عن الراجح ، ولايبين إن كانت العلة مؤثرة أم لا .

مثال ذلك : حديث أبي هريرة ، لما نام بلال عن صلاة الفجر ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " تحولوا عن مكانكم الذى أصابتكم فيه الغفلة قال : فأمر بلالا فأذن و أقام و صلى " (٣) .

قال أبو داود : رواه مالك و سفيان بن عيينة و الأوزاعي ، وعبدالرزاق عن معمر ، وابن إسحاق لم يذكر أحد منهم الأذان في حديث الزهرى هذا ، و لم يسنده منهم أحد إلا الأوزاعي ، وأبان العطار عن معمر .

ففي هذه المقولة بيان لاختلاف الرواة في زيادة لفظة الأذان ، وبيان للاختلاف في إرساله ووصله ، دون أن يبين أبو داود الراجح في أى من ذلك و تتكرر الأمثلة في ذلك كثيرا ...

و قد حاولت أن أستكشف الحالات التي يسكت فيها عن بيان الراجح فوقفت على ما يلي :

١ ـ أنه قد يسكت اذا بين أن الذين رووا الحديث على الوجه الراجح ـ الإرسال مثلا ـ أكثر عددا من الذين رووه على الوجه المرجوح ـ الاتصال ـ :

فيقول : رواه جماعة مرسلا و يكون الراجح أنه مرسل .

كالحديث رقم (٢١٣١) ذكر عددا من الذين أرسلوه و سكت عن بيان الراجح .

---

١ ـ السنن رقم (١١٥٥) .

٢ ـ السنن رقم (١٣٠٩) .

٣ ـ السنن رقم (٤٣٦) .

أو كالحديث رقم (٢١٨٥) قال الأحاديث كلها على خلاف ما قال أبو الزبير و لم يرجح و الراجح خلافهما قال أبو الزبير .

أو حديث رقم (١٦٤٨) اختلف الرواة في لفظة " المنفقة " أو " المتعففة " قال أبو داود : و قال أكثرهم عن حماد بن زيد عن أيوب " اليد العليا المنفقة " ١٠١هـ ، قلت: وهو الراجح فكأنه كان يكتفي بذكر رأي الأكثر عن بيان الراجح .

إلا أني وجدت أن هذا غير مطرد عنده .

فقد وقفت على أحاديث ذكر فيها رأي الأكثر و كان رأي الأقل من حيث العدد هو الأرجح كالاحاديث (١٨٥) (٤٣٦) و (١٢٣١) فتبقى القضية أغلبية و ليست كلية .

٢ - أنه قد يسكت عن بيان الراجح إذا كان الحديث قد صح من طرق أخرى .

٣ - و قد يسكت عند المعارضة بين روايات الحفاظ المقدمين كالحديث رقم (٧٠٣) رفعه شعبة و وقفه سعيد و هشام و همام ، عن قتادة .

٤ - وقد يسكت عن بيان الراجح إذا كان الراويان المتعارضان متقاربان في الرتبة عن شيخهما ، واختلف في الراجح من ذلك . .

كالحديث رقم (٢٢٢٩) فرواه هشام بن يوسف عن معمر متصلا ورواه عبدالرزاق عن معمر مرسلا وعبد الرزاق و هشام من الأثبات في معمر و انظر رقم (٣٢٨٣) .

٥ - قد يسكت إذا كان المخالف معروفاً عند أهل الصنعة أنه أضعف من الراوي الآخر كالحديث رقم (٤٥٤٦) أرسله ابن عيينة ووصله محمد بن مسلم الطائفي وهو صدوق يخطيء ، وانظر أيضا (٣٨١٣) و (٣٨١٤) .

٦ - و قد يسكت عما احتج به بعض الفقهاء و كان عليه العمل ،

كالحديث رقم (٤٥٤٦) و فيه أن دية الخطأ اثنا عشر ألفا .

هذه أهم المواطن التي لاحظت أن أبا داود يسكت عن بيان الراجح فيها لكن لاحظت أيضا أن هذه الأمور أغلبية عنده و ليست كلية فقد يبين الراجح في علة طريق ما مع كون المتن صح من طرق أخرى كالحديث رقم (٦٤٩ ، ٦٥٠) و (٥٣٢ ، ٥٣٣) .

و قد يبين الراجح عند تعارض روايات الحفاظ أو فيما عمل فيه الفقهاء مما يؤكد أن هذه الأمور ليست كلية .

٣ - **المنهج الثالث في بيان علل الأحاديث :**

أن يسوق الأحاديث مساقا يكشف عن علة فيه يعرفها العالم المتخصص و يدركها الخبير بالأحاديث ، أي أنه لا يصرح عقبها بشيء ، و هذه أغمض أنواع التعليل عند أبي داود ، فهو يترك أمر الكشف عن مثل هذه النماذج المعلة لنباهة الناظر في كتابه .

مثال (١) : قال أبو داود :

باب الوضوء من مس الذكر

١٨١ - ثنا عبدالله بن مسلمة ، عن مالك عن عبدالله بن أبي بكر ، أنه سمع عروة يقول : دخلت على مروان بن الحكم ، فذكرنا ما يكون منه الوضوء ، فقال مروان : و من مس الذكر ، فقال عروة : ما علمت ذلك ، فقال مروان : أخبرتني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من مسّ ذكره فليتوضأ " .

باب الرخصة في ذلك

١٨٢- حدثنا مسدد ، حدثنا ملازم بن عمرو الحنفي ، حدثنا عبدالله بن بدر ، عن قيس بن طلق، عن أبيه ، قال : قدمنا على نبي الله صلى الله عليه وسلم ، فجاء رجل كأنه بدوي فقال : يا نبي الله ، ما ترى في مس الرجل ذكره بعدما يتوضأ ، فقال : " هل هو إلا مضغة منه " أو قال : " بضعة منه ".

قال أبو داود : رواه هشام بن حسان ، و سفيان الثوري ، وشعبة ، وابن عيينة ، وجرير الرازي ، عن محمد بن جابر ، عن قيس بن طلق .

١٨٣ - حدثنا مسدد ، حدثنا محمد بن جابر ، عن قيس بن طلق (عن أبيه) بإسناده و معناه وقال : " في الصلاة " . (١)

فيلاحظ :

١ - أن أبا داود عقد بابين ، بابا ينص على نقض الوضوء من مس الذكر وبابا ينفي ذلك ، وقدم الباب الذي ينص على نقض الوضوء .

٢ - أنه ساق حديث بسرة من أصح طرقه إذ قد اختلف فيه . (٢)

٣ - أنه ساق حديث طلق و بين الاختلاف في لفظه و الاختلاف في طرقه بما يشعر أن فيه مقالا عنده (٣) ، إذ بين أن أكثر الرواة رووه من طريق محمد بن جابر عن قيس وجابر أضعف من ملازم بن عمرو راوي الطريق الآخر .

مثال (٢) :

باب في التمر بالتمر

٣٣٥٩- حدثنا عبدالله بن مسلمة ، عن مالك ، عن عبدالله بن يزيد ، أن زيدا أبا عياش أخبره ، أنه سأل سعد بن أبي وقاص ، عن البيضاء بالسُّلت (٤) ، فقال له سعد : أيهما أفضل ؟ قال : البيضاء ، فنهاه عن ذلك ، وقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن شراء التمر بالرطب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أينقص الرطب إذا يبس " ؟ قالوا : نعم ، فنهاه (رسول الله صلى الله عليه وسلم) عن ذلك .

قال أبو داود : رواه اسماعيل بن أمية نحو مالك .

٣٣٦٠- حدثنا الربيع بن نافع أبو توبة ، حدثنا معاوية - يعني ابن سلام - عن يحيى بن أبي كثير ، أخبرنا عبدالله ، أن أبا عياش أخبره ، أنه سمع سعد بن أبي وقاص يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر نسيئة .

قال أبو داود : رواه عمران بن أبي أنس ، عن مولى لبني مخزوم ، عن سعد ، (عن النبي صلى الله عليه وسلم) نحوه . (٥)

فنلاحظ أنه ساق أولا الحديث من طريق مالك ، وتابعه تعليقا برواية إسماعيل بن أمية ، وليس فيه زيادة " نسيئة " .

ثم رواه من طريق ابن أبي كثير ، بزيادة لفظة " نسيئة " ، والصواب كما رواه مالك ، فساقه مساقا

---

١ - السنن ، كتاب الطهارة ، جـ ١ / ١٢٥ - ١٢٨ .

٢ - انظر علل الترمذي الكبير ١ / ١٥٦ . ٣ - انظر تفصيل ذلك " نصب الراية " ١ /٦٠ - ٦٩ .

٤ - البيضاء : نوع من البر أبيض و السلت : نوع غير البر وهو أدق حبًا منه ، وقال بعضهم : البيضاء هو الرطب من السلت . (المعالم) والمقصود أن يشتري الرجل سلتا و يبيع بيضاء أو العكس .

٥ - السنن ، كتاب البيوع و الاجارات (ج ٣/ ٦٥٥ - ٦٥٨) .

يعرف الخبير بالعلل أن في أحدهما علة ، ولم يفصح أبو داود عنها بتصريح مباشر ...

و هذا النوع من العلل ليس من موضوع دراستنا ، إذ موضوعنا المقولات النقدية - أي التي يصرح بها عقب الأحاديث - كما أن هذا النوع من التعليل مما يحتاج الى دراسة خاصة مستوعبة .

وبعد : فهذه المناهج الثلاثة هي ما وجدته من أساليب لأبي داود في بيان علل الأحاديث ، و ننتقل إلى المطلب الثاني ...

المطلب الثاني

منهجه في إيراد الأحاديث المعلة

و أريد في ذلك بيان أثر العلة في الأحاديث في التقديم و التأخير و هل يبدأ الباب برواية الحديث على الوجه المعل ثم يروى الصحيح أو العكس ...

و ليس من موضوعنا هنا أن نذكر ماذا يقدم في الباب من الأحاديث من حيث الصحة والضعف ...

المتأمل لسنن أبي داود سيرى أن رواية الأحاديث في الأبواب هي ضمن الأنواع التالية :

١ - أن يكون في الباب حديث واحد .

٢ - أن يكون في الباب عدة أحاديث .

و في هذه الحالة أما أن يكون الحديث الذى فيه علة ورد في صدر الباب ، أو كان مؤخرا عن صدر الباب.

و قد مر معنا أن أبا داود قد يعل الحديث و يصرح بالراجح ، وقد يعله و يسكت عن بيان الراجح .

فكيف كان يروى الحديث المعل في ضوء التقسيمات المذكورة ؟

لم أجد لأبي داود منهجا مطردا في ذلك على كثرة تتبعي له ، إذ قد وجدت عنده تنوعا في الأساليب لا يجعل له منهجا محددا ، و هذه الأساليب هي :

١ - أن يروي الحديث المعلّ الذى صرح برأيه فيه صدر الباب ، ثم يعقبه بذكر الحديث على الوجه الصحيح ، وهذا الوجه قد يرويه بإسناد عقب الحديث السابق ، وقد يرويه معلقاً بلا إسناد .

فمن النوع الأول : رواية المعلّ صدر الباب ثم رواية الوجه الصحيح بإسناد عقبه نجد الأحاديث ذات الأرقام : (٦٤٣ - ٦٤٤) ، (٢٧١٣ - ٢٧١٤) ، (٣٢٩٠ - ٣٢٩١) ، (٢٥٧٩ - ٢٥٨٠) ، (٣٩٤٩-٣٩٥٢) ، (٤٢٩٥ - ٤٢٩٦) ... و هذه نماذج .

و من النوع الثاني : رواية المعلّ صدر الباب ثم ذكر الوجه الصحيح بلا إسناد : (٤٣٩١)(٤٨٤٠)، لكن الحالة الأولى أكثر .

٢ - أن يروى الحديث المعلّ الذى صرح برأيه فيه صدر الباب ، لكن يقدم الوجه الصحيح ثم يذكر الوجه المعل و ههنا حالتان أيضا : أن يسند الوجه الصحيح ثم يذكر الوجه المعل بلا إسناد كالأحاديث رقم : (٤٥٢٠) (٣٥٧٣) .

و أن يسند الوجه الصحيح أولا ثم يذكر الوجه المعلّ مسندا كالحديث رقم (٥١٩١ - ٥١٩٢) .

هاتان الحالتان بفروعها الأربعة إذا كان الحديث الذى يدور حوله البحث صدر الباب ، أى في أوله .

و قد يروى الحديث موضع العلة الذى صرح فيه برأيه مؤخرا عن صدر الباب ، وله في ذلك حالتان أيضا :

٣ - أن يروى أولا المعلّ ثم يذكر الراجح و ههنا فرعان :

فأما أن يسند الراجح كالحديث (٣٤٦٤ - ٣٤٦٥) (٢٨٣٥ - ٢٨٣٦) (٢٨٣٧ - ٢٨٣٨) .

و أما أن لا يسند الراجح بل يكتفي ببيان الصواب عقب ذكر الحديث على الوجه المعلّ كالأحاديث: (٤٥٧٨) ، (٣٢٧٤) ، (٣٢٨٣) ، (٣٩٢٧) ، (٣٩٦٧) .

و بعض هذه الأحاديث لا يمكن أن تسند على الوجه الراجح ، لأن العلة فيها الانقطاع فيكتفي أن يبين أن فلانا لم يلق فلانا كالحديث (٣٩٩٠) و (٤٢٣٩) .

٤ - و الحالة الأخرى أن يروى الحديث - موضوع العلة - المؤخر عن صدر الباب بذكر الوجه الراجح أولا ثم عقبه الوجه المعلّ .

وهنا فرعان أيضا ، أن يسند الوجه المعلّ كالرقم (٣٥٢٠ - ٣٥٢٤) (٤٤١٥ - ٤٤١٧).

و أن لا يسند الوجه المعلّ بل يسند أولا الحديث على الوجه الصحيح ثم يذكر أنه روى معلاً بوجه آخر يذكره بلا إسناد كالأرقام : (٣٢٠٠) (٣٥٢٩) (٤٠٠٠) .

فهذه أربع حالات في ثمانية فروع لرواية الأحاديث التي ورد فيها علة إذا صرح برأيه في العلة .

و قد لا يصرح برأيه:

٥-٦- فالغالب في هذه الحالة عنده أن يبدأ برواية الحديث على الوجه المعلّ ثم يذكر الراجح سواء كان الحديث صدر الباب أو مؤخرا عن صدر الباب ، و قد يسند الراجح و قد لا يسنده .

فمما رواه صدر الباب على الوجه المعلّ أولاً ثم بين الراجح :

(٤٥٥٦) (٤٠٢٠ - ٤٠٢٣) (٤١٢٠- ٤١٢٢) (٦٦ - ٦٧) (٨٤) (٧١٠) .

و مما رواه مؤخراً عن صدر الباب على الوجه المعلّ أولا ثم بين الراجح :

(٤٤٣٨) (٤٤٨٢) (٤٥٤٦) (٤٥٧٩) (٤٥٨٢) (٤٦٣٦) (٤٩٩٢) (٥١٨٥) (٣٢٩٦ - ٣٢٩٨) ، (٣٥٧٨) (٧٣) (٢٨٣) (٣٨١٣) (٣٨١٤) .

٧ - و رأيته أحيانا قليلة يروى الحديث إذا كان مؤخرا عن صدر الباب ، فيبدأ بالراجح ثم يذكر الوجه المعلّ (٣٣٠٦) (٤٤٦٠) .

و لم أر له حديثا رواه صدر الباب فبدأ بالراجح ثم المعلّ إذا سكت .

٨ - و ما مضى إذا كان في الباب أكثر من حديث

فإذا كان في الباب حديث واحد ، أي أنه روى حديثا واحدا ، وذكر عقبه العلة التي فيه تعليقاً ، فقد رأيته في الغالب إذا صرح برأيه أو لم يصرح يروى الحديث على الوجه المعلّ ، ثم يبين عقبه العلة ويكون الراجح كما ذكر عقب الحديث .

فما صرح فيه و هو كذلك (٤٢٣٩) (٢٦١١) (٢٦٩٦) (٤١٠٤) .

و مما لم يصرح فيه برأيه وهو كذلك (٢٦٤٥) (٣٢٥٤) (٣٣٢٢) (٣٧٥٤) (٣٨١٥) .

٩ - و رأيت حديثاً واحداً ذكره مسندا على الوجه الراجح الصحيح أولا ثم ذكره على الوجه المعلّ معلقا و هو (٣٣٤٠) .

١٠ - وهناك ثلاثة أحاديث رواها مفردة في الباب على الوجه الصحيح ، ثم ذكر وجوها تعل بها الأحاديث لكن كانت العلة غير مؤثرة.و هي (٢٦٩٥) (٢٨٢٠) (٤٢٩١) .

هذه أساليب أبي داود في رواية الأحاديث المعلة و منها يتبين أن ليس لأبي داود قاعدة محددة في رواية الحديث المعلّ إذا صرح برأيه في العلة فقد يقدم الوجه المعلّ وقد يقدم الوجه الراجح .

لكن الغالب إذا سكت عن بيان الراجح أن يذكر الوجه المعلّ أولا ثم الوجه الراجح ، وأحيانا يخالف القاعدة هذه .

و إذا كان الحديث مفردا في الباب ، فالغالب أن يسنده على الوجه المعلّ ثم يبين عقبه الوجه الصحيح ، صرح أو لم يصرح ، وأيضا هذه قاعدة أغلبية .

المبحث الثانـــي

دراسـة مصطلحات أبي داود في التعليل (١)

أذكر في هذا المبحث المصطلحات التي أوردها أبو داود معللا بها بعض الأحاديث ، و سأقتصر هنـا على ذكر المصطلحات التي صرح بها ، أما ما علل به الأحاديث مما لم يصرح فيه بمصطلح خاص ، فلا أتعرض له هنا ، إذ رأينا من طريقة أبي داود أن يعلل حديثا بسياق يعرف منه بعد الدراسة و التأمل أنه : شـاذ أو مضطرب ، أو منكر ، أو مرسل ، أو مزيد ... دون أن يصرح أبو داود بذلك ، و رأينا من طريقته أن يبين العلة في الرواية فيقول : محفوظ ، أو مشهور ، أو معروف ... فهذه التي يصرح فيها سأعرف بمضمونها هنا أما الأخرى مما لم يصرح به فسيأتي الحديث عنه عند ما نصنف علله موضوعيا في الباب الثالث .

و قد وقفت على أثني عشر مصطلحا أوردها أبو داود في التعليل و فيما يلي ذكرها و بيان مضمونها :

١ - **مصطلح نبيل :**

استعمل أبو داود هذا المصطلح مرتين

قال : حديث نبيل رواه ابن عون عن نافع و لم يشركه فيه أحد . (٢)

و قال: حديث نبيل جاء به حماد بن سلمة . (٣)

و الحديث الأول صحيح ، أخرجه البخاري و مسلم ، وهو حديث : " أغار نبي الله على بني المصطلق و هم غارّو ن "

والثاني حديث ، جيد الإسناد ، والسمة المشتركة بينهما أنهما فردان ، لم يرويا إلا من الطريـق المذكورة ، و كلمة نبيل في اللغة بمعنى فضيل وتأتي بمعنى عظيم (٤) ، كما يستعمل لفظ نبل للدلالـة على الحذق في العمل (٥).

ويبدو أن أبا داود أراد بذلك الإشارة الى صحة الحديث مع كونه فردا ، كما يقال عزيز لندرة وجوده و الله أعلم ، ولاحتمال أن يكون أراد بهذا اللفظ تصحيح الحديث أوردت الحديثين المذكورين في فصـل الأحكام النقديه .

٢ - **الغرابة و التفرد :**

استعمل أبو داود مصطلح غريب مرتين

فقال : غريب إسناده جيد ، لحديث لم يرو إلا من طريق واحد مع مخالفة في بعض ألفاظه للمشهـور - و هو في الاستسقاء - . (٦)

و استعمله بلفظ : حديث غريب ، لم يرو الزهري عن ضمرة غير هذا الحديث . (٧)

---

١ - هذه المصطلحات قد يراد بها إثبات العلة أو نفيها ، كقوله : محفوظ أو نبيل و مسند ، حـال النفي ، وقوله مقصور و مرسل حال الإثبات و بعضها يستعمل لنفي العلة أو إثباتها بحسـب القرائن كلفظ غريب .

٢ - السنن رقم (٢٦٣٣) .

٣ - السنن رقم (٥٢٣٣) .

٤ - مختار الصحاح مادة : نبل وأساس البلاغة .

٥ - معجم مقاييس اللغة ٥/٣٨٣ .

٦ - السنن رقم (١١٧٣) .

٧ - السنن رقم (١٣٧٩) .

و الحديث روى من أوجه و هو صحيح ، لكن غرابته من حيث أن ذلك الإسناد لا يروى به إلا هذا الحديث و قد أشار ابن رجب إلى مثل هذا النوع من الغرابة .

أما أسلوبه المطرد في الإشارة إلى الغرابة و التفرد ، فكان من غير استعمال لفظ غريب ، و إنما بأسلوب: لم يروه إلا فلان ، أو هو من رواية فلان ... أو تفرد به فلان .

و فيما يلي بيان أنواع الغريب التي وردت في كلام أبي داود صريحة :

١ - الفرد النسبي : و هو إشارته لما تفرد به أهل مصر من الأمصار كقوله : هو من سنن أهل الشام لم يشركه فيه أحد [٢] ، و قوله : هذا مما تفرد به أهل البصرة . [٣]

٢ - ما لا يروى إلا من وجه واحد :

منه قوله : ليس بمعروف عن ثابت هو مما تفرد به جرير بن حازم [٤] و قوله حديث غريب. [٥]

٣ - غريب بمعنى أن هذا المتن لم تصح روايته إلا بهذا الإسناد :

و قد أشار ابن رجب أيضا الى هذا النوع [٦] ، ومنه قول أبي داود لحديث في جمع التقديم : لم يرو هذا الحديث إلا قتيبة وحده [٧] أقول : و هذا المتن لم يرد بإسناد صحيح إلا من هذا الطريق ، و روى من طرق فيها كلام ، وأكثر الروايات ليس فيها ذكر جمع التقديم .

٤ - غريب : أي أن ذلك الإسناد لا يروى به إلا هذا الحديث . و سبق الإشارة إليه .

٥ - ما كانت الغرابة فيه لزيادة تكون في الحديث

أي أن يروى الحديث من طرق ثم يروى من طريق فيه زيادة ليست في الطرق الأخرى وهذه أكثر الأنواع وجودا عند أبي داود وحكم على بعضها بالنكارة لسوء حفظ راويها ..

منه قوله " الوضوء على من نام مضجعا " حديث منكر ... لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني عن قتادة .

و في الحديث لفظة : " كان يسجد و ينام ... " [٨] صحيحة وانفرد أبو خالد بالزيادة وهو صدوق يخطىء ، وانظر أمثلة أخرى في السنن . [٩]

٦ - ما يروى من وجوه كثيرة (أو معروفة) و يستغرب من وجه معين و قد أشار الترمذي وابن رجب لمثل هذا . [١٠]

ومثاله عند أبي داود :

ما رواه همام بن يحيى العوذى عن ابن جريج عن الزهرى عن أنس قال : " كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء وضع خاتمه " .

قال أبو داود : هذا حديث منكر وإنما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهرى عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم "اتخذ خاتما من ورق ثم ألقاه " فوهم همام فيه [١١] ا.هـ ، أي أن هماما انفرد بهذا الطريق فروى باسناده غير المتن الذى عرف به ... فأبدل متناً بمتن .

---

١ - شرح علل الترمذى ٢/٦٢٧ .
٢ - السنن رقم (٦٤٥) .
٣ - السنن رقم (١٥٥) وانظر (٨٧٠) .
٤ - السنن رقم (١١٢٠) .
٥ - السنن رقم (١١٧٣) .
٦ - شرح العلل ٢/٦٢٨ .
٧ - السنن رقم (١٢٢٠) .
٨ - السنن رقم (٢٠٢) .
٩ - (٣٣٣) ، (٧٠٤) (٢٣٤١) .
١٠- شرح علل الترمذى ٢/٦٤٣ .
١١ - السنن رقم (١٩) .

٣ - **مصطلح (محفوظ أو ليس بمحفوظ) :**

استعمل أبو داود مصطلح محفوظ لما رواه الثقة مخالفا من دونه، وكانت درجة المخالف صدوق يخطيء كثيرا .[١]

و استعمل مصطلح ليس بمحفوظ : لما رواه الثقة مخالفا الأوثق أو الثقات [٢] و بعض هذا الذي قال فيه ليس بمحفوظ لم يسلم له و سيأتي بيان ذلك في تصنيف العلل موضوعيا و دراسة أقواله التعليلية .

راجع

٤ - **(معروف ، و ليس بمعروف)**

استعمل لفظة "إنما يعرف " .. لما رواه الثقات خلاف ما رواه الثقه و سمى ما رواه الثقة هذا (منكرا) أي أنه استعمل المنكر و المعروف فيما يقابل الشاذ و المحفوظ في عرف المتأخرين .[٣]

و استعمل لفظة "ليس بمعروف" فيما رواه ثقة ضعيف في هذا الشيخ ، أو ما رواه ثقة تفرد و أخطأ في حديثه ، أو ما رواه منفردا من لا يحتمل تفرده مخالفا ما رواه الثقات ، فهي - أي لفظة " غير معروف" - تعادل المنكر ، وقد تعادل الشاذ،كما قد تعادل " معروف " : المحفوظ[٤] ، وستأتي دراسة هذه الأحاديث.

٥ - **منكـــر :**

سبق تفصيله في فصل الأحكام لكونه مشتركا بين الأحاديث المعلة و الأحاديث التي يرويها ضعفاء من غير وجود علة .. أي لم يكن الضعف خافيا .

٦ - **(المشهور و ليس بالمشهور)**

استعمل لفظة ليس بالمشهور مرتين [٥] لما رواه الثقة مخالفا الثقات ، فهي تعادل لفظة شاذ عند المحدثين المتأخرين .

و قال مرة : المشهور عن عبيد الله ، ليس فيه " من المسلمين "[٦] أي المحفوظ ... إذ أن أكثر الرواة لم يذكروها و ذكرها راو ثقة عنه ، و هي ثابتة في حديث غير عبيد الله .

فالخلاصة : أن المشهور تعني المحفوظ ، و ليس بالمشهور تعني عنده الشاذ .

٧ - **ملـزق :**

استعملها مرة لما كان إسناده جيدا ، إلا أنه توقف في صحة متنه لغرابته و مخالفته لقواعد الشريعة :-

إذ ورد فيه أن رجلا حضرته الوفاة و لم يفرض لزوجه صداقاً فأفرض لها و هو في مرض الموت[٧] ، و قد اتفق الفقهاء على أن لها مهر المثل إذا توفي زوجها و لم يفرض لها صداقاً .

وكذا إذا تزوجها و لم يُسم لها مهرًا و دخل بها .[٨]

---

١ - السنن رقم (٢٠٢) .

٢ - انظر : (٣٣٨) و (٦٠٤) و (٨٧٠) (٩٧٣) (١٦١٦) (١٧٠٨) (٢٠٩٤) (٢٠٩٩) (٢١٥٨) .

٣ - السنن رقم (١٩) .

٤ - انظر (١٧٣) و (١٥٩) و (١١٢٠) .

٥ - السنن رقم (٧٧٦) و (١٤٢٧) .

٦ - السنن رقم (١٦١٢) .

٧ - السنن رقم (٢١١٧) .

٨ - انظر الفقه الاسلامي ٢٦٨/٦ و ٢٧١ .

٨ - **الاضطراب :**

استعمله مرة للإثبات ، ومرة للنفي :

ففي المرة التي استعمله للاثبات قال اضطرب فيه ابن عيينة و في سماعه من الزهري ... و قد وجدت الطرق عن ابن عيينة متساوية . (١)

فيكون الاضطراب عند أبي داود كما عرفه المحدثون : ما رُوي بأوجه مختلفة متساوية لا مرجح بينها . (٢)

٩ - **الموقوف :**

استعملها كما هو عند المحدثين فيما رواه الصحابي موقوفاً عليه و أمثلة ذلك كثيرة. (٣)

١٠ - **المقصور :**

استعمل أبو داود هذا اللفظ مرتين للدلالة على الوقف . (٤) .

١١ - **المسند :**

وجدت أبا داود يستعمل لفظة المسند للدلالة على الحديث المتصل المرفوع .

فقد قال في مواضع : لم يسنده إلا فلان (٥) ، أي لم يروه متصلا إلا عكرمة .

واستعمل لفظة لم يسنده للدلالة على الموقوف . (٦)

فدل ذلك على أن المسند عند أبي داود ما روى متصلا مرفوعا . (٧)

١٢ - **المرسل :**

الأكثر عند أبي داود في استعمال المرسل لما رواه التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

و رأيته أحيانا يعبر بالإرسال عما رواه التابعي عن الصحابي و لم يلقه أي كان منقطعا بين التابعي و الصحابي . (٨)

وبعد :

فهذه المصطلحات الواردة في سنن أبي داود التي عقب بها على الأحاديث مما صرح فيه بلفظه ، حاولت بيان مضمونها ، من خلال استقراء أماكن ورودها في السنن، والى الباب الثالث ، والله ولي التوفيق.

---

١ - السنن رقم (٣٢٠) .

٢ - منهج النقد ص ٤٣٣ .

٣ - انظر مثلا (٧١) ، (١٣٤) (٣٠٤) (٤٦٢) (٦٣٧) .

٤ - السنن رقم (٦٤٠) و (١٠٥٦) .

٥ - السنن رقم (١٥) و (٤٣٦) و (١٢٣٥) .

٦ - السنن رقم (١٠٢٨) و (١٠٥٦) .

٧ - وانظر منهج النقد ص ٣٤٩ .

٨ - انظر السنن رقم (١٧٨) و (٨٨٦) و (١٠٨٣) .

الباب الثالث

دراسة مقولات أبي داود النقدية

و فيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : دراسة مقولات أبي داود في الجرح و التعديل .

الفصل الثاني : دراسة مقولات أبي داود النقدية في الأحكام " التصحيح و التضعيف " .

الفصل الثالث : دراسة مقولات أبي داود النقدية في العلل .

الفصل الاول

دراسة مقولات أبي داود
في الجرح و التعديل

و فيه مبحثان :

المبحث الأول : رواة مرتبة الاحتجاج ٠

المبحث الثاني : رواة مرتبة الاعتبار ٠

الباب الثالث : دراسة مقولات أبي داود النقدية

الفصل الاول : مقولاته في الجرح و التعديل

تمهيد :

هذا هو الفصل الأول من فصول الدراسة التطبيقية ، التي بنيت عليها الدراسة المنهجية السابقة ، وهو في الجرح و التعديل .

و لقد وقفت على تسعة و عشرين راويا ، تكلم أبو داود عليهم مبينا حكمهم في سلم النقد الحديثي.

و قد قسمت الفصل الى مبحثين : في المبحث الأول درست الرواة الذين كانوا في مرتبة الاحتجاج، وهؤلاء الرواة وجدتهم على نوعين ، فمنهم : من لم يرد خلاف في كونهم من أهل الاحتجاج بهم ، وعددهم خمسة رواة ، و منهم من اختلفت آراء النقاد فيهم و الراجح الاحتجاج بهم و عددهم سبعة .

أما المبحث الثاني : فخصصته لدراسة من كان في مرتبة الاعتبار و كذلك كانوا على نوعين ، نوع : لم يختلف في أنهم من أهل الاعتبار و عددهم خمسة رواة ، و نوع: اختلف النقاد فيهم .

و عددهم اثنا عشر راويا ، فالمجموع تسعة و عشرون راويا .

و قد كان منهجي في دراسة هؤلاء الرواة على النحو التالي :

١ - أعرف بالراوي ، فأذكر اسمه و نسبه و بعض شيوخه و تلامذته ، الذين اشتهر بهم ، وتاريخ وفاته - ان وجد - و من روى له من أصحاب الكتب الستة .

٢ - أذكر أقوال علماء النقد فيه ، فمن لم يختلف فيه اختلافا متباينا ، سقت أقوالهم في فقرة واحدة و ان اختلف فيهم وضعت لكل زمرة عنوانا يدل عليها .

٣ - بعد ذلك أذكر أقوال أبي داود الواردة في السنن مع محاولة الوقوف على أقواله في الراوي في كتبه الأخرى - ان وجد - أو في المصادر التي نقلت عنه .

٤ - ثم أنتقل للموازنة و المناقشة و بيان الرأي الراجح في الراوي .

٥ - ثم أذكر مروياته في السنن و موقف أبي داود منها ، ان كان نص على شيء ..

المبحث الاول

رواة مرتبة الاحتجاج

و فيه مطلبان :

المطلب الأول : الرواة الذين لم يختلف في الاحتجاج بحديثهم .

المطلب الثاني : الرواة الذين ترجح الاحتجاج بهم و موافقة أبي داود لذلك .

المبحث الاول : رواة مرتبة الاحتجاج

المطلب الاول : الرواة الذين لم يختلف في الاحتجاج بحديثهم

١ - عيسى بن شاذان

اسمه ونسبه : عيسى بن شاذان القطان ، البصري ، الحافظ ، نزيل مصر ·

شيوخه : هشام بن عمار ، وعمر بن حفص بن غياث ، وأبو الوليد الطيالسي ، ومسلم بن إبراهيم و غيرهم ·

تلامذته : أبو داود و أحمد بن يحيى بن زهير وزكريا بن يحيى الساجي روى له أبو داود و مات بعد أربعين و مائتين ·[1]

قول العلماء فيه :

قال ابن حبان [2] : كان من الحفاظ ممن يُغرب ، لم يعمر حتى ينتفع الناس بعلمه ، مات وهو شاب·

قال أبو داود : ما رأيت أحمد مدح إنساناً قط إلا عيسى بن شاذان و سمعت أحمد يقول : هو كيس·

و قال مسلمة :[3] ثقة ، وقال اسماعيل القاضي : كان من أهل العلم بالحديث [4] و قال ابن حجر: ثقة حافظ ·[5]

قول أبي داود :

قال في السنن [6] : سمعت أحمد يقول : عيسى بن شاذان كيس ·

قال أبو عبيد الآجري سمعت أبا داود يقول : ما رأيت أحفظ من أبي جعفر النفيلي فقلت : و لا عيسى ابن شاذان ؟ قال : و لا عيسى بن شاذان [7] ا·هـ ·

وهذه المقارنة تدل على رفعة عيسى فإن النفيلي ثقة حافظ [8] ·

مروياته في السنن :

لم أر له أية رواية و ذكره في سياق ذكر محمد بن حفص أبو عبدالرحمن القطان فقال خال عيسى ··· وعلق القول بالحديث السابق و مع ذلك رمز ابن حجر لرواية أبي داود له ·[9]

---

١ - تهذيب التهذيب ٢١٢/٨ · ٢ - الثقات ٤٩٤/٨ ·

٣ - هو مسلمة بن القاسم بن إبراهيم القرطبي المحدث الرحّال ، تكلم فيه ، و له كتاب " طبقات المحدثين " و كتاب " الصلة " و هو ذيل على التاريخ الكبير كما يرى ابن حجر ، أو ذيل على كتاب " الزاهر " للمصنف نفسه و قد ذكره الشيخ عبدالفتاح أبو غدة فيمن أغفلهم السخاوي من النقاد توفي (٣٥٣) · انظر السير ١٦/ ١١٠ و الاعلان بالتوبيخ ص ٢٢٠ ، و بحوث في تاريخ السنة ص ٧٧ و ١٠٨ و أربع رسائل في علوم الحديث ص ٧٦ ·

٤ - التهذيب ٢١٣/٨ · ٥ - التقريب ص ٤٣٩ ت ٥٢٩٧ ·

٦ - السنن رقم (١٣٩١) · ٧ - السير ٥٨١/١٢ و التهذيب ٢١٣/٨ ·

٨ - التقريب ، ص ٣٢١ ترجمه (٣٥٩٤) ·

٩ - انظر مصادر أخرى للترجمة : تهذيب الكمال ق ١٠٨٠ ، تذهيب التهذيب : م ٢/١٢٨/٣ ، تذكرة الحفاظ ٥٦١/٢ ، طبقات الحفاظ ، خلاصة تذهيب الكمال : ٣٠٢ ، سير أعلام النبلاء ٥٨١/١٢ ·

٢ - محمد بن محبوب

اسمه ونسبه : محمد بن محبوب البناني أبو عبدالله البصري .

شيوخه : حماد بن سلمة و حماد بن زيد و أبو عوانة و حفص بن غياث .

تلامذته : البخاري و أبو داود والذهلي و يعقوب بن سفيان روى له أبو داود والبخاري والنسائي ت سنة ثلاث و عشرين ومائتين و قيل سنة اثنتين . (١)

قول العلماء فيه :

- قال ابن معين (٢) : كان محمد بن محبوب أكيس في الحديث من مسدد و مسدد كان خيرا منه ، وكأنه يشير بذلك إلى أن محمدا أدق و أكثر تحريا للحديث ، مع كون مسدد أفضل و أحفظ ، لأن الكيس: العاقل الفطن لغة ، وقد قال ابن معين عن مسدد : ثقة ، ثقة (٣)

و قال الدراقطني (٤) : ثقة

قال أبو الوليد الباجي (٥) : أخرج له البخاري في الغسل و الكفارات و الأدب عنه عن أبي عوانة وحماد ابن زيد و عبدالواحد بن زياد . و كفى بذلك توثيقا .

و ذكر ابن حجر أن له في البخاري سبعة أحاديث .

و قال الذهبي (٦) : ثقة ، و قال ابن حجر (٧) : ثقة .

قول أبي داود فيه :

قال أبو داود (٨) : سمعت يحيى بن معين يثني على محمد بن محبوب و يقول كثير الحديث ، وقال الآجري : سمعت أبا داود قال : سمعت يحيى يقول : محمد بن محبوب كيس صادق كثير الحديث . (٩)

و في الميزان و التهذيب (١٠) قيل لأبي داود كان قدرياً ؟ قال : كان ضعيف القول فيه - أي في القدر -

الخلاصة :

أن محمد بن محبوب : ثقة باتفاق من تكلم عنه ، ويؤيد هذا إخراج البخاري حديثه محتجاً به ، أي لم يكن متابعة أو معطوفا . (١١)

---

١ - التاريخ الكبير ١ / ٢٤٥ ، التاريخ الصغير ٢ / ٣٢٠ ، والجرح والتعديل ٨/ ١٠٢ ، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٢٩ .

٢ - التاريخ لابن معين ٢/ ٥٣٧ .

٣ - تهذيب التهذيب ١٠/ ١٠٨ .

٤ - سؤالات الحاكم للدارقطني ص ٢٧٠ ، ت ٤٧٠ .

٥ - التعديل و التجريح ٢/ ٦٤٥ - ٦٤٦ . وأبو الوليد هو سليمان بن خلف ت : (٤٧٤)

٦ - الكاشف ٣/ ٨٣ .

٧ - التقريب ص ٥٠٥ ، ت ٦٢٦٧ .

٨ - السنن ، كتاب الأدب ، باب في الرجل يقول لابن غيره يا بني (٤٩٦٤) .

٩ - السؤالات ص ٣٥١ ، ت ٥٦٨ .

١٠ - الميزان ٤/ ٢٥ ، التهذيب ٩/ ٤٢٩ .

١١ - مصادر أخرى : الثقات ٩/ ٨٠ ، الخلاصة ص ٣٠٥ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٢/ ٤٦٤ .

مروياته في السنن :

وجدت له في سنن أبي داود خمسة أحاديث :

١ - حديث : " السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة " و سيأتي في الفصل القادم .

٢ - حديث : " جاء سليك الغطفاني ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له : " أصليت شيئا ؟ " قال : لا ، قال : " صل ركعتين تجوز بهما " [(١)].

٣ - حديث ابن عمر قال : كنت أبيع الإبل بالبقيع فأبيع الدنانير و آخذ الدراهم و أبيع الدراهم و آخذ الدنانير ... فقال رسول الله : "لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا و بينكما شيء " [(٢)]

٤ - حديث أبي هريرة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الضيافه ثلاثة أيام فما سوى ذلك فهو صدقة " [(٣)]

٥ - حديث أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا بني " [(٤)]

والملاحظ أن أبا داود لم يخرج له إلا مقروناً .

و قد تبين لي في ضوء دراسة منهج أبي داود في العطف بين الشيوخ أن ذلك ليس لعلة في الراوي وإنما للاختصار و الاستيعاب ، مع مزيد توثيق ، وتثبت من قبل أبي داود رحمه الله ، وقد مرّ معنا أن أبا داود لم يرو إلا عن ثقة ، وهذا يؤكد أن العطف عنده لا يريد به التقليل من شأن الشيخ ، وقد رأيناه كثيراً ما يقرن مع أحمد بن حنبل و الذهلي والقعنبي ، وهم من هم ؟ ...

٣ - يزيد الجُرْجُسي [(٥)]

أسمه ونسبه : يزيد بن عبد ربه الزُّبيدي أبو الفضل الحمصي المؤذن .

يقال له الجرجسي ، كان سكن عند كنيسة جرجس [(٦)] بحمص فنسب اليها .

شيوخه : الوليد بن مسلم ومحمد بن حرب و بقية بن الوليد و وكيع .

تلامذته : أبو داود السجستاني ، إسحاق بن منصور الكوسج و محمد بن يحيى الذهلي .و يحيى بن معين و أحمد .

---

١ - أخرجه أبو داود رقم (١١١٦) ثنا محمد بن محبوب و إسماعيل بن ابراهيم (المعنى) ثنا حفص ابن غياث عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر و عن أبي صالح عن أبي هريرة به ، والحديث أخرجه مسلم (٨٧٥) من حديث جابر .

٢ - أخرجه أبو داود (٣٣٥٤) و الترمذي (١٢٤٢) في البيوع باب ما جاء في الصرف والنسائي ٢٨٢/٧ كتاب البيوع باب أخذ الورق من الذهب ، وقد رواه أبو داود عن موسى بن إسماعيل و محمد بن محبوب مقرونا .

٣ - أخرجه أبو داود (٣٧٤٩) كتاب الأطعمة باب ما جاء في الضيافة ، ثنا موسى بن إسماعيل ومحمد ابن محبوب ، قالا ثنا حماد عن عاصم عن أبي صالح به ، وهذا إسناد حسن .

٤ - أخرجه أبو داود (٤٩٦٤) كتاب الأدب باب في الرجل يقول لابن غيره يا بني ، ثنا عمرو بن عون ح ثنا مسدد و محمد بن محبوب ، (ثلاثتهم) ثنا أبو عوانة عن أبي عثمان به . والحديث أخرجه مسلم (٢١٥١) و الترمذي (٢٨٣١) من غير طريق .

٥ - ضبط في الأنساب بجيمين مضمومتين و في السير بكسرهما و الأول أصح كما في التقريب .

٦ - ما زال يوجد إلى الآن دير يسمى : دير مار جرجس و هو قريب من حمص على الطريق إلى منطقة الساحل في سوريا .

روى له : م د س ، ق مات سنة أربع و عشرين ومائتين .[1]

قول العلماء فيه :

قال الأثرم[2] : سمعت أحمد سئل عنه فأثنى عليه و قال : أبو داود سمعت أحمد يقول : لا إله إلا الله ما كان أثبته ، ما كان فيهم مثله ، يعني أهل حمص .[3]

و قال ابن معين[4] في رواية ابن الجنيد : ثقة ، و قال عثمان الدارمي[5] : ثقة صاحب حديث .

وقال أبو حاتم[6] : كان صدوقاً أيقظ من حيوة بن شريح الحمصي ، وقال العجلي[7] : ثقة و كان كيساً .

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال السمعاني[8] : كان من الثقات المتقنين .

و قال محمد بن عوف : سمعت حيوة بن شريح يقول : أنا و يزيد بن عبد ربه من خالفنا عطب .

وقال أبو بكر بن أبي داود :

حمصي ، ثقة ، أوثق من روى عن بقية .[9]

قول أبي داود :

نقل رأي أحمد مقرا له .[10]

الخلاصة :

أنه ثقة باتفاق من تكلم عنه ، وقد أكثر أحمد عنه ، ولم يخرج له أبو داود إلا مقرونا .[11]

مروياته في السنن :

وجدت له حديثين

١ - " من لم يغز أو يجهز غازيا أو يخلف غازيا في أهله بخير أصابه الله بقارعة " قال يزيد في حديثه : " قبل يوم القيامة "[12]

٢ - " كل شراب أسكر فهو حرام "[13]

---

١ - التاريخ الكبير ٨/ ٣٤٩ ، و التهذيب ٣٤٤/١١ .

٢ - هو الإمام الحافظ العلامة ، أبو بكر ، أحمد بن محمد بن هانيء ، أحد الأعلام ، تلميذ الإمام أحمد ، توفي في حدود (٢٦٠) انظر الفهرست ٢٨٥ ، طبقات الحنابلة ٦٦/١ والسير ٦٢٣/١٢ .

٣ - الجرح و التعديل ٢٨٠/٩ و سير أعلام النبلاء ٦٦٧/١٠ و التهذيب ٣٤٤/١١ .

٤ - سؤالات ابن الجنيد ص ٣٢٧ فقرة ٢١٥ . ٥ - تاريخ عثمان ص ٢٣٦ فقرة ٩١٤ .

٦ - الجرح و التعديل ٢٨٠/٩ . ٧ - تاريخ الثقات للعجلي ص ٤٧٩ .

٨ - الأنساب ٤٣/٢ . ٩ - التهذيب ٣٤٤/١١ - ٣٤٥ .

١٠ - السنن ، حديث رقم (٣٦٨٢) .

١١ - مصادر أخرى للترجمة : طبقات ابن سعد ٤٧٥/٧ ، الثقات لابن حبان ٢٧٤/٩ ، الكاشف للذهبي ٣/ ٢٤٦ .

١٢ - أخرجه أبو داود (٢٥٠٣) كتاب الجهاد : ثنا عمرو بن عثمان و قرأته على يزيد ، حدثنا الوليد بن مسلم عن يحيى بن الحارث عن القاسم عن أبي أمامة الباهلي عن النبي صلى الله عليه وسلم و رواته ثقات ، وأخرجه ابن ماجة (٢٧٦٤).

١٣ - أخرجه أبو داود (٣٦٨٢) ثنا عبدالله بن مسلمة عن مالك و قال أبو داود قرأت على يزيد بن عبد ربه حدثكم محمد بن حرب عن الزبيدى عن الزهرى عن أبي سلمة عن عائشة ، سئل النبي صلى الله =

٤ - عبدالرزاق بن مسلم الدمشقي

اسمه و نسبه : عبدالرزاق بن عمر بن مسلم الدمشقي .

شيوخه : مُدرك بن سعد و مبشر بن إسماعيل .

تلامذته : يزيد بن محمد الدمشقي و مروان بن محمد الطاطري من العاشرة . د [1]

قول العلماء فيه :

قال أبو حاتم : كان فاضلا متعبدا و قال : صدوق يعد في الأبدال . [2]

و قال الذهبي : ثقة من الأولياء . [3] و قال ابن حجر : صدوق .

قول أبي داود :

قال أبو داود : كان من ثقات المسلمين من المتعبدين . [4]

الخلاصة :

اتفاق من ترجم له أنه ممن يحتج بحديثه .

٥ - مدرك بن سعد

اسمه و نسبه : مدرك بن سعد و يقال : ابن أبي سعد الفزاري أبو سعد الدمشقي .

شيوخه : يونس بن ميسرة بن حَلبس و يحيى بن الحارث .

تلامذته : عبدالرزاق بن عمر بن مسلم ، و أبو مسهر ... من السابعة .د [5]

قول العلماء فيه :

قال الدارمي : قال يحيى [6] : ثقة .

و قال أبو حاتم : لابأس به . [7]

و قال أبو زرعة الدمشقي : صالح . [8]

و ذكره ابن حبان في الثقات . [9]

وقال ابن حجر : لابأس به .

قول أبي داود :

قال أبو داود : قال يزيد بن محمد الدمشقي : يزيد : شيخ ثقة . [10]

الخلاصة :

أن مدركاً ثقة أو صدوق يحتج به و الله أعلم .

= عليه وسلم عن البِتْع فقال ... الحديث زاد يزيد : و البتع نبيذ العسل كان أهل اليمن يشربونه. وأخرجه البخاري (٥٥٨٥) و (٥٥٨٦) و مسلم (٢٠٠١) ، و الترمذي (١٨٦٣) و النسائي (٢٩٨/٨) و ابن ماجة (٣٣٨٦) من غير طريق عن ابن شهاب به ...

١ - تهذيب التهذيب ٦ / ٣٠٨ ، و التقريب ت (٤٠٦١) .

٢ - الجرح و التعديل ٦ / ٣٩ . ٣ - الكاشف ٢ / ١٧١ .

٤ - السنن رقم (٥٠٨١) في سياق السند .

٥ - تهذيب التهذيب ١٠ / ٧٩ ، و التقريب ت (٦٥٤٤) .

٦ - تاريخ الدارمي ت (٧٨٩) . ٧ - الجرح و التعديل ٨ / ٣٢٨ .

٨ - تاريخ أبو زرعة ١ / ٣٨٢ . ٩ - ٧ / ٥٠٥ .

١٠ - السنن (٥٠٨١) في سياق السند .

المطلـــب الثانـــي

الـرواة الذين ترجح الاحتجاج بهم و موافقـة أبي داود لذلك

١ - إبراهيـم الصائـغ

اسـمه ونسبه : إبراهيم بن ميمون الصائغ ، أبو إسحاق المروزي .

شيوخـه : حماد بن أبي سليمان ، ونافع مولى ابن عمر ، وعطاء بن أبي رباح و أبو إسحاق السبيعي.

تـلامـذتـه : حسان بن إبراهيم الكرماني ، و أيوب بن إبراهيم الثقفي ، و أبو حمزة السكري ، و داود بن أبي الفرات ، ...

قتل سنة إحدى و ثلاثين ومائة خت دس . (١)

قول العلماء فيه :

١ - التعديـل :

قال أحمد : ما أقرب حديثه و قال ابن معين : ثقة و قال أبو زرعة : لابأس به ، وقال النسائي : ثقة، و قال : لابأس به . (٢)

وذكره ابن حبان (٣) فقال : كان إبراهيم فقيهاً فاضلاً ، من الآمارين بالمعروف قتله أبو مسلم. (٤)

و قال : (٥) من الآمرين بالمعروف ، و المواظبين على الورع الموصوف مع الفقه ، بالدين والعبادة الدائمة ، وذكره النسائي في رسالته : تسمية فقهاء الأمصار . (٦)

واعتمد الذهبي في الكاشف (٧) قول النسائي : لابأس به و ذكره في الميزان (٨) و نقل قول من وثقه وذكر قول أبي حاتم الآتي ثم ذكره في كتابه من تكلم فيه و هو موثق (٩) ، و قال في المغني في الضعفاء (١٠) : وقد وثق .

وقال ابن حجر (١١) : صدوق .

٢ - الجـرح :

قال أبو حاتم : يكتب حديثه و لا يحتج به (١٢) و نقل هذا القول الذهبي . (١٣)

٣ - قـول أبي داود :

كان إبراهيم رجلا صالحاً قتله أبو مسلم بعَرَنْدس ، قال : وكان إذا رفع المطرقة فسمع النداء سيبها . (١٤)

---

١ - تهذيب الكمال ٢٢٣/٢ .

٢ - الجرح و التعديل ١٣٥/١ .

٣ - الثقات ١٩/٦ .

٤ - طبقات ابن سعد ٣٧٠/٧ وفيه تفصيل لقصة مقتله.

٥ - مشاهير علماء الأمصار ص ١٩٥ ت (١٥٦٥).

٦ - ص ١٥٢ .

٧ - الكاشف : ٤٩/١ .

٨ - الميزان ٦٩/١ .

٩ - ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص ٣٣ .

١٠ - ٢٨/١ .

١١ - التقريب : رقم (٢٦١) .

١٢ - الجرح ١٣٥/١ .

١٣ - ديوان الضعفاء ص ١٣ .

١٤ - السنن رقم (٣٢٥٤) ونقل ابن حجر هذا القول عن يحيى بن معين و ابن حبان ، تهذيب التهذيب ٣٣/١ .

مروياته في السنن :

له حديث واحد في اللغو باليمين سيأتي في العلل .[1]

الموازنة :

١ - تقاربت أقوال جمهور العلماء الذين ترجموا له على اعتباره صدوقا لابأس بحديثه ، أي لا ينزل حديثه عن الحسن ، وهذا مدلول " ما أقرب حديثه " و لابأس به " و " صدوق " .

٢ - انفرد أبو حاتم بقوله : يكتب حديثه ولا يحتج به و هي من درجات الاعتبار عنده[2]، وهو من المتعنتين في الرجال .[3]

٣ - ذكره النسائي و ابن حبان في عداد الفقهاء و أكد أبو داود و ابن حبان على كونه صالحاً ورعاً فاضلاً .

٤ - لاحظت أن ذكر الإمام أبي داود للرجل بالصلاح و الفقه مع السكوت عن قضية النقد الحديثي - بعبارة صريحة - أنه يحتج بهذا الراوي .[4]

٥ - من خلال قول أحمد فيه ، وتوثيق النسائي له في بعض أقواله ، وقوله فيه : لابأس به ، وثناء ابن حبان ، وأبو داود عليه ، يترجح لدينا أن حديثه لا ينزل عن درجة الحسن ، و أن قول أبي حاتم تعنت منه .

٢ - ثابت بن هرمز

اسمه و نسبه : ثابت بن هرمز ،أ بو المقدام ، الحداد ، الكوفي ، مولى بكر بن وائل .

شيوخه : عدى بن دينار ، و سعيد بن المسيب ، و سعيد بن جبير .

تلامذته : سفيان الثورى ، سليمان الأعمش ، وهو من أقرانه ، شعبة بن الحجاج و شريك ، و ولده عمرو . روى له د س ، ق من السادسة .[5]

قول العلماء فيه :

١ - التعديل :

قال يحيى بن معين:[6] ثقة ، و قال أبو حاتم:[7] ، صالح ، وقال أحمد [7] : ثقة ، ووثقه النسائي[5] و ابن شاهين[8].

وذكره ابن حبان في الثقات [9] ، وقال:ثابت بن هريمز عن عباد ، و من زعم أنه ثابت بن هرمز فإنه تورع عن التصغير . و قال ابن أبي حاتم : عن ثابت بن هريمز ، قال أحمد،هو ثابت بن هرمز ، و يقال هريمز، وسبق إلى هذا مسلم فقال في شيوخ الثورى : ثابت بن هرمز و يقال هريمز [10]، وجعلهما البخارى اثنين[11]

---

١ - مصادر أخرى للترجمه : الكنى للدولابي ٩٩/١ ، الكنى لمسلم ق (٢) التاريخ الكبير ٣٢٥/١ ،تهذيب التهذيب ١٧٢/١ ، ووقع فيه قول أبي حاتم : يكتب حديثه و يحتج به ، وهو خطأ من النسخ أو الطبع.

٢ - الجرح والتعديل ٣٧/٢ . ٣ - ذكر من يعتمد قوله للذهبي ، ص ١٥٩ .

٤ - انظر السؤالات ص ٣٦٨ .

٥ - تهذيب الكمال ٣٨٠/٤ و التقريب ١٣٣ ت ٨٣٢ . ٦ - التاريخ ٧٠/٢ .

٧ - الجرح و التعديل ٤٥٩/٢ . ٨ - تاريخ أسماء الثقات ص ٨٣ ت ١٤٢ .

٩ - الثقات ١٢٤/٦ . ١٠ - تهذيب التهذيب ١٦/٢ .

١١ - التاريخ الكبير ١٧١/٢ .

و قال يعقوب بن سفيان : كوفي ثقة ، ووثقه ابن المديني ، وأحمد بن صالح ، وقال : كان شيخاً عالياً صاحب سنة ، وأخرج ابن حبان و ابن خزيمة حديثه ، وصححه ابن القطان [١] ، و قال عقبه : لا أعلم له علة، وثابت ثقة ، ولا أعلم أحدا ضعفه غير الدارقطني [٢] ، و قال الذهبي [٣] : ثقة ، وقال ابن حجر [٤] : صدوق يهم .

٢ - الجرح :

قال ابن القطان الفاسي ، لا أعلم أحدا ضعفه غير الدارقطني ، ونقل ابن حجر عن الأزدي* قوله : يتكلمون فيه [٢] ، وذكر ابن الجوزي [٥] راويا سماه : ثابت بن أبي المقدام قال الذهبي : ما أبعده أن يكون ثابتا أبا المقدام ، و هو ثقة احتج به النسائي .

٣ - قول أبي داود :

قال أبو داود [٦] : ثابت بن المقدام رجل ثقة ، كذا سماه ابن المقدام ، وهو نفسه لأنه والد عمرو بن ثابت ، وكذا نقل الآجري [٢] عنه أنه قال : ثقة .

الموازنة :

١ - رأينا أن ابن المديني و أحمد و يحيى ، وأحمد بن صالح المصري ، و أبو داود و النسائي وابن شاهين قد وثقوه ، وقال أبو حاتم - مع تشدده - : صالح . و صحح حديثه : ابن حبان و ابن خزيمة ، وابن القطان الفاسي .

٢ - لم يتبين لي وجه تضعيف الإمام الدارقطني له ، وقد رده ابن القطان ، وهو من علمنا ! وأكد توثيقه الذهبي من بعده .

٣ - أما قول الأزدي فلا يعتد به و هو متكلم فيه . [٧] .

٤ - يبدو أن ابن حجر قد راعى قول الدارقطني فقال صدوق يهم .

٥ - أمام هذا لا يسعنا إلا ترجيح الاحتجاج بحديثه ، لكنه لا يرتقي عن درجة الحسن و يحتاج إلى تأمل ما فيه من الوهم ، لأجل قول الدارقطني .

٦ - و قد رأينا - مع توثيق الإمام أبي داود له - أنه لم يخرج له إلا حديثاً واحداً و هو حديث صحيح.[٨]

---

١ - هو الإمام الحافظ الناقد ، أبو الحسن ، علي بن محمد المغربي الفاسي ، المعروف بابن القطان، من أبصر الناس بصناعة الحديث في عصره ، له كتاب " بيان الوهم و الإيهام الواقعين في كتاب الأحكام " انتقد فيه كتاب " الأحكام الشرعية الكبرى " لأبي محمد عبدالحق الإشبيلي ت (٥٨١) ، قال الذهبي : يدل (كتابه) على قوة ذكائه و سيلان ذهنه ، وبصره بالعلل ، لكنه تعنت في أماكن ، و قد توفي سنة (٦٢٨) هـ السير ٢٢/ ٣٠٦ - ٣٠٧ ، وانظر كتاب الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الاسلام ص ١٧٣ - ١٧٥ ، للدكتور بشار عواد .

٢ - تهذيب التهذيب : ٢/ ١٦ . ٣ - الكاشف ١/١١٧ . ٤ - تقريب التهذيب ص ١٣٣ .

٥ - كتاب الضعفاء والمتروكين ١/١٥٩ . ٦ - السنن رقم (٢٨٧) ونسبه ليحيى بن معين .

٧ - قال ابن حجر : الأزدي ضعيف ، فكيف يقبل منه تضعيف الثقات ، هدى الساري ، ص ٤٠٠ .

٨ - انظر مصادر أخرى للترجمة : طبقات ابن سعد ٦/٣٢٨ ، المعرفة والتاريخ (٢/٦٤٣ ، ٣/ ٨٩ ، ١٩٨ ، ٢٢١) ، الكنى لمسلم ص ١٠٥ ، تذهيب التهذيب - مخطوط (١/ ق ٩٧) ، الخلاصة ص ٤٨ .

* هو أبو الفتح محمد بن الحسين ت (٣٧٤)

مروياته في السنن :

وجدت له حديثا واحدا

ثنا مسدد ، ثنا يحيى القطان عن سفيان ثني ثابت الحداد ثني عدى بن دينار ، قال : سمعت أم قيس بنت محصن [1] تقول : سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن دم الحيض يكون في الثوب ، قال : " حكيه بضلع و اغسليه بماء و سدر " [2].

٣ - معلى بن منصور

اسمه و نسبه : معلى بن منصور الرازى الفقيه الحنفي ، أبو يعلى ، نزيل بغداد .

شيوخه : مالك و سليمان بن بلال و حماد بن زيد وليث بن سعد و محمد بن دينار وغيرهم .

تلامذته : أبو بكر بن أبي شيبة و الذهلي و يعقوب بن شيبة .

روى له الجماعة مات سنة إحدى عشرة و مائتين . [3]

قول العلماء فيه :

١ - التعديل : قال يحيى بن معين : ثقة [4] ، و قال إذا ختلفت معلى الرازى و إسحاق بن الطباع في حديث مالك ، فالقول قول معلى ، في كل حديث معلى أثبت منه ، و خير منه [5] أقول : وإسحاق هو ابن عيسى ، صدوق .

و قال ابن سعد كان صدوقا صاحب حديث و رأى وفقه ، فمن أصحاب الحديث من يروى عنه و منهم من لا يروى عنه الرأى . [6]

و قال أبو حاتم : كان صدوقاً في الحديث و كان صاحب رأي [7].

و قد يفهم من قولهم : كان صاحب رأى ، أى ممن يقول بالإرجاء وخلق القرآن و نحو ذلك مما يخالف أهل الحديث .

و الذى أرجحه هنا أن معلى لم يكن كذلك ، يؤكد هذا قول سهل بن عمار ... كنت عند المعلى فدخل علينا إبراهيم بن مقاتل المروزى ، فذكر للمعلى أن الناس قد خاضوا في أمره ، فقال : ماذا يقولون؟ قال : إنهم يقولون : إنك تقول : القرآن مخلوق ، فقال : ما قلت ، و من قال القرآن مخلوق فهو عندى كافر .

قال الذهبي تعقيبا : كان معلى صاحب سنة و اتباع وكان بريئا من التجهم . [8]

و قال العجلي : ثقة ، صاحب سنة ، طلبوه للقضاء غير مرة فأبى . [9]

---

١ - هي أم قيس بنت محصن الأسدية ، أخت عكاشة بن محصن الصحابي المشهور ، صحابية مشهورة ، تقريب ص ٧٥٨ .

٢ - أخرجه أبو داود (٣٦٣) في الطهارة باب المرأة تغسل ثوبها الذى تلبسه ، والنسائي ١/١٥٤-١٥٥ . وابن ماجة (٦٢٨) و ابن خزيمة ١/١٤١ رقم ٢٧٧ و ابن حبان ٤/٢٤٠ رقم ١٣٩٥ . من طرق عن ثابت .

٣ - التاريخ الكبير ٧/٣٩٥ و الصغير ٢/٢٩٥ و الجرح و التعديل ٦٠/٣٣٤ ، تاريخ بغداد ١٣ / ١٨٨ ، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٣٨ - ٢٣٩ .

٤ - تاريخ عثمان الدارمي ت ٨١٦ .

٥ - تاريخ بغداد والتهذيب .

٦ - الطبقات الكبرى ٧/٣٤١ ، كذا وقع في المطبوع - الرأى - و لعلها لأجل الرأى . أو نحو ذلك .

٧ - الجرح و التعديل ٨/٣٣٤ .

٨ - تاريخ بغداد ١٣/١٨٨ ، والسير ١٠/٣٦٩ .

٩ - تاريخ الثقات ص ٤٣٥ . والعجلي هو أحمد بن عبد الله بن صالح ت (٢٦١) .

و قال أبو زرعة : رحم الله أحمد بن حنبل ، بلغني أنه كان في قلبه غصص من أحاديث ظهرت عن المعلى بن منصور ، كان يحتاج إليها ، وكان المعلى أشبه القوم - يعني أصحاب الرأي - بأهل العلم و ذلك أنه كان طلابة للعلم ، و رحل و عني به ، فتصبر أحمد عن تلك الأحاديث ، و لم يسمع منه حرفا ، و أما علي بن المديني و أبو خيثمة و عامة أصحابنا فسمعوا منه ، وهو صدوق .[1]

و قال يعقوب بن شيبة*: ثقة فيما تفرد به و شورك به ، متقن ، صدوق ، فقيه ، مأمون .

و قال أحمد : من كبار أصحاب أبي يوسف و محمد و من ثقاتهم في النقل و الرواية .[2]

و ذكره ابن حبان في الثقات .[3]

و قال ابن عدي : و لمعلى بن منصور حديث صالح عن ثقات الناس يرويه عنهم ، و قد حدث عنه من المعروفين جماعة ، و أرجو أنه لابأس بحديثه ، لأني لم أجد في حديثه حديثا منكرا فأذكره .[4]

و قال الخطيب البغدادي:[5] ثقة ، وقال الذهبي:[6] الفقيه من كبار علماء بغداد و قال أيضا[7]: الفقيه الحافظ .

و قال ابن حجر[8]: ثقة ، سني ، فقيه ، أخطأ من زعم أن أحمد رماه بالكذب .

٢ - الجرح :

لم ينقل عن أحد أنه تكلم فيه إلا أحمد .

قال الميموني عن أحمد : ما كتبت عن معلى شيئاً قط ، وكذا قال الأثرم عن أحمد ، وقال أبو طالب عن أحمد : كان يحدث بما وافق الرأي ، وكان كل يوم يخطيء في حديثين وثلاثة ، وقال ابن الطباع : سألت أحمد عنه ، فسكت وقال أبو حاتم : قيل لأحمد كيف لم تكتب عن معلى ؟ قال : كان يكتب الشروط[9] و من كتبها لم يخل من الكذب .

وبعد أن نقل الذهبي قول أبي حاتم هذا ، قال : فهذا الذى صح عن أحمد فيه ، وهكذا : حكى أبو الوليد الباجي في كتابه و أما ابن أبي حاتم فحكى عن أبيه أنه قال : قيل لأحمد : كيف لم تكتب عن معلى ؟ فقال كان يكذب[10] ا . هـ من الميزان .

أقول : الذى في كتاب ابن أبي حاتم بلفظ : لم يخل من الكذب و ليس كما نقل الذهبي ، وقد نسص ابن حجر على خطأ من نسب إلى أحمد أنه رماه بالكذب .

٣ - قول أبي داود :

قال أبو داود : قال يحيىٰ بن معين : معلى ثقة ، وكان أحمد لا يروى عنه لأنه كان ينظر في الرأي[11].

---

١ - تاريخ بغداد ١٣/ ١٨٩ ، والميزان ١٥١/٤ . * ت (٢٦٦)

٢ - التهذيب ١٠/ ٢٤٠ . ٣ - ج ٩ / ١٨٢ .

٤ - الكامل : ٦ / ٢٣٧٢ . ٥ - التاريخ : ١٣/ ١٨٨ .

٦ - الذهبي : الميزان ١٥٠/٤ . ٧ - الكاشف ١٤٥/٣ .

٨ - ابن حجر ، التقريب ، ص ٥٤١ ت ٦٨٠٦ .

٩ - الشروط : علم يبحث في كيفية ثبت الأحكام الثابتة عند القاضي في الكتب و السجلات ، على وجه يصح الاحتجاج به عند انقضاء شهود الحال. انظر كشف الظنون ١٠٤٦/٢ و مفتاح السعادة ٢٧٢/١ ، وحاشية السير ١٠/ ٣٦٧ . ١٠ - تاريخ بغداد ١٣/ ١٨٩ ، والتعديل و التجريح ٧٣٩/٢ ، والميزان : ١٥٠/٤ ، والتهذيب ١٠/ ٢٣٩ . ١١ - السنن حديث رقم (٣٠٩) .

الموازنـة :

١ - رأينا اتفاق من ترجم له على أنه ثقة أو صدوق ووصف أنه : صاحب سنة ، من كبار العلماء ، ومتقن ، ومأمون ، وفقيه ، وقد قدمة ابن معين على إسحاق بن عيسى في مالك دلالة على توثيقه .

٢ - أما قول أحمد فيه : فيبدو كما هو واضح من كلام أبي داود ، و كلام أحمد فيما رواه أبو طالب عنه - أنه توقف في الرواية عنه لأنه كان ينسب إلى أهل الرأى - و أحمد من عرفنا في اتباع الأثر والسنة - و قد أكد هذا كلام ابن سعد .

٣ - أن أحمد كان يتشوق لرواية أحاديث يحتاج لها ، لكن تفرد معلى بها جعله يتوقف في ذلك، مما سبب له غصصا - كما هو واضح في كلام أبي زرعة - و قد نص على نحو ذلك الذهبي في الميزان مبينا أن معلى كان ممن رحل في طلب الحديث ، أى فلذلك جمع ما لم يوجد عند غيره .

٤ - و لم يعد العلماء يوما أن الرأي مطعن في الراوى ، ما لم يؤثر ذلك على حفظه و ضبطه ، وليس هو كذلك هنا .

٥ - قد رأينا ابن عدي يؤكد أنه لم يقف على حديث منكر له و رأينا ابن حبان يذكره في الثقات ولا يأتي بكلمة تجرحه و هو من هو في التشدد على أصحاب الرأى .

نخلص من ذلك : أن معلى ثقة في نفسه يحتج بحديثه و قد روى له الجماعة مما يؤكد أنه ثقة .

و قد نقل أبو داود رأي من وثقه مبيناً سبب تنكب أحمد لحديثه ترجيحاً لجانب التوثيق و الله أعلم . (١)

و سنرى في الأحاديث التي رواها أبو داود عنه أنه لم يكن للمعلى ما يستنكر عليه فيها .

أما قصة تكذيب أحمد للمعلى فذكرها الذهبي فيما لم يصح عن أحمد في المعلى .

مروياته في السنن :

وجدت له عند أبي داود ثلاث روايات :

١ - ثنا إبراهيم بن خالد ثنا معلى بن منصور عن علي بن حسن عن الشيباني عن عكرمة ، قال: "كانت أم حبيبة تستحاض فكان زوجها يغشاها " (٢)

٢ - ثنا حجاج بن أبي يعقوب ثنا معلى بن منصور ثنا ابن المبارك ثنا معمر ، عن الزهرى عن عروة عن أم حبيبة أنها كانت تحت عبيد الله بن جحش فمات بأرض الحبشة فزوجها النجاشي النبي صلى الله عليه وسلم ، وأمهرها عنه أربعة آلاف و بعث بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مع شُرحبيل بن حَسَنة " (٣)

---

١ - انظر مصادر أخرى للترجمة : الضعفاء الكبير ٢١٥/٤ ، تذهيب التهذيب ٥٦/٤ ، تذكرة الحفاظ ٣٧٧/١ ، المغني في الضعفاء ٦٧٠/٢ ، العبر ٣٥٧/١ ، مقدمة الفتح ص ٤٤٤ ، طبقات الحفاظ ص ١٦٠ ، الخلاصة ص ٣٨٨ ، شذرات الذهب ٢٧/٢ ، الفوائد البهية ص ٢١٥ ، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٦٥ و فيه الغنية لمن أراد التثبت من صحة الاحتجاج به .

٢ - أخرجه أبو داود (٣٠٩) ، قال المنذرى في سماع عكرمة من أم حبيبة و حمنة نظر ، وليس فيها ما يدل على سماعه منها ، وقال الحافظ في الفتح : هو حديث صحيح إن كان عكرمة سمع منها ا ه، ولم يتكلم أبو داود على هذه العلة .

٣ - أخرجه أبو داود (٢١٠٧) كتاب النكاح باب الصداق والنسائي ١١٩/٦ في النكاح باب القسط في الاصدق من طريق علي بن الحسن بن شقيق أنبأنا ابن المبارك به ورواه أبو داود من طريق علي بن الحسن عن ابن المبارك =

٣ - ثنا محمد بن عبدالرحيم ثنا المعلى بن منصور أخبرنا هشيم عن منصورعن ابن سيرين عن ابن العلاء عن العلاء الحضرمي أنه كتب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فبدأ باسمه . [١]

٤ - مهنا أبو شِبّل

اسمه و نسبه : مهنا بن عبدالحميد ، أبو شبل ، و يقال أبو سهل البصري .

شيوخه : حماد بن سلمة .

تلامذته : أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن منصور الكوسج ، وعلي بن مسلم ، وبندار ، ونصر بن علي .[٢]
روى عنه أبو داود و النسائي في مسند علي من كبار العاشرة .

قول العلماء فيه :

١ - الجرح :

قال أبو حاتم : مجهول [٢]

و ذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء و المتروكين ، وقال : قال الرازي : مجهول [٣].

و ذكره الذهبي في ديوان الضعفاء و المتروكين [٤] و قال مجهول : وكذا في المغني في الضعفاء [٥].

٢ - التعديل :

وثقه علي بن مسلم الطوسي [٦] ، و سكت عنه البخاري في التاريخ و قال الذهبي في الميزان [٧]: قد حدث عنه غير واحد و هو بصري ، وقال في الكاشف [٨] ثقة ، وقال ابن حجر [٩] : ثقة .

٣ - قول أبي داود :

قال أبو داود : [١٠] مهنا ثقة بصري .

الموازنة :

١ - تجهيل أبي حاتم لا يعتد به مع توثيق غيره للراوي ، فكم جهّل رواة في الصحيحين [١١] ،

= المبارك عن يونس عن الزهري مرسلا ، قال الذهبي في الميزان ١٥١/٤ : و قد انفرد معلى بحديث في سنن أبي داود يرويه عن ابن المبارك عن معمرعن الزهري به ... خالفه علي بن الحسن فرواه عن ابن المبارك فقال عن يونس عن الزهري فأرسله ... اهـ

أقول : قد رواه النسائي من طريق الدوري عن علي بن الحسن عن ابن المبارك كما رواه المعلى متصلا، فتكون العلة في الرواية المرسلة رواية أبي داود (٢١٠٨) عن محمد بن حاتم عن علي بن الحسن عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري مرسلا أو أن ابن المبارك رواه مرة عن يونس مرسلا وعن معمر متصلا. و يتبين أن المعلى لم ينفرد بالحديث المتصل بل تابعه علي بن الحسن عن ابن المبارك متصلا .. كما هو عند النسائي .

١ - هو في سنن أبي داود (٥١٣٥) كتاب الأدب باب فيمن يبدأ بنفسه في الكتاب ، و فيه ابن العلاء قال في التقريب مقبول و لم يخرج له من الجماعة سوى أبي داود ، و قد كانت كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك ، يبدأ بنفسه ، انظر سيرة ابن هشام ٢٣٥/٤ ،و ١٦٩ و الروض الأنف ١٩٦/٤ .

٢ - التاريخ الكبير ٨ / ٧٠ ، والجرح والتعديل ٨ / ٤٤٠ ، و تهذيب التهذيب ٣٣٠/١٠ .

٣ - كتاب الضعفاء والمتروكين ١٤٤/٣ .

٤ - ديوان الضعفاء ص ٣١٠ ، ت ٤٢٦٨ .

٥ - ٦٨١/٢ .

٦ - ميزان الإعتدال ١٩٧/٤ .

٧ - المصدر السابق .

٨ - ١٥٩/٣ .

٩ - التقريب ص ٥٤٩، ت ٦٩٣٨ .

١٠ - السنن (٤٩٩٣) كتاب الأدب باب في حسن الظن .

١١ - انظر الرفع والتكميل ص ٢٥٣ - ٢٥٦ .

و يبدو أن الآخرين تابعو أبا حاتم ، و قد روى عنه عدد من الأئمة الكبار ، فلا يسلم القول بجهالته ٠

٢ - علي بن مسلم الطوسي ممن يعتمد قوله في الجرح و التعديل [١] وهو معاصر لمهنا وتلميذ له ، فهو أدرى به ، وأعلم ، وقوله أولى من قول من جهله ، ومن علم حجة على من لم يعلم ، ويؤيده توثيق أبي داود له ٠

٣ - و هذا جعل الذهبي يوثقه فيما بعد ، وكذلك ابن حجر ، فالراجح أن الراوي ثقة و حديثه صحيح ٠

رواياته في السنن :

له حديث واحد : عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " حسن الظن من حسن العبادة"[٢]

٥ - مخلد بن يزيد

اسمه ونسبه : مخلد بن يزيد القرشي الجزري الحراني أبو خِداش و يقال أبو الحسن و أبو يحيى ٠

شيوخه : ابن جريج و جعفر بن برقان و يحيى بن سعيد الأنصاري و غيرهم ٠

تلامذته : أبو بكر بن أبي شيبة و يحيى الحِمّاني و يعقوب بن كعب الانطاكي ٠

روى له البخاري و مسلم و أبو داود و النسائي و ابن ماجه ، مات سنة ثلاث و تسعين ومائة[٣] ٠

قول العلماء فيه :

قال أبو بكر الأثرم : قال أحمد : كان لا بأس به كتبت عنه و كان يهم [٤]٠

و قال عثمان الدارمي سألت يحيى ، مخلد بن يزيد ما حاله ؟ فقال : ثقة ، [٥] و كذا قال يعقوب بن سفيان و أبو داود الطيالسي ٠ [٦]

قال أبو حاتم : [٧] صدوق ، و قال أحمد بن علي الأبّار : سألت علي بن ميمون عنه فقال : كان قرشياً ، نعم الشيخ ، و قال الساجي [٦] : كان يهم ، و قال ابن سعد كان فاضلا خيرا كبير السن [٨] ، و ذكره ابن حبان في الثقات [٩] و قال المنذري : و قد احتج البخاري و مسلم بحديث مخلد بن يزيد هذا و قال أحمد : كان يهم ٠ [١٠]

وقال الذهبي [١١] : صدوق مشهور ، وقال في الكاشف :[١٢] ثقة ، وذكره في المغني في الضعفاء ، وقال: صالح الحديث ، روى حديثا عن ابن جريج فوصله في الصلاة ، فقال أبو داود : إنما رواه الناس مرسلا ومخلد شيخ [١٣] ، و يبدو أنه ذكره في الميزان و المغني لهذا السبب ٠

---

١ - ذكر من يعتمد قوله ، للذهبي ص ١٧٦ ٠ ٢ - أخرجه أبو داود (٤٩٩٣) ثنا موسى بن إسماعيل، ثنا حماد ح و ثنا نصر بن علي عن مهنا و أخرجه عن محمد بن واسع عن شتير بن نهار عن أبي هريرة به ، وهو حديث حسن جامع الاصول ١١/ ٦٩٣ ٠

٣ - التاريخ الكبير ٤٣٧/٧ - ٤٣٨ ، تهذيب التهذيب ١٠/ ٧٧ ٠

٤ - الجرح و التعديل ٣٤٧/٨ ٠ ٥ - تاريخ عثمان الدارمي ت (٧٥٨ ، ٧٦٤) ٠

٦ - التهذيب ٧٧/١٠ ٠ ٧ - الجرح و التعديل ٣٤٧/٨ ٠

٨ - التهذيب ١٠/ ٧٧ ٠ ٩ - الثقات ١٨٦/٩ ٠

١٠ - مختصر السنن ١٧/٢ ٠ ١١- ميزان الاعتدال ٨٤/٤ ٠

١٢ - الكاشف ١١٣/٣ ٠

١٣ - المغني في الضعفاء ٤٦٨/٢ ٠

قال في التقريب   صدوق له أوهام .

قول أبي داود : (١)

قال أبو داود : مخلد شيخ .

مروياته في السنن :

أخرج له أبو داود حديثين :

١ - عن جابر لما استوى رسول الله صلى الله عليه و سلم يوم الجمعة قال : اجلسوا فسمع ذلك ابن مسعود فجلس على باب المسجد ، فرآه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " تعال يا عبدالله بن مسعود " .

قال أبو داود : هذا يعرف مرسلا ، إنما رواه الناس عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم و مخلد شيخ (٢) ا .هـ ، قلت و العلة فيه من مخلد هذا .

٢ - عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
" ما أصرّ من استغفر وإن عاد في اليوم سبعين مرة " (٣)
وسكت عنه أبو داود .

الخلاصة :

أن مخلد بن يزيد يحتج به ما لم يخالف ، صدوق يخطئ ، لا ينزل حديثه عن درجة الحسن ، ويفتش عن أوهامه كما فعل أبو داود هنا ، و سكت عن حديثه الآخر حيث لم تكن العلة فيه .

و قد أوصلني الاستقراء أن لفظة شيخ عند أبي داود لا تحدد مرتبة الراوي ، بقدر ما تدل على أنه غير مجهول ، فهي من مراتب الاعتبار عنده .

٦ - أبو الحسن مولى بني نوفل

اسمه ونسبه : هو أبو الحسن مولى عبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشمي .

شيوخه : روى عن ابن عباس .

تلامذته : يروي عنه عمر بن مُعتِّب المدني ، والزهري ، ويزيد بن عبدالله بن قُسيط (٤)

روى له أبو داود والنسائي و ابن ماجة ، و رمز ابن حجر في التقريب لرقم مسلم و لا يوجد هذا الرمز في التهذيب .

---

١ - السنن (١٠٩١) كتاب الصلاة باب الإمام يكلم الرجل في خطبته ، انظر المختصر و الميزان والمغني والتهذيب (المواضع السابقه) .

٢ - أخرجه أبو داود (١٠٩١) والبيهقي ٢٠٦/٣ من طريق مخلد عن ابن جريج عن عطاء به ، ورواه عبد الرزاق (٥٣٦٨) و البيهقي معلقا عن معاذ بن معاذ كلاهما عن ابن جريج به مرسلا .

٣ - أخرجه أبو داود (١٥١٤) كتاب الصلاة باب الاستغفار : ثنا النفيلي ، ثنا مخلد بن يزيد ، وأخرجه الترمذي (٣٥٥٩) كتاب الدعوات باب (١٠٧) ثنا حسين بن يزيد الكوفي ، ثنا أبو يحيى الحِمَّاني كلاهما (الحماني و مخلد) ثنا عثمان بن واقد عن أبي نُصيرة عن مولى لابي بكر به ...
قال الترمذي : هذا حديث غريب إنما نعرفه من حديث أبي نُصيرة و ليس إسناده بالقوى . ا هـ .
و العلة فيه : جهالة مولى أبي بكر و هو أبو رجاء كما قيل ، مجهول ، تقريب ت (٨٠٩٤) .

٤ - الجرح و التعديل ٣٥٦/٩ و التهذيب ١٢ / ٧٣ .

أقوال العلماء فيه :

١ - التعديل :

قال أبو حاتم الرازي : ثقة [(١)]

و قال أبو زرعة : مدني ثقة . [(١)]

وقال الإمام أحمد : أبو حسن عندي معروف . [(٢)]

و قال ابن عبدالبر : اتفقوا على أنه ثقة . [(٣)]

٢ - الجرح :

قال ابن المبارك لمعمر : من أبو الحسن هذا ؟ لقد تحمل صخرة عظيمة . [(٤)]

و قال ابن حجر في التقريب : مقبول .

موقف أبي داود :

قال أبو داود : قد روى عنه الزهري و قال : كان من الفقهاء (و أهل الصلاح) و أبو الحسن (هـذا) معروف . [(٥)]

الموازنة :

الراجح أن الراوي ثقة - لكن بمعناها المتسع الذي يشتمل على من كان حديثه حسنا فما فوق - و قد أراد أحمد - و تبعه أبو داود على ذلك - بقوله معروف الرد على من حمّله عهدة الحديث ، ولأجل قول ابن المبارك - الذي رده ضمنا الإمام أحمد و أبو داود - قال ابن حجر : هو مقبول .

و عليه فلا يكون قوله مقبولا و الله أعلم .

و قد كشفت دراسة الحديث أن العهدة ليس عليه بل من تلميذه عمر بن معتب و هو ضعيف .

---

١ - الجرح و التعديل ٣٥٦/٩ و كتاب " أبو زرعة و جهوده " ٩٥٩/٣ و التهذيب ٧٣/١٢ .

٢ - تهذيب ابن القيم ١١٣/٣ ، والمغني لابن قدامه ٢٦٤/٧ .

٣ - التهذيب ١٢/ ٧٤ .

٤ - السنن لأبي داود رقم (٢١٨٨) و سنن النسائي ١٥٥/٦ و سنن ابن ماجة حديث (٢٠٨٢) و التهذيب ١٢ / ٧١ .

٥ - السنن حديث رقم (٢١٨٨) و التهذيب ١٢/ ٧٣ و ما بين المعكوفتين زيادة من التهذيب و قد نسب الكلام كله لأبي داود و لم يقل قال : الزهري .

٧ - أبو يعقوب البغدادي

اسمه و نسبه : إسحاق بن أبي اسرائيل ، و اسمه ابراهيم بن كامجر المرْوزي ، أبو يعقوب ، نزيل بغداد .

شيوخه : حماد بن زيد ، و عبدالرحمن بن مهدي ، و عبدالوارث بن سعيد ، و هشام بن يوسف الصنعاني و غيرهم .

تلامذته : البخاري ، و روى عنه في كتاب الأدب ، و أبو داود و أبو يعلى المَوْصِلي ، و بقي بن مخلد و غيرهم مات سنة خمس أو ست و أربعين و مائتين ، بخ دس .(١)

قول العلماء فيه :

١ - التعديل :

قال أبو بكر بن خيثمة ، عن يحيى بن معين : ثقة .(٢)

و قال يحيى أيضا : ابن أبي إسرائيل من ثقات المسلمين ، ما كتب حديثا قط عن أحد من الناس ، إلا ما ضبطه هو في ألواحه أو كتابه و قال يحيى : ثقة ، مأمون ، ضابط ، أثبت من القواريري ، و أكيس و أضبط منه و من أبيه و من أهل قريته ، و ليس هو مثل إسحاق .(٣)

و قال الدارمي قال يحيى : إسحاق ثقة .(٤)

و قال يعقوب بن شيبة : سريج بن يونس شيخ صالح صدوق ، و إسحاق أثبت منه .(٥)

و قال الدارقطني : ثقة .(٥)

و قال أبو القاسم البغوي : كان ثقة مأمونا إلا أنه كان قليل العقل .(٦)

و قال صالح بن محمد الحافظ ، المعروف صالح جَزَرة ، : صدوق في الحديث إلا أنه كان يقول : القرآن كلام الله و يقف .(٦) أي أنه لا يصرح أنه غير مخلوق .

و قال أحمد : واقفي مشؤوم ، إلا أنه صاحب حديث كيس.(٧) و قال أيضا : - شيخ ثقة .(٨)

و أسند الخطيب عن أبي علي الحسين بن إسماعيل الفارسي عن عبدوس بن عبدالله بن محمد بن مالك بن هانيء النيسابوري (٩) . عن إسحاق بن أبي إسرائيل ، فقال : كان حافظاً جدًا ، و لم يكن مثله في الحفظ و الورع ، و كان لقي المشايخ ، فقلت كان يتهم بالوقف ؟ قال : نعم ، و اتهم و لم يكن بمتهم.(١٠)

و ذكره ابن حبان في الثقات .(١١)

و قال الذهبي : ثقة مُعمّر .(١٢)

٢ - الجرح :

قال أبو حاتم : كتبت عنه فوقف في القرآن فوقفنا عن حديثه ، و قد تركه الناس ، حتى كنت أمر بمسجده وهو وحيد لا يقربه أحد بعد أن كان الناس إليه عنقا واحدا . سئل أبو زرعة عنه فقال : كان عندي

---

١ - التاريخ الكبير ١/٣٨٠ ، والتاريخ الصغير ٢/٣٥١ و الجرح و التعديل ٢/٢١٠، وتهذيب الكمال ٢/٣٩٨.

٢ - تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص ٦٣ ، و تاريخ بغداد ٦ / ٣٥٨ .

٣ - تاريخ بغداد ٦ / ٣٥٨ . ٤ - تاريخ الدارمي ت (٢٩٣) .

٥ - تاريخ بغداد ٦ / ٣٥٩ . ٦ - تاريخ بغداد ٦ / ٣٦١ . وقد توفي صالح سنة (٢٩٣) وانظر قصة تلقيبه بجزرة في السير ١٤/٢٥. ٧ - تاريخ بغداد ٦/٣٥٩-٣٦٠

٨ - تهذيب التهذيب ١ / ٢٢٤ ، وانظر مسند أنس في مسند أحمد .

٩ - إمام جليل متقن شيخ هَمَذان (ت ٤٩٠) السير ١٩ / ٩٧ . ١٠ - تاريخ بغداد ٦ / ٣٦٠ .

١١ - الثقات ٨ / ١١٦ . ١٢ - الكاشف ١ / ٦٠ .

انه لا يكذب ، فقيل له : إن أبا حاتم قال : ما مات حتى حدث بالكذب ، فقال : حدث بحديث منكر ، و ترك الحديث عنه . (١)

و قال أبو سعيد الدارمي تعقيبا على توثيق يحيى : لم يكن إسحاق أظهر الوقف حين سألت يحيى عنه ... و يوم كتبنا عنه كان مستوراً . (٢)

و قال ابن سعد : كان مخلطا متنقلا وقف في القرآن و رجع مرارا . (٣)

و قال الساجي : تركوه لموضع الوقف ، و كان صدوقا . (٤)

وقال أحمد : واقفي مشؤوم إلا أنه صاحب حديث كيس .

قول أبي داود :

قال أبو داود : ثقة . (٥)

و قال أبو الحسن بن العبد : و أثنى عليه أبو داود خيرا . (٦)

الموازنة :

١ - رأينا أن ابن معين و الإمام أحمد و أبا داود و ابن شيبة و ابن حبان و الدارقطني و البغوي وصالح جزرة و عبدوس و الذهبي قد وثقوه .

٢ - أن من تركه إنما كان ذلك لاتهامه بالوقف أي أنه لم يكن يصرح أن القرآن غير مخلوق . و قد صرح أبو حاتم أنهم تركوه لذلك .

٣ - نفى أبو زرعة تهمة الكذب عنه و كل ما في الأمر أنه وقع في مروياته حديثا منكرا .

٤ - إنْ سلمنا أن يحيى وثقه قبل أن يعلم قوله بالوقف فإن أحمد مع تشدده في البدعة و كذا أبو داود و خاصة بدعة الوقف قد أثنوا عليه خيرا مع علمهم ببدعته .

٥ - يتبين من دراسة ترجمته أن قوله بالوقف كان تورعا عن الخوض في هذه المسائل لا تشككا وهذا يفسر لنا توثيق أحمد و أبي داود له . (٧)

٦ - أن قول ابن سعد لا يخرج عن اتهامه بالوقف وهذا قصده بقوله : كان مخلطا متنقلا .

الخلاصة :

إن جمهور العلماء قد وثقوا رواية إسحاق و قبلوها و من تكلم فيه ، فإنما تكلم لاتهامه بالوقف . وحكم رواية المبتدع مختلف فيها ، فالراجح أن الراوي ثقة محتج بحديثه و الله أعلم .

---

١ - الجرح و التعديل ٢ / ٢١٠ .

٢ - تاريخ الدارمي ت (٢٩٣) .

٣ - الطبقات الكبرى (٧ / ٣٥٣) .

٤ - تاريخ بغداد ٣ / ٣٦٠ .

٥ - السنن رقم (١٩٨٥) في سياق السند .

٦ - تحفة الأشراف ٥ / ٢٨١ . ٧- انظر تهذيب الكمال ٢/ ٤٠٤ والكاشف ١/ ٦٠

المبحث الثاني

رواة مرتبة الاعتبار

و فيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الرواة الذين لم يختلف في الاعتبار بحديثهم .

المطلب الثاني : الرواة الذين ترجح الاعتبار بهم و موافقة أبي داود لذلك .

المطلب الثالث : الرواة الذين ترجح الاعتبار بهم و مخالفة أبي داود في ذلك .

المبحث الثاني : رواة مرتبة الاعتبار

المطلب الاول : الرواة الذين لم يختلف في الاعتبار بحديثهم

١ - أبان بن طارق

اسمه و نسبه : أبان بن طارق البصري ٠

شيوخه : روى عن كثير بن شنظير ونافع ٠

تلامذته : خالد بن الحارث ، و دُرُست بن زياد ٠

روى له د من السادسة ٠[١]

قول العلماء فيه :

قال أبو زرعة [٢] : شيخ مجهول ، و قال ابن عدى [٣] : أبان بن طارق لا يعرف إلا بهذا الحديث (من دعي ٠٠٠وسيأتي) و هذا الحديث معروف به ، و له غير هذا الحديث ، لعله حديثين أو ثلاثة ، وليس له أنكر من هذا الحديث ٠

وذكره ابن الجوزى في كتاب الضعفاء و المتروكين ٠ [٤]

وقال الذهبي [٥] : لا يعرف ، و قال ابن حجر [٦] : مجهول الحال ٠

قول أبي داود :

قال أبو داود : أبان بن طارق [٧] : مجهول ٠

النتيجة :

أن أبان مجهول الحال فلا ينزل حديثه عن درجة الاعتبار به ، ويحمل على هذا قول أبي داود : مجهول و يؤيد هذا قول أبي زرعة : " شيخ مجهول " و قد روى عنه اثنان ٠

مروياته في السنن :

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من دعي فلم يجب فقد عصى الله ورسوله و من دخل على غير دعوة دخل سارقا و خرج مغيرا [٨]" [٩]

---

١ - تهذيب الكمال ١٣/٢ ، التقريب ٨٧ ت ١٣٩ ٠

٢ - الجرح والتعديل ٣٠١/٢ ٠

٣ - الكامل ٣٨٠/١ ٠

٤ - كتاب الضعفاء ، له ١٧/١ ٠

٥ - المغني في الضعفاء ٧/١ ٠

٦ - التقريب ت ١٣٩ ٠

٧ - السنن رقم ٣٧٤١ ٠

٨ - أخرجه أبو داود (٣٧٤١) و ابن حبان في كتاب المجروحين ٢٨٩/١ ، و البيهقي ٦٨/٧ ، ٢٦٥ عن درست بن زياد عن أبان عن نافع عن ابن عمر ، ضعفه أبو داود بأبان و ضعفه ابن حبان بدرست ٠
لكن أخرج البخارى (٥١٧٣) ومسلم (١٤٢٩) و الترمذى (١٠٩٨) ومالك ٥٤٦/٢ عن نافع عن ابن عمر مرفوعا : " اذا دعي احدكم إلى وليمة فليأتها " ٠
و أخرج البخارى (٥١٧٧) ومسلم (١٤٣٢) و مالك ٥٤٦/٢ عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا : " من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله " ٠ فالضعيف الشطر الثاني ٠

=(٩)=

٢ - إبراهيم بن سعيد

اسمه ونسبه : إبراهيم بن سعيد أبو إسحاق المدني ٠

شيوخه : نافع مولى ابن عمر

تلامذته : زكريا بن يحيى و قتيبة بن سعيد ٠

روى له أبو داود من السابعة ٠ (١)

قول العلماء فيه :

قال ابن عدى (٢) : يحدث عن نافع ، ليس بمعروف ، وذكر له حديث :

" لا تنتقب المرأة المحرمة " و قال هذا الحديث لا يتابع إبراهيم بن سعيد على رفعه و رواه جماعة عن نافع عن ابن عمر

و كذا قال ابن الجوزي (٣) : ليس بمعروف ٠

و قال الذهبي (٤) : منكر الحديث و لا يكاد يعرف ٠

و قال في التقريب (٥) مجهول الحال ٠

قول أبي داود :

قال أبو داود (٦) : شيخ من أهل المدينة ليس له كبير حديث ٠

و قال الذهبي (٧) : له حديث واحد في الإحرام ، أخرجه أبو داود و سكت عنه فهو مقارب الحال ٠

الموازنة :

١ - الراوي معروف العين لكنه مستور و قول أبي داود شيخ من أهل المدينة ، يدل على ذلك دون بيان مرتبته النقدية ، فهو في درجة الاعتبار عند المتابعة و يؤيده قول ابن عدى و ابن حجر ، وقول الذهبي الثاني ٠

٢ - أما قول الذهبي : سكت عنه أبو داود ، فليس كذلك لأن أبا داود ذكر حديثه ليبين أنه رفعه و خالف غيره ممن وقفه ٠

٣ - قول الذهبي منكر الحديث : يحمل حال المخالفة أو بمعنى غرابة حديثه و قلته لأنه قال ذلك قبل إيراد حديث خالف فيه ثم قال بعد ذلك مقارب الحال ٠

مروياته في السنن : له حديث واحد " المحرمة لا تنتقب ٠٠٠ (٨) و سيأتي (٩)

---

(٩)= مصادر أخرى للترجمة : الميزان ٩/١ ، الديوان ص ٧ ت ١٣١ ، الكاشف ٧٤/١ ، الخلاصة ص ١٣ ، التذهيب ١/ق/٣١، أسامي الضعفاء ٢٢/٢ ٠

١ - تهذيب الكمال ٩٨/٢ ٠

٢ - الكامل في الضعفاء ٢٥٧/١ ٠

٣ - كتاب الضعفاء والمتروكين ٣٤/١ ٠

٤ - المغني في الضعفاء ١٥/١ ، والميزان ٣٥/١ ٠

٥ - تقريب التهذيب ٨٩ ت ١٨٠ ٠

٦ - السنن عقب حديث (١٨٢٥) ، تهذيب التهذيب ١٢٥/١ ٠

٧ - الميزان ٣٥/١ ٠

٨ - السنن رقم (١٨٢٥ - ١٨٢٦) ٠

٩ - مصادر أخرى : الكاشف ٣٧/١ ، تهذيب التهذيب ١٢٥/١ ، تذهيب التهذيب ، والخلاصة ص ١٥ ٠

٣ - الحارث بن وجيه

اسمه و نسبه : الحارث بن وجيه الراسبي أبو محمد البصري .

شيوخه : لا يعلم له رواية إلا عن مالك بن دينار .

تلامذته : نصر بن علي ، و مسلم بن إبراهيم ، وموسى بن إسماعيل ، و زيد بن الحباب روى له د، ت ، ق، من الثامنة .(١)

قول العلماء فيه :

قال يحيى بن معين :(٢) ليس حديثه بشيء ، قال البخاري (٣) : عنده بعض المناكير ، و قال أبو حاتم (٤) : ضعيف الحديث في حديثه بعض المناكير .

و قال الترمذي (٥) هو شيخ ليس بذاك ، و قال النسائي (٦) : ضعيف .

و قال العقيلي (٧) ، لا يتابع على حديثه ، وله غير حديث منكر ، ونقل عن نصر بن علي الجهضمي أنه ضعف الحارث ، كما ضعفه (٨) ابن عدي .

و قال ابن حبان (٩) : كان قليل الحديث ، ولكنه يتفرد بالمناكير عن المشاهير في قلة روايته ، وقال الساجي : ضعيف ، و قال يعقوب بن سفيان : بصري لين الحديث ، و قال أبو جعفر الطبري : ليس بذاك ، و قال أحمد : لا أعرفه (١٠) ، و قال البيهقي (١١) : تكلموا فيه ، وقال الخطابي (١٢) : مجهول ، و قال الذهبي (١٣) : ضعفوه ، و قال ابن حجر (١٤) : ضعيف .

قول أبي داود : قال أبو داود (١٥) : حديثه منكر وهو ضعيف وكذا نقل عنه الآجري (١٦) .

الموازنة :

اتفق أبو داود مع العلماء على ضعف الحارث و نكارة بعض حديثه ، و هذا الضعف داخل في ضمن دائرة الاعتبار بحديثهم ، وتشدد فيه يحيى بن معين و أنصفه البخاري و أبو حاتم ووافقهم الآخرون .

مروياته في السنن :

له حديث واحد :

" تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر وأنقوا البشر (١٧)" (١٨)

---

١ - تهذيب الكمال ٣٠٤/٥ والتقريب ١٤٨ ت ١٠٥٦ . ٢ - التاريخ ٩٥/٢ .

٣ - التاريخ الكبير ٢/ ٢٨٤ . ٤ - الجرح و التعديل ٩٢/٣ . ٥ - سنن الترمذي ١٧٨/١ .

٦ - الضعفاء و المتروكين ت ١١٨ . ٧ - الضعفاء الكبير ٢١٦/١ . ٨ - الكامل ٦١١/٢ .

٩ - كتاب المجروحين ٢٢٤/١ . ١٠- تهذيب التهذيب ١٦٢/٢ . ١١- السنن الكبرى ١٧٥/١ .

١٢- معالم السنن ٨٠/١ ط النفاخ . ١٣- الكاشف ١٤١/١ . ١٤- التقريب

١٥ - السنن رقم (٢٤٨) . ١٦ - تهذيب التهذيب ١٦٢/٢ . ١٧- سيأتي في الفصل القادم .

١٨ - مصادر أخرى للترجمة : الضعفاء الصغير للبخاري ص ٣٢ ت ٦٢ ، التاريخ الصغير ١٧٥/٢ ، المعرفة والتاريخ ١٢٠/٢ ، ٦٠/٣ ، العلل لابن أبي حاتم ٢٩/١ ، تاريخ أسماء الضعفاء لابن شاهين ص ٧٠ ت ١٠٧ ، الضعفاء ، والمتروكين لابن الجوزي ١٨٤/١ ، المغني في الضعفاء ١ / ١٤٤ ، والميزان ٤٤٥/١ ، الخلاصة ص ٧٩ ، أسامي الضعفاء لأبي زرعة ٦٠٧/٢ ، الضعفاء لأبي نعيم ص : ٧٢ . و تذهيب التهذيب ١/ ق ١١٦ / ب .

٤ - سعد بن عبدالله الأغطش

اسمه ونسبه : سعد بن عبدالله الأغطش ، الخزاعي ، مولاهم ، الشامي ، ويقال : سعيد .

شيوخه : عبدالرحمن بن عائذ الثمالي ، والهيثم بن مالك ، و أبي الدرداء مرسلا .

تلامذته : إسماعيل بن عياش ،بقية بن الوليد ، و أبو بكر بن عبيد الله بن أبي مريم .

روى له أبو داود من الرابعة .[١]

قول العلماء فيه :

ذكره ابن حبان في الثقات [٢] و سماه سعيدا و قال يروى عن جماعة من الصحابة روى عنه أهل الشام.

و قال مغلطاى [٣] : قال ابن حزم مجهول [٤]

وقال عبدالحق : ضعيف [٥]

وسكت عنه في الكاشف [٦] و ذكره العراقي [٧] في ذيل على ميزان الإعتدال ، و لم ينقل المزى فيه جرحا و لا تعديلا ، وقال ابن حجر [٨] : لين الحديث و أخذ بهذا صاحب عون المعبود .

قول أبي داود :

بعد رواية حديثه قال [٩] : ليس بالقوى ، والظاهر أنه يعود للحديث كما في حاشية بذل المجهود و تهذيب التهذيب ، لكن ذكر في بذل المجهود : أى ليس سعد الأغطش قويا .

و للاحتياط ذكرته هنا و درست الحديث في موضعه .

الموازنة :

الراوى من التابعين لكنه مجهول الحال ، ويصح الاعتبار بحديثه إذا تأيد من طرق أخرى و لم يخالف وإلا فهو ضعيف و هذا مقتضى قول أبي داود ليس بالقوي . وهذا مقتضى قول ابن حجر :لين الحديث ،أى إذا لم يتابع فإن توبع فهو مقبول ..

مروياته :

له حديث واحد : "لك ما فوق الإزار و التعفف عن ذلك أفضل " و سيأتي .[١٠]

---

١ - تهذيب الكمال ١٠/ ٢٨٤ .

٢ - الثقات ٢٨٦/٤ .

٣ - حاشية تهذيب الكمال ٢٨٤/١ .

٤ - المحلى ١٨١/٢ .

٥ - تهذيب التهذيب ٣/ ٤٧٧ .

٦ - الكاشف ٢٧٨/١ .

٧ - ذيل على ميزان الإعتدال ص ١٩٨ - ١٩٩ .

٨ - التقريب ص ٢٣١ ، ت ٢٢٤٦ .

٩ - سنن أبي داود ٢١٣ ، باب في المذى ، بذل المجهود ١٧٤/٢ ، عون المعبود ٨٥/١ ، ومختصر المنذرى ١٤٩/١ .

١٠ - مصادر أخرى : تذهيب التهذيب (ج ٢/ ق ١٠) و الخلاصة ص ١١٤ .

٥ - محمد بن عمرو

اسمه و نسبه : محمد بن عمرو الأنصاري المدني .

شيوخه : روى عن عبدالله بن محمد عن عبدالله بن زيد في الأذان .

تلامذته : عبدالرحمن بن مهدى و حماد بن خالد الخياط .

روى له أبو داود من السابعة .[١]

قول العلماء فيه :

قال الذهبي : لا يكاد يعرف ، يروي حديث الأذان عن شيخ ، روى عنه حماد بن خالد و ابن مهدى ، محله العدالة[٢]. و قال ابن حجر : مقبول[٣]

قال ابن حجر : قرأت بخط الذهبي : حكمه العدالة ، يعني لرواية ابن مهدى عنه ، وقرأت بخط ابن عبدالهادى أنه أبو سهل الذى أفرده المزى بعده و استدل لذلك بأن الحديث الذى أخرجه أبو داود في الأذان وقع في مسند أحمد من الطريق المذكورة فوقع مكنى أبا سهل . اهـ .[٤]

و الأرجح أنهما مختلفان و محمد بن عمرو ، أبو سهل هو : الواقفي البصرى ، مشهور بكنيته ، وهو ضعيف و لا رواية له في الكتب الستة .

و أبو سهل هذا ذكره الآجرى في سؤالاته لأبي داود ، فقال أبو داود : كان يحيى بن سعيد : يضعفه.[٥]

قول أبي داود :

قال أبو داود :[٦] شيخ من أهل المدينة من الأنصار .

و لفظة أبي داود هنا يبدو أنها للتعريف به أكثر منها للحكم عليه ، فيعتبر بحديثه .

الموازنة :

رأينا أن الذهبي أثبت له العدالة و قال ابن حجر مقبول .

و قد أخذا ذلك من رواية ابن مهدى عنه ، لأنه عرف أنه لا يروى إلا عن ثقة أو عن راو عدل لم يترك[٧].

وهذا ما أفاده قول أبي داود : شيخ من أهل المدينة .

فدل ذلك أنه من أهل الاعتبار ، فإن إثبات العدالة لا يقتضي إثبات الضبط كما هو مقرر .

مروياته في السنن :

له حديث واحد :

---

١ - ميزان الإعتدال ٣/٦٧٤ ت ٨٠١٨ ، و تهذيب التهذيب ٩/٣٧٨ .

٢ - الميزان ٣/٦٧٤ .

٣ - تقريب التهذيب ترجمة (٦١٩١) . ٤ - التهذيب ٩/٣٧٨ .

٥ - السؤالات ، ص ٣٤٩ .

٦ - السنن رقم (٥١٣) الصلاه باب في الرجل يؤذن و يقيم آخر و لم يذكر ذلك في المختصر ١ / ٢٨٠ ، ولا بذل المجهود ٤/٦٣ ، لا عون المعبود ١/٢٠٠ .

٧ - انظر فتح المغيث ١/٣١٦ و ٣١٨ و تدريب الراوى ١/٣١٧ ، والثقات لابن حبان ٨/٣٧٣ ، وتهذيب التهذيب ٦/٢٨١ ، وقواعد في علوم الحديث ص ٢٠٦ و ٢١٦ ، وشرح علل الترمذى ١/٣٩٨ .

و عن عبدالله بن زيد قال أراد النبي صلى الله عليه وسلم في الأذان أشياء لم يصنع منها شيئــــا قال فأري عبدالله بن زيد الأذان في المنام ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبره ، فقال : " ألقه على بلال " فألقاه عليه ، فأذن بلال ، فقال عبدالله : أنا رأيته و أنا كنت أريده ، قال : " فأقم أنت " (١)

---

١ - أخرجه أبو داود (٥١٢ ، ٥١٣) ، و أحمد ٤/ ٤٢ و الدارقطني ١/ ٢٤٥ .
قال البيهقي في إسناده و متنه اختلاف و قال الحازمي : " في إسناده مقال " ١٠هـ مختصر ١/ ٢٨٠ .
و ذلك :
١ - أن الحديث رواه حماد بن خالد عن محمد بن عمرو عن محمد بن عبدالله عن عمه عبدالله ...
و رواه ابن مهدى عن محمد بن عمرو عن عبدالله بن محمد عن جده عبدالله كما عند أبـــي داود والدارقطني و في بعض الروايات عن عمه عبدالله ، و روايته عن جده أصح .
٢ - العلة الثانية الاختلاف في محمد بن عمرو .
قال الدارقطني : قال أبو داود و محمد بن عمرو : مدني وابن مهدى لايحدث عن بصري ١٠هـ ،
وقال ابن عبد البر : إسناده أحسن من حديث الإفريقي " من أذن فهو يقيم " . التعليق المغني ١/ ٢٤٦ .
أقول : أراد الدارقطني بقوله : ابن مهدي لا يحدث عن بصري أن يرجح أن ابن عمرو هنا هو المدني و ليس البصري .
لكن هذه القاعدة ليست مسلمة ، فقد روى ابن مهدي عن بصريين مثل حماد بن زيد .

المطلب الثاني

الرواة الذين ترجح الاعتبار بهم و موافقة أبي داود لذلك

١ - أيوب بن سويد

اسمه و نسبه : أيوب بن سويد ، الرّملي ، أبو مسعود الحِمْيري السَّيبَاني .
شيوخه : أسامة بن زيد الليثي ، و يحيى بن أبي عمرو ، و يونس بن يزيد الأيلي .
تلامذته : أحمد بن عمرو بن السرح ، محمد بن أبان البلحي ، وبقية بن الوليد .
روى له : د ، ت ، ق مات سنة ثلاث و تسعين ومائة و قيل سنة اثنتين ومائتين .(١)

قول العلماء فيه :

قال أحمد (٢) : ضعيف ، وقال عباس الدوري عن يحيى :(٣) ليس بشيء كان يسرق الأحاديث ، قال أهل الرملة : حدث عن ابن المبارك بأحاديث ثم قال حدثني أولئك الشيوخ الذين حدثني عنهم ابن المبارك و قال ابن المبارك أرم به (٤) و قال الترمذي ترك ابن المبارك حديثه كما في الجرح .

و قال الدارمي (٥): عن يحيى ليس بشيء و قال معاوية بن صالح سمعت يحيى يقول : أيوب كان يدعي أحاديث الناس (٦) . و قال أبو حاتم (٧) : سئل يحيى عن أيوب فقال : كان يقلب حديث ابن المبارك والذي حدث به عن مشايخه الذين أدركهم فيقلبه على نفسه و قال البخاري (٨) : يتكلمون فيه .

و قال النسائي:(٩) ليس بثقة و قال الجوزجاني:(١٠) واهي الحديث و هو بعد متماسك ، وقال ابن شاهين (١١) قال يحيى : شامي و ليس بشيء و قال الساجي (١٢) ضعيف أرم به ، ذكره الذهبي (١٣) في ديوان الضعفاء و في المغني (١٤) و قال بتركه النسائي و قال الاسماعيلي (١٢) : فيه نظر ، و قال أبو حاتم(١٥):لين الحديث .

و قال ابن حبان (١٦) : كان رديء الحفظ ، يتقى حديثه من رواية ابنه محمد عنه لأن أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه وجد أكثرها مستقيمة و قال ابن عدي (١٧) : و لأيوب بن سويد حديث صالح عن شيوخ معروفين منهم يونس بن يزيد الأيلي ، و نسخة الزهري ، وعبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، و ابن جريج ، و الأوزاعي ، و الثوري ، و غيرهم و يقع في حديثه ما لا يوافق الثقات عليه ، و يقع فيه ما لا يوافقوه عليه ، و يكتب حديثه في جملة الضعفاء ا.هـ .

و قال الخليلي (١٨) : صالح الحديث ، قديم الموت ، روى عنه الكبار لم يرضوا حفظه ، وغير متفق عليه .

---

١ - الجرح و التعديل ٢/ ٢٤٩ ، وتهذيب الكمال ٣/٤٧٤ - ٤٧٥ .
٢ - الكامل ١/٣٥١ .
٣ - التاريخ لابن معين ٢/٤٩ .
٤ - الضعفاء الكبير ١/١٦٣ .
٥ - تاريخ عثمان الدارمي ص ٦٩ ت ١٣٥ .
٦ - الضعفاء الكبير ١/١١٣ .
٧ - الجرح و التعديل ٢/٢٥٠ .
٨ - التاريخ الكبير ١/٤١٧ .
٩ - كتاب الضعفاء للنسائي ص ١٥٠ ت ٢٩ .
١٠ - أحوال الرجال ص ١٥٥ ت ٢٧٣ .
١١- تاريخ أسماء الضعفاء ص ٥١ ت ٢٩ .
١٢ - تهذيب التهذيب ١/٤٠٦ .
١٣- ديوان الضعفاء ص ٢٧ ت ٥١٢ .
١٤ - المغني ١/٩٦ .
١٥- الجرح و التعديل ٢/٢٥٠ .
١٦ - الثقات ٨/١٢٥ .
١٧- الكامل ١/٣٥٤ .
١٨ - الإرشاد ١/٤١٩ . والخليلي هو أبو يعلى الخليل بن عبدالله ت (٤٤٦) .

و قال الذهبي[1] : كان سيء الحفظ ، و قال ابن حجر [2] : صدوق يخطيء ·

قول أبي داود :

قال أبو داود : أيوب بن سويد [3] : ضعيف ·

و كذا نقل الآجرى عنه [4] ، والحديث الذى خرجه له أبو داود ليس من طريق أحد من الشيوخ الذين ذكر ابن عدى صلاحية حديثه عنهم ·

الموازنة :

١ - قول ابن عدي: له حديث صالح عن شيوخ معروفين يفيد أن هذا النوع من الروايات يعتبر بها لا أنها حجة بنفسها ، لقوله و يقع في حديثه ما لا يوافق الثقات عليه ····

٢ - قول ابن حبان : أحاديثه من غير رواية ابنه مستقيمه ، لا يسلم،قال ابن حجر : أورد ابن عدي جملة مناكير من غير رواية ابنه و قد قال عنه رديء الحفظ ، قال الذهبي : العجب من ابن حبان ذكره في الثقات فلم يصنع جيدا و قال رديء الحفظ ·[5]

أقول : و يمكن أن يحمل قول ابن حبان على أنه : قيد على وثاقته ، فان كتاب الثقات لابن حبان يضم من كان في درجة الاعتبار و الاحتجاج - أي ثقة بمعناها العام - ·[6]

٣ - قوله الخليلي صالح الحديث مع قوله لم يرضوا حفظه كقول ابن عدى ·

٤ - يفيد ما سبق أن حديثه عندهم : ضعيف لكن يعتبر به إذا لم ينفرد وهذا موافق لقول أحمد : ضعيف و قول يحيى بن حاتم : لين الحديث ، وكذا قول النسائي و الجوزجاني و يشير إلى هذا قول الذهبي : سيء الحفظ ·

٥ - رأينا أن ابن المبارك و يحيى قد شددا القول فيه ، لكن يتبين من كلام ابن حبان و ابن عدى أن ما وجد من أحاديث متروكة ليست من قبله و إنما ممن روى عنه كرواية ابنه ، و من بعض شيوخه و الحديث الذى أخرجه أبو داود له - و سنقف عليه - يؤكده ·

٦ - يستخلص مما سبق : أن الراوى ضعيف يعتبر بحديثه ، ما لم ينفرد لأنه كان سيء الحفظ ، و يقع في حديثه منكرات يفتش عنها ·

٧ - قول أبي داود : ضعيف يؤكد أنه يعتبر به و لا يترك ·

٨ - قول ابن حجر : صدوق يخطيء لا يسلم له ، بل هو دون ذلك لكنه ضمن درجة الاعتبار فهو صدوق يخطيء كثيرا ·

مروياته في السنن :

أخرج له أبو داود حديثا واحدا :

ثنا أحمد بن عمرو بن السرح ثنا أيوب بن سويد ، عن أسامة بن زيد أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث.

---

١ - سير أعلام النبلاء ٤٣١/٩ · ٢ - التقريب ١١٨ ت ٦١٥ ·

٣ - السنن رقم (٥١٢٠) ·

٤ - تهذيب التهذيب ٤٠٦/١ و قال المنذرى في مختصره ٧/٨ قال أبو داود في رواية ابن العبد و ذكره ·

٥ - الميزان ٢٨٧/١ ·

٦ - انظر رسالة " ابن حبان و منهجه في الجرح و التعديل " ص ١٣٠٣ ·

عن سراقة بن مالك بن جُعْشُم المُدْلِجي ، قال : خطبنا رسول الله صلى الله فقال : " خيركم المدافع عن عشيرته ما لم يأثم " [(١)] و الحديث ضعيف جدا .

فمن هذا الطريق فيه ثلاث علل :

١ - سئل يحيى بن معين عن أيوب فقال : ليس بشيء .

٢ - وقال : سعيد بن المسيب عن سراقة لا يجيء حديث موضوع بابه الواقدى . [(٢)]

٣ - و قال أبو حاتم : ما أعلم أسامة روى عن سعيد بن المسيب شيئا . [(٣)]

و للحديث طريق أخرى أخرجها الطبراني [(٤)] ، [(٥)]

٢ - الحارث بن عمير

اسمه ونسبه : الحارث بن عمير البصرى ، نزيل مكة ، والد حمزة بن الحارث .

من شيوخه : أيوب السختياني ، وحميد الطويل ، و يحيى بن سعيد الأنصارى .

تلامذته : أحمد بن شعيب الحرّاني ، وسفيان بن عيينة و عبدالرحمن بن مهدى .

روى له الأربعة و البخارى تعليقا من الثامنة . [(٦)]

قول العلماء فيه :

١ - التعديل :

قال أبو حاتم [(٧)] ، عن سليمان بن حرب : كان حماد بن زيد يقدم الحارث بن عمير و يثني عليه ، زاد غيره [(٨)] : ونظر اليه فقال: هذا من ثقات أصحاب أيوب .

وعن يحيى بن معين [(٩)] وأبي حاتم وأبي زرعة والنسائي : ثقة و زاد أبو زرعة رجل صالح [(١٠)] ، وقال العجلي [(١١)] : ثقة و وثقه الدارقطني ، وابن خَلْفون* [(١٢)] و سكت عنه البخارى في التاريخ [(١٣)] و ذكره الذهبي فيمن تكلم فيه و هو موثق [(١٤)] و قال ابن حجر [(١٥)] وثقه الجمهور .

---

١ - أخرجه أبو داود (٥١٢٠) و أخرجه الطبراني في الكبير ١٩٨/٤ عن خالد بن عبدالله بن حرملة المدلجي .

٢ - العلل لابن أبي حاتم ٣٠٩/٢ .

٣ - المصدر السابق ٢٣١/٢ .

٤ - عن هذه الرواية قال في المجمع (١١٠/٨) وفيه من لم أعرفهم ، و قال في الإصابة ٤٠٨/١ : يقال لخالد و لأبيه صحبه و قال البغوى لا أدرى له صحبة أم لا و قال ابن مندة لا تصح صحبته و ذكره في التابعين البخارى و أبو حاتم و ابن حبان و آخرون .

و الخلاصة أن الحديث ضعيف جدا .

٥ - مصادر أخرى للترجمة : السابق و اللاحق ص ١٤٤ ، كتاب الضعفاء و المتروكين ١/ ١٣٠ - ١٣١ ، التذهيب (١/ق ٧٨/ ب) ، الخلاصة ص ٣٧ .

٦ - تهذيب الكمال ٥/ ٢٦٩ .

٧ - الجرح و التعديل ٨٣/٣ .

٨ - أبو داود السنن رقم (٣٦٠٤) .

٩ - التاريخ لابن معين ٩٤/٢ .

١٠ - الجرح ٨٣/٣ ، و الميزان ١/ ٤٤٠ .

١١ - تاريخ الثقات ١٠٣ ت ٢٣٤ .

١٢ - تهذيب التهذيب ٢/ ١٥٣ .

١٣ - التاريخ الكبير ٢٧٦/٢ .

١٤ - ذكر أسماء من تكلم فيه و هو موثق ص ٦٢ .

١٥ - التقريب ١٤٧ ت ١٠٤١ .

* ابن خلفون هو أبو بكر محمد بن إسماعيل الأندلسي ت (٦٣٦)

٢ - الجـرح :

قال ابن حبان [١] : كان ممن يروي عن الأثبات الأشياء الموضوعات و ساق بعضها ، وقال أبو بكر بـن خزيمة [٢] : الحارث كذاب .

و قال الحاكم [٣] : روى عن حميد الطويل و جعفر الصادق أحاديث موضوعة ، وقال الأزدي [٤] :ضعيـف منكر الحديث و أيد ابن الجوزي [٥] ابن حبان ، و قال الذهبي [٦] ما أراه إلا بين الضعف و قـال [٧] : أنا أتعجب كيف خرّج له النسائي و ذكره في ديوان الضعفاء [٨] ، و قال ابن حجر : بعد قوله وثقه الجمهـور : و في أحاديثه مناكير ضعفه بسببها الأزدي و ابن حبان و غيرهما ، فلعله تغير حفظه بأخرة .

قـول أبي داود : [٩]

نقل قول حماد : هذا من ثقات أصحاب أيوب مقراً له .

المـوازنـة :

١ - وثقه حماد و يحيى و أبو حاتم و أبو زرعة والنسائي و العجلي و الدارقطني و ابن خلفـون ، وسكت عنه البخاري .

٢ - اتهمه بالوضع و الكذب ابن حبان و ابن خزيمة و كذا الحاكم و ابن الجوزي تبعا لهما وضعفه الأزدي .

٣ - اختلف قول الذهبي فيه فضعفه في الميزان و المغني ، ثم ذكره فيمن تكلم فيه و هو موثـق، وكذا نقل ابن حجر الرأيين و رجح إمكان أن يكون قد تغير بأخرة ، أي كان ثقة ثم تغير فرويـت عنـه الموضوعات و المنكرات ..

٤ - نقل أبو داود رأي من وثقه مقراً له ، لكنه توثيق خاص في أيوب .

٥ - يبدو أن الذي حمل ابن حبان و ابن خزيمة على ما قالا وجود موضوعات مروية عنه ، و أمـام قول الأئمة المتقدمين الذين وثقوه ، أرجح إمكان أن تكون هذه الموضوعات ألصقت به إلصاقا ، ثم وجدت ابن حجر قال عن حديث آية الكرسي [١٠] ، الذي نسب وضعه إليه : و الذي يظهر أن العلة فيه ممن دون الحارث.

٦ - يستخلص من هذا أن الراوي ثقة لكن لابد أن يفتش عن مروياته خوفاً من هذه المنكـرات . و رجح الدكتور بشار عواد ضعفه باعتبار أنه بان للمتأخر ما لم يبن للمتقدم .

أقول : و الذي بان للمتأخرين لا يخرج عما قررته من وجود موضوعات رويت من طريقه ، و لا يكفي القول إن جرح المتأخرين له بسبب تغيره بأخرة لأن بعض من وثقه إنما كان بعد وفاته لا في حياته فحسب .

٧ - وبناء على ما تقدم فلا ينزل حديثه عن درجة الاعتبار و لا يرقي إلى درجة الاحتجاج به ، والله أعلم ....

---

١ - كتاب المجروحين ٢٢٣/١ .
٢ - الموضوعات لابن الجوزي : ٢٤٥/١ .
٣ - المدخل الى الصحيح ص ١٢٧ .
٤ - التهذيب ١٥٣/٢ .
٥ - الموضوعات ٢٤٥/١ .
٦ - الميزان ٤٤٠/١ .
٧ - المغني ١٤٣/١ .
٨ - حاشية تهذيب الكمال، ولا يوجد في المطبوع.
٩ - السنن رقم (٣٦٠٤) .
و قال في عون المعبود ٣٣٦/٣ . " لم توجد هذه العبارة في بعض النسخ " .
١٠ - حديث آية الكرسي : من قرأ آية الكرسي و الفاتحه .... دبر كل صلاة جعلت الجنـة مثـواه "

مروياته في السنن :

روى له أبو داود حديثا واحدا متابعة و مقرونا بإسماعيل بن علية .

و هو حديث عقبة بن الحارث قال : " تزوجت أم يحيى بنت أبي إهاب فدخلت علينا امرأة سوداء فزعمت أنها أرضعتنا .... و فيه قول الرسول صلى الله عليه وسلم " و ما يدريك و قد قالت " (١)، (٢)

٣ - عبدالرحمن بن إسحاق الكوفي

اسمه و نسبه : عبدالرحمن بن إسحاق بن سعد بن الحارث ، أبو شيبة ، الواسطي الأنصارى ، و يقال الكوفي، ابن أخت النعمان بن سعد .

شيوخه : روى عن أبيه و خاله و سيار بن الحكم و الشعبي و غيرهم .

تلامذته : حفص بن غياث ، و عبدالواحد بن زياد ، و هشيم و علي بن مسهر. روى له أبو داود و الترمذى . (٣)

قول العلماء فيه :

قال أحمد متروك الحديث (٤) ، و قال : أحاديثه مناكير ، ليس هو بذاك في الحديث (٥) ، و قال (٦): منكر الحديث .

قال يحيى بن معين : ضعيف و قال : ليس بشيء (٧) ، و قال البخاري : (٨) فيه نظر .

قال أبو حاتم : ضعيف الحديث منكر الحديث ، يكتب حديثه و لا يحتج به ، وقال أبو زرعة: ليس بقوى . (٩)

قال ابن حبان (١٠) : كان ممن يقلب الأخبار و الأسانيد و ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، لا يحل الاحتجاج بخبره ، مرّض القول فيه يحيى بن معين .

قال ابن سعد (١١) : كان ضعيف الحديث .

قال الدارقطني (١٢) : عبدالرحمن بن إسحاق عن النعمان ، لا يعرف إلا به .

أقول: يعرف به و بغيره و لكن لا زال على حاله .

---

١ - أخرجه أبو داود (٣٦٠٣) ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن ابن مليكة عن عقبة و (٣٦٠٤) ثنا أحمد بن شعيب ثنا الحارث بن عمير ح و ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا إسماعيل بن علية كلاهما عن أيوب عن ابن مليكة عن عبيد بن أبي مريم عن عقبة .
و أخرجه البخارى (٢٦٤٠) (٢٦٥٩) (٢٦٦٠) و النسائي ١٠٩/٦ و الترمذى (١١٥١) من طرق عن ابن مليكة به من غير طريق الحارث و من غير ذكر عبيد .

٢ - مصادر أخرى للترجمة : الكنى لمسلم ق ٨٥ ، المعرفة ليعقوب ٦٥/٢ ، ١٩٦ ، الكاشف ١/ ١٩٦ ، الخلاصة للخزرجي (١/ت ١١٥٢) ، تذهيب التهذيب (١/ ق ١١٥/ ب) .

٣ - الجرح و التعديل ٢١٣/٥ . و تهذيب التهذيب ١٣٦/٦ .

٤ - العلل و معرفة الرجال فقرة (٢٢٧٨) . ٥ - العلل و معرفة الرجال فقرة : (٢٥٦٠) .

٦ - التاريخ الصغير ٢ / ٤٢ .

٧ - التاريخ برواية الدوري(٢/٣٤٤) و سؤالات ابن الجنيد ت ١٨٩ ، والضعفاء الكبير (٢/٣٢٢-٣٢٣).

٨ - التاريخ الصغير ٤٢/٢ . ٩ - الجرح و التعديل ٢١٣/٥ .

١٠ - كتاب المجروحين ٥٤/٢ . ١١ - الطبقات الكبرى ٣٦١/٦ .

١٢ - كتاب الضعفاء و المتروكين (ص ١١٩ ت ٣٣٨) .

و قال النسائي : ليس بذاك ، و قال ابن خزيمة : لا يحتج بخبره ، و قال البزار : ليس حديثه حديث حافظ ، و ذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم ، و قال ابن عدى : في بعض ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه ، و قال العقيلي : ضعيف الحديث ، و قال الساجي : كوفي أصله واسطي ، أحاديثه مناكير ، و قال العجلي : ضعيف جائز الحديث يكتب حديثه .[١]

و قال الذهبي[٢] : ضعفوه .

و قال ابن حجر[٣] : ضعيف .

قول أبي داود فيه :

قال أبو داود[٤] : سمعت أحمد بن حنبل يضعف عبدالرحمن بن إسحاق الكوفي ، و قال ابن حجر : قال أبو داود : عبدالرحمن[٥] : ضعيف .

الموازنة :

١ - اتفق العلماء على ضعفه لكن شدد القول فيه البخاري و يحيى في أحد قوليه ، وتركه أحمد و لا يسلم ذلك ، إذ يروى عن أحمد خلاف ذلك .

٢ - قول أبي حاتم يفيد ضعفه لكن يمكن الاعتبار به إذا تأيد بالشواهد و كذا قول ابن عدى والعجلي و ابن حبان أي لم ينزلوه إلى درجة الترك .

و الراجح أنه ضعيف لم يبلغ مرتبة الترك .

و إلى هذا يشير قول أبي داود ضعيف .

مروياته في السنن :

وجدت له حديثا واحدا و سيأتي في الفصل الثالث .

٤ - عبدالله بن إبراهيم

اسمه و نسبه : عبدالله بن إبراهيم بن أبي عمرو الغفاري ، أبو محمد المدني .

شيوخه : إسحاق بن محمد الأنصاري ، و إبراهيم الرقاشي ، و يزيد بن سنان .

تلامذته : سلمة بن شبيب ، و أبو قلابة الرقاشي و يزيد بن سنان .

روى له د ، ت من العاشرة .[٦]

---

١ - تهذيب التهذيب : ١٣٧/٦ ، و انظر : الكامل ٤/ ١٦١٤ - ١٦١٦ ، و كتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٨٩/٢ ، و المعرفة والتاريخ ٣٧/٣ . ويعقوب بن سفيان ت: (٢٧٧) .

٢ - الكاشف ١٣٨/٢ و المغني ٣٧٥/٢ .

٣ - التقريب ص ٣٣٦ ت ٣٧٩٩ و ابن حجر ، الفتح : ١٣/ ٥٢٥ .

٤ - السنن (٧٥٨) كتاب الصلاة باب وضع اليمنى على اليسرى .
والتهذيب ١٣٦/٦ .

٥ - التهذيب ١٣٧/٦ .

٦ - تهذيب الكمال ١٤/ ٢٧٤ ، و التقريب ٢٩٥ ت ٣١٩٩ .

قول العلماء فيه :

قال العقيلي [١] : كان يغلب على حديثه الوهم .

و قال ابن حبان [٢] : كان ممن يأتي عن الثقات المقلوبات وعن الضعفاء الملزقات ، وذكر له بعض ذلك .

و قال الدارقطني [٣] : حديثه منكر .

و قال ابن عدي [٤] : عامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه .

و قال الساجي [٥] : منكر الحديث ، و قال الحاكم [٦] : يروي عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة لا يرويها عنهم غيره .

و قال الذهبي [٧] : متهم عدم ، و قال ابن حجر [٨] : متروك و نسبه ابن حبان الى الوضع .

قول أبي داود فيه :

قال أبو داود [٩] : شيخ ، منكر الحديث .

مروياته في السنن :

له في سنن أبي داود حديث واحد : " إن رسول الله كان إذا جلس احتبى بيده " [١٠]

الموازنة :

الراجح في الراوي أنه ضعيف من المرتبة الثانية ممن لم يترك لقادح في عدالته و إنما لفحش خطئه و هذا ما يفيده قول ابن حبان و الدراقطني و ابن عدي و هو موافق لقول أبي داود و يؤيده قول العقيلي ، و المتروك عند ابن حجر مرتبة أخف من المتهم و شدد الذهبي فاتهمه ، فيبقى في درجة الاعتبار ، لكن لا يتقوى حديثه إلا اذا جاء من طريق من هو أمثل منه . [١١]

---

١ - الضعفاء الكبير ٢/٢٣٣ .   ٢ - كتاب المجروحين ٢/٣٧ .

٣ - تهذيب الكمال ١٤/ ٢٧٤ .   ٤ - الكامل ٤/ ١٥٠٨ .

٥ - تهذيب التهذيب ٥ / ١٣٨ .

٦ - المدخل إلى الصحيح ، ص ١٥١ .

٧ - الكاشف ٢ / ٦٣ ، و الديوان ص ١٦٣ . و المغني ١/٣٣٠ .

٨ - التقريب

٩ - السنن رقم (٤٨٤٦) و تهذيب الكمال ١٤/ ٢٧٤ ، وتهذيب التهذيب ٥/ ١٣٨ .

١٠ - أخرجه أبو داود (٤٨٤٦) و سنده ضعيف جدا ، فيه عبدالله المذكور و شيخه إسحاق بن محمد الأنصاري مجهول . و لجواز الجلوس محتبيا أدلة أخرى :

١ - ما أخرجه البخاري (٦٢٧٢) عن ابن عمر رضي الله عنه ، رأيت رسول الله صلى الله عليه و سلم بفناء الكعبة محتبيا بيده هكذا .

٢ - أخرج البزار (الفتح ١١/٦٦) عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس عند الكعبة فضم رجليه فأقامهما و احتبى بيده .

١١ - مصادر أخرى للترجمة : الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ت (٣٧٤) و الميزان ٢ / ٣٨٨ .

٥ - عُبَيدة بن معتِّب الضبي

اسمه و نسبه : عبيدة بن معتب الضبي أبو عبد الكريم الكوفي ، و قيل أبو عبدالرحمن و قيل : أبو عبد الرحيم ٠

شيوخه : إبراهيم النخعي ، والشعبي ، وعاصم بن بهدلة و غيرهم ٠

تلامذته : شعبة و الثوري و وكيع و هشيم و غيرهم ٠

من الثانية ، أخرج له البخاري تعليقا في موضع واحد و أخرج له أبو داود و الترمذي و ابن ماجة ٠ (١)

قول العلماء فيه :

قال أبو داود الطيالسي عن شعبة : أخبرني عبيدة قبل أن يتغير ، و قال أسيد بن زيد عن زهير بن معاوية : ما اتهمت إلا عطاء بن عجلان و عبيدة ، قال : فذكرت ذلك لحفص بن غياث فصدقه في عطاء بن عجلان و كره ما قال في عبيدة ، و قال أبو موسى ما سمعت يحيى و لا عبدالرحمن حدثا عن سفيان عنه ، وقال عمرو بن علي الفلاس مثل ذلك ، قال : و رآني يحيى بن سعيد أكتب حديث عبيدة ، فقال : لا تكتبه لا تكتبه و قال كان سيء الحفظ ضريرا ، متروك الحديث ، وذكره ابن المبارك فيمن يترك حديثه ٠ (٢)

و قال يحيى بن معين : عبيدة ليس بشيء ، و قال : عبيدة ، ومحمد بن سالم والجعفي ضعفاء ، و ما أقرب حديث بعضهم من بعض (٣) ، و قال معاوية : قال يحيى : عبيدة ضعيف (٤) ٠ و قال عبدالله سألت أبي عن عبيدة و محمد بن سالم و جو يبر ، فقال : ما أقرب بعضهم من بعض - يعني في الضعف - (٥) ، و قال ترك الناس حديث عبيدة (٦) ٠

و قال أبو حاتم : ضعيف ، وقال أبو زرعة : ليس بالقوى (٧) ، و قال النسائي (٨) : ضعيف و كان قد تغير ، و قال ابن حبان (٩) : كان ممن اختلط بأخرة حتى جعل يحدث بالأشياء المقلوبة عن أقوام أئمة ، ولم يتميز حديثه القديم من حديثه الجديد فبطل الاحتجاج به ٠

و قال ابن عدى (١٠) : مع ضعفه يكتب حديثه ٠

و قال الساجي : صدوق سيء الحفظ يضعف عندهم ، نهى عنه ابن المبارك ، و قال يعقوب بن سفيان حديثه لا يساوي شيئاً و كان الثوري إذا روى عنه كناه قال : أبو عبدالكريم ، قال و سفيان لا يكاد يكني رجلاً إلا و فيه ضعف ، و قال ابن خزيمة في صحيحه ، لا يجوز الاحتجاج بخبره ٠ (١١)

و قال ابن القطان : لو حدثت عن عبيدة بشيء لحدثت عنه بهذا الحديث (أربع قبل الظهر ... سيأتي) أي لم يحدث عنه لضعفه (١٢) و قال المنذري : عبيدة لا يحتج بحديثه (١٣) و قال ابن حجر : ضعيف واختلط بأخرة ٠

---

١ - التاريخ الكبير ١٢٧/٦ - ١٢٨ ، الجرح والتعديل ٩٤/٦ ، التهذيب ٨٦/٧ ، التقريب ص ٣٧٩ ت : ٤٤١٦ ٠

٢ - الضعفاء الكبير ١٢٩/٣ - ١٣٠ ، والجرح و التعديل ، والتهذيب و هذا نصه ٠

٣ - التاريخ لابن معين ٣٨٨/٢ ٠ ٤ - الضعفاء الكبير ١٣٠/٣ ٠

٥ - العلل و معرفة الرجال ، فقرة ٨٨٩ ٠ ٦ - المصدر السابق فقرة ٣٦٠٢ ٠

٧ - الجرح و التعديل ٩٤/٦ ٠ ٨ - كتاب الضعفاء فقرة ٤٠٥ ، ص ٢١٣ ٠

٩ - كتاب المجروحين ١٧٣/٢ ٠ ١٠ - الكامل ١٩٩١/٥ ٠

١١ - المعرفة والتاريخ ٢٧٥/٢ ، ٣٥/٣ ، و صحيح ابن خزيمة ٢٢٢/٢ ، و الميزان ٢٦/٣ ، والتهذيب ٧ / ٨٧ - ٨٨ ، و انظر كتاب الضعفاء لابي زرعة (٦٨٠/٢) و التذهيب (٢/٢٥/٣) والخلاصة ص ٢١٧ ٠

١٢ - السنن لأبي داود رقم (١٢٧٠) كتاب الصلاة باب الأربع قبل الظهر ٠ ١٣ - المختصر (٢٩/٢) ٠

قول أبي داود :

قال أبو داود [١] : عبيدة : ضعيف .

الموازنة :

١ - اتفق العلماء على ضعف حديثه و تركه بعضهم (ابن المبارك و يحيى القطان و ابن مهدى) و هذا منهم لتشددهم في عدم الرواية إلا عن ثقة أو صدوق و سبقت الإشارة الى ذلك . [٢]

٢ - رأى ابن عدي أنه يكتب حديثه مع ضعفه أى ليس متروكا ...

٣ - بهذا أخذ أبو داود و هو مضمون قول أبي حاتم و أبو زرعة و النسائي و الساجي .

٤ - كلمة شعبة تفيد أنه روى عنه قبل الاختلاط لكن الراوى ضعيف مع ذلك قبل الاختلاط كما هو واضح .

٥ - اتفقوا أنه عند الانفراد لا يحتج بحديثه ، وعلى هذا فهو لا ينزل عن درجة الاعتبار .

مروياته في السنن :

له حديث واحد :

عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب السماء ". [٣]

٦ - الفضل بن دلهم

اسمه ونسبه : الفضل بن دَلهم ، الواسطي ثم البصرى ، القصاب ، مولى لبني تميم .

شيوخه : الحسن البصرى ، و محمد بن سيرين و قتادة .

تلامذته : ابن المبارك ،ووكيع ، ومحمد بن خالد الوهبي .

روى له أبو داود و الترمذى و ابن ماجه من السابعة . [٤]

---

١ - السنن رقم (١٢٧٠) و بذل المجهود ٥/٧ ، و المختصر ٧٩/٢ .

٢ - انظر في ذلك الرفع و التكميل (٢٦٠) و قواعد في علوم الحديث ص ٢١٨ .

٣ - أخرجه أبو داود (١٢٧٠) ثنا ابن المثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة وبسنده ابن خزيمة (١٢١٤) و أخرجه ابن ماجة (١١٥٧) كتاب إقامة الصلاة باب في الأربع قبل الظهر ثنا علي بن محمد ثنا وكيع و ابن خزيمة (١٢١٤) بسنده إلى وكيع كلاهما (شعبه و وكيع) عن عبيدة عن إبراهيم بن منجاب عن قرثع (في ابن ماجة و ابن خزيمه : عن قزعة عن القرثع) عن أبي أيوب به .
و نسبه المنذرى للترمذي و الذى وجدته فيه عن عبدالله بن السائب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي أربعا بعد أن تزول الشمس قبل الظهر و قال : إنها ساعة تفتح فيها أبواب السماء ، و أحب أن يصعد لي فيها عمل صالح " أخرجه الترمذى (٤٧٨) .
قال أبو عيسى : حديث حسن غريب .
قال أحمد شاكر : بل هو حديث صحيح متصل الإسناد رواته ثقات . و أحمد شاكر مع فضله و علمه يتساهل في التوثيق و التصحيح .

٤ - التاريخ الكبير ١١٦/٧ و الجرح و التعديل ٦١/٧ و تاريخ واسط ص ١٠٨ ، و تهذيب التهذيب ٢٧٦/٨ ، و تقريب التهذيب ص ٤٤٦ ت ٥٤٠٢ .

قول العلماء فيه :

١ - التعديل :

قال وكيع : ثقة [١] و قال يحيى [٢] : صالح و قال أبو حاتم : صالح الحديث ، و قال الأثرم عن أحمد : ليس به بأس [٣].

٢ - الجرح :

قال الأثرم : سمعت أبا عبدالله ، ذكر حديثه عن الحسن عن قبيصة عن سلمة بن المحبق حديث : " خذوا عني للبكر جلد مائه ، و تغريب عام " [٤]

فقال : حديث منكر ، يعني أنه أخطأ فيه ، لأن قتادة و غيره رووا عن الحسن عن حطان الرقاشي عن عبادة ، و قال البخاري : هذا أصح ، و قال أحمد : كان الفضل بن دلهم عندنا قصاباً شاعراً معتزلياً ، وقال لا يحفظ ، وذكر أشياء مما أخطأ فيها [٥] و قال أبو بكر البزار : لم يكن بالحافظ ، و قال ابن أبي خيثمة : سئل يحيى عن الفضل بن دلهم عن الحسن فقال : ضعيف [٦] ، و نقل الذهبي أن ابن معين ضعفه [٧] ، وقال ابن حجر [٨] : لين رُمي بالاعتزال و قال ابن حبان [٩] : كان ممن يخطئ ، فحش خطوه حتى بطل الاحتجاج به ، ولاقفا أثر العدول فيسلك به سننهم ، فهو غير محتج به إذا انفرد .

٣ - من تشدد في الجرح

و قال أبو الفتح الأزدي [١٠] : ضعيف جدا .

و قال ابن حزم [١١] : ساقط .

قول أبي داود :

قال أبو داود : ليس بالحافظ كان قصابا بواسط [١٢] ونقل الذهبي عنه قوله ليس بالقوي و لا بالحافظ [١٣] و هذا موافق لقول الإمام أحمد .

و قال الآجري عنه : كان معتزليا له رأى سوء و قال أبو الحسن بن العبد عن أبي داود : حديثه منكر وليس برضى [١٤].

---

١ - تاريخ واسط ، و المصادر السابقة . ٢ - التاريخ : ٢/ ٢٧٤ .

٣ - الجرح و التعديل ٧/ ٦١ .

٤ - أخرجه مسلم (١٦٩٠) و الترمذي في الحدود (١٤٣٤) و أبو داود (٤٤١٥) و ابن ماجة (٢٥٥٠) من طرق عن حطان عن عبادة و لم يذكروه من الطريق المعلولة .

٥ - العلل و معرفة الرجال ٤٧٢/٣ ت ٦٠١٧ و الضعفاء الكبير ٤٤٥/٣ و المصادر السابقة .

٦ - التهذيب ٨ / ٢٧٧ .

٧ - ميزان الإعتدال ٣٥١/٣ و المغني ٥١١/٢ و الديوان ص ٢٤٧ ت ٣٣٦٣ .

٨ - التقريب

٩ - كتاب المجروحين ٢١٠/٢ .

١٠- كتاب الضعفاء لابن الجوزي ٦/٣ .

١١- المحلى ١٠٣/٩ .

١٢ - السنن كتاب الحدود باب في الرجم رقم (٤٤١٧) و مختصر المنذري ٢٤٣/٦ .

١٣ - الميزان ٣٥١/٣ .

١٤ - التهذيب ٢٧٧/٨ .

الموازنة

١ - رأينا أن وكيعا انفرد بتوثيقه بعبارة صريحة و يبدو أنه يريد عدالة الدين أو الثقة بمعناها العام ٠

٢ - أما قول أبي حاتم صالح فيجعله في درجة الأختبار عنده و هم من كان حديثه حسنا و يتوقى ما فيه من أخطأ [١] و كذا كلام الإمام أحمد ٠

٣ - و قول يحيى و ابن حبان واضح في أنه في مرتبة الاعتبار عندهم ، و هذا ما أفاده قول أبي داود : ليس بالحافظ وقوله:ليس برضي ، أما قوله : حديثه منكر ، فلعله في نص خاص كما نقل ذلك عن ابن معين و فرق بين القول في الراوي : إنه منكر و القول : حديثه منكر ، كما سبق بيانه ٠

٤ - يستخلص مما سبق أن الراوي لا ينزل عن درجة الاعتبار و تأيد ذلك بقول ابن حجر : لين ٠٠

مروياته في السنن :

له حديث واحد سيأتي في العلل ٠

٧ - محمد بن حسان

اسمه ونسبه : محمد بن حسان شيخ لمروان بن معاوية الفزاري ٠

شيوخه : روى عن عبدالملك بن عمير ٠

تلامذته : مروان بن معاوية ٠

من السادسة روى له أبو داود ٠ [٢]

قول العلماء فيه :

قال ابن عدي : يروى عنه مروان الفزاري ، أحاديثه لا يوافق عليها ، و ليس بمعروف ، و مروان يروى عن مشايخ غير معروفين منهم هذا محمد بن حسان ٠ [٣]

و قال غيره : هو محمد بن سعيد المصلوب اشتباها من قول البخاري : إن المصلوب يسمى أيضا محمد بن حسان [٤] ، و ليس هذا صحيحا ، قال ابن معين : المصلوب ليس كوفيا و إن جزم البخاري بأن المصلوب قالوا فيه محمد بن حسان ، فلا مانع من اتفاق اسم الراوي و أبيه مع آخر ٠ [٥]

و قال الذهبي : لا يدرى من هو ، و قال : مجهول و قال في الكاشف : لا يعرف [٦] و قال في التقريب : مجهول ٠

قول أبي داود فيه :

قال أبو داود : محمد بن حسان : مجهول ٠ [٧]

و يعتبر قول أبي داود هذا مصدرا لمن بعده و تبعه على ذلك البيهقي أيضا ٠

---

١ - الجرح و التعديل ٣٧/٢ ٠

٢ - تهذيب التهذيب ٩ / ١١٢ ، التقريب ص ٤٧٣ ت ٥٨١٠ ٠

٣ - ابن عدي ، الكامل ٢٢٢٣/٦ ٠ ٤ - الضعفاء الصغير ص ١٠٤ ت ٣٢٠ ٠

٥ - التهذيب ٩ / ١١٣ ٠

٦ - المغني في الضعفاء ٥٦٦/٢ و الميزان ٥١١/٣ و ديوان الضعفاء ص ٢٦٩ ت ٣٦٥١ ، والكاشف ٢٩/٣ ٠

٧ - السنن كتاب الأدب باب في الختان رقم (٥٢٧١) و عون المعبود ٥٦٢/٤ ٠

فهو من المرتبة الثانية في الضعف ممن لم ينزل إلى درجة الترك .

مروياته في السنن :

له حديث واحد و سيأتي في الفصل القادم .[١]

٨ - مسلم بن خالد

اسمه و نسبه : مسلم بن خالد بن سعيد بن جُرْجة ، أبو خالد المكي ، مولى عبدالله بن سفيان المخزومي ، المكي ، المعروف بالزَّنْجي .

شيوخه : ابن أبي مليكة ، و هشام بن عروة ، و العلاء بن عبدالرحمن ، و الزهري .

تلامذته : محمد بن إدريس الشافعي ، و عبدالله بن وهب ، والحميدي و غيرهم .

روى له أبو داود و ابن ماجة مات سنة تسع و سبعين ومائة أو بعدها .[٢]

قول العلماء فيه :

أ - التعديل :

قال ابن معين[٣] : ثقة ، صالح الحديث ، و في موضع آخر : ثقة ، ليس بذاك القوى[٤] ، وذكره ابن حبان في الثقات[٥] ، و قال : كان من فقها ء أهل الحجاز و منه تعلم الشافعي الفقه ، و إياه كان يجالس قبل أن يلقى مالك بن أنس ، و كان مسلم يخطئ أحيانا . ١٨٠ هـ كما ذكره في مشاهير علماء الأمصار لكونه شيخاً للشافعي و قال كان يهم في الأحاديث .[٦]

و بعد أن ساق له ابن عدى عدداً من الأحاديث التي انفرد بها أو أخطأ ، قال : و هو حسن الحديث ، و أرجو أنه لابأس به .[٧]

و قال الأزرقي : كان فقيهاً عابداً يصوم الدهر[٨] ، و قال الدارقطني ، ثقة ، حكاه ابن القطان ، و قال الساجي : صدوق كان كثير الغلط و كان يرى القدر .[٩]

و قال الذهبي[١٠] : وثق و قال[١١] : إمام صدوق يهم ، وللذهبي رأي آخر سيذكر .

ب - الجرح :

قال ابن معين : ليس به بأس ، قال ابن الغلابي ليحيى : ما كنت أراه إلا متروك الحديث ، قال لا[١٢] و قال ابن معين أيضا[١٣] : ثقة ليس بذاك القوى ، وعلق الدارمي على قول يحيى ثقة ، بقوله : ليس بذاك في في الحديث[١٤] و نقل الذهبي[١٥] : عن ابن معين أنه قال مرة : ضعيف .

---

١ - انظر مصادر أخرى : الخلاصة ص ٢٨٣ ، و تذهيب التهذيب (٣/١٩٦/١) .

٢ - الطبقات ٤٩٩/٥ ، الجرح ١٨٣/٨ ، والتقريب ص ٥٢٩ ت ٦٦٢٥ .

٣ - التاريخ برواية الدوري ٢/ ٥٦١ - ٥٦٢ .

٤ - تاريخ عثمان الدارمي ت ٣٦٤ .

٥ - الثقات ٤٤٨/٧ .

٦ - مشاهير علماء الأمصار ص ١٤٩ ت ١١٧٧ .

٧ - الكامل ٢٣١٣/٦ .

٨ - ميزان الإعتدال ١٠٢/٤ .

٩ - ابن حجر ، التهذيب ١٣٠/١٠ .

١٠ - الكاشف ١٢٤/٣ .

١١ - المغني في الضعفاء ٦٥٥/٢ .

١٢ - سؤالات ابن الجنيد ليحيى ت ٨٣٩ .

١٣ - المصدر السابق ت ٨١٠ .

١٤ - سؤالات الدارمي ليحيى ت ٣٦٤ .

١٥ - الميزان ١٠٢/٤ ، و قال ابن شاهين قال ابن معين : ضعيف ، كذا في تاريخ أسماء الضعفاء ص ١٧٨ .

و قال علي بن المديني : كان عندنا ضعيفا ، ليس بالقوى [١] ، و نقل البخارى عنه قوله : ليس بشيء ، و قال البخارى : منكر الحديث [٢] و قال ابن سعد : كان كثير الحديث كثير الغلط والخطأ في حديثه.

و قال أبو حاتم : ليس بذاك القوى منكر الحديث ، يكتب حديثه و لا يحتج به ، تعرف و تنكر [٣]، و قال أبو زرعة منكر الحديث [٤] ، وقال أحمد عنه : هو كذا و كذا و كان يحرك يده [٥] و قال النسائي [٦] ضعيف .

و قال يعقوب بن سفيان [٧] :"سمعت مشايخ مكة يقولون : كان لمسلم بن خالد حلقة أيام ابن جريج و كان يطلب و يسمع و لا يكتب ، فلما احتيج إليه و حدث كان يأخذ سماعه الذى قد غاب عنه ، يعني فضعف حديثه لذلك". و ذكره ابن البَرْقي في باب من نسب إلى الضعف ممن يكتب حديثه . [٨]

و خلافا لرأى الذهبي السابق ، قال في الميزان بعد أن ساق عددا مما يؤخذ عليه : فهذه الأحاديث و أمثالها تـرد قوة الرجل و يضعف . [٩]

و قال ابن حجر في الفتح : ضعيف [١٠] و قال في التقريب صدوق كثير الأوهام .

قول أبي داود :

قال أبو داود [١١] : مسلم بن خالد ضعيف ، وقال عقب حديث آخر رواه له [١٢] : إسناده ليس بذاك .

الموازنة :

١ - تبين أن الدارقطني انفرد بقوله ثقة .

٢ - وإن ابن حبان و ابن عدى حسنا الرأى فيه مع الإشارة إلى أنه يخطئ و كذا الساجي .

٣ - أما ابن معين فأختلف قوله فيه ، فقال : ثقة صالح الحديث ، و قال : ثقة ليس بذاك القوى ، وقال : ليس به بأس ، واكتفى بقوله " لا " : تعليقا على قول ابن الغلابي : ما كنت أراه إلا متروك الحديث ، و نقل ابن شاهين و الذهبي عنه قوله : ضعيف ، فيتلخص أن قوله ثقة : إشارة الى فقهه و علمه و صدقه ، وقوله ليس بذاك أو ضعيف ، و صالح الحديث ، ولا بأس به إشارة إلى ضعفه في الرواية إلا أنه ضعف ليس بشديد .

٤ - أما الذهبي و ابن حجر فأشارا إلى كونه فقيها صدوقا يخطئ ، ثم قالا في موضع آخر ضعيف .

٥ - مع كونه فقيها صدوقا فهو ضعيف الضبط عنده منكرات بسبب التفرد أو المخالفة و أشار إلى هذا :

---

١ - سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي ت (١٣١) .

٢ - التاريخ الكبير ٧/٢٦٠ و الصغير ٢/٢٤٠ ، والضعفاء الصغير ص ١١٠ .

٣ - الجرح ٨ / ١٨٣ .

٤ - ابن الجوزى ، كتاب الضعفاء ٣/١١٧ و ديوان الضعفاء ص ٢٩٧ ت ٤١٠٠ .

٥ - العلل ومعرفة الرجال ت ٣١٤٠، ٢/٤٧٨ ، وهذه بالاستقراء يقولها أحمد فيمن فيه لين ، الميزان ٤/ ٤٨٣ و شرح ألفاظ التجريح النادرة ص ١١٨ .

٦ - النسائي في الضعفاء و المتروكين ص ٢٣٨ . ٧ - المعرفة و التاريخ ٣/٥١ .

٨ - التهذيب ١٠/١٣٠ . ٩ - الميزان ٤/١٠٣ ١٠ - فتح البارى ٤/٢٥٢ .

١١ - السنن رقم (١٣٧٧) كتاب الصلاة باب في قيام شهر رمضان و مختصر المنذرى ٢/١٠٧ .

١٢ - السنن رقم (٣٥١٠) كتاب البيوع باب فيمن اشترى عبدا فاستعمله ثم وجد به عيبا ، و مختصر المنذرى ٥ / ١٦١ .

(البخاري و النسائي و أبو حاتم و ابن المديني و أحمد و يعقوب و ابن الجوزي و ابن شاهين و الغلابي و ابن سعد و أبو زرعة و أبو داود) ٠

٦ - يبدو مما سبق أن سبب الاختلاف و تحسين الرأي فيه من قبل ابن حبان و ابن عـــــدي و الدارقطني لكونه شيخا للشافعي و الله أعلم ٠

الخلاصة :

أن مسلم بن خالد ضعيف في الحديث مع كونه فقيها صدوقا و رغم قول البخاري و أبو زرعة الشديـــد فيه أقول : يبدو أن منكراته و أخطاءه لم تكثر كثرة فاحشة فهو لا ينزل عن درجة الاعتبار ٠

و يلاحظ أن أبا داود استنبط من مجموع أقوال العلماء رأيا فيه كان هو الرأي المعدل ٠

مروياته في السنن :

أخرج له أبو داود حديثين و سيأتي دراستهما في الفصل القادم ٠ (١)

٩ - مصعب بن شيبة

اسمه و نسبه : مصعب بن شيبة بن جبير بن شيبة بن عثمان العبدري المكي ، الحَجَبي ٠

شيوخـــه : روى عن أبيه و قريبه مسافع و طلق بن حبيب ٠

تلامذتــــه : زكريا بن أبي زائدة و عبدالله بن أبي السفر و عبدالله بن مسافع ٠ (٢)

روى له م ٤ من الخامسة ٠

قول العلماء فيه :

أ - الجرح :

قال الأثرم عن أحمد (٣) : روى أحاديث مناكيـر

قال أبو حاتم (٤) : لا يحمدونه و ليس بالقوي ٠

و قال ابن سعد (٥) : قليل الحديث ، و قال النسائي (٦) : منكر الحديث ٠

قال الدارقطني (٦) : ليس بالقوي ، و لا بالحافظ ٠

قال ابن عدي (٧) : تكلموا في حفظه ، وقال الذهبي (٨) : فيه ضعف ٠

و قال ابن حجر (٩) : ليّن الحديث ٠

---

١ - انظر مصادر أخرى للترجمة : السير ٨/ ١٧٦ ، شذرات الذهب ١/ ٢٩٤ ، العبر ١/ ٢١٤ ، العقد الثمين ١٨٧/٧ ، تذهيب التهذيب (٢/٣٧/٤) ، الخلاصة (٣٢١) ، أسامي الضعفاء لأبـــي زرعة (٦٥٧) تذكرة الحفاظ ٢٥٥/١ ٠

٢ - الجرح و التعديل لابن أبي حاتم ٣٠٥/٨ ، والضعفاء الكبير ١٩٧/٤ ، التقريب ص ٥٣٣ ت ٦٦٩١ ، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٦٢ ٠

٣ - الجرح و التعديل ٨ / ٣٠٥ ٠   ٤ - المصدر السابق ٠

٥ - ابن سعد : الطبقات ، ٥/ ٤٨٨ ٠

٦ - الضعفاء و المتروكين لابن الجوزي ١٢٣/٣ ، ميزان الإعتدال ١٢٠/٤ ، والتهذيب

٧ - تهذيب التهذيب ١٠/ ١٦٢ و لم أجده في الكامل

٨ - الكاشف ١٣١/٣ ٠   ٩ - التقريب (٦٦٩١) ٠

ب - التعديل :

قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين [(١)] : ثقة .

و قال العجلي [(٢)] : ثقة و خرج الترمذي حديثه و حسنه [(٣)] .

و ذكره الذهبي في المغني و قال : وثق [(٤)] ، كما ذكره فيمن تكلم فيه و هو موثق . [(٥)]

قول أبي داود :

بعد حديث : " إن النبي كان يغتسل من أربع ... " قال أبو داود [(٦)] : حديث مصعب ضعيف فيه خصال ليس عليها العمل . و خرّج له حديثين آخرين شارك مسلما فيهما و سكت عنهما .

الموازنة :

١ - يبدو أن من تكلم فيه إنما تكلم لوقوع ما ينكر عليه في رواياته .

٢ - توثيق ابن معين و العجلي أو تحسين الترمذي يفيد إثبات عدالته دون تحقيق ضبطه لوجود المنكرات في حديثه .

٣ - ضعف أبو داود حديثاً له و سكت عن اثنين خرجهما مع مسلم فهي مما لم ينفرد به .

فيستخلص : أن الراوي : عدل صدوق في نفسه ، و على هذا يحمل قول من وثقه فهو توثيق بمعناه العام وله أوهام جعلته دون منزلة الاحتجاج إذا انفرد و هذا مضمون قول من قال ليس بالقوي و لين وضعيف و نحو ذلك ، فهو في منزلة الاعتبار .

مروياته في السنن :

وجدت له ثلاث روايات :

١ - حديث " عشر من الفطرة : قص الشارب ، وإعفاء اللحية ، والسواك ، والاستنشاق بالماء ، وقص الأظفار و غسل البراجم ، ونتف الإبط ، وحلْق العانة ، وانتقاص الماء " يعني الاستنجاء ، قال زكريا : قال مصعب : و نسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة . [(٧)]

٢ - حديث : " إن النبي كان يغتسل من أربع : من الجنابة ، و يوم الجمعة ، و من الحجامة ، و من غسل الميت " [(٨)] .

---

١ - الجرح و التعديل ٣٠٥/٨ . ٢ - تاريخ الثقات ص ٤٣٠ .

٣ - الترمذي ، السنن ٩١/٥ - ٩٢ ، كتاب الأدب باب ما جاء في تعليم الأطفال .

٤ - المغني ٦٦٠/٢ . ٥ - ذكر أسماء من تكلم فيه و هو موثق ص ١٧٤ .

٦ - السنن (٣١٦٢) كتاب الجنائز باب في الغسل من غسل الميت و تهذيب التهذيب ١٦٢/١٠ .

٧ - أخرجه أبو داود (٥٣) كتاب الطهارة باب السواك من الفطرة و مسلم (٢٦١) كتاب الطهارة باب خصال الفطرة و الترمذي (٢٧٥٧) و قال حسن و ابن ماجة (٢٩٣) من طرق عن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن ابن أبي الزبير عن عائشة عن النبي ... وقد توبع ، انظر السنن الكبرى ٥٢/١ (ورواه النسائي)

٨ - أخرجه أبو داود (٣٤٨) كتاب الطهارة و (٣١٦٠) كتاب الجنائز من طريق زكريا عن مصعب عن طلق عن عبدالله بن الزبير عن عائشة ، و علق عليه في الموضع الثاني بقوله : إنه منسوخ ، وحديث مصعب ضعيف ، وذكر الذهبي هذا الحديث من الأحاديث التي أنكرت على مصعب ، الميزان ١٢٠/٤ .

٣ - حديث عائشة قالت : " خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم و عليه مِرْط مرحل من شعر أسود " [١] ، [٢].

١٠ - أبو ماجدة

اسمه و نسبه : أبو ماجد ، و يقال أبو ماجدة ، الحنفي ، العجلي الكوفي ، سماه أبو حاتم ، عائذ بن نضلة ، و قد سماه أبو داود أبو ماجدة البصري تبعا لابن عيينة .

شيوخه : روى عن ابن مسعود في السير بالجنازة .

تلامذته : يحيى بن عبدالله الجابر .

و ذكر ابن حجر في التهذيب أن أيوبا روى عنه ، و نفى هذا في التقريب كما نفاه ابن المديني و أبو أحمد الحاكم و مقتضى كلام الأئمة أنه لم يرو عنه غير يحيى ، أخرج له أبو داود و الترمذي و ابن ماجه ، من الثانية . [٣]

قول العلماء فيه :

قال البخاري : قال الحميدي عن ابن عيينة : قلت ليحيى الجابر : من أبو ماجد الحنفي ؟ قال: طارىء طرأ علينا ، فحدثنا ، لا يتابع في حديثه و روايته و هو منكر الحديث [٤] ، و قال علي بن المديني : لا نعلم أحدا روى عنه غير يحيى الجابر ، قال ابن عيينة : قلت ليحيى أمتحنه ، من أبو ماجد ؟ قال شيخ طرأ علينا من البصرة ، و قد روى غير حديث منكر . [٥]

و قال الترمذي : مجهول ، و قال سمعت محمد بن إسماعيل : يضعف حديث أبي ماجد هذا (السير في الجنازة ، ما دون الخبب)، و سيأتي . [٦]

و قال النسائي [٧] : منكر الحديث ، روى عنه يحيى الجابر و لم يكن غير يحيى حفظ منه و قال الدارقطني [٨] : مجهول ، و زاد في التهذيب عنه قوله : متروك .

و قال ابن حزم [٩] : ضعيف .

و قال الساجي : مجهول منكر الحديث ، و قال العقيلي : قال أحمد : أبو ماجد مجهول و قال علي ابن المديني : لم يرو عنه غير يحيى الجابر و له غير حديث منكر . [١٠]

---

١ - أخرجه أبو داود (٤٠٣٢) و مسلم (٢٠٨١) و الترمذي (٢٨١٣) و أحمد ١٦٢/٦ ، من طرق عن زكريا عن مصعب عن صفية بن شيبة عن عائشة به . وللحديث شواهد ، انظر صحيح مسلم (٥١٤) .

٢ - انظر مصادر أخرى في ترجمته : الجمع بين رجال الصحيحين (٥١٢/٢) و تسمية من أخرج لهم البخاري و مسلم للحاكم ترجمة (١٧٣٥) .

٣ - ابن أبي حاتم : الجرح و التعديل ١٦/٧ ، ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ٢١٦/١٢ .

٤ - البخاري : الكنى ص ٧٣ ، ملحق بالجزء الثامن من التاريخ ، والتاريخ الصغير ٢٦٧/١ ، والضعفاء الصغير ص ١٢٩ ت ٤١٨ .

٥ - تهذيب التهذيب ١٢/ ٢١٧ .

٦ - الترمذي ، السنن ، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في المشي خلف الجنائز ٣٣٢/٣ رقم (١٠١١) .

٧ - النسائي : كتاب الضعفاء و المتروكين ص ٢٥٣ ت ٦٥٥ .

٨ - الدراقطني : كتاب الضعفاء و المتروكين ص ١٨٤ ، ت ٦١٣ .

٩ - ابن حزم ، المحلى ١٦٥/٥ .

١٠ - ابن حجر ، تهذيب التهذيب

و قال الذهبي [١] : مجهول ، لا يعرف ،تركوه ، و قال ابن حجر [٢] : مجهول .
و قال المنذري : قال ابن عدي : أبو ماجد الحنفي منكر الحديث ، و قال أبو أحمد الكرابيسي ، حديثه ليس بالقائم .
و قال البيهقي : أبو ماجدة - و قيل أبو ماجد - مجهول . [٣]

قول أبي داود :
قال أبو داود : بصري ، لا يعرف . [٤]

الموازنة :
هذا موافق بالجملة لقول العلماء ، إلا أن ابن عيينة ذكر عن يحيى الجابر أنه بصري و ذكره ابن سعد في عداد أهل الكوفة ، و لازال مجهولا ، فهو ضعيف من المرتبة الثانية ممن لم ينزل إلى درجة الترك المطلق حسب مصطلحنا .

مروياته في السنن :
له حديث واحد عند أبي داود في السير بالجنازة ، ما دون الخبب إن يكن خيرا تعجل به .... " و سيأتي في الفصل الثاني [٥] .

١١ - أبو المُهَزِّم

اسمه و نسبه : هو أبو المهزم ، التميمي ، البصري ، اسمه يزيد و قيل عبدالرحمن بن سفيان و الأكثر على تسميته يزيدا .
شيخه : روى عن أبي هريرة .
تلامذته : عباد بن منصور ، حسين المعلم ، وحبيب المعلم ، وحماد بن سلمة .
روى له أبو داود و الترمذي و ابن ماجة ، من الثالثة . [٦]

---

١ - الذهبي : ديوان الضعفاء ص ٣٦٤ ، ت (٥٠٢٥) و ميزان الاعتدال ٥٦٦/٤ ، و المغني في الضعفاء ٨٠٥/٢ و الكاشف ٣٣٠/٣ .
٢ - التقريب ص ٦٧٠ ت ٨٣٣٤ .
٣ - المنذري : مختصر السنن ٣١٩/٤ ، البيهقي ، السنن الكبرى ٢٥/٤ .
٤ - أبو داود : السنن ، كتاب الجنائز باب الإسراع في الجنازة رقم (٣١٨٤) و عون المعبود ١٨٠/٣ ، و لم يذكره المنذري و لا صاحب بذل المجهود ١٤/ ١٥١ ، وذكر في الهامش و لا المزي في تحفة الأشراف ١٦٧/٧ ، كما لم ينقل هذا ابن حجر في التهذيب .
٥ - مصادر أخرى للترجمة :
الطبقات الكبرى ٢٠٠/٦ ، و الكامل ٢٧٤٩/٧ ، و كتاب الضعفاء لابن الجوزي ٢٣٨/٣ ، والمعرفة والتاريخ (٥٧٩/٢، ٥٨٠) ، والخلاصة ص ٣٩٤ ، وتذهيب التهذيب (٢/٢٣١/٤) .
٦ - التاريخ الكبير ٣٣٩/٨ و الجرح و التعديل ٢٦٩/٩ و التقريب ت ٨٣٩٧ .

قول العلماء فيه :

أ - الجرح

قال ابن معين [١] : قال شعبة : رأيت أبا المهزم في مجلس ثابت البناني لو أعطاه إنسان فلسا حدثه بسبعين حديثاً .

و قال ابن معين أيضا : ضعيف ، و قال مرة لا شيء [٢] ، و ليس بشيء و قال البخارى [٣] : تركه شعبة . و قال ابن المديني [٤] : كان ضعيفا .

و قال النسائي [٥] : متروك الحديث بصري ، و قال أبو زرعة ليس بقوى ، شعبة يوهنه ، و قال أبو حاتم هو ضعيف الحديث . [٦]

و قال ابن الجنيد [٧] : ليس بشيء ، و قال الساجي عنده أحاديث مناكير ليس هو بحجة في السنن [٨] ، وذكره الدراقطني [٩] في كتاب الضعفاء ، و قال ضعفه شعبة ، وقال ضعيف أساء القول فيه شعبة ، يترك ، و قال الحاكم أبوأحمد : ليس بالقوى عندهم ، يترك [٨] ، و قال ابن عدى [١٠] : عامة ما يرويه ليس بمحفوظ وقال العقيلي [١١] لا يتابع على حديثه و لا يعرف إلا به و ذكره ابن الجوزى في الضعفاء والمتروكين. [١٢]

قال ابن حزم [١٣] : هالك و قال : ضعيف جدا . قال المنذرى [١٤] بصرى متروك .

و قال الذهبي [١٥] : ضعفوه و تركه النسائي ، و قال ابن حجر [١٦] : متروك ، وقال [١٧] : ضعيف.

ب - التعديل :

نسب إلى أحمد قوله : ما أقرب حديثه [١٨] أي ما أقرب حديثه إلى القبول و العمل به .

---

١ - التاريخ لابن معين ٦٧١/٢ .

٢ - سؤالات ابن الجنيد ٨٥٣ و الجرح ٢٦٩/٩ .

٣ - التاريخ الكبير ٣٣٩/٨ و الضعفاء الصغير ص ١٢٦ ت ٤٠٤ .

٤ - سؤالات ابن أبي شيبة لعلي ص ٤٧ ت(٢).

٥ - كتاب الضعفاء و المتروكين ص ٢٥٢ ت ٦٤٨ .

٦ - الجرح و التعديل ٩ / ٢٦٩ .

٧ - سؤالات ابن الجنيد : ت ٥٤٥ . وابن الجنيد هو أبو إسحاق إبراهيم بن عبدالله ت (٢٦٠) .

٨ - التهذيب ٢٤٩/١٢ . وأبو أحمد هو: محمد بن محمد بن أحمد الحاكم الكبير ت (٣٧٨). له كتاب العلل .

٩ - الدارقطني ، كتاب الضعفاء ، ص ١٧٩ ت ٥٩١ .

١٠ - الكامل ٢٧٢٢/٧ .

١١ - الضعفاء الكبير ٣٨٣/٤ .

١٢ - ٣/ ٢٠٩ .

١٣ - المحلى ٢٣١/٧ و ١٢/٩ .

١٤ - المختصر ٣٦٦/٢ .

١٥ - الميزان ٤٢٦/٤ و المغني ٧٥٠/٢ .

١٦ - التقريب : ٨٣٩٧ .

١٧ - فتح الباري ١٧٤/٤ .

١٨ - الجرح و التعديل ٢٦٩/٩ .

ج - قول أبي داود :
قال أبو داود [١] : أبو المهزم : ضعيف .

مروياته في السنن :
له حديث واحد في الجراد ، إنما هو صيد البحر و سيأتي تخريجه و دراسته في الفصل الرابع إن شاء الله .

الخلاصة :
أن أبا المهزم ضعيف جدا ، و بين أبو ادود أنه ضعيف .
وانفرد أحمد بقوله : ما أقرب حديثه [٢] و لا ينزل إلى مرتبة الترك .
أما قول شعبة : فيه فهو حسب منهجه الذى مرّ و تبعه في ذلك النسائي .

---

١ - السنن رقم (١٨٥٤) كتاب المناسك باب في الجراد للمحرم ، و عون المعبود ١١٠/٢ و بذل المجهود ١٠٢/٩ ، ومختصر السنن ٣٦٦/٢ .
٢ - مصادر أخرى للترجمة :
السنن الكبرى ٢٠٧/٥ ، الكنى للدولابي ١٣٥/٢ ، تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم ابن حزم ص ٣٠٩ ، تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم ابن حجر في الفتح ص ١٥٧ ، الخلاصة ص ٣٩٦ ، تذهيب التهذيب (٢٣٧/٤ / ٢) .

المطلب الثالث

الرواة الذين ترجح الاعتبار بهم و مخالفة أبي داود لذلك

١ - عمرو بن ثابت

اسمه و نسبه : عمرو بن ثابت بن هرمز ، البكري ، أبو محمد ، و يقال أبو ثابت الكوفي ، وهو عمرو بن أبي المقدام الحداد ، مولى أبي بكر بن وائل .

شيوخه : روى عن أبيه و أبي إسحاق السّبيعي ، و الأعمش و عبدالله بن محمد بن عقيل .

تلامذته : أبو داود الطيالسي ، و عبدالله بن صالح العجلي ، وسعيد بن منصور .

من الثامنة مات سنة اثنتين و سبعين و مائة ، روى له أبو داود و ابن ماجة في التفسير .[١]

قول العلماء فيه :

تركه ابن المبارك ، و قال لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت فانه يسب السلف [٢] أي تركه لتشيعه .

و قال يحيى بن معين : ليس بثقة و لا مأمون و قال : ليس بشيء ، وقال : ضعيف ، و قال : ضعيف ليس بشيء ، وقال : لا يكذب في حديثه .[٣]

و قال البخاري [٤] : ليس بالقوي عندهم ، و قال أحمد [٥] : ضعيف .

و قال النسائي [٦] : متروك الحديث ، وقال أبو زرعة [٧] : ضعيف الحديث .

و قال ابن حبان [٨] : كان ممن يروي الموضوعات لا يحل ذكره إلا على سبيل الاعتبار .

و قال ابن سعد [٩] : ليس عندهم في الحديث بشيء ، و منهم من لا يكتب حديثه لضعفه و رأيه و كان متشيعا مفرطا .

و قال ابن حزم [١٠] : ضعيف ، و قال البيهقي [١١] : غير محتج به .

قال هناد : كتبت عنه كثيرا ، فبلغني أنه كان عند حبان بن علي فأخبرني من سمعه يقول : كفر الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أربعة ....

و قال الفلاس* سألت عبدالرحمن (ابن مهدى) عن حديث لعمرو بن ثابت فأبى أن يحدث عنه .[١٢]

و قال ابن عدي : الضعف على رواياته بيّن ، و قال أبو أحمد الحاكم : حديثه ليس بالمستقيم ، و قال أحمد : كان يشتم عثمان ترك ابن المبارك حديثه ، و قال الساجي ، مذموم ، و كان ينال من عثمان ، وقال العجلي شديد التشيع غال فيه واهي الحديث .[١٣]

---

١ - التاريخ الكبير ٣١٩/٦ ، والصغير ١٧٥/٢ ، والجرح و التعديل ٢٢٣/٦ ، والتهذيب ٩/٧ .

٢ - كتاب العلل و معرفة الرجال فقرة (٤٠٧٤) و (٤٠٧٩) و العقيلي ، الضعفاء الكبير ٢٦١/٣-٢٦٢ .

٣ - التاريخ : ٤٤٠/٢ ، عثمان الدارمي ، تاريخ عثمان ت ٥٢٠ ، ابن شاهين ، تاريخ أسماء الضعفاء و الكذابين ت ٤٤٧ .

٤ - الضعفاء الصغير ص ٨٧ ت ٢٥٧ .

٥ - ابن شاهين ، تاريخ أسماء الضعفاء : ت ٤٥٤ .

٦ - كتاب الضعفاء والمتروكين ص ٢٢٠ ت ٤٥٠ .

٧ - الجرح و التعديل ٢٢٣/٦ .

٨ - كتاب المجروحين ٧٦/٢ .

٩ - الطبقات ٣٨٣/٦ .

١٠ - المحلى ١٩٤/٢ .

١١ - السنن الكبرى : (١/ ٣٣٩)

١٢ - الميزان ٣/ ٢٤٩ - ٢٥٠ .

١٣ - التهذيب ٨ / ١٠ .

* هو أبو حفص عمر بن علي ت (٢٤٩) .

و قال الذهبي [1] : تركوه ، و قال : متروك ، و قال ابن حجر [2] : ضعيف رمي بالرفض ، و قال الهيثمي [3] : ضعيف .

و قال أبو حاتم : ضعيف الحديث يكتب حديثه كان رديء الرأى شديد التشيع ، وذكره الدراقطني في الضعفاء و لم يذكر كلاما فيه [4] .

و قال البزار كان يتشيع و لم يترك . [5]

قول أبي داود فيه :

قال أبو داود : عمرو بن ثابت رافضي ، رجل سوء ، و لكنه كان صدوقا في الحديث [6] .

و قال الآجرى : سألت أبا داود عن عمرو فقال : كان رجل سوء ... وجعل يذمه و قال : قد روى إسماعيل بن أبي خالد و سفيان (الثورى) عن عمرو و هو المشؤوم ليس يشبه حديثه أحاديث الشيعة و جعل يقول أحاديثه مستقيمة [7] .

و قال في موضع آخر : كان من شرار الناس ، و قال : ليس في حديثه نكارة [8] اهـ .

الموازنة :

١ - رأينا أن ابن المبارك تركه ، لكن سبب تركه أنه كان يسب الصحابة ، و يغلو في التشيع و يبدو أن النسائي تابعه على ذلك .

٢ - و رأينا أن ابن معين تعددت أقواله فيه فقال : ضعيف و قال : ليس بشيء ، لكنه ذكر أنه لا يكذب .

٣ - نرى أن كلام البخاري و أبو زرعة و أبو حاتم يدل على أنه ممن يكتب حديثه ، ويعتبر به .

٤ - و على هذا يحمل قول النسائي و الذهبي : " متروك " أي لضعفه و رفضه لا لكذبه أو خدش عدالته و ينبغي أن يفسر في ضوء هذا قول ابن حبان .

٥ - يلاحظ أن أبا داود قد تساهل فيه فقال : كان صدوقا أحاديثه مستقيمه ... لكنه ذم بدعته .
و الراجح أنه مع كونه صدوقا إلا أنه ضعيف يعتبر به .
و يدل على هذا مجمل أقوال العلماء فيه .

مروياته :

روى له في السنن حديثاً واحداً [9] و سيأتي في العلل .

---

١ - ديوان الضعفاء ٢٣٤ ت ٣١٦٣ و المغني في الضعفاء ٤٨٢/٢ .

٢ - التقريب ٤١٩ ت ٤٩٩٥ . ٣ - مجمع الزوائد ١٩٩/٩ .

٤ - كتاب الضعفاء و المتروكين ص ١٣٣ ت ٤٠١ . ٥ - تهذيب التهذيب ١٠/٨ .

٦ - كتاب السنن (٢٨٧) كتاب الطهارة ، باب من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة ، و ليس هو كذلك في كل النسخ ففي مختصر المنذرى ١٨٧/١ و عون المعبود ١١٧/١ ، دون قوله و لكنه كان صدوقا في الحديث و كذا لم يذكره في بذل المجهود ٣٤٠/٢ .

٧ - سؤالات الآجرى أبا داود ص ٢١١ - ٢١٣ ، والميزان ٢٥٠/٣ ، والتهذيب ١٠/٨ .

٨ - التهذيب ١٠/٨ .

٩ - حديث حمنة في الاستحاضة (٢٨٧) .

نتائج الفصل

١ - لم أقف في كتاب السنن إلا على تسعة و عشرين راوياً تكلم فيهم أبو داود و يبدو أن أبا داود لم يكن يقصد إلى الكلام في الرواة في كتابه لأنه كتاب أحكام و أحاديثه منتقاة ، فكانت هذه الألفاظ نادرة في كتابه .

٢ - كانت طريقة أبي داود في الكلام على الراوي عقب الأحاديث غالبا . وتكلم على ثلاثة في سياق السند .

٣ - يلاحظ في معظم هؤلاء الرواة أنهم ممن اختلف فيهم ، إذ أن تسعة عشر راوياً كان للعلماء آراء متفاوتة أو متباينة فيهم ، و هذا يفسر لنا سبب تكلم أبي داود فيهم .

٤ - يلاحظ أن أبا داود قد يصوغ حكما في الراوي من مجموع آراء العلماء السابقين ، و قد يختار قولا منهما و يعتمده رأيا له و ينسبه لصاحبه .

٥ - قد ينقل أكثر من رأي في الراوي و يبين سبب الاختلاف فيه كقوله :
قال يحيى : معلى بن منصور ثقة ، و كان أحمد لا يروى عنه لأنه كان ينظر في الرأي .

٦ - وجدته ينقل أحيانا آراء العلماء السابقين ، فإذا لم يقبل رأيهم فإنه يمحصه و يبين الصواب فيه ، كما في ترجمة أبي الحسن مولى بني نوفل .

٧ - لا تلازم عند أبي داود بين الحكم على حديث الراوي و الحكم على الراوي نفسه ، فلذا نجده يقول: " حديثه منكر وهو ضعيف " كما في ترجمة الحارث بن وجيه و ذلك لعلة في خصوص الرواية و هذا يفسر لنا تعدد أقواله أحيانا ، بأن يكون أطلق حكما في خصوص رواية و حكما آخر في الراوي عموما . كما ورد في ترجمة الفضل بن دلهم .

٨ - وجدت من خلال استقراء أقوال أبي داود هذه أنها معتدلة لا شطط ولاوكس منصفة ، ولذلك جاءت أقواله في جميع الرواة إلا راو واحد موافقة للرأي الراجح ، و انصافه و اعتداله جعله يخالف أحيانا وكيعا و شعبة و ابن المبارك و غيرهم ...

٩ - تبين من خلال الدراسة اعتماد العلماء لاقوال أبي داود و تداولهم لها .

١٠ - لم يكن لبدعة الراوي أثر في الحكم على ضبط الراوي و عدالته و قبول حديثه ما لم تكن بدعته شديدة كما في ترجمة عمرو بن ثابت .

١١ - قد يوثق الراوي في شيخ من غير تعميم لحكم التوثيق كما في ترجمة الحارث بن عمير .

١٢ - إذا ذكر جانب الصلاح و الفقه في الراوي ، و لم يصرح بمرتبة نقدية ، فإن ذلك يدل عنده على أنه من أهل الاحتجاج ، كما في ترجمة ابراهيم الصائغ و أبو الحسن مولى بني نوفل .

١٣ - وجدته - عند الحاجة - يفسر في حال الجرح سببه ، و في حال التعديل يبين دليله ، نجد هذا واضحا في تراجم : عمرو بن ثابت ، و الحارث بن وجيه ، والفضل بن دلهم ، ومعلى بن منصور ، و أبو الحسن مولى بني نوفل ، و إبراهيم بن سعيد المدني ، و عبدالله بن ابراهيم المدني ...

١٤ - رأيت أبا داود كان المصدر الأسبق في معرفة حال سبعة رواة ، أي ما يعادل ربع من ترجم لهم ، وهذه نسبة تدل على أهمية أقوال أبي داود في النقد ، و هؤلاء الرواة هم :

١ - أبان بن طارق ، و هذا شاركه فيه أبو زرعة (٢٠٠ - ٢٦٤) و ليس هو من مصادره في النقد كما أنه من أقرانه .

٢ - ابراهيم بن سعيد المدني .

٣ - سعد بن عبدالله الأغطش .

٤ - محمد بن عمرو الأنصاري

٥ - عبدالرزاق بن مسلم الدمشقي ، و شاركه أبو حاتم و ليس من شيوخه .

٦ - عبدالله بن إبراهيم المدنـي ٠

٧ - محمد بن حسان - غير المطلوب - ٠

١٥ - وجدت أبا داود يوازن أحيانا بين الرواة للدلالة على مرتبتهم و إذا وازن بين راو ثقة حافظ و راو آخر فا لآخر مرتبته في دائرة الاحتجاج ، انظر ترجمة عيسى بن شاذان ٠

١٦ - وجدته كثيرا ما يهتم ببيان مواطن الرواة إلى جانب ذكر مرتبتهم النقدية ٠

١٧ - لم يستعمل أبو داود عبارات قاسية في الجرح كتلك التي عرفت عن ابن حبان ٠

١٨ - لم أجده تكلم في راو متروك ، و هذا يؤكد التزامه بأن لا يخرج عن متروك عنده ٠

و بعد :

فهذه أهم النتائج التي وقفت عليها في ضوء دراسة هذا الفصل ، إضافة الى دراسة منهجه النقدى العام في الجرح و التعديل الذى سبق تفصيله و بيانه في الباب السابق ٠

الفصل الثاني

دراسة مقولاته النقدية في الأحكام
" التصحيح و التضعيف "

و فيه مبحثان :

المبحث الأول : في الأحاديث الصحيحة .

المبحث الثاني : في الأحاديث الضعيفة .

الفصل الثاني : دراسة مقولاته في الحكم على الحديث

تمهيد :

موضوع هذا الفصل الأحكام التي أطلقها الإمام أبو داود على الأحاديث في سننه تصحيحا أو تضعيفاً .

و قد وقفت على خمس وثلاثين مقولة ، تضمنت الحكم على ست و أربعين حديثا من أحاديث أبي داود - بحسب ترقيم محي الدين عبدالحميد - .

و اشتمل هذا الفصل على الأحاديث التي أطلق عليها لفظ يختص بالنقد الظاهر : صحيح ، ضعيف ، ليس بالقوي ، ليس بصحيح ، و نحو ذلك .

و بعض الأحاديث قد تشترك مع العلة في موضوعها ، فقد درستها هنا ، ثم أوردتها في مكانها في فصل العلل دون تفصيل فيها .

و كنت أخرج الحديث تخريجا علميا ، مع شواهده و متابعاته ، ثم أقوم بدراسة الحديث مبينا دليل صحته إن كان صحيحا ، و مواطن ضعفه إن كان ضعيفا ، مقارنا رأي أبي داود بآراء غيره من العلماء السابقين و اللاحقين ، و قد قسمت الفصل إلى مبحثين :

الأول : خصصته للأحاديث الصحيحة .

الثاني: خصصته للأحاديث الضعيفة .

فإلى الدراسة :

المبحث الاول

مقولاته النقدية في الاحاديث الصحيحة

و فيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : الأحاديث الصحيحة التي لم يرد فيها اختلاف .

المطلب الثاني : الأحاديث الصحيحة التي اختلف فيها و الراجح رأيه .

المطلب الثالث: الأحاديث الصحيحة التي ضعفها و أراد بضعفها ضعف أسانيدها .

المطلب الرابع : الأحاديث الصحيحة التي ضعفها و الراجح صحتها .

المبحث الاول : في الاحاديث الصحيحة

المطلب الاول :

الأحاديث الصحيحة التي لم يرد فيها اختلاف

١ - قال أبو داود : حدثنا سعيد بن منصور ، ثنا إسماعيل بن إبراهيم ، أخبرنا ابن عون ، قال : كتبت إلى نافع أسأله عن دعاء المشركين عند القتال ، فكتب الي أن ذلك كان في أول الاسلام ، وقد أغار نبي الله صلى الله عليه وسلم (على) بني المصطلق ، وهم غارّون و أنعامهم تسقى على الماء ، فقتل مقاتلتهم ، و سبى سبيهم ، و أصاب يومئذ جويرية بنت الحارث ، حدثني بذلك عبدالله و كان في ذلك الجيش [١] (قال أبو داود : هذا حديث نبيل ، رواه ابن عون عن نافع ، و لم يشركه فيه أحد) ٠

الدراسة :

الحديث صحيح رجاله ثقات ، لا علة فيه و قد صححه البخاري و مسلم ، و قد قال فيه أبو داود - كما رأينا - " نبيل " و هذا المصطلح لم أره لغيره ، و نبيل تأتي بمعنى فضيل ٠

يقال : رجل نبيل ، و فيه نبل ، أي : فضيله كما تأتي بمعنى عظيم [٢] ، و على هذا يكون مراد أبي داود الثناء على الحديث و قد قال عقب قوله نبيل : رواه ابن عون عن نافع و لم يشركه فيه أحد ، فكأنه يريد أن يقول : انه نبيل رغم معرفتنا أنه فرد ٠

قال العظيم آبادي : حديث نبيل أي جيد ، يقال فلان نبيل الرأي أي جيده ٠ [٣]

و كأن أبا داود نص على ذلك ، ردا على من قال بعدم جواز مبادأة العدو بغتة ، وأنه لا يجوز القتال قبل بدء الدعوة ٠

و نسب هذا القول لمالك ٠

و الجمهور على جواز المباغتة إن بلغتهم الدعوة عامة ، و ليس قبل القتال ضرورة ٠

واحتج المانعون بحديث سليمان بن بريدة : "إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى ثلاث خصال ٠٠٠٠ فإن أبوا ، فاستعن بالله و قاتلهم ٠ [٤]

و اعتقد أن هذا اختلاف من غير تحرير محل النزاع و إلا فإن أحدا لا يقول بقتال قوم لا يعلمون لماذا يقاتَلون ؟ و ماذا عليهم أن يفعلوا ٠٠٠ و هذا مقصود حديث سليمان ٠

أما حديث نافع فمقصوده جواز مباغتة القوم ، فالحرب خدعة و على هذا ، فلا يسلم للشيخ محمد الغزالي قوله : "فإن رواية الصحيحين تشعر بأن الرسول صلى الله عليه وسلم ، باغت القوم ، و هم غارون ما عرضت عليهم الدعوة ٠٠٠ ولابدا من جانبهم نكوص ، و لا عرف من أحوالهم ما يقلق و قتال يبدؤه المسلمون على هذا النحو مستنكر في منطق الاسلام" [٥]

---

١ - أخرجه أبو داود (٣٦٣٣) ، و أخرجه البخاري (٢٥٤١) ، و مسلم (١٧٣٠) و أحمد (٢/ ٣١ و ٣٢) ، و سعيد بن منصور في سننه (٢٤٨٤) ، و ابن أبي شيبة في المصنف (٤٧٧/٦ رقم ٣٣٠٧٠) والنسائي في الكبرى (تحفة : ٧٧٤٤) و البيهقي (٩/ ١٠٧) من طرق عن عبدالله بن عون به ٠

٢ - أنظر أساس البلاغة و مختار الصحاح مادة ، نبل ٠

٣ - عون المعبود ٣٤٧/٢ ٠

٤ - انظر معالم السنن ٤١٦/٣ ٠

٥ - فقه السيره ص ١٠ ، ط ٧ ٠

أقول : لا يفهم من الحديث أن الواقع كذلك بل الواقع كما جاء على لسان الشيخ نفسه بعد صفحة : أن الحديث بين مرحلة متقدمة من مراحل المعركة و أنه بعد وقوع الخصومة وقد أمسى كل فريق بعد العدة[١] و بذلك تنسجم النصوص ، و لا نقع في رواية نافع و نصفه بقولنا : " رواية نافع هذه ليست أول خطأ يتورط فيه ، فقد حدث بأسوأ من ذلك " .[٢]

فان فهم الحديث على وجهه يغنينا عن تخطئة الآخرين ، و تحرير محل النزاع أمر أساسي ، ويبدو أنه لمثل هذا وجدنا أبا داود يؤكد على نبل الحديث ، و لقد كان الإمام النووي موفقا في تحرير محل النزاع ، إذ قال :"باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام من غير تقدم إعلام بالإغارة"[٣].

و هذا الفهم يتفق مع السنن والعقل و المنطق العسكري و قضية تبييت العدو ثابتة في السنة في أكثر من حديث .[٤]

الخلاصة :

أن الحديث لا مطعن فيه ، و أنه صحيح ، و أن نبيل هنا أراد بها أبو داود الثناء على الحديث وتأكيد معناه و الله أعلم .

٢ - قال أبو داود : حدثنا موسى بن إسماعيل ، قال : ثنا حماد ، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ - يعني يوم حنين - " من قتل كافرا فله سلبه " فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً و أخذ أسلابهم ، و لقي أبو طلحة أم سُليم و معها خِنْجَر ، فقال : يا أم سليم ، ما هذا معك ؟ قالت : أردت والله إنْ دنا مني بعضهم أبعج به بطنه ، فأخبر بذلك أبو طلحة رسول الله صلى الله عليه وسلم[٥] (قال أبو داود : هذا حديث حسن ، قال أبو داود : أردنا بهذا الخِنْجَر ، و كان سلاح العجم يومئذ الخنجر) .

الدراسة :

رجال السند رجال الصحيح ، ثقات

١ - موسى بن إسماعيل ، ثقه ثبت من رجال الجماعة .[٦]

٢ - حماد هو ابن سلمة ، ثقة عابد من أثبت الناس في ثابت خاصة و تغير حفظه بآخرة ، أخرج

---

١ - السيرة ، ص ١١ . ٢ - السنة النبوية بين أهل الفقه ... ص ١٠٣ .

٣ - شرح النووي على مسلم (٣٥/١٢). ٤ - انظر الفتح ١٤٦/٦ فما بعد .

٥ - أخرجه أبو داود (٢٧١٨) كتاب الأدب باب السلب يعطى القاتل . ومسلم (١٨٠٩) و أحمد (١١٤/٣) دون قصة أم سليم ، و (١٢٣/٣) دون القصة و (٢٧٩/٣) و(١٩٠/٣) و الطيالسي (٧٩) والدارمي (٢٤٨٧) و ابن حبان (١٦٧١) من غير القصة و الطحاوي (٢٢٧/٣) من غير القصة و الحاكم (٣٥٣/٣) من غير القصة ، و البيهقي (٣٠٦/٦) من طرق عن حماد .

و أخرجه مسلم (١٨٠٩) و أحمد (٢٨٦/٣) و عبد بن حميد (١٢٠٢) ، المسند الجامع (١٣٠١)، من طرق عن حماد و أخرجه أحمد (١١٢/٣) و (١٩٨/٣) من طرق عن سليمان بن المغيرة و أخرجه أحمد (١٠٨/٣) من طريق حميد ثلاثتهم عن ثابت عن أنس .

٦ - تقريب التهذيب (٦٩٤٣) .

له البخاري تعليقا ، و مسلم و الأربعة . [١]

٣ - إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة الأنصاري ، ثقة حجة روى له الستة [٢] ، و تابع ثابت إسحاق في روايته هذه عن أنس ، رواه عنه حماد بن سلمة و حميد الطويل و سليمان بن المغيرة ، فالحديث صحيح وأخرجه مسلم و صححه ابن حبان و الحاكم و الذهبي.

و قال العظيم آبادي [٣] : قوله أردنا بهذا الخنجر : أي جواز استعمال الخنجر .

الخلاصة :

الحديث صحيح و قال أبو داود: حسن فلعله لاجل جماد في هذا السند لأنه عن اسحاق ، أما قصة الخنجر ففي مسلم و غيره من طرق عن أنس .

٣ - قال أبو داود : حدثنا موسى بن إسماعيل ، ثنا حماد ، أخبرنا يعلى بن عطاء ، عن أبي همام عبدالله بن يسار ، أن أبا عبدالرحمن الفهري قال : شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حنينا ، فسرنا في يوم قائظ شديد الحر ، فنزلنا تحت ظل الشجرة ، فلما زالت الشمس لبست لأمتي وركبت فرسي ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم و هو في فسطاطه ، فقلت : السلام عليك يا رسول و رحمة الله و بركاته ، قد حان الرواح، قال:" أجل "ثم قال:" يا بلال (قم) " فثار من تحت سمرة كأن ظله ظل طائر فقال : لبيك و سعديك و أنا فداؤك ، فقال " أسرج لي الفرس " فأخرج سرجا دفتاه من ليف ليس فيه أشر و لا بطر ، فركب و ركبنا ، وساق الحديث (قال أبو داود : أبو عبدالرحمن الفهري ليس له إلا هذا الحديث ، و هو حديث نبيل جاء به حماد بن سلمة) [٤]

الدراسة :

الحديث رجاله ثقات ، و لم أقف فيه على علة غير تفرد حماد به و لا تضره .

قال البزار :"ما روى الفهري إلا هذا و لا رواه إلا حماد". [٥] و هذا موافق لقول أبي داود .

و مرّ معنا أن أبا داود أطلق مصطلح " نبيل " في حديث صحيح غريب ، و يبدو أن هذا مثل ذاك والله أعلم .

وقد ذكر الهيثمي الحديث و قال : روى أبو داود منه أوله ... و رجاله ثقات . [٦]

أقول : و تتمة الحديث : " .... ثم ركب و ركبنا ،و مضينا عشيتنا و ليلتنا ، فلما تشامت الخيلان ، ولى المسلمون مدبرين ، كما قال الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا عباد الله أنا عبدالله و رسوله ، و اقتحم عن فرسه فنزل ، فأخذ كفا من حصى ، قال : فحدثني من هو أقرب إليه مني ، أنه ضرب وجوههم ، وقال : شاهت الوجوه ، فهزم الله المشركين ، قال : فحدثني أبناؤهم أن آباءهم قالوا : فما بقي منا يومئذ أحد إلا امتلأت عيناه و فمه ترابا ، و سمعنا صلصلة من السماء إلى الأرض ، كإمرار الحديد على الطست الحديد " .

---

١ - التاريخ لابن معين ٢/١٣١ و العلل و معرفة الرجال ، فقرات (١٧٨٣) (٥١٨٩) و التقريب (١٤٩٩) وينظر شرح علل الترمذي (٢/٧٨١).

٢ - التقريب (٣٦٧) .

٣ - عون المعبود ٣/٢٣ .

٤ - أخرجه أبو داود (٥٢٣٣) و أحمد(٥/٢٨٦) و الطبراني (١٠/٧٢) و البزار (كشف الأستار ٢/٣٥٠).

٥ - كشف الأستار (٢/٣٥٠) .

٦ - مجمع الزوائد ٦ / ١٨٢ .

٤ - قال أبو داود : حدثنا هناد ، عن ابن المبارك ، عن زكريا ، عن الشعبي ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لبن الدّر يحلب بنفقته إذا كان مرهونا ، و الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهونا ، و على الذى يركب و يحلب النفقة " (١)

قال أبو داود : و هو عندنا صحيح .

الدراسة :

الحديث صحيح فقد أخرجه البخارى ، و قال الترمذى :

حديث حسن صحيح ، و كذا قال أبو داود : هو عندنا صحيح .

و قال الترمذى لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث عامر الشعبي ، عن أبي هريرة ، و قد روى غير واحد هذا الحديث عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، موقوفا ا.هـ .

و لفظة الرهن مركوب محلوب ، و قد ترجم به البخارى للباب .

قال أبو حاتم (٢) : رفعه مرة (أى الأعمش) ثم ترك بعد الرفع فكان يقفه ا.هـ و رجح الدارقطني ثم البيهقي رواية من وقفه على من رفعه ، و هي رواية الشافعي عن الأعمش (٣) (المقصود طريق الأعمش ، أما طريق الشعبي فلم يتكلم عليها في صحة الرفع). (٤)

الخلاصة :

الحديث صحيح كما قال أبو داود .

---

١ - أخرجه أبو داود (٣٥٢٦) ، و البخارى (٢٥١٢) و (٢٥١١) ، و الترمذى (١٢٥٤) و ابن ماجة (٢٤٤٠) و أحمد (٢ / ٤٧٢) و ابن الجارود (٦٦٥) و الطحاوى (٩٨/٤) ، والدارقطني (٣ / ٣٤) و البيهقي (٦ / ٣٨) .

من طرق عن زكريا بن أبي زائدة به ... و هناد هو ابن السّرى و الشعبي هو عامر بن شراحيل.

٢ - العلل ١ / ٣٧٤ .

٣ - التلخيص الكبير ٣ / ٣٦ .

٤ - الحديث من رواية الأعمش أخرجه الدراقطني (٣٤/٣) و الحاكم (٥٨/٢) ، والبيهقي (٣٨/٦).

المطلب الثاني

الأحاديث الصحيحة التي اختلف فيها و الراجح رأيه

١ - قال أبو داود : حدثنا هارون بن سعيد الأيلي ، ثنا خالد بن نزار ، حدثني القاسم بن مبرور ، عن يونس ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : شكى الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قحوط المطر ، فأمر بمنبر فوضع له في المصلى ، ووعد الناس يوما يخرجون فيه ، قالت عائشة : فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدأ حاجب الشمس ، فقعد على المنبر ، فكبر صلى الله عليه وسلم وحمد الله عز وجل ، ثم قال:" إنكم شكوتم جدب دياركم و استئخار المطر عن إبان زمانه عنكم ، وقد أمركم الله عز وجل أن تدعوه ، ووعدكم أن يستجيب لكم " ثم قال : " (الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين) لا إله إلا الله يفعل ما يريد اللهم أنت الله لا إله إلا أنت الغني و نحن الفقراء ، أنزل علينا الغيث ، واجعل ما أنزلت لنا قوة و بلاغا إلى حين " ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدا بياض ابطيه ، ثم حول إلى الناس ظهره ، و قلب - أو حول - رداءه و هو رافع يديه ، ثم أقبل على الناس ونزل فصلى ركعتين ، فأنشأ الله سحابة فرعدت وبرقت ، ثم أمطرت بإذن الله، فلم يأت مسجده حتى سالت السيول ، فلما رأى سرعتهم إلى الكِنّ ضحك صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه فقال:" أشهد أن الله على كل شيء قدير ، و أني عبد الله و رسوله " .

قال أبو داود : وهذا حديث غريب إسناده جيد ، أهل المدينة يقرؤن (ملك يوم الدين) وإن هذا الحديث حجة لهم .(١)

الدراسة :

١ - فيه خالد بن نزار : أورده ابن حبان في الثقات (٢) ، و قال : يغرب و يخطىء و قال مغلطاي : " خرّج حديثه الحاكم في مستدركه و ذكره ابن خَلْفُون في جملة الثقات و قال ابن الجارود في كتاب الآحاد : خالد بن نزار أثبت من حرمي بن عمارة (٣) و قال مسلمة : روى عنه ابن وضاح و هو ثقة"(٤) ، و قال ابن حجر (٥) : صدوق يخطىء ، و قال الذهبي (٦) : ثقة .

٢ - فيه القاسم بن مبرور : أحد الفقهاء (٧) و ذكره ابن حبان في الثقات (٨) و قال ابن حجر (٩) : صدوق ، و لم يورد فيه الذهبي شيئا .(١٠)

و صحح الحديث ابن السكن (١١) و الحاكم على شرطهما و أقره الذهبي مع أن نزار و شيخه لم يخرج لهما الشيخان شيئا .

---

١ - أخرجه أبو داود (١١٧٣) كتاب الصلاة باب رفع اليدين في الاستسقاء و ابن حبان (٢٨٦٠) والطحاوي ٣٢٥/١ ، و الحاكم ٣٢٨/١ ، والبيهقي ٣٤٩/٣ من طرق عن خالد بن نزار به ...

٢ - الثقات ٢٢٣/٨ .

٣ - قال فيه ابن حجر صدوق يهم و قال في خالد صدوق يخطىء .

٤ - تهذيب الكمال / حاشية ١٨٥/٨ . ٥ - التقريب (١٦٨٢) .

٦ - الكاشف (١٣٦٨) . ٧ - تهذيب التهذيب ٣٣٣/٨ .

٨ - الثقات ٩ / ١٧ . ٩ - التقريب (٥٤٨٨) .

١٠ - الكاشف ٣٣٨/٢ . ١١- التلخيص ١٩٦/٢ .

و قد أعلّ بعض العلماء الحديث من حيث المتن ، لذكره القعود على المنبر و لتأخير الصلاة عن الخطبة .

لأن ما روى عن رسول الله في الاستقساء مما هو مشهور : حديث عبدالله بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى المصلى فاستسقى ، واستقبل القبلة و قلب رداءه و صلى ركعتين " [١] فلا ذكر للمنبر و لا لخطبة قبل الصلاة .

و استسقاءه على المنبر في خطبة الجمعة فقط . [٢]

و قد أشار إلى هذا ابن القيم [٣] ، لذا قال : فلما وافى المصلى صعد المنبر - إن صح وإلا ففي القلب منه شيء ، و كذا حكى الصنعاني [٤] ، و أشار ابن الهمام الى ما في الحديث من علل فقال [٥] : و لعل الكلام السابق-قوله:بعد الصلاة و نزول المطر : " أشهد أن الله على كل شيء قدير "هو المراد بالخطبة ، ولعل الإمام أحمد أعله بهذه الغرابة أو الاضطراب فإن الخطبة مذكورة قبل الصلاة و فيما تقدم من حديث أبي هريرة [٦] بعدها وكذا في غيره . ا.هـ .

و قال ابن حجر : استدل به - بحديث عبدالله زيد السابق في بعض رواياته - على أن الخطبة قبل الصلاة في الاستسقاء و هو مقتضى حديث عائشة و ابن عباس [٧] لكن وقع عند أحمد [٨] في حديث عبدالله بن زيد التصريح بأنه بدأ بالصلاة قبل الخطبة " [٩].

ولهذه الأمور يمكن أن يفسر قول أبي داود حديث غريب ، أى تفرد رواته بهذا السياق لكن يجاب عنها بما يلي :

١ - صعود المنبر : عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج متبذلا متواضعا متضرعا حتى أتى المصلى ، فلم يخطب خطبتكم هذه و لكن لم يزل في الدعاء و التضرع ... و صلى ركعتين " [١٠] و الشاهد أن بعض الرواة زاد : " أتى المصلى فرقي المنبر " .

فدل هذا الحديث على صعود المنبر وانتفت الغرابة من هذه الحيثية .

٢ - قال ابن الهمام : وهذا يتم - أى إعلال الحديث بتأخير الصلاة و ذكر المنبر - إذا تم استبعاد أن الاستسقاء وقع حال حياته بالمدينة أكثر من سنتين السنة التي استسقى فيها بغير صلاة والسنة التي صلى فيها - سبق تخريجها - و إلا فالله سبحانه أعلم بحقيقة الحال .

و قال الزيلعي [١١] : و هذا الكلام مشتمل على الحمد و الثناء و الموعظة و الدعاء سيما و قد قاله على المنبر ، وفي حديث أبي داود : أنه بدأ بالخطبة قبل الصلاة و في الحديثين الماضيين : العكس [١٢] ، و لعلها واقعتان ا.هـ ، يريد أن يقول : إن حديث ابن عباس يؤيد حديث عائشة في ذكر المنبر و في البدء ،

---

١ - أخرجه البخارى (١٠٢٤) ومسلم (٨٩٤) و الموطأ ١٩٠/١ .

٢ - البخارى (١٠١٣) . ٣ - زاد المعاد ٤٥٦/١ .

٤ - سبل السلام ٧٩/٢ . ٥ - فتح القدير ٩٤/٢ .

٦ - أخرجه ابن ماجه (١٢٦٨) و فيه خرج رسول الله يستسقي فصلى بنا ركعتين .... ثم خطبنا " ، قال في الزوائد: إسناده صحيح و رجال ثقات . ٧ - سيأتي

٨ - مسند أحمد ٤١/٤ . ٩ - الفتح ٤٩٩/٢ - ٥٠٠ .

١٠ - أخرجه أبو داود (١١٦٥) و الترمذى (٥٥٨) و النسائي ١٥٦/٣ ، وأحمد ٢٣٠/١ و ٣٥٥ والزيادة عند أبي داود و النسائي و قال الترمذى حديث حسن صحيح . ١١ - نصب الرايه ٢٤٢/٢ .

١٢ - الحديثين هما ١ - حديث عبدالله بن زيد الذى خرجه أحمد ٤١/٤ مصرحا فيه أن الصلاة قبل الخطبة . ٢ - حديث أبي هريرة الذى أخرجه ابن ماجة و أشرنا اليه .

بالخطبة فان كلا الخطبتين مشتملتان على الحمد و الثناء والتضرع ، و يدل على كون ما في حديث ابن عباس خطبة صعود المنبر .

لكن يعكر على هذا أن ابن عباس قال فلم يخطب خطبتكم هذه و لكن لم يزل في الدعاء ...

٣ - حاول الحافظ ابن حجر الجمع فقال : يمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وسلم بدأ بالدعاء ، ثم صلى ركعتين ثم خطب فاقتصر بعض الرواة على شيء و بعضهم على شيء و عبر بعضهم عن الدعاء بالخطبة فلذلك وقع الاختلاف (١) ا.هـ

و على قول ابن حجر هذا يكون ما جاء في حديث أبي داود (فكبر و حمد الله ... دعاء ثم الصلاة ثم قوله " أشهد أن الله على كل شيء قدير ... " خطبة ، و فيه تكلف إذ تضمن كلامه الأول نوع خطبة ، بل خطبة كاملة ، إذ كانت خطب رسول الله قصيرة .

٤ - و الذي يبدو أن الأمر أهون من هذا

فانه يمكن حمله على تعدد الواقعة و مرة فعل هذا و مرة فعل هذا كما أشار اليه ابن الهمام و الزيلعي .

الخلاصة :

أن حديث أبي داود إسناده جيد كما قال

وهو غريب أي لغرابة سياقه فلم يرو هكذا إلا بهذا السند و فيه مخالفة في بعض فقراته من حيث اشتماله على تقديم الخطبة على الصلاة مع الصعود على المنبر ، لكن تبين لنا أن الصعود على المنبر ثابت بدون خطبة و إنما دعاء ، و لا يبعد تعدد الواقعة فمرة قدم الخطبة و مرة قدم الصلاة ، و من هنا صرح أبو داود بجودة إسناده .

---

١ - فتح الباري ٢/٥٠٠ ، وانظر بذل المجهود ٦/٢٢٨ .

المطلب الثالث

الأحاديث الصحيحة التي ضعفها و أراد ضعف إسنادها

١ - قال أبو داود : ثنا مسدد ، ثنا عبدالواحد بن زياد ، ثنا الحجاج عن الزهري ، عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا رمى أحدكم جمرة العقبة فقد حلّ له كل شيء إلا النساء " (١)

قال أبو داود : هذا حديث ضعيف

الحجاج لم ير الزهري و لم يسمع منه .

الدراسة :

١ - فيه الحجاج بن أرطاة :

قال أبو زرعة : صدوق مدلس و قال أبو حاتم : يدلس عن الضعفاء يكتب حديثه و قال النسائي ليس بالقوي . (٢)

قال الذهبي (٣) : أحد الأعلام على لين فيه .

---

١ - أخرجه أبو داود (١٩٧٨) و أحمد (١٤٣/٦) و الطحاوي (٢/ ٢٢٨) والدراقطني (٢٧٦/٢) والبيهقي (١٣٦/٥) بأسانيد عن الحجاج بن أرطاة و اختلف عليه فيه كما سنبينه بالدراسة . وللحديث شواهد :

١ - عن عائشة قالت : إذا رمى حل كل شيء إلا النساء ، حتى يطوف بالبيت ، فإذا طاف بالبيت حل له النساء " أخرجه ابن أبي شيبة (١٣٨٠٨) ثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به و هذا سند صحيح .

٢ - قالت عائشة:"طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي بذريرة لحجة الوداع للحل والإحرام ، حين أحرم ، و حين رمى جمرة العقبة ، يوم النحر قبل أن يطوف بالبيت" أخرجه أحمد ١٤٤/٦ ثنا روح ثنا ابن جريج ثني عمر بن عبدالله بن عروة أنه سمع عروة و القاسم يخبران عن عائشة به ...

٣ - عن ابن عباس : " إذا رميتم الجمرة حلّ كل شيء إلا النساء ، فقال رجل : والطيب ؟ فقال ابن عباس : أما أنا فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يضمخ رأسه بالمسك ، أفطيب ذاك أم لا ؟ أخرجه أحمد ٢٣٤/١ و ٣٤٤ و النسائي ٢٧٧/٥ و ابن ماجة (٣٠٤١) والطحاوي (٢٢٩/٢) و البيهقي (٢٠٤/٥) عن الحسن بن عبدالله العرني عن ابن عباس و الحسن لم يسمع من عبدالله و باقي رجاله ثقات . و قال في البدر المنير اسناده حسن (نيل الأوطار ١٥٠/٥) .

فهذه تشهد للحديث أنه إذا رمى الجمرة حل كل شيء إلا النساء فقط .

وهناك روايات تذكر إلا النساء و الطيب من بعد الذبح و الحلق .

رواه مالك (٣٩٧/١) و البيهقي (١٣٥/٥) عن عمر و الحاكم (١/ ٤٦١) عن عبدالله بن الزبير ولم يذكر الذبح و الحلق ، وحديث الحاكم صححه ووافقه الذهبي و حديث مالك سندصحيح .

٢ - تهذيب الكمال (٤٢٥/٥ - ٤٢٧) . ٣ - الكاشف (١٤٧/١) .

"٢ - الحجاج لم يسمع من الزهري لأنه لم يره كذا قال أحمد و كان سيء الرأي فيه جدا[(١)]، وقد تابع أبو داود أحمد في هذا .

"٣ - اختلف فيه عليه متناً و إسناداً

فعند أبي داود و الطحاوي عنه عن الزهري و عند أحمد و الطحاوي في رواية و الدارقطني و البيهقي عنه عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم .

و عند الدراقطني عنه عن أبي بكر بن عبدالله بن أبي الجهم كلهم عن عمرة به ...

أما متنا فزاد عند أحمد و الطحاوي " و حلقتم " وعند الدارقطني و البيهقي " و حلقتم وذبحتم"

قال البيهقي هذا من تخليطات الحجاج .

الخلاصة :

المستفاد من الشواهد أن الحديث حسن من حيث المتن فإن حديث عائشة صحيح و به يتقوى حديث ابن عباس و هما يقويان حديث الحجاج هذا ...

فان كان قول أبي داود هذا حديث ضعيف : يعني به السند فمسلم و إلا فلا .[(٢)]

٢ - قال أبو داود : حدثنا عقبة بن مكرم ،ثنا أبو قتيبة ، عن عبدالله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه و سلم قال : " إذا نكح العبد بغير اذن مولاه فنكاحه باطل " قال أبو داود : هذا الحديث ضعيف و هو موقوف و هو قول ابن عمر رضي الله عنهما .[(٣)]

الدراسة :

أ - في سند أبي داود : ١ - عبدالله بن عمر بن حفص العمري

قال أحمد : كان يزيد في الأسانيد و يخالف و كان رجلا صالحا و قال ضعيف ، و عن يحيى : صويلح،

---

١ - العلل و معرفة الرجال فقرة (٤٩٣٦) و الميزان ٤٥٨/١ و انظر التاريخ الكبير ٣٧٨/٢ ، والتاريخ الصغير ١٠٣/٢ .

٢ - وقد استدلت الحنفية و الشافعية على أنه يحل بالرمي لجمرة العقبة كل محظور إلا الوطء للنساء (النيل ٥ / ١٥٠) و رأيت في فتح القدير (٢/ ٤٩٢) أن مذهب الحنفية أن ذلك لا يحل إلا بعد الرمي و الحلق و يشهد لهم حديث عمر عند مالك و هو صحيح و عند ابن قدامة روايتان ٣ / ٤٣٨ .

وقال الصنعاني ٢١٢/٢ و الظاهر أنه مجمع على حل الطيب و غيره إلا الوطء بعد الرمي و إن لم يحلق ، أقول : الرأي صحيح لكن ليس محل إجماع .

٣ - أخرجه أبو داود (٢٠٧٩) و من طريقه البيهقي ١٢٧/٧ ، و أخرجه الدارمي (٢/ ٧٥ / رقم ٢٢٤٠) و ابن ماجة (١٩٦٠) من طريق مندل بن علي عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مرفوعا بلفظ " فهوزان " .

وأخرجه ابن ماجة (١٩٥٩) ثنا أزهر بن مروان ثنا عبد الوارث بن سعيد ثنا القاسم بن عبدالواحد عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن ابن عمر بلفظ كان عاهرا .

ويبدو أن ههنا خطأ فجعل ابن عمر بذل جابر كما سيأتي و نبه على ذلك الترمذي ، فقال في السنن ٤١٩/٣ : روى بعضهم هذا الحديث عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يصح و الصحيح عن عبدالله بن محمد عن جابر .

و ليس به بأس ، وعن علي بن المديني : ضعيف ، وضعفه النسائي، وقال ابن حجر : ضعيف . (١)

ب - و قد توبع عبدالله بن عمر فرواه مندل بن علي عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع به لكن مندل ضعيف فقد قال أحمد : ضعيف ، و عن ابن معين : ليس به بأس ، يكتب حديثه ، و في رواية عنه ليس بشيء ، وفي رواية ضعيف ، وضعفه ابن المديني و البخاري والنسائي . (٢)

و فيه عنعنة ابن جريج و هو مدلس

و قال أحمد (٣) : هذا حديث منكر .

و قال الزيلعي (٤) :

قال الدراقطني في علله : هذا حديث رواه ابن جريج عن موسى بن عقبة و اختلف على ابن جريج به فرواه مندل و يحيى بن سعيد الأموى عن ابن جريج عن موسى عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم و وهما في رفعه و الصواب :

ما رواه أيوب عن نافع عن ابن عمر موقوفا . (٥)

ورواه أبو عاصم و حجاج و عبدالرزاق عن ابن جريج موقوفا و هو الصواب .

و روى ابن ماجة حديث عمر من طريق معلول ، إذ انقلب الإسناد على الراوي فجعل عمر بدل جابر وسنخرج حديث جابر .

الخلاصة :

الحديث عن ابن عمر مرفوعا ضعيف

١- لضعف عبدالله بن عمر الراوى عن نافع .

٢ - لضعف مندل بن علي في الطريق الثانية .

٣ - ولعنعنة ابن جريج فيها .

٤ - مخالفة الثقات في رفعه إذ الراجح وقفه على ابن عمر .

لكن الحديث حسن بشواهده (٦) فيكون قول أبي داود هذا الحديث ضعيف ، أي بهذا السند - و قوله: و هو موقوف صحيح .

---

١ - تاريخ ابن معين رواية الدورى ٣٢٢/٢ ، و تاريخ الدارمي ت (٥٢٣) و علل أحمد فقرة (٣٨٧٧) ، (٣٣٣٩) و الضعفاء و المتروكين للنسائي ت (٣٢٥) و تهذيب الكمال ٣٣٠/١٥ .

٢ - تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٩٩ . ٣ - التلخيص الجبير ١٦٥/٣ .

٤ - نصب الراية ٢٠٤/٣ . ٥ - أخرجه ابن أبي شية (٥٣٤/٣ رقم ١٦٨٦٥) .

٦ - عن جابر مرفوعا : أيما عبدا تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر

أخرجه أبو داود (٢٠٧٨) و الترمذى (١١١١) و (١١١٢) ، و قال حديث جابر حسن ، و الدارمي (٧٥/٢ رقم ٢٢٣٩) وأحمد (٣٠١/٣ و ٣٧٧ و ٣٨٢) و الحاكم ٢/ ١٩٢ ، وصححه و وافقه الذهبي و في الحلية (٧ / ٣٣٣) ، والبيهقي (١٢٧/٧) و ابن عدى (٢ / ٧٢٧ و ٣ / ٩٢٥) .

من طرق عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن جابر .

و ابن عقيل قال فيه البخاري : مقارب الحديث ، رأيت أحمد و اسحاق و الحميدى يحتجون بحديثه و قال الترمذى صدوق ، و ضعفه ابن معين و ابن سعد و رواية عن أحمد .

تهذيب التهذيب (٦ / ١٤ - ١٥) فحديثه صالح للاعتبار .

٣ - قال أبو داود : حدثنا ابراهيم بن مروان ثنا أبي ، ثنا مسلم بن خالد الزنجي ، ثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة رضي الله عنها ، أن رجلا ابتاع غلاما فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم ، ثم وجد به عيبا ، فخاصمه الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فرده عليه ، فقال الرجل : يا رسول الله قد استغل غلامي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الخراج بالضمان " قال أبو داود : هذا إسناد ليس بذاك .(١)

الدراسة :

فيه : مسلم بن خالد الزنجي و سبقت دراسته ، والراجح أنه ضعيف يعتبر به ، وضعف حديثه هذا البخاري كما سيأتي .

أقول : ولهذا قال أبو داود : إسناده ليس بذاك (أي بهذا السياق) و قد تابع عمر بن علي المقدمي مسلما ، دون ذكر القصة (٢) ، و عمر هذا ثقة شهير لكنه رجل مدلس (٣) و قال ابن عدى (٤) : هذا يعرف لمسلم بن خالد عن هشام بن عروة و قد رواه بعض الضعفاء أيضا عن هشام ا.هـ و يقصد ببعض الضعفاء : يعقوب بن الوليد المدني و خالد بن مهران .(٥)

و يعقوب هذا كذبه أحمد و غيره و في التقريب (٦) : متروك و خالد بن مهران كان مرجئا و ضعفوه جدا .(٧)

قال الخليلي (٨) : قد ذكرت علته في غير هذا الموضع (٩) ، و أنه من حديث مسلم بن خالد ، وضعفوه فيه أيضا و متابعة مثل خالد لا تقويه . ا.هـ .

فمتابعة يعقوب و خالد لا وزن لها ....

أما متابعة المقدّمي : فقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح و قد روى مسلم بن خالد هذا الحديث عن هشام ... و رواه جرير عن هشام و حديث جرير يقال : تدليس ، و ليس فيه جرير ، لم يسمعه من هشام (١٠) و قال الترمذي أيضا : إن البخاري لم يعرفه من حديث عمر بن علي قلت له : تراه تدليسا ؟ قال : لا أعرف أن عمر بن علي يدلس ، و قال الترمذى في السنن : " استغربه محمد بن إسماعيل من حديث عمر ، قلت : تراه تدليسا ؟ قال : لا " و نقل البيهقي عن الترمذى أنه ذكره للبخاري فكأنه أعجبه و قد

---

١ - أخرجه أبو داود (٣٥١٠) كتاب البيوع باب فيمن اشترى عبدا فوجد فيه عيبا ، و أحمد (٦ / ٨٠ و ٦/ ١١٦) و لم يذكر القصة ، وابن ماجة (٢٢٤٣) و ابن حبان (١١٢٦) ، موارد من غير ذكر القصة و ابن الجارود (٦٢٦) و الدارقطني (٥٣/٣) من غير القصة و الطحاوى (٤/ ٢١ و ٤/ ٢٢) والبغوى في شرح السنة (٨/ ١٦٣) من غير القصة من طرق عن مسلم به .

٢ - الترمذى (١٢٨٦) و البيهقي (٣٢٢/٥) و ابن عدى في الكامل (١٧٠٢/٥) من طرق عن عمر بن علي المقدمي عن هشام به .

٣ - الميزان ٣ / ٢١٤ . ٤ - ٥/ ١٧٠٢ .

٥ - أخرجه الخليلي في الإرشاد ٩٣٤/٣ و ابن عدى ٢٦٠٥/٧ و الخطيب ٢٩٨/٨ ، و ابن الجوزى في العلل المتناهيه ٥٩٧/٢ من طرق عن خالد بن مهران عن هشام به ، و أخرجه الخليلي ٢ / ٧٠١ ، و ابن عدى ٢٦٠٥/٧ ، من طريق يعقوب بن الوليد عن هشام .

٦ - الميزان (٤/ ٤٥٥) و التقريب ت (٧٨٣٥) .

٧ - الإرشاد ٣ / ٩٣٤ و لسان الميزان ٢/ ٣٨٧ .

٨ - المصدر السابق . ٩ - الارشاد ٧٠١/٢ .

١٠ - قال البخاري : قال محمد بن حميد اليشكري : إن جريجا روى هذا في المناظرة و لا يدرون له فيه سماعا ، العلل للترمذى ٥١٥/١ .

اتفق البخاري و مسلم على اخراج حديث المقدّمي . [(١)]

و غير البخاري أثبت التدليس و لذا رجح الخليلي و ابن عدى أن الحديث لمسلم بن خالد .

و تابعه مخلد بن خُفَاف [(٢)] و قال الترمذي :"حديث حسن صحيح و قد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه و العمل على هذا عند أهل العلم" لكن ضعفه البخاري كما نرى أسفل .

و ذكر الطحاوي [(٣)] : تلقي العلماء لهذا الخبر بالقبول و صححه الحاكم و وافقه الذهبي كما صححه ابن حبان و ابن الجارود و قال ابن حجر [(٤)] : و صححه ابن القطان و قال ابن حزم : لا يصح .

أقول : و مخلد هذا : قال البخاري فيه نظر ووثقه ابن وضاح [(٥)] و ذكره ابن حبان في الثقات [(٦)].

و قال أبو حاتم [(٧)] سئل أبي عنه فقال : لم يرو عنه غير ابن أبي ذئب و ليس هذا إسناد تقوم به الحجة - يعني حديث الخراج - غير أني أقول به لأنه أصلح من آراء الرجال ا.هـ و قال في التقريب مقبول .

الخلاصة :

١ - أن الحديث من طريق الزنجي بهذه القصة ضعيف يعتبر به .

٢ - أن متابعة المقدمي مستغربة عند البخاري مدلسة عند غيره .

٣ - أن متابعة ابن خفاف ضعيفة يعتبر بها - والقصة التي رواها لا تثبت لعدم المتابعة - .

٤ - أن متابعة يعقوب و جرير و خالد لا يصح منها شيء .

٥ - أن قول أبي داود اسناد ليس بذاك : قول صحيح ، وكان قد روى الحديث قبل ذلك من غير هذه القصة و سكت عنه .

٦ - أن أصل الحديث (الخراج بالضمان) صحيح أو حسن بمجموع الطرق التي اتفقت على هذه اللفظة و تلقي العلماء لها بالقبول فقد صححها الترمذي و ابن حبان و الحاكم و الذهبي و ابن الجارود و ابن القطان و غيرهم .

---

١ - السنن ٣/ ٥٨٢ رقم (١٢٨٦) و علل الترمذي ١/ ٥١٤ - ٥١٥ و مختصر المنذري ٥/ ١٦١ .

٢ - أخرجه عبدالرزاق : ٨/ ١٧٦ - ١٧٧ رقم (١٤٧٧٧) و الطيالسي (١٤٦٤) و الشافعي ٢/ ١٤٤ و أبو داود (٣٥٠٨) و الترمذي (١٢٨٥) و ابن ماجه (٢٢٤٢) و النسائي : (٧/ ٢٥٤) و أحمد (٦/ ٤٩ و ٦/ ١٦١ و ٦/ ٢٠٨ و ٢٣٧) و ابن حبان (١١٢٥) موارد ، والطحاوي ٤/ ٢١ و الحاكم ٢/ ١٥ و الدارقطني ٣/ ٥٣ و البيهقي ٥/ ٣٢١ و البغوي ٨/ ١٦٣ بأسانيد عن ابن أبي ذئب عن مخلد ابن خفاف عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه و سلم " الخراج بالضمان " .
و رواه أبو داود و الدارقطني و البيهقي بقصة أيضا عن مخلد قال كان بيني و بين أناس شركة في عبد فاقتويته - أي استخدمته - و بعضنا غائب فأغلّ علي غلة ، فخاصمني في نصيبه إلى بعض القضاة فأمرني أن أرد الغلة فأتيت عروة بن الزبير فحدثته فأتاه عروة فحدثه عن عائشة عن رسول الله : الحديث ، و قال البخاري هذا حديث منكر ، و لا أعرف لمخلد بن خفاف غير هذا الحديث قال الترمذي : فقلت له : فقد روى هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ؟
فقال إنما رواه مسلم بن خالد الزنجي و هو ذاهب الحديث ا.هـ ، علل الترمذي ١/ ٥١٣ ، المعالم والمختصر ٥/ ١٦٠ .

٣ - شرح معاني الآثار ٤/ ٢٢ .

٤ - التلخيص ٣ / ٢٢ .

٥ - الميزان ٤ / ٨٢ .

٦ - الثقات ٧ / ٥٠٥ .

٧ - الجرح ٨ / ٣٤٧ .

٤ - قال أبو داود : حدثنا موسى بن إسماعيل ، ثنا أبان ، ثنا قتادة ، أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى الهلال قال " هلال خير و رشد ، هلال خير ورشد ، هلال خير و رشد ، آمنت بالذى خلقك " ثلاث مرات ، ثم يقول " الحمد لله الذى ذهب بشهر كذا و جاء بشهر كذا " ٠

حدثنا محمد بن العلاء ، أن زيد بن حباب أخبرهم ، عن أبي هلال ، عن قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى الهلال صرف وجهه عنه [١] قال أبو داود : ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب حديث مسند صحيح) ٠

الدراسة :

قال البغوى : حديث منقطع [٢] ، و قال ابن القيم فيه لين [٣] و قال المنذرى [٤] : هذا مرسل والذى قبله مرسل و أبو هلال لا يحتج به وقال أبو داود في رواية ابن العبد: ليس في هذا الباب عن النبي صلى عليه وسلم حديث مسند صحيح ٠

و قال العراقي : و أسنده الدراقطني في الأفراد ، و الطبراني في الأوسط عن أنس [٥] (سيأتي الكلام عليه) ٠

فالحديث من مرسلات قتادة ، قال أبو حاتم [٦] : كان يحيى بن سعيد لا يرى إ رسال الزهرى و قتادة شيئا ٠[٧] و للحديث شواهد و كل حديث بمفرده ضعيف ٠ [٨]

---

١ - أخرجه أبو داود (٥٠٩٢) و (٥٠٩٣) كتاب الأدب باب اذا رأى الهلال و عبدالرزاق (٤/ ١٦٩ رقم ٧٣٥٣) و البغوى في شرح السنة (١٢٩/٥) و ابن أبي شيبة (٩٧٣٧) ٣٤٣/٢) من طرق عن قتادة مرسلا ٠

٢ - شرح السنة ٥/ ١٢٩ ٠

٣ - زاد المعاد ٢/ ٣٩٦ ٠

٤ - مختصر سنن أبي داود ٨ / ٣ ٠

٥ - فيض القدير ٥ / ١٣٥ ٠

٦ - تقدمة الجرح و التعديل ص ٢٤٦ ٠

٧ - انظر شرح علل الترمذى ٥٣٤/١ و قواعد في علوم الحديث ص ١٥٧ ٠

٨ - الشواهد :

١ - حديث أنس مرفوعا " إذا رأى الهلال قال هلال خير ورشد آمنت بالذى خلقك " قال الهيثمي في المجمع (١٣٩/١٠) رواه الطبراني في الأوسط و فيه أحمد بن عيسى اللخمي لم أعرفه ٠

٢ - حديث عبدالله بن مطرف " كان إذا رأى الهلال قال : هلال خير ، الحمد لله الذى ذهب بشهر كذا و جاء بشهر كذا ٠٠٠ الخ " أخرجه ابن السني و راويه ابن مطرف أزدى شامي قال الذهبي : يروى له حديث لا يثبت ، قاله البخارى (فيض القدير ٥/ ١٣٧) وهو مرسل٠ و رمز السيوطي لضعفه ٠

٣ - حديث رافع بن خديج بنحوه ، أخرجه الطبراني (٤٤٠٩) ضعفه السيوطي و حسنه الهيثمي في المجمع (١٠/ ١٣٩) و فيه ليث بن أبي سليم ٠

٤ - حديث عبادة بن الصامت " كان إذا رأى الهلال ، قال : الله أكبر ، الحمد لله ، لا قوة إلا بالله اللهم إني أسألك من خير هذا الشهر و أعوذ بك من سوء القدر و من شر يوم المحشر" أخرجه الطبراني (مجمع ١٠/ ١٣٩) و ابن أبي شيبة (٩٧٢٧) وفيه من لم يسمّ ، وقال ابن حجر : غريب و رجاله موثقون إلا من لم يسم (فيض ٥ / ١٣٦) ٠

٥ - حديث عباد بن جعفر " كان إذا رأى الهلال قال: آمنت بالذى خلقك " ذكره في المطالب =

فيتبين لنا من ذكر الشواهد : أن حديث الباب مرسل ، وشاهده من حديث أنس فيه مجهول ، و من حديث عبدالله بن مطرف ضعيف مرسل ، و من حديث رافع بن خديج فيه ليث ضعيف ، ومن حديث عبادة فيه مجاهيل ، ومن حديث عباد مرسل ، ومن حديث عبيد الله بن طلحة فيه سليمان بن سفيان ضعفوه و شاهده من حديث ابن عمر فيه راويان ضعيفان ، و شاهده من حديث حدير مرسل ضعيف ٠

وهذا يؤكد قول أبي داود : ليس في الباب حديث مسند صحيح ٠

لكن صحح بعض العلماء لفظة " كان إذا رأى الهلال قال : اللهم أهله علينا باليمن و الإيمان والسلامة و الإسلام ربي و ربك الله " حسنها الترمذي و سكت عنها الحاكم وصححها الألباني ، وهي الألفاظ التي وردت في أكثر من طريق ٠

= العاليه (٩١٧) و لم ينسبه ابن حجر و هو مرسل ٠

٦ - حديث عبيد الله بن طلحة " كان إذا رأى الهلال قال : اللهم أهله علينا باليمن و الايمان و السلامة و الإسلام ، ربي و ربك الله " أخرجه الترمذي (٣٤٥١) ، وقال حسن غريب ، والحاكم (٤/٢٨٥) وسكت عنه ، و أحمد ١٦٢/٤ و الدارمي ٣٣٦/١ ، و فيه سليمان بن سفيان ، ضعفه المديني و أبو حاتم و الدراقطني و قال ابن حجر : صححه الحاكم ،وغلط في ذلك فان فيه سليمان بن سفيان ضعفوه ، و إنما حسنه الترمذي لشواهده (فيض ٥ / ١٣٦)، ا ٠هـ وفيه بلال بن يحيى ، لين (تقريب ٧٨٥) ٠

٧ - و يشهد له حديث ابن عمر و فيه زيادة " و التوفيق لما تحب و ترضى " أخرجه الدارمي (١/ ٣٣٦) و ابن حبان (٢٣٧٤) ، موارد ، و الطبراني (١٣٣٣٠) قال الهيثمي في المجمع (١٠/ ١٣٩):فيه عثمان بن إبراهيم فيه ضعف ورجاله ثقات ا٠هـ أقول : و فيه عبدالرحمن بن عثمان ضعفه أبو حاتم (ميزان ٥٧٨/٢) ٠

٨ - وله شاهد من حديث حدير السلمي بزيادة " السكينة و العافية و الرزق " دون قوله : " و ربي و ربك الله " أخرجه ابن السني و ضعفه السيوطي و قال الذهبي حدير لا صحبة له (فيض ٥/ ١٣٦) ٠

المطلب الرابع

الأحاديث الصحيحة التي ضعفها و الراجح صحتها :

١ - قال أبو داود : حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، ثنا وكيع ، عن سفيان ، عن عاصم (يعني ابن كليب ، عن عبدالرحمن بن الأسود ، عن علقمة قال : قال عبدالله بن مسعود : ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه و سلم ؟ قال : فصلى فلم يرفع يديه إلا مرة [١] . قال أبو داود : هذا مختصر من حديث طويل ، وليس هو بصحيح على هذا اللفظ) .

الدراسة :

ضعف أبو داود الحديث بقوله : و هذا مختصر من حديث طويل ، و ليس هو بصحيح على هذا اللفظ و لم يبين تتمة الحديث و لا وجه ضعفه .

و قد بين البيهقي ما يحتمل أن يكون هو أصل الحديث بطوله ، وهو ما رواه عبدالله بن إدريس عن عاصم بن كليب عن عبدالرحمن بن الأسود عن علقمة ، قال : قال عبدالله بن مسعود : علمنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الصلاة ، فكبر ، ورفع يديه ، فلما ركع طبق [٢] بين ركبتيه ، فبلغ ذلك سعدا ، فقال: صدق أخي ، قد كنا نفعل هذا ثم أمرنا بهذا - يعني الإمساك على الركعتين - [٣] قال البيهقي : فإن كان الحديث على ما رواه ابن إدريس ، فقد يكون عاد لرفعهما فلم يحكه ، و إن كان على ما رواه الثوري ففي حديث ابن ادريس دلالة على أن ذلك كان في صدر الإسلام كما كان التطبيق في صدر الإسلام ثم سننت بعده السنن ... [٤]

مراد البيهقي أن الحديثين رويا باسناد عاصم عن عبدالرحمن عن علقمة عن ابن مسعود ، و أن هذا كان في أول الأمر - عدم العود في الرفع و التطبيق - و أن ابن مسعود روى ما يتعلق بالرفع و ابن إدريس روى ما يتعلق بالتطبيق ، ثم إن سعداً حكى نسخ التطبيق و لم يحك نسخ عدم الرفع إن كان الحديث واحدا ، و إن كانا حديثين ، فكل راو روى ما علم ثم سنت السنن بعد ذلك .

و قال ابن المبارك لم يثبت عنده حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع يديه أول مرة ثم لم يرجع ، وقال:وثبت عندي حديث رفع اليدين ...

و قال البخاري : حديث ابن ادريس هو المحفوظ عند أهل النظر ، من حديث عبدالله بن مسعود. [٥]

و قال أبو حاتم : حديث ابن مسعود - في الرفع - خطأ . [٦]

و ضعفه أحمد و شيخه يحيى بن آدم و قال الدارقطني : لا يثبت . [٧]

---

١ - أخرجه أبو داود (٧٤٨) (٧٥١) و الترمذي (٢٥٧) و النسائي (٢ / ١٨٢) و أحمد (٢٤٤/١). و الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٢٤) و البيهقي (٢/ ٧٨) من طرق عن سفيان به .

٢ - التطبيق أن يجمع بين أصابع يديه و يجعلها بين ركبتيه في الركوع و التشهد . النهاية (٣ / ٦٦٤) .

٣ - أخرجه البخاري في جزء رفع اليدين و النسائي و أبو داود (٧٤٧) و البيهقي ٢/ ٧٨ .

٤ - السنن الكبرى (٢ / ٧٨ - ٧٩) .

٥ - السنن الكبرى (٢ / ٧٩) و سنن الترمذي ٢ / ٣٨ .

٦ - العلل ١/ ٩٦ .

٧ - التلخيص الحبير ١ / ٢٢٢ .

و قال ابن حبان : هذا أحسن خبر روى لأهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة عند الركوع ، وعند الرفع ، وهو في الحقيقة أضعف شيء يعول عليه ، لان له عللا تبطله [١] ، و قال : عدم الرفع مما خفي على ابن مسعود ، وهذا جائز في حقه ، أن يخفى عليه ما لم يخف على غيره [٢] .

و لم يبين أى من العلماء السابقين وجه تضعيف الحديث ، إلا أن يكون - كما قال ابن حبان - إن هذا مما خفي على ابن مسعود ، وليس ذلك بعلة ، و إنما يتعلق هذا بصحة الاحتجاج بالحديث أم لا ؟

قال الشيخ تقي الدين : عاصم بن كليب أخرج له مسلم ، و عبدالرحمن بن مسلم أيضا أخرج له مسلم، وهو تابعي ، وثقه ابن معين و علقمة ، فلا يسأل عنه للاتفاق على الاحتجاج به . [٣] ١٠ هـ

و حسن الحديث الترمذى [٤] و ابن حزم [٥] .

و قال الترمذى : هو قول سفيان و به يقول غير واحد من أصحاب النبي - صلى الله لعيه وسلم - و التابعين .

و قال أحمد شاكر : و هذا الحديث صحيح ، صححه ابن حزم و غيره من الحفاظ ... و ما قالوا في تعليله ليس بعلة ، و لكنه يدل على ترك الرفع في المواطن الأخرى ... " [٦] من باب أن المثبت مقدم على النافي ، و هو مضمون قول ابن حبان .

الخلاصة :

أن الحديث صحيح السند بهذا اللفظ ولا مطعن فيه ، لا متنا و لا اسنادا أما قضية الاحتجاج به فأمر آخر ...

٢ - قال أبو داود : حدثنا الحسن بن علي ، ثنا عبدالرزاق ، أخبرنا معمر ، عن همام بن منبه ، قال: سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره فلها نصف أجره " [٧]

حدثنا محمد بن سوار المصرى ، ثنا عبدة ، عن عبد الملك ، عن عطاء ، عن أبي هريرة ﺭ في المرأة تصدق من بيت زوجها ، قال : لا ، إلا من قوتها ، و الأجر بينهما ، و لا يحل لها أن تصدق من مال زوجها إلا باذنه [٨] (قال أبو داود : هذا يضعف حديث همام) .

---

١ - التلخيص الحبير ١/ ٢٢٢ ، و لم يبين ما هي العلل . ٢ - الاحسان ٥/ ١٩٤ .

٣ - نصب الراية ١ / ٣٩٤ . ٤ - السنن ٣/ ٤١ .

٥ - المحلى ٤/ ٨٨ . ٦ - سنن الترمذى ٢ / ٤١ .

٧ - أخرجه أبو داود (١٦٨٧) و البخارى (٢٠٦٦) و (٥٣٦٠) و مسلم (١٠٢٦) و أحمد (٢/ ٣١٦) و البيهقي (٤/ ١٩٢) و عبدالرزاق (٧٢٧٢) من طريق معمر به .

٨ - أخرجه أبو داود (١٦٨٨) و عطاء هو ابن أبي رباح و أخرج الترمذى (٦٧٠) و ابن ماجه (٢٢٩٥) و أبو داود (٣٥٦٥) و أبو حنيفة (جامع المسانيد ٢/ ٥٨ و ٦٥) عن أبي أمامة الباهلي مرفوعا ولفظه : " لا تنفق امرأة شيئا من بيت زوجها إلا بإذنه ، و قيل يا رسول الله : و الطعام ؟ قال: " ذاك أفضل أموالنا " قال الترمذى : و في الباب : عن سعد و أسماء و أبي هريرة ، و عبدالله ابن عمرو .

و حديث أبي أمامة حديث حسن .

أقول : و هذا شاهد لحديث عطاء عن أبي هريرة .

الدراسة :

ضعف أبو داود حديث همام عن أبي هريرة مرفوعاً ، لرواية عطاء عن أبي هريرة فتواه خلاف ما روى، و حديث همام المرفوع حديث صحيح اتفق عليه الشيخان و لامطعن فيه ، قال العظيم آبادي: - (١)

" حديث أبي هريرة من طريق همام بن منبه ، حديث صحيح ، قوى متصل الإسناد ، اتفق الشيخان على إخراجه ، ليس فيه علة ، فكيف يضعف بحديث أبي هريرة الموقوف ... " ١٠هـ وباختصار .

و لأن قول أبي داود على ظاهره غير مسلم ، قال ابن حجر : و مراده أنه يضعف حمله على التعميم (٢).

و قد حاول النووي توجيه الحديث بما يجمع بين الحديثين فقال ما خلاصته : إذا أنفقت المرأة من بيت زوجها من غير إذن صريح ، و لا معروف بالعرف ، فلا يحل لها ، بل عليها وزر .

و يحصل لها نصف الأجر إن هي أنفقت من غير إذنه الصريح لكن بقدر يكون معها إذن عام سابق متناول لهذا القدر . و على هذا يحمل حديث أبي هريرة الموقوف، وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم: إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة ...

فأشار صلى الله عليه وسلم الى أنه قدر يعلم رضا الزوج به في العادة (٣). ١٠هـ

و على هذا فلا يسلم لأبي داود أن حديث عطاء يضعف حديث همام ، إذا أراد الضعف الاصطلاحي ، بل ينبغي الجمع بينهما على الوجه الذي قرره النووي و ابن حجر و الله أعلم .

٣ - قال أبو داود : ثنا عبدالله بن محمد النفيلي ، ثنا محمد بن سلمة ، عن محمد بن إسحاق ، حدثني ابن عباد ، عن أبيه عباد بن عبدالله بن الزبير (قال أبو داود هو يحيى بن عباد) حدثني أبي الذى أرضعني - وهو أحد بني مرة بن عوف و كان في تلك الغزاة - غزاة مؤتة - قال : والله لكأني أنظر إلى جعفر حين اقتحم عن فرس له شقراء فعقرها ثم قاتل القوم حتى قتل . (٤)

قال أبو داود : هذا الحديث ليس بالقوى .

(وقد جاء فيه نهي كثير عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) . (٥)

الدراسة :

لم أر من ضعف الحديث غير أبي داود و الشافعي رحمها الله .

و أخرجه الحاكم و سكت عنه و كذا الذهبي و نقل الخطابي و المنذرى قول أبي داود وسكتا عنه (٦).

---

١ - عون المعبود ٥٨/٢ . ٢ - فتح الباري ٩ / ٢٩٧ .

٣ - انظر شرح مسلم للنووي (٧ / ١١٢ - ١١٣) .

٤ - التخريج : أخرجه أبو داود (٢٥٧٣) كتاب الجهاد باب في الدابة تعقر في الحرب و ابن إسحاق (سيرة ابن هشام ٢٠/٤) و ابن أبي شيبة في المصنف (٥٤٠/٦ رقم ٣٣٦٧٢) و الحاكم ٣ / ٢٠٩ ، و الأصبهاني في الحليه ١١٨/١ و البيهقي ٨٧/٩ من طرق عن محمد بن إسحاق به و صرح بالتحديث إلا عند ابن أبي شيبة .

٥ - النهي الذى أشار اليه أبو داود روى عن أبي بكر و عمر بن عبدالعزيز والزهرى (المصنف لعبد الرزاق ٣٨٩/٥) و لابن أبي شيبة ٥٤٠/٦ و السنن الكبرى ٨٦/٩ كما أخرج البخارى (٥٥١٣) و مسلم (١٩٥٦) عن أنس رضي الله عنه : نهى رسول الله أن يصبر البهائم و روى مسلم (١٩٥٩) عن جابر نهى رسول الله أن يقتل شيء من البهائم صبرا .

٦ - المعالم مع المختصر ٣٩٧/٣ ، قال الخطابي : و قد اختلف الناس في الفرس يقف على صاحبه =

قال البيهقي : قال الشافعي : فإن قال قائل فقد روى أن جعفرا عقر عند الحرب ؟ فلا أحفظ ذلك من وجه يثبت عند الانفراد و لا أعلمه مشهورا عند عوام أهل العلم بالمغازى و قال البيهقي : الحفاظ يتوقون ما ينفرد به ابن إسحاق ، و إن صح فلعل جعفرا لم يبلغه النهي ، والله أعلم ٠

قال الزرقاني معقبا على قول أبي داود : " و كأنه يريد: ليس بصحيح ، و إلا فهو حسن كما جزم به الحافظ و تبعه المصنف " [1] أي أوّل قول أبي داود ليس بالقوى أي ليس بصحيح و إنما حسن ٠

و لا أراه تأويلا حسنا بل يريد أنه ضعيف فهذه عادة أبي داود كما سنرى آخرا ٠

و قد ذكره ابن حجر في الفتح [٢] وسكت عليه كما سكت عن ذلك صاحب العون [٣] ، و قال السهارنفورى [٤] : لم أقف على علة في الحديث تقتضي ضعفه غير أن فيه ابن اسحاق ، و هو مختلف فيه ، فالله أعلم ماذا أراد المصنف في الحديث من العلة و أما ما وقع في بعض نسخ أبي داود من قول المصنف و قد جاء فيه نهي كثير عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فهذا أيضا لا يقتضي ضعف ما وقع في قصة جعفر بن أبي طالب من عقر جواده كما هو ظاهر ا٠ هـ

قال أحمد شاكر [٥] : و لا أدرى لماذا هو ليس بالقوى ٠٠٠ و صرح ابن اسحاق بسماعه من يحيى بن عباد ، وهو كذلك في سيرة ابن هشام ، و كذلك نقله الحافظ ابن كثير في التاريخ ٤/ ٢٤٤ عن السيرة لابن إسحاق و لم يذكر فيه علة فماذا بعد ذلك ؟ ! و الاسناد صحيح لا علة فيه ٠ ا٠ هـ

أقول :

يبدو أن تضعيف أبي داود للحديث لأنه من رواية ابن اسحاق و قد انفرد به و خالف ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من نهي ، لما يلي :

١ - قال ابن معين : ابن اسحاق : ثقة و ليس بحجة ٠

٢ - أن ابا داود رأيه شديد في ابن إسحاق إذ قال عنه : قدرى معتزلي و روى عن حماد قال : ما رويت عن ابن إسحاق إلا باضطرار [٦] و نقل ابو داود عن يحيى القطان قوله : أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب و ساق قصة تكذيب هشام بن عروة لمحمد لما قال : رويت عن زوجة هشام فاطمة بنت المنذر [٧]

٣ - و للسبب ذاته أعله الشافعي بالغرابة و الانفراد عمن ليس يحتمل تفرده و عدم كونه مشهورا بين أهل العلم و لهذا السبب أيضا قال البيهقي : الحفاظ يتوقون ما انفرد به ابن اسحاق ٠

٤ - دعّم عند هؤلاء ضعف الحديث النهي الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم ٠

و الجواب :

أن النهي لا يقتضي عدم وقوع الفعل من جعفر لكونه لم يبلغه أو ظن أن هذا مستثنى من ذلك

= فيعقره لئلا يظفر به العدو ، فرخص فيه مالك بن انس و عن ابي حنيفة : إذا ظفر المسلمون بدواب و مواشي فعجزوا عن حملها ذبحوها و حرقوا لحومها (هذه غير قضية القتل صبرا). و كره ذلك الأوزاعي والشافعي و أحمد ا٠ هـ ٠

١ -

٢ - الفتح ٧ / ٥١١ ٠

٣ - عون المعبود ٢/٣٣٣ ٠

٤ - بذل المجهود ١٢/ ٧٢ ٠

٥ - تعليق احمد شاكر على المنذرى ٣/ ٣٩٧ ٠

٦ - ميزان الاعتدال ٣/ ٤٦٩ ٠ ٧ - الميزان ٣/ ٤٧١ ٠

وإن ابن إسحاق وإن تكلم فيه فالراجح أنه ثقة يقبل حديثه ما لم يدلس وهو إمام في المغازي ، وهذا منها ، ولا دخل للحديث فيما نسب إليه من بدع .

وما نقل من تكذيب له فهو قول أقران وسببها أمور لا دخل لها بعلم النقد كما في الميزان.

فالراجح :

أن الحديث حسن من حيث كونه وقع من جعفر ولا يناقض هذا صحة النهي الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم .

المبحث الثاني

مقولاته النقدية في الأحاديث الضعيفة

و فيه مطلبان :

المطلب الأول : الأحاديث الضعيفة التي لم يرد فيها اختلاف ·

المطلب الثاني : الأحاديث الضعيفة التي اختلف فيها و الراجح رأيه ·

المبحث الثاني : مقولاته النقدية في الاحاديث الضعيفة

المطلب الاول :

الأحاديث الضعيفة التي لم يرد فيها اختلاف

١ - قال أبو داود : ثنا يحيى بن معين ، ثنا عمرو بن الربيع بن طارق ، أخبرنا يحيى بن أيوب ، عن عبدالرحمن بن رزين ، عن محمد بن يزيد ، عن أيوب بن قطن ، عن أُبي بن عمارة ، قال يحيى بن أيوب - وكان قد صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم للقبلتين - إنه قال : يا رسول الله ، أمسح على الخفين ؟ قال : " نعم " قال : يوماً ؟ قال : " يوماً " قال و يومين ؟ قال : " ويومين " قال و ثلاثة ؟ قال : " نعم وما شئت" قال أبو داود : رواه ابن ابي مريم المصري ، عن يحيى بن أيوب ، عن عبدالرحمن بن رزين عن محمد بن يزيد ابن أبي زياد عن عبادة بن نسي ، عن أُبي بن عمارة ، قال فيه : حتى بلغ سبعاً ،قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " نعم ، و ما بدا لك " قال أبو داود : و قد اختلف في إسناده و ليس هو بالقوى ، و رواه ابن أبي مريم و يحيى بن إسحاق و السليحي عن يحيى بن أيوب .
و قد اختلف في اسناده .[1]

الدراسة :

"١- الحديث اختلف فيه على يحيى بن أيوب اختلافا كبيرا[2] :

١ - فرواه عمرو بن الربيع و يحيى بن إسحاق عنه عن عبدالرحمن عن محمد بن يزيد عن ايوب عن ابي .

٢ - ورواه عمرو بن الربيع عنه عن عبدالرحمن عن محمد عن عبادة عن ابي .

٣ - و رواه ابن وهب و سعيد بن عفير و ابن أبي مريم عنه عن عبدالرحمن عن محمد عن أيوب عن عبادة عن أبي .

٤ - و رواه ابن أبي مريم عنه به دون ذكر أيوب .

---

١ - تخريج الحديث :
أخرجه ابو داود (١٥٨) كتاب الطهارة باب في التوقيت في المسح و من طريقة البيهقي ٢٧٩/١
و أخرجه الحاكم ١٧٠/١ لكن قال عن محمد بن يزيد شيخ عن عبادة بن نسي عن أبي بن عمارة به ..
و أخرجه ابن أبي شيبة (١٦٣/١ رقم ١٨٧٠) عن يحيى بن إسحاق كلاهما (يحيى بن إسحاق وعمرو) عن يحيى بن أيوب به .
و ابن ماجة (٥٥٧) و الجورقاني في الأباطيل (١ / ٣٨٤ رقم ٣٧١)
بأسانيد عن عبدالله بن وهب و الطحاوى ٧٩/١ و الدراقطني ١٩٨/١ بأسانيد عن سعيد بن عفير
و ابن الجوزى في العلل المتناهية (٣٥٨/١ رقم ٥٩٣) .
بسنده عن سعيد بن أبي مريم و ثلاثتهم (ابن أبي مريم و ابن وهب ، و ابن عفير) .
عن يحيى بن أيوب عن عبدالرحمن بن رزين عن محمد بن يزيد بن أبي زياد عن أيوب عن عبادة عن أبي .
وأخرجه الطحاوى ٧٩/١ ، و البيهقي ١ / ٢٧٩ عن سعيد بن أبي مريم عن يحيى بن أيوب ثنى عبدالرحمن عن محمد بن يزيد عن عبادة عن أبي .

٢ - انظر التعليق المغني على سنن الدراقطني ١٩٨/١ - ١٩٩ .

٥ - و روى عنه مرسلا من غير ذكر أُبي بن عمارة ٠

فقول باسقاط عبادة ، و طريق باسقاط أيوب بن قطن ٠

وطريق بذكرهما معا ، و طريق مرسلة ٠

فهذا الاختلاف في الحديث الذي أشار اليه ابو داود ٠

٢" - رواته : مدار الطرق على يحيى بن أيوب عن عبدالرحمن بن رزين عن محمد بن يزيد ،وفي بعضها أيوب بن قطن ، و فيما يلي بيان حالهم :

١ - يحيى بن أيوب : قال ابن القطان مختلف فيه و هو ممن عيب على مسلم إخراج حديثه ٠ (١)

٢ - عبدالرحمن بن رزين : لم يوثقه غير ابن حبان (٢) وفي التقريب صدوق (٣)

٣ - محمد بن يزيد بن أبي زياد مجهول الحال ٠ (٤)

٤ - أيوب بن قطن فيه لين ٠ (٥)

٣" - موقف العلماء من الحديث :

الحديث ضعفه البخاري ، و قال أبو زرعة ، عن أحمد : رجاله لا يعرفون و قال أبو الفتح الأزدي: هو حديث ليس بالقائم ، و قال ابن حبان : لست اعتمد على اسناد خبره و قال ابن عبدالبر : لا يثبت و ليس له إسناد قائم ٠ (٦)

و قال البيهقي (٧) : عن الدارقطني : هذا إسناد لا يثبت و قد اختلف فيه على يحيى بن أيوب اختلافا كثيرا و عبدالرحمن و محمد بن يزيد و أيوب مجهولون كلهم ٠

و قال الجورقاني (٨) : هذا حديث منكر ، و قال ابن الجوزي (٩) : هذا حديث لا يصح و نقل النووي (١٠) اتفاق الأئمة على ضعفه ٠

الخلاصة :

فهذا " ما أشار اليه أبو داود بقوله و ليس بالقوي و هو الراجح وفقاً للجمهور و لم يصححه إلا الحاكم و تعقبه الذهبي بقوله رواته مجهولون **ولم اعتد بمخالفة الحاكم اذا انفرد ٠**

---

١ - نصب الراية (١/ ١٧٨) ٠

٢ - انظر كتاب الثقات ٨٢/٥ ٠

٣ - ت (٣٨٥٩) ٠

٤ - التقريب ت (٦٣٩٨) ٠

٥ - التقريب ت (٦٢٠) و انظر تهذيب الكمال ٤٨٩/٣ ٠

٦ - التلخيص الحبير ١/ ١٦٢ ٠

٧ - السنن الكبرى ١/ ٢٧٩ ٠

٨ - كتاب الأباطيل ٣٨٥/١ ٠ والجورقاني هو أبو عبدالله الحسين بن ابراهيم ت (٥٤٣) ٠

٩ - العلل المتناهية ٣٥٨/١ ٠

١٠ - المجموع شرح المهذب ٤٨٤/١ ٠

٢ - قال أبو داود :
روى عن أبي موسى الأشعري "أنه مسح على الجوربين" و ليس بالمتصل و لا بالقوى .[(١)]

الدراسة :

١ - فيه عيسى بن سنان : ضعفه احمد و النسائي و ابن معين و ذكره الساجي و العقيلي في الضعفاء و قال أبو زرعة: مخلط ضعيف الحديث و قال العجلي: لابأس به ووثقه ابن حبان[(٢)]

٢ - قال ابن رسلان[(٣)] : ضحاك عن أبي موسى منقطع و قال البيهقي[(٤)] : لم يثبت سماعه من أبي موسى .

أقول لكن قال البخاري[(٥)] : سمع أبا موسى و ساق في ذلك حديثا و قال ابن حبان[(٦)] : يروى عن أبي موسى ، وقال ابن التركماني[(٧)] : تعقيبا على قول البيهقي : هذا على مذهب من يشترط للاتصال ثبوت السماع ثم هو معارض بما ذكره عبدالغني فإنه قال في الكمال سمع الضحاك من أبي موسى ١٠٥هـ و كذا ذكر المزي[(٨)] و ابن حجر[(٩)] .

الخلاصة :

١ - الحديث ضعيف لضعف عيسى بن سنان فهو كما قال أبو داود ليس بالقوى .
٢ - الحديث لم يثبت فيه الانقطاع ، خلافا لأبي داود .
و للحديث شواهد من حديث المغيره[(١٠)] و بلال .

---

١ - التخريج
أخرجه أبو داود معلقا (١٥٩) كتاب الطهارة باب المسح على الجوربين و ابن ماجه (٥٦٠) ، و البيهقي ١/ ٢٨٥ و العقيلي في الضعفاء (٣/ ٣٨٣ - ٣٨٤) و الطحاوى في شرح معاني الآثار ١ / ٩٧ و الطبراني (نصب الراية : ١/ ١٨٥) من طرق عن عيسى بن سنان عن الضحاك بن عبدالرحمن بن عَرْزَب عن أبي موسى به .
٢ - التاريخ لابن معين ٢ / ٤٦٣ ، الجرح و التعديل ٦ / ٢٧٧ ، التهذيب ٨ / ٢١١ .
٣ - حاشية بذل المجهود ٢/ ٣٣ .
٤ - السنن الكبرى ١ / ٢٨٥ .
٥ - التاريخ ٤ / ٣٣٣ .
٦ - الثقات ٤/ ٣٨٧ .
٧ - الجوهر النقي ١/ ٢٨٤ .
٨ - تهذيب الكمال ١٣ / ٢٧٠ .
٩ - تهذيب التهذيب ٤/ ٤٤٦ .
١٠ - انظر نصب الراية ١ / ١٨٦ .

٣ - قال أبو داود : حدثنا حسين بن عبدالرحمن ، أخبرنا وكيع ، عن ابن أبي ليلى ، عن أخيه عيسى ، عن الحكم ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن البراء بن عازب قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين افتتح الصلاة ، ثم لم يرفعهما حتى انصرف " (١) قال أبو داود : هذا الحديث ليس بصحيح .

الدراسة

مدار الحديث بلفظ " ثم لم يرفعهما " على محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى و هو صدوق سيء الحفظ جدا . (٢)

و قد اختلف عليه فيه ، فروي عن أخيه عيسى عن أبيه و قيل عنه عن أخيه عن الحكم عن عبدالرحمن (والد ابن أبي ليلى) و قيل عنه عن يزيد عن ابن أبي ليلى (الأب) .

قال البيهقي : و محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى لا يحتج بحديثه و هو أسوأ حالا عند أهل المعرفة من يزيد . (٣)

و قال الإمام أحمد : عن محمد بن عبدالله بن نمير ، نظرت في كتاب محمد بن أبي ليلى ، فإذا هو يرويه عن يزيد و قال أحمد : و حدثنا (أي الحديث) وكيع سمعه من محمد بن أبي ليلى عن الحكم و عيسى عن عبدالرحمن (أي باسقاط يزيد) قال أحمد : حديث الحكم و عيسى إنما هو حديث يزيد ، كما رآه ابن نمير ، في كتاب ابن أبي ليلى ، قال أحمد : كان ابن أبي ليلى سيء الحفظ ، و لم يكن ابن أبي زياد بالحافظ . (٤)

يستفاد من قول أحمد : أن أصل الحديث عند يزيد بن أبي زياد ورواه عنه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى و زاد فيه "ثم لم يرفعهما" و هذه الزيادة ليست في حديث يزيد كما نص على ذلك علي بن عاصم .

الخلاصة :

فالحديث ليس بصحيح :

١ - لأنه من رواية ابن أبي ليلى سيء الحفظ .
٢ - اضطرب فيه .
٣ - زاد فيه ما ليس بمحفوظ .
٤ - أصل الحديث عن يزيد عن ابن أبي ليلى عن البراء و ليس فيه : " ثم لم يعد " .

---

١ - أخرجه أبو داود (٧٥٢) و الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٢٤) من طريق وكيع عن ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن الحكم عن عبدالرحمن عن البراء به .
و جاء في المطبوع عند الطحاوي عن أخيه عيسى و الحكم عن عبدالرحمن ...
و أخرجه الدراقطني ١/ ٢٩٤ ، من طريق علي بن عاصم عن محمد بن عبدالرحمن عن يزيد بن أبي زياد عن عبدالرحمن عن البراء به و زاد : قال علي بن عاصم : قدمت الكوفة ، فقيل لي ابن يزيد حي ، فأتيته فحدثني بالحديث ... و لم يقل : " ثم لم يعد ... "
قلت : أخبرني ابن أبي ليلى أنك قلت : ثم لم يعد ، قال : لا أحفظ هذا ، فعاودته فقال : لا أحفظه .
و أخرجه الطحاوي (١/ ٢٢٤) من طريق وكيع عن ابن أبي ليلى عن عيسى عن أبيه عن البراء .
٢ - تقريب (٦٠٨١) .
٣ - السنن الكبرى ٢ / ٧٧ .
٤ - العلل و معرفة الرجال ، رواية عبدالله عن أحمد ، فقرة (٧٠٨) .

٤ - قال أبو داود : حدثنا محمد بن محبوب ، ثنا حفص بن غياث ، عن عبدالرحمن بن إسحق ، عن زياد ابن زيد ، عن أبي جحيفة ، أن عليا رضي الله عنه قال : السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة(١)

حدثنا محمد بن قدامة - (يعني) ابن أعين - عن أبي بدر ، عن أبي طالوت عبدالسلام ، عن ابن جرير الضبي ، عن أبيه ، قال : رأيت عليا رضي الله عنه يمسك شماله بيمينه على الرسغ فوق السرة ، قال أبو داود: و روى عن سعيد بن جبير " فوق السرة " (٢) و قال أبو مِجْلز : " تحت السرة " (٣) ، و روى عن أبي هريرة و ليس بالقوى ٠

حدثنا مسدد ، ثنا عبدالواحد بن زياد ، عن عبدالرحمن بن اسحاق الكوفي ، عن سيار أبي الحكم ، عن أبي وائل ، قال : قال أبو هريرة : أخذ الأكف على الأكف في الصلاة تحت السرة (٤) قال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يضعف عبدالرحمن بن إسحق الكوفي ٠

الدراسة :

"١ - أحاديث وضع اليدين تحت السرة :

أ - الطريق الأول عن أبي جحيفة عن علي فيه :

---

١ - أخرجه أبو داود (٧٥٦) كتاب الصلاة باب وضع اليمين على اليسرى و ابن أبي شيبة (١/ ٣٤٣ رقم ٣٩٤٥) و عبدالله في المسند ١/١١٠ و الدارقطني ١/٢٨٦ و البيهقي ٢/٣١ من طرق عن عبد الرحمن بن إسحاق به ٠

و أخرجه الدارقطني ١/٢٨٦ و البيهقي ٢/٣١ من طريق عبد الرحمن بن إسحاق عن النعمان بن سعد عن علي ٠

٢ - أخرجه أبو داود (٧٥٧) و البيهقي ٢/٣١ و صحح إسناده و قال التركماني في سنده يحيى بن أبي طالب تكلموا فيه ٠

٣ - أخرجه ابن أبي شيبة ١/٣٤٣ رقم ٣٩٤٢ ثنا يزيد بن هارون أخبرنا الحجاج بن حسان سألت أبا مجلز كيف يصنع قال : يضع باطن كف يمينه على ظاهر كف شماله و يجعلهما أسفل السرة و أبو مجلز هو لاحق ابن حميد ٠

٤ - أخرجه أبو داود (٧٥٨) و الدارقطني ١/ ٢٨٤ من غير قوله " تحت السرة " ٠

شواهد الحديث :

١ - ما أخرجه ابن أبي شيبة ١/٣٤٣ رقم ٣٩٣٨ من طريق وائل بن حجر ، قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وضع يمينه على شماله في الصلاة ، و في بعض النسخ زيادة : " تحت السرة" وسنده جيد و رواته ثقات (بذل المجهود ٤/٤٧٧ و العون ١/٢٧٦) لكن قال في العون : قال العلامة الشيخ حياة السندي : في ثبوت زيادة " تحت السرة "نظر، بل هي غلط ، نشأ من السهو ، فإني راجعت نسخة صحيحة من المصنف فرأيت فيها هذا الحديث بهذا السند و بهذه الألفاظ إلا أنه ليس فيها " تحت السرة " و أضاف العظيم آبادى إن مما يؤكد عدم صحتها أن هذه الحديث رواه أحمد و البيهقي ١/٢٨ و لم يذكرها و كذا الزيلعي ذكره و لم يذكر الزيادة ١/٣١٨ و اعترض على ذلك العلامه قائم السندى بأن قاسم بن قطلو بغا قد شاهدها بنفسه و كذلك هو شاهدها فليس من الأنصاف الجزم بنفيها وأجاب النيموى : إنه و إن كانت صحيحة فهي غير محفوظة لمخالفتها لرواية الثقات ١٠هـ بذل ٤/ ٤٧٨ ،

١ - عبدالرحمن بن إسحاق الواسطي الكوفي : ضعيف . (١)

٢ - وفيه زياد بن زيد السوائي: قال أبوحاتم (٢) : مجهول و كذا قال الذهبي و ابن حجر .

أما المتابعة : فمن طريق عبدالرحمن بن إسحاق عن النعمان و عبدالرحمن ضعيف كما سبق القول

أما النعمان : فذكره ابن حبان في الثقات . (٣)

ب - الطريق الثاني : عن أبي وائل عن أبي هريرة :

و فيه أيضا عبدالرحمن بن إسحاق ، فمدار الحديث الذى يثبت وضع الأكف تحت السرة على عبد الرحمن هذا ، قال البيهقي في المعرفة : لا يثبت إسناده تفرد به عبدالرحمن بن إسحاق و هو متروك (٤) ١٠هـ و قال النووي : هو حديث متفق على تضعيفه فإن عبدالرحمن بن إسحاق ضعيف (٥) ١٠هـ .

ج - أثر إبراهيم النخعي عند ابن أبي شيبة و هو صحيح لكنه فعل تابعي .

د - حديث وائل عند ابن أبي شيبة بينا أن الزيادة لا تثبت .

هـ - أثر أبي مجلز صحيح و لكنه تابعي فهو مذهب تابعي .

"٢ - أحاديث وضع اليدين فوق السرة :

أ - ذكر أبو داود حديث جرير الضبي عن علي ... موقوفاً ، وفيه ابن جرير الضبي ، لم يذكره إلا ابن حبان (٦) في الثقات ، فقال ابن حجر : مقبول ، و الحديث موقوف .

ب - أثر ابن جبير فيه يحيى بن أبي طالب قال أبو حاتم : محله الصدق ، لكن قال الآجرى خط أبو داود على حديثه و نقل البغدادى أن موسى بن هارون اتهمه بالكذب (٧) و هذه مبالغة .

فهذه الأحاديث التي ذكرها أبو داود مع متابعاتها في هذه القضية ،

و قد استدل القائلون بوضع اليدين فوق السرة على الصدر بحديث وائل بن حجر :"صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره " (٨)

و هذا الحديث لم يرد بهذه الزيادة إلا من طريق مؤمل بن إسماعيل و هو سيء الحفظ و قد خالف الثقات الذين رووا الحديث . (٩)

الخلاصة : ١ - أن حديث " تحت السرة " ضعيف كما قال أبو داود ليس بالقوى .

٢ - حديث علي مذهب صحابي و هودون الحسن بقليل .

٣ - آثار سعيد و أبي مجلز و إبراهيم مذاهب تابعين لكن أثر أبي مجلز و إبراهيم القائل تحت السرة أصح .

٤ - حديث وائل بزيادة تحت السرة و زيادة فوق السرة لا تثبت .

والقول الأعدل في المسألة ، ما روى عن أحمد : على السرة أو أسفل كل ذلك واسع إن وضع فوق السرة أو عليها أو تحتها والله أعلم .

= أقول :وكذا رواه مسلم (٤٠١) من طريق علقمة به ولم يذكر فوق الصدر أو تحته .

٢ - الشاهد الثاني أخرجه ابن أبي شيبة (٣٩٣٩)ثنا وكيع عن ربيع عن أبي معشر عن إبراهيم قال: يضع يمينه على شماله في الصلاة تحت السرة وهذا سند جيد انظر اعلاء السنن ١٦٦/٢ .

١ - تهذيب التهذيب ١٣٦/٦ - ١٣٧ و قد سبقت دراسته مفصلا . ٢ - الجرح والتعديل ٣/ت١٤٠٤ .

٣ - الثقات ٤٧٢/٥ . ٤ - نصب الراية ١/ ٣١٤ . ٥ - شرح النووى على مسلم ١١٥/٤ .

٦ - الثقات ٣١٢/٧ و اسمه غزوان بن جرير الضبي ، التقريب ٤٤٢ . ٧ - تاريخ بغداد ١٤/ ٢٢٠ .

٨ - أخرجه ابن خزيمه ٤٧٩ و البيهقي ٣٠/٢ . ٩ - انظر نصب الراية ٣١٤/١ - ٣١٧ و قد طول الكلام فيه جدا ، وأعلام الموقعين ٣٨١/١ - ٣٨٢ و قد بين أن مؤملاً تفرد بها .

٥ - **قال أبو داود :**

روى عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم " إحدى عشرة سجدة [(١)] وإسناده واه.

ذكره معلقا تعقيبا على حديث عمرو بن العاص " أن رسول الله أقرأه خمس عشرة سجدة منها ثلاث في المفصل [(٢)] و في سورة الحج سجدتان "

الدراسة :

روى الحديث من ثلاث طرق كما هو مبين في التخريج

الأول فيه :

١ - سعيد بن أبي هلال ، قال ابن حجر : صدوق لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفا إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط [(٣)]

٢ - عمر بن حيان الدمشقي و هو مجهول [(٤)]

و ذكره ابن حبان في الثقات و قال لا أدري من هو [(٥)]

٣ - الانقطاع بينه و بين أم الدرداء ، قال البخاري : عمر بن حيان عن أم الدرداء [(٦)] و عنه سعيد ، منقطع ، و هذا يظهر أيضا في الطرق الأخرى و سيتبين أن الساقط مهدى بن عبدالرحمن و هو مجهول.

الطريق الثاني :

و فيها عمر بن حيان الدمشقي و الانقطاع الذي ذكر آنفا .

الطريق الثالث : وفيه :

١ - عثمان بن فائد [(٧)] : ضعيف .

٢ - مهدى بن عبدالرحمن [(٨)]: مجهول .

---

١ - التخريج : أخرجه أبو داود ، كتاب الصلاة باب كم سجود في القرآن (١٤٠١) معلقا و الترمذي (٥٦٨) ثنا سفيان بن وكيع ثنا .

و ابن ماجة (١٠٥٥) ثنا حرملة بن يحيى و البيهقي ٣١٣/٢ بسنده ثنا بحر بن نصر ثلاثتهم (بحر و حرمله و سفيان) ثنا عبدالله بن وهب عن عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن عمر الدمشقي عن أم الدرداء عن أبي الدرداء .

و أخرجه الترمذي (٥٦٩) ثنا عبدالله بن عبدالرحمن ثنا عبدالله بن صالح ثنا الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن عمر بن حيان الدمشقي سمعت مخبرا يخبر عن أم الدرداء به.

و أخرجه ابن ماجة (١٠٥٦) من طريق عثمان بن فائد ثنا عاصم بن رجاء عن المهدى بن عبدالرحمن ثنتي عمتي أم الدرداء عن أبي الدرداء و زاد و ليس في المفصل فيها شيء و من طريقه البيهقي ٣١٣/٢.

٢ - المفصل رابع أربعة أقسام في القرآن ، انظر الاتقان ٨٤/١-٨٥ ، والأساس في التفسير ٣٠/١-٣١ و ٥٣-٥٥ .

٣ - الجرح و التعديل ٧١/٤ و تهذيب التهذيب ٩٤/٤ و تهذيب الكمال ٩٤/١١ .

٤ - تهذيب التهذيب ٤٣٨/٧ . ٥ - الثقات ١٨٨/٧ .

٦ - التهذيب ٧ / ٤٣٨ .

٧ - تقريب التهذيب رقم (٤٥٠٩) .

٨ - تقريب التهذيب رقم (٦٩٣١) .

و قال البوصيري في الزوائد [(١)] : ضعيف .

و قال الترمذي [(٢)] : حديث أبي الدرداء غريب لا نعرفه إلا من حديث سعيد بن أبي هلال عن عمر الدمشقي يتبين مما سبق :

١ - أن الحديث ضعيف لأن مداره على مهدي بن عبدالرحمن و هو مجهول و قد أسقط في رواية الدمشقي .

و الدمشقي ضعيف و الراوي لطريق مهدي بن عبدالرحمن : عثمان ضعيف أيضا .

٢ - أن قول أبي داود إسناده واه هو كما قال .

٦ - قال أبو داود : ثنا عبدالله بن مسلمة ، ثنا عبدالملك بن محمد بن أيمن عن عبدالله بن يعقوب بن اسحاق ، عمن حدثه ، عن محمد بن كعب القرظي ، حدثني عبدالله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لاتستروا الجدر ، من نظر في كتاب أخيه بغير إذنه فإنما ينظر في النار ، سلوا الله ببطون أكفكم ، و لا تسألوه بظهورها ، فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم " [(٣)]

قال أبو داود : روى هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب كلها واهية و هذا الطريق أمثلها وهو ضعيف أيضا .

الدراسة :

١ - الحديث روى من طريق عبدالملك عن عبدالله عمن حدثه عن محمد بن كعب و من طريق صالح بن حسان عن محمد بن كعب .

و لا أظن المجهول عند أبي داود ، صالحاً : لقول أبي داود روى من غير وجه و قال ابن حجر [(٤)] : روى (أي عبدالله بن يعقوب) عمن حدثه عن محمد بن كعب و لم يذكر له ابن حجر رواية عن صالح كما لم يذكر المزي [(٥)] رواية له عن صالح .

ففي سند أبي داود هذا الرجل المجهول .

٢ - و فيه عبدالملك بن محمد بن أيمن و هو مجهول أيضا . [(٦)]

٣ - الطريق الآخر فيه صالح بن حسان قال أحمد : ليس بشيء و كذا قال ابن معين و قال مرة ضعيف و قال أبو حاتم [(٧)] : ضعيف الحديث منكر الحديث و قال البخاري: منكر الحديث و قال أبو داود: منكر الحديث [(٨)] و قال النسائي : متروك . [(٩)]

---

١ - مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ١٢٧/١ باب عدد سجود القرآن .

٢ - الترمذي في السنن ٢/ ٤٥٩ .

٣ - أخرجه أبو داود (١٤٨٥) كتاب الصلاة باب الدعاء و من طريقه البيهقي ٢ / ٢١٢ .
و أخرجه ابن ماجة (٣٨٦٦) و الطبراني (١٠٧٧٩) و الحاكم (١ / ٥٣٦) و البغوي (٢٠٣/٥ و ٢٠٤) من طرق عن صالح بن حسان عن محمد بن كعب به .
و وقع عند الحاكم صالح بن حبان و هو خطأ لأن الطبراني و ابن ماجه رووه صالح بن حسان و كذا نقله ابن حجر في التلخيص ٢٥٠/١ و عزاه للحاكم فهو خطأ مطبعي .

٤ - التهذيب ٦ / ٨٥ .

٥ - تهذيب الكمال ١٣ / ٢٩ .

٦ - التقريب (٤٢٠٨) .

٧ - الجرح و التعديل ترجمة (٣٩٧/٤ ت ١٧٣٨).

٨ - تاريخ بغداد ٩ / ٣٠٣ .

٩ - كتاب الضعفاء والمتروكين ص ١٩٤ .

و قال البغوى : الحديث ضعيف،و صالح:منكر الحديث قاله البخارى و أقرّ البيهقي أبا داود على ما قال .

فالحديث ضعيف لا تقوم به حجة ، و طرقه واهية ، بهذا السياق لكن قال السيوطي ، قال ابن حجر : هذا حديث حسن و اشتهر من رواية أبي المقدام هشام بن زياد عن محمد بن كعب ، لكن في تقدمة مسلم (١) : أنه كان يحدث عن يحيى بن هلال شيخ مجهول عن محمد بن كعب ، ثم حذف يحيى. (٢)

فلا يسلم لابن حجر تحسينه و إن كان لبعض فقرات الحديث شواهد فتحسن الفقرات التي لها شواهد (٣) و الفقرات التي وجد لها شواهد : لفظة " لا تستروا الجدر " و رفع اليدين بالدعاء و لفظة " و سلوا الله ببطون أكفكم " أما أحاديث مسح الوجه و " من نظر في كتاب أخيه ..." فلا تثبت .

الخلاصة :

أن الحديث بهذا السياق ضعيف جدا وصحت لفظة "لا تستروا الجدر" و لفظة " سلوا الله ببطون أكفكم " أما مسح الوجه بعد الدعاء ، فحسنه بعضهم (ابن حجر) خارج الصلاة .

---

١ - مقمدة صحيح مسلم ص ١٨ . ٢ - فض الوعاء في أحاديث رفع اليدين في الدعاء ص٧٤-٧٥.

٣ - الشواهد :

١ - حديث مالك بن يسار السكوني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : إذا سألتم الله عز وجل فسلوه ببطون أكفكم و لا تسألوه بظهورها " أخرجه أبو داود (١٢٨٦) و في سنده أبو ظبية الكلاعي لم يوثقه غير ابن حبان .

٢ - عن أبي بكرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : سلوا الله ببطون أكفكم و لا تسلوه بظهورها،ذكره الهيثمي (١٦٩/١) وقال الطبراني؛و رجاله رجال الصحيح غير عمار بن خالد الواسطي وهو ثقة وهو كما قال انظر فض الوعاء ص ٨٧ ، و هذا يشهد للفظة " سلوا الله ببطون أكفكم ... " .

٣ - عن عمر بن الخطاب كان رسول الله إذا رفع يديه في الدعاء ، لم يحطها حتى يمسح بهما وجهه " أخرجه الترمذى (٣٣٨٣) و في سنده حماد بن عيسى الجهني ضعيف و قال الترمذى حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد و قد تفرد به و هو قليل الحديث..." تحفة الأحوذى ٢٢٧/٤ هند به .

استدراك : وقع في سنن الترمذى المطبوع حديث صحيح غريب (٤٦٤/٣) تحقيق عطوة وهو خطا لأن حمادا:ضعيف ، تقريب (١٥٠٣) و يخالف ما في التحفة .

٤ - عن السائب بن يزيد أن رسول الله كان إذا دعا فرفع يديه مسح وجهه بيديه " أخرجه أبو داود (١٤٩٢) وفي سنده عبدالله بن لهيعة مختلط و ليس من رواية العبادلة عنه و حفص بن هاشم بن عقبة مجهول (تقريب : ١٤٣٤) قال ابن حجر في بلوغ المرام (٣١٢): و مجموعها (أحاديث مسح الوجه) يقضي بأنه حديث حسن و قال الصنعاني في سبل السلام (٢١٩/٤):و فيه دليل على مشروعية مسح الوجه باليدين بعد الفراغ من الدعاء ، قاله تعقيبا على حديث عمر ، لكن قال البيهقي ٢١٢/٢:فأما مسح اليدين بالوجه عند الفراغ من الدعاء فلست أحفظ عن أحد من السلف في دعاء القنوت ثم ذكر أنه روى خارج الصلاة بحديث ضعيف .

٥ - أحاديث رفع اليدين ثابتة بأحاديث كثيرة:" إن ربكم حيي كريم يستحي من عبده إذا رفع يديه =

٧ - قال أبو داود : حدثنا محمد بن عيسى ، ثنا حماد ، عن ميمون بن جابان ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : " الجراد من صيد البحر " (١)

حدثنا مسدد ، ثنا عبدالوارث ، عن حبيب المعلم ، عن أبي المهزّم عن أبي هريرة قال : أصبنا صِرما من جراد فكان رجل (منا) يضرب بسوطه و هو محرم ، فقيل له : إن هذا لا يصلح ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال " إنما هو من صيد البحر " (٢) سمعت أبا داود يقول : أبو المهزم ضعيف و الحديثان جميعا وهم .

حدثنا موسى بن إسماعيل ، ثنا حماد ، عن ميمون بن جابان ، عن أبي رافع ، عن كعب ، قال : " الجراد من صيد البحر " (٣)

الدراسة :

" ١ - الحديث رواه ميمون بن جابان ، و اضطرب فيه فرواه عن أبي رافع الصائغ عن أبي هريرة مرفوعا و عن أبي رافع عن كعب موقوفا ، و قد اختلف في ميمون هذا :

فذكره ابن حبان في الثقات و قال : هو الذي يروى عن مسلم بن يسار الحكايات (٤) و قال العجلي : بصرى ثقة . (٥) و قال الذهبي : ثقة (٦) .

و ضعفه آخرون فقال العقيلي (٧) : لا يصح حديثه ، و قال الأزدى : لا يحتج به و اعتمد قوله هذا الذهبي في المغني في الضعفاء (٨) و في ديوان الضعفاء (٩) و قال البيهقي : غير معروف (١٠) و قال المنذرى : لا يحتج بحديثه (١١) و قال ابن حجر : مقبول (١٢) أي عند المتابعة .

أقول : و اضطراب ميمون في هذا الحديث خاصة يجعله مردودا ولذا قال العقيلي : لايصح حديثه .

" ٢ - و رواه أبو المهزم و هو ضعيف - سبقت دراسته - قال العقيلي : لا يتابع على حديثه و لا يعرف إلا به ، و قال ابن معين : ليس حديثه بشيء . (١٣).

أقول : و قد أخرج أبو داود الحديث مرفوعا من طريق ميمون ثم من طريق أبي المهزم مبينا أنهما

= إليه أن يردهما صفرا " أخرجه أبو داود و الترمذى (جامع الأصول ٤/١٥٢) و هو صحيح و جمع السيوطي جزأ فيه .

٦ - لفظة " لا تستروا الجدر " أخرج مسلم عن عائشة (٢١٠٧) ما يؤيدها في حديث طويل.

٧ - أما لفظة " من نظر في كتاب أخيه ..... " فلم أر لها شاهدا .

١ - أخرجه أبو داود (١٨٥٣) و من طريقه البيهقي (٥ / ٢٠٧) من طريق حماد بن سلمة عن ميمون به .

٢ - أخرجه أبو داود (١٨٥٤) و البيهقي ٥/٢٠٧ ، من طريق حبيب المعلم و العقيلي ٤/٣٨٤ من طريق حماد ، كلاهما عن أبي المهزم به .

٣ - أخرجه أبو داود (١٨٥٥) من طريق حماد بن سلمة عن ميمون موقوفاً .

٤ - الثقات ٧ / ٤٧١ .

٥ - تاريخ الثقات ص ٤٤٥ .

٦ - الكاشف ٣ / ١٧٠ .

٧ - الضعفاء الكبير (٤/٣٨٤) .

٨ - ٢/ ٦٩٠ .

٩ - ص ٣١٣ .

١٠ - السنن الكبرى ٥/٢٠٧ .

١١ - المختصر ٢/ ٣٦٥ .

١٢ - التقريب (٧٠٤٤) .

١٣ - الضعفاء الكبير (٤ / ٣٨٤) و تاريخ ابن معين (٢ / ٦٧١ - ٦٧٢) .

وهم و أن الحديث ضعيف ثم أخرجه موقوفا من طريق ميمون ، و كأنه أراد أن يبين أن الحديث لا يصح مرفوعا إن صح موقوفا ، و سنرى أنه لا يصح عن كعب أيضا .

و مما يؤيد أن الحديث لا يصح مرفوعا : أن الصحابة أفتوا بالجزاء في صيد الجراد، فلا يكون من صيد البحر .(١)

قال المنذري: قال أبو بكر المعافري : ليس في هذا الباب حديث صحيح .(٢)

و دل على ضعفه موقوفا على كعب ، أن كعباً مرت به جرادة فضربها بسوطه ثم أخذها فشواها، فقال له (أي بعض الناس) في ذلك ، فقال : هذا خطأ ، و أنا أحكم على نفسي في هذا درهما ، وسنده صحيح .(٣)

و أخرج مالك : أن رجلا جاء الى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادات قتلها و هو محرم ، فقال عمر لكعب : تعال حتى نحكم فقال كعب : درهم ، فقال عمر لكعب : إنك لتجد الدراهم ، لتمرة خير من جرادة .(٤)

فدل ما سبق أن الحديث لا يصح مرفوعا :

لضعف أبي المهزم و للمقال في ميمون و اضطرابه فيه و لمخالفته لما أفتى به الصحابة مما ثبت عنهم .(٥)

٨ - قال أبو داود : حدثنا محمد بن مسعود ، ثنا أبو عاصم ، عن ابن جريج ، عن مظاهر عن القاسم بن محمد ، عن عائشة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" طلاق الأمة تطليقتان ، و قُرْؤها حيضتان"(٦) قال أبو عاصم : حدثني مظاهر حدثني القاسم عن عائشة عن النبي صلى ا له عليه وسلم ، مثله ، إلا أنه قال " و عدتها حيضتان " قال أبو داود : و هو حديث مجهول .

و قال ابن حجر (٧): قال أبو داود : مظاهر رجل مجهول و حديثه في طلاق الأمة منكر .

الدراسة : الحديث فيه مظاهر بن أسلم

قال البخاري : ضعفه أبو عاصم و قال يحيى بن معين : ليس بشيء و قال النسائي : ضعيف و ذكره ابن حبان في الثقات .(٨)

قال ابن الجوزي : قال أحمد : هذا حديث لا يعرف مرفوعا إلا من حديث مظاهر و لا يعرف له رواية

---

١ - انظر مصنف عبدالرزاق ٤٠٩/٤ - ٤١١ و مصنف ابن أبي شيبة ٤٢٥/٣ -٤٢٦ ، كتاب الحج ، بـاب المحرم يقتل الجرادة .

٢ - المختصر للمنذري ٢ / ٣٦٦ .

٣ - مصنف عبدالرزاق و ابن أبي شيبة و انظر نصب الراية ٣/ ١٣٧ .

٤ - الموطأ ٤١٦/١ وسنده صحيح مرسل .

٥ - وانظر بذل المجهود ١٠٢/٩ - ١٠٣ .

٦ - التخريج : أخرجه أبو داود (٢١٨٩) و الترمذي (١١٨٢) و ابن ماجة (٢٠٨٠) والدارمي (١ / ٩٢) ، والدارقطني (٣٩/٤) و البخاري في التاريخ الصغير (١١٩/٢) و الحاكم (٢٥٠/٢) و ابن عدي (٦ / ٢٤٤١) والبيهقي(٣٧٠/٧) وابن الجوزي في العلل المتناهيه(٦٤٥/٢) عن أبي عاصم به .
بواسطة ابن جريج و من غير واسطه كما عند ابن ماجة .
و أخرجه ابن ماجة (٢٠٧٩) والدراقطني(٣٨/٤) والبيهقي(٣٦٩/٧) من طريق عمر بن شبيب المُسْلي عن عبدالله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر مرفوعا " طلاق الأمة اثنتان و عدتها حيضتان.

٧ - التهذيب (١٠ / ١٨٣) .

٨ - التاريخ الصغير(١١٩/٢) والكبير (٧٣/٨)

سواه ، قال يحيى بن معين : مظاهر ليس بشيء مع أنه لا يعرف .[(١)]

و قال الترمذي[(٢)] : حديث غريب لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث مظاهر بن أسلم و مظاهر لا نعرف له في هذا العلم غير هذا الحديث ا.هـ .

قال المنذري[(٣)]" قد أخرج له ابن عدي في الكامل[(٤)] حديثا آخر ..."

والذي يدل على ضعف حديث مظاهر أيضا ما روى عن القاسم و سالم:" عدة الأمة حيضتان ، و طلاق الحر ثلاث و طلاق العبد الحرة تطليقتان "[(٥)]

فأشار إلى أن الأمر متعلق في الطلاق بالرجل و في العدة بالمرأة ، فلو طلق حر أمة فطلاقها ثلاث و عدتها في كل مرة حيضتان .

ومما يشير إلى أنه لا يصح مرفوعا ، قول البيهقي في المعرفة :[(٦)]

سئل القاسم عن عدة الأمة فقال : الناس يقولون حيضتان و إنا لا نعلم ذلك في كتاب الله و لا في سنة رسول الله ا.هـ ، فكيف يقول هذا و هو راوي الحديث المذكور ؟ وصح عن ابن عمر موقوفا : إذا طلق العبد امرأته تطليقتين فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره حرة كانت أمرأته أو أمة و عدة الحرة ثلاث حيض وعدة الأمة حيضتان "[(٧)]

أما شاهده من حديث عمر بن شبيب المسلي :

قال البيهقي[(٨)] : تفرد به عمر هكذا مرفوعا و كان ضعيفا .

و قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف لضعف عطية بن سعيد العوفي وعمر بن شبيب الكوفي .[(٩)]

دلّ كل ما مضى على أن الحديث بلفظ طلاق الأمة : ضعيف و وجه نكارته كما نقل ابن حجر عن أبي داود : مخالفة الضعيف للثقة وجه جهالة الحديث كما في المطبوع من السنن أن راويه مجهول عند بعضهم و جرحه آخرون ...

و لم أر من صحح الحديث إلا الحاكم[(١٠)] بقوله : مظاهر بن أسلم شيخ من أهل البصرة لم يذكره أحد من متقدمي مشايخنا بجرح ، فإذا الحديث صحيح ، ا.هـ ، وأقره الذهبي ، و هذا خلاف ما نقله الذهبي من جرح أبي عاصم و ابن معين و النسائي له ...

الخلاصة : أن الحديث ضعيف بلفظ : " طلاق الأمة تطليقتان " و منكر كما نقل ابن حجر لمخالفة الضعيف الثقات فقد روى موقوفا عن ابن عمر ما يدل على أن العبرة بالطلاق بالرجل و شاهده من حديث المسلي ضعيف لضعف المسلي و مخالفة الثقات في رفعه حديثا عن ابن عمر روى عنه موقوفا ما يخالفه.

= والميزان(١٣١/٤) وأبو عاصم : هو الضحاك بن مَخْلَد ، النبيل و قد ذكر في من يعتمد قوله في الجرح و التعديل ، انظر أربع رسائل ، تحقيق أبو غدة ، ص ٩١ و ١٦٨ .

١ - العلل المتناهيه (٦٤٥/٢) .

٢ - سنن الترمذي (٤٨٨/٣) .

٣ - مختصر المنذري (١١٥/٣) .

٤ - الكامل (٢٤٤٢/٦) .

٥ - التاريخ الصغير للبخاري (١١٩/٢) .

٦ - انظر نصب الراية (٣/ ٢٢٦).

٧ - أخرجه مالك في الموطأ (٥٧٤/٢) عن نافع ، والدارقطني (٣٨/٤) والبيهقي (٣٦٩/٧) .

٨ - البيهقي في السنن الكبرى (٧ / ٣٦٩) .

٩ - مصباح الزجاجة ٢/ ١٣١ و تحفة الأحوذي ط الهنديه ٢/ ٢١٥ .

١٠ - المستدرك ٢٠٥/٢ .

٩ - قال أبو داود : ثنا محمد بن عيسى ، ثنا محمد بن دينار ، ثنا سعد بن أوس العبدى ، عن مِصْدع أبي يحيى ، عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم : " كان يقبلها و هو صائم و يمص لسانها " [1]

قال ابن الأعرابي : بلغني عن أبي داود أنه قال : هذا الإسناد ليس بصحيح .

الدراسة : الحديث فيه :

١ - محمد بن دينار الطّاحي البصري : قال أبو زرعة صدوق و قال ابن عدى [2] : حسن الحديث وعامة حديثه ينفرد به و ضعفه يحيى بن معين و قال أبو داود تغير قبل أن يموت و قال النسائي ليس به بأس [3] و روى ابن الجنيد عن ابن معين قوله : ليس بذاك القوى [4] و قوله : ليس به بأس ثم قال ليس بالقوى [5] .

٢ - سعد بن أوس : ضعفه ابن معين [6] و ذكره ابن حبان في الثقات [7] و قال ابن حجر [8]: صدوق له أغاليط .

٣ - مِصْدع أبو يحيى المعرقب : قال الذهبي [9] : صدوق قد تكلم فيه ، و قال ابن حجر [10] : مقبول ، وقال [11] : ضعيف ، و قال ابن الجنيد [12] : لا أعرفه .

٤ - قال العيني [13] : قلت:كلمة " و يمص لسانها " غير محفوظة و إسناده ضعيف و الآفة من محمد بن دينار عن سعد بن أوس عن مصدع و تفرد به أبو داود (أي بين الستة) ... و عن يحيى : محمد بن دينار ضعيف ، و سعد بن أوس ضعفه يحيى .. و نقل العيني رأى أبي داود .

الخلاصة :

أن قول أبي داود : هذا إسناد ليس بصحيح : صحيح فهو إسناد إلى الضعف أقرب ، مع المخالفة فقد صح الحديث من غير لفظة " و يمص لسانها " . [14]

---

١ - التخريج :
أخرجه أبو داود (٢٣٨٦) و أحمد (١٢٣/٦) و البيهقي (٢٣٤/٤) وابن عدى (٢٢٠٥/٦) من طرق عن محمد بن دينار به .

٢ - الكامل ٦ / ٢٢٠٥ .

٣ - الميزان ٣ / ٥٤١ .

٤ - سؤالات ابن الجنيد (٦٣٨) .

٥ - سؤالات ابن الجنيد (٥٧٢) .

٦ - المغني ١/ ٢٥٤ ، و الميزان ١١٩/٢ .

٧ - الثقات ٦ / ٣٧٧ .

٨ - التقريب (٢٢٣١) .

٩ - الميزان ١١٨/٤ .

١٠ - التقريب (٦٦٨٣) .

١١ - التلخيص الحبير ١٩٤/٢ .

١٢ - سؤالات ابن الجنيد (٥٧٣) .

١٣ - عمدة القارى ٦٩/٩ .

١٤ - عمدة القارى ٦٨/٩ - ٧٠ و التلخيص ١٩٤/٢ - ١٩٥ .

١٠ - قال أبو داود : حدثنا مسدد ، ثنا أبو عوانة ، عن يحيى المجبر ، قال أبو داود : و هو يحيى بن عبدالله التيمي ، عن أبي ماجدة ، عن ابن مسعود ، قال : سألنا نبينا صلى الله عليه وسلم عن المشي مع الجنازة فقال:" ما دون الخبب أن يكن خيرا تَعَجَّل إليه و إن يكن غير ذلك فبعدا لأهل النار ، و الجنازة متبوعة و لا تتبع ليس معها من يقدمها "[١] (قال أبو داود : و هو ضعيف ، هو يحيى بن عبدالله ، وهو يحيى الجابر ، قال أبو داود : وهذا كوفي و أبو ماجدة بصرى ، قال أبو داود : أبو ماجدة هذا لا يعرف).

الدراسة : فيه :

١ - يحيى بن عبدالله المجبر أو الجابر التيمي :

ضعفه أحمد و ابن معين و قال: مرة ليس بشيء و قال: أبو حاتم و النسائي ضعيف و قال: ابن عدي أرجو أنه لا بأس به[٢] و قال الترمذي[٣] : يحيى إمام بني تيم الله ، ثقه .

لكن قال ابن حبان[٤] : منكر الحديث يروى المناكير الكثيرة التي لا تشبه حديث الأئمة حتى يسبق إلى القلب أنه كان يتعمد لذلك لا يجوز الاحتجاج به .

٢ - أبو ماجدة : قال الترمذي : مجهول و قال النسائي: منكر الحديث[٥] و سبقت ترجمته .

قال الترمذي : هذا حديث لا يعرف من حديث عبدالله إلا من هذا الوجه و قال : سمعت محمد بن اسماعيل يضعف حديث أبي ماجدة هذا و قال البيهقي[٦] : هذا حديث ضعيف و ضعف يحيى و أبا ماجدة و قال[٧] : أبو ماجدة ، مجهول و يحيى ضعفه جماعة من أهل النقل .

قال ابن حجر[٨] : و ضعفه البخاري و ابن عدي و الترمذي و النسائي و البيهقي وغيرهم[٩].

الخلاصة :

أن الحديث ضعيف كما قال أبو داود .

---

١ - أخرجه أبو داود (٣١٨٤) كتاب الجنائز باب الإسراع في الجنازة و أحمد (١/ ٣٩٤) و (١/ ٤١٥) و (١/ ٤١٩) و (١/ ٤٣٢) و الترمذي (١٠١١) و ابن ماجه (١٤٨٤) و أبو يعلى (٨ / ٤٥٢)، و (٩ / ٨٧) و الطحاوي (١ / ٤٧٩) و البيهقي (٤ / ٢٢) و (٤ / ٢٥) ، من طرق عن يحيى المجبر به ، و أخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً على ابن مسعود (٢ / ٤٧٨ / ١١٢٤٠) .

٢ - العلل و معرفة الرجال فقرات (٨٠٤) (٣٩٩٩) و التاريخ لابن معين (٢ / ٦٥٠) و التهذيب (١١ / ٢٣٨ - ٢٣٩) .

٣ - سنن الترمذي (٣ / ٣٣٣) و علل الترمذي (١ / ٤٠٧) و فيه : قال البخاري : أبو ماجدة منكر الحديث و ضعفه جدا .

٤ - كتاب المجروحين (٣ / ١٢٣) .

٥ - تهذيب التهذيب (١٢ / ٢١٧) .

٦ - السنن الكبرى (٤ / ٢٢) .

٧ - السنن الكبرى (٤ / ٢٥) .

٨ - التلخيص الحبير (٢ / ١١٢) .

٩ - انظر عون المعبود (٣ / ١٨٠) .

١١ - قال أبو داود : حدثنا محمد بن يحيى بن فياض ، ثنا أبي ، ح و ثنا ابن المثنى ، ثنا يحيى بن الفياض ثنا همام ، عن قتادة ، قال : ليس في التمر حكرة ، قال ابن المثنى : قال : عن الحسن ، فقلنا له : لا تقل عن الحسن [١] ، قال أبو داود : هذا الحديث عندنا باطل .

الدراسة :

١ - معنى قوله : قال المثنى قال : عن الحسن : أي قال يحيى بن الفياض ثنا همام عن قتادة عن الحسن ، فقلنا له لا تقل . [٢]

٢ - الحديث مداره على يحيى بن الفياض ، و لم أر من المتقدمين من تكلم فيه و ذكره الذهبي في الميزان [٣] و في المغني في الضعفاء [٤] و قال : قال أبو داود عقيب روايته : هذا عندنا باطل و مثله في التهذيب [٥] و سكت عنه في الكاشف [٦] و قال ابن حجر [٧] : ليّن الحديث .

فبطلان الحديث : لتفرد يحيى و لم يعدل و قد جرّح و لمخالفته لما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم " من احتكر طعاما فهو خاطئ " [٨] و لعموم الأحاديث الناهية عن الاحتكار . [٩]

و قد روى عن سعيد بن المسيب احتكار أنواع من الطعام [١٠] ، و أول العلماء ذلك ، فأوله ابن أبي شيبة بما لا يضر ، قال الخطابي [١١] :" قوله و معمر بن أبي معمر وهو صحابي كان يحتكر يدل على أن المحظور فيه نوع دون نوع و لا يجوز على سعيد في علمه و فضله أن يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا ثم يخالفه كفاحا ، وقال أحمد : ليس الاحتكار إلا في الطعام خاصة لأنه قوت الناس ، و إنما يكون الاحتكار في مثل المدينة و مكة و الثغور ... و قال الخطابي : و احتكار معمر و ابن المسيب متأول على مثل هذا الوجه " [١٢].

---

١ - أخرجه أبو داود (٣٤٤٨) كتاب البيوع و الإجارات باب النهي عن الحكرة ، و لم أجده عند غيره و أخرج عبدالرزاق (٨ / ٢٠٣ / ١٤٨٨٨) ثنا صخر عن قتادة : كان لا يرى بأسا باحتكار البَزّ و البز هو الثياب و هذا يؤكد ضعف حديث ابن الفياض .

٢ - عون المعبود ٣ / ٤٨٥ .

٣ - الميزان ٤ / ٤٠٢ .

٤ - المغني في الضعفاء ٢ / ٣٤٢ .

٥ - التهذيب ١١ / ٢٦٥ .

٦ - الكاشف ٣ / ٢٣٣ .

٧ - التقريب (٧٦٢٤) .

٨ - أخرجه مسلم (١٦٠٥) و الترمذي (١٢٦٧) و أبو داود (٣٤٤٧) عن سعيد عن معمر بن أبي معمر .

٩ - انظر جامع الأصول (١ / ٥٩٢ - ٥٩٦) .

١٠ - عبدالرزاق في المصنف (٨ / ٢٠٣) و ابن أبي شيبة (٤ / ٤٥٥) و الوارد : احتكار الزيت و الخبط - والخبط ورق الشجر - و عجو التمر ، و روى عن سعيد أن معمر بن عبدالله روى حديث لا يحتكر إلا خاطئ فقيل له في احتكار الزيت فقال استغفر الله منه ، فهذا يشير إلى رجوع سعيد و معمر عن هذا العمل .

١١ - معالم السنن ١١٦/٣ و انظر بذل المجهود ١١٩/١٥ .

١٢ - وانظر سبل السلام ٣٢/٣ و النيل ٣٣٦/٥ - ٣٣٨ .

١٢ - قال أبو داود : حدثنا موسى بن إسماعيل ، ثنا قيس ، عن أبي هاشم ، عن زاذان ، عن سلمان ، قال : قرأت في التوراة أن بركة الطعام الوضوء قبله ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال:" بركة الطعام الوضوء قبله و الوضوء بعده " [١] (و كان سفيان يكره الوضوء قبل الطعام) قال أبو داود : و هو ضعيف .

الدراسة :

فيه قيس بن الربيع : قال ابن معين : ليس بشيء ، و لا يساوي شيئاً .

و قال عفان بن مسلم : ربما أدخل حديث مغيرة في حديث منصور . [٢]

و قال الترمذي : لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث قيس بن الربيع ، و قيس يضعف في الحديث [٣] ، وقال النسائي : متروك ، و قال الدراقطني : ضعيف [٤] .

قال أبو حاتم [٥] : هذا حديث منكر لو كان هذا الحديث صحيحا كان حديثاً ، و أبو هاشم الرماني ليس هو قال : و يشبه هذا الحديث أحاديث أبي خالد الواسطي ، عمرو بن خالد ، عنده من هذا النحو أحاديث موضوعة عن أبي هاشم .

و قال الخلال عن مهنا ، سألت أحمد عن حديث قيس فقال : هو منكر . [٦]

قال البيهقي [٧] : لم يثبت في غسل اليد قبل الطعام حديث .

و نقل ابن الجوزي نكارته عن أحمد و تضعيف يحيى لقيس . [٨]

إلا أن الحاكم قال : تفرد به قيس ، عن أبي هاشم ، و انفراده على علو محله أكثر من أن يمكن تركه في هذا الباب ، و تعقبه الذهبي بقوله : مع ضعف قيس فيه إرسال أ ·هـ و لا يظهر الإرسال في الحديث إلا أن ابن حجر [٩] قال : زاذان صدوق يرسل و فيه شيعية ، فلعله المقصود ، لكن قال ابن معين زاذان روى عن سلمان و هو ثبت فيه .

الخلاصة :

أن الحديث ضعيف كما قال أبو داود لضعف قيس و كون الحديث يشبه أحاديث المتروك الواسطي. [١٠]

---

١ - أخرجه أبو داود (٣٧٦١) و الترمذي (١٨٤٦) و الطيالسي (٦٥٥) و أحمد (٥ / ٤٤١) ، و الطبراني (٦٠٩٦ / ٦/ ٢٣٨) و ابن عدي) (٢٠٦٨/٦ ، ٢٠٦٩) و الحاكم (١٠٦/٤) ، و البيهقي (٧ / ٢٧٦) و البغوي (٢٨٢/١١) و ابن الجوزي في العلل المتناهية (٦٥١/٢ - ٦٥٢) من طرق عن قيس به ...

٢ - التاريخ لابن معين ٢ / ٤٩٠ .

٣ - سنن الترمذي رقم (١٨٤٦) .

٤ - الميزان ٣ / ٣٩٣ . ٥ - العلل ٢ / ١٠ .

٦ - تهذيب السنن لابن القيم ٥ / ٢٩٧ .

٧ - السنن الكبرى ٧ / ٢٧٦ .

٨ - العلل المتناهيه ٢ / ٦٥٢ . ٩ - التقريب (١٩٧٦) .

١٠ - ورد في غسل اليدين قبل الطعام عدة أحاديث و كلها ضعيفة ، أنظر ابن ماجة (٣٢٦٠) من حديث أنس و فيه جبارة ، و كثير ، ضعيفان و قال النسائي :كثير متروك ، و انظر العلل المتناهيه لابن الجوزي ٢ / ٦٥١ - ٦٥٢ ·وجبارة هو ابن المُغَلِّس، وكثير هو ابن سليم .

١٣ ـ قال أبو داود : حدثنا سعيد بن منصور ، ثنا أبو معشر ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تقطعوا اللحم بالسكين فإنه من صنيع الأعاجم ، وانهسوه فإنه أهنأ و أمرأ " (١)

(قال أبو داود : و ليس هو بالقوى) .

الدراسة :

الحديث من طريق أبي معشر و هو نجيح المدني ، ضعيف أسنّ و اختلط (٢) و قال النسائي (٣) : ضعيف و مع ضعفه كان قد اختلط عنده أحاديث مناكير ، و ذكر منها هذا الحديث .

و قال أحمد : ليس بصحيح و قد كان رسول الله يجتز من لحم الشاة (٤) و قال أحمد : نجيح : ضعيف . (٥)

وقد ذكر ابن الجوزي الحديث في الموضوعات ، لسرقة يحيى بن هاشم الحديث من أبي معشر و بين ضعفه من طريق أبي معشر (٦) و قال المنذري (٧) : نجيح لم يترك ، و لكن هذا الحديث مما أنكر عليه.

و الذي ثبت عن رسول الله فعله للنهس دون الأمر به .

قال في الفتح (٨) : و قد وقع في أول حديث الشفاعة الطويل الماضي في التفسير من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة .. أتي النبي صلى الله عليه وسلم بلحم الذراع فنهش منه نهشة الحديث ... .

و روى لحديث أبي معشر شاهد بلفظ انهسوا اللحم نهسا فإنه أهنأ و أمرأ " و لا يصح فهو من طريق عبدالكريم بن أبي أمية المعلم ، عن عبدالله بن الحارث ، عن صفوان (٩) و من طريق عثمان بن أبي سليمان عن صفوان (١٠) ، أما عثمان فلم يسمع من صفوان و أما عبدالكريم فضعيف . (١١)

الخلاصة :

الحديث ضعيف بهذا اللفظ كما قال أبو داود .

---

١ ـ أخرجه أبو داود (٣٧٧٨) و ابن عدى (٧ / ٢٥١٨) و البيهقي (٧ / ٢٨٠) من طريق أبي معشر به ، و أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢ / ٣٠٣) من طريق يحيى بن هاشم عن هشام بسنده . قال : سرقه من أبي معشر ، قال يحيى بن معين : يحيى بن هاشم دجال هذه الأمة واتهمه بالوضع ابن حبان و ابن عدى .

٢ ـ التقريب ، ت (٧١٠٠) .

٣ ـ السنن (٤ / ١٧٢) .

٤ ـ الموضوعات لابن الجوزي ٢ / ٣٠٣ و فعل رسول الله (اجتزاز اللحم) انظر البخاري (٥٤٠٨) .

٥ ـ العلل و معرفة الرجال فقرة (٣٦١٦ ، ٣٩٩٨) .

٦ ـ انظر التذكرة ص ١٤٥ ـ ١٤٦ ، و التنزيه ٢ / ٢٤٨ و الفوائد المجموعة ص ١٦٩ .

٧ ـ الترغيب و الترهيب ٣ / ١٣٢ .   ٨ ـ الفتح ٩ / ٥٤٧ .

٩ ـ أخرجه أبو داود (٣٧٧٩) و البيهقي (٧ / ٢٨٠) .

١٠ ـ أخرجه أحمد ٣/٤٠٠ و ٦/٤٦٥ و الترمذي (١٨٣٥) و الدارمي (٢٠٧٦) و قال الترمذي : حديث لا نعرفه إلا من حديث عبدالكريم و قد تكلم بعض أهل العلم في عبدالكريم منهم أيوب وقال أبو داود: عثمان لم يسمع من صفوان .

١١ ـ التقريب (٤١٥٦) و انظر الفتح ٩ / ٥٤٧ .

١٤ - قال أبو داود : حدثنا محمد بن حسان السمتي ، ثنا المبارك بن سعيد ، عن عمر بن سعيد ، عن رجل من أهل البصرة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : كان أحب الطعام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الثريد من الخبز ، و الثريد من الحيس [١] ، قال أبو داود : و هو ضعيف .

الدراسة :

الحديث ضعيف لجهالة الرجل من أهل البصرة .

أما رواية الحاكم فهي وهم فيما يظهر ، إذ قال عن عمر بن سعيد عن عكرمة ، و لم يذكر الرجل من أهل البصرة ، و هذا مخالف لرواية أبي داود و ابن سعد و قد صحح الحاكم الحديث ووافقه الذهبي اعتمادا على ظاهر الرواية و لاتثبت والله أعلم و كذا رمز السيوطي له بالصحة و أقره المناوي [٢] و لا يصح ذلك.

ثم رأيت الشيخ ناصر نبه على هذه العلة . [٣]

---

١ - أخرجه أبو داود (٣٧٨٣) كتاب الأطعمة باب في أكل الثريد و ابن سعد في الطبقات ١ / ٣٩٣، و الحاكم ٤ / ١١٦ .

من طرق عن المبارك به لكن قال الحاكم عن عمر بن سعيد عن عكرمة ، والحيس : تمر يخلط بسمن وأقط ،(مختار).

٢ - الجامع الصغير مع شرحه فيض القدير ٥ / ٨٥ .

٣ - سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٧٥٨) .

المطلب الثاني

الأحاديث الضعيفة التي اختلف فيها و الراجح رأيه

١ - قال أبو داود : حدثنا زهير بن حرب ، ثنا وكيع ، عن الأعمش ، عن رجل ، عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان إذا أراد حاجة لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض " (١) قال أبو داود : رواه عبدالسلام ابن حرب عن الأعمش عن أنس بن مالك و هو ضعيف (قال أبو عيسى الرملي : حدثنا أحمد بن الوليد ، ثنا عمرو بن عون ، أخبرنا عبدالسلام به) .

الدراسة :

مدار الحديث على الأعمش و اختلف عليه فيه

فرواه عبدالسلام عنه عن أنس .

و رواه الحماني و محمد بن ربيعة ووكيع عنه عن ابن عمر .

و اختلف على وكيع :

فرواه زهير بن حرب عنه عن الأعمش عن رجل عن ابن عمر .

و رواه المصيصي عنه عن الأعمش عن القاسم بن محمد عن ابن عمر .

قال الترمذي : سألت محمدا عن هذا الحديث أيهما أصح (حديث أنس أو ابن عمر) فقال كلاهما مرسل ، و لم يقل أيهما أصح . (٢)

و قال الترمذي : و كلا الحديثين مرسل و يقال : لم يسمع الأعمش من أنس و لا من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، و قد نظر إلى أنس ، قال : رأيته يصلي . (٣)

و كذا قال علي بن المديني ، و قال : فأما طرق الأعمش عن أنس فإنما يرويها يزيد الرقاشي عن أنس (٤) أقول و يزيد هو ابن أبان ضعيف . (٥)

و قال العقيلي : إنما يروى هذا من معلول حديث الأعمش مرسلا . (٦)

وبهذا أعله البغوى . (٧)

و نقل ابن القيم عن الإمام أحمد بأنه من مراسيل الأعمش و قال : كان يكره الإمام أحمد مراسيل الأعمش ، لأنه لا يبالي عمن حدث . (٨)

---

١ - أخرجه أبو داود (١٤) و البيهقي (١ / ٩٦) من طريق زهير به ، و الترمذي (١٤) و أبو داود (١٤) تعليقا و الدارمي (٦٧٢) من طريق عبدالسلام بن حرب عن الأعمش عن أنس .
و علقه الترمذي (١٤) عن محمد بن ربيعه و أبو يحيى الحماني ووكيع عن الأعمش عن ابن عمر .
و أخرجه البيهقي (١ / ٩٦) من طريق أحمد بن أبي رجاء المصيصي ثنا وكيع عن الأعمش عن القاسم ابن محمد عن ابن عمر ، به .

٢ - العلل الكبير ١ / ٩٥ .

٣ - السنن للترمذي ١ / ٢٢ .

٤ - المراسيل للرازي ص ٧٢ .

٥ - تقريب (٧٦٨٣) .

٦ - الضعفاء الكبير ١ / ٢٥٢ .

٧ - شرح السنة ١ / ٣٧٤ - ٣٧٥ .

٨ - تهذيب السنن (١ / ٢٣) .

دل ما مضى أن البخاري و أحمد و ابن المديني و الترمذي و أبو داود و العقيلي و البغوي ، اتفقوا على أن الحديث من مراسيل الأعمش و لا يصح لكن روى البيهقي الحديث من طريق المصيصي عن وكيع عن الأعمش عن القاسم بن محمد عن ابن عمر ...

فهل القاسم هو الواسطة ، فيزول الإرسال ؟

أقول : لأجل هذه الرواية صحح الحديث الألباني و الشيخ شعيب الأرناؤوط [(١)] و لا يسلم ذلك .

١ - أن أحمد بن أبي رجاء المصيصي خالف زهير بن حرب و زهير ثقة ثبت روى مسلم من طريقه أكثر من ألف حديث . [(٢)]

٢ - لابد من الوقوف على حال المصيصي هذا ؟

قال الألباني : " هو أحمد بن عبيد الله (كذا في المطبوع ، و الصواب ابن عبدالله) ابن أبي رجاء ، قال النسائي : لا بأس به ، و قال مرة : ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات " .

أقول : لكن هذا الذي ذكره الألباني هو أحمد بن عبدالله بن أيوب الحنفي أبو الوليد بن أبي رجاء الهروي من رواة البخاري و لم يذكر أحد أنه المصيصي . [(٣)] و يبدو أن سبب الوهم أنه ممن روى عن وكيع.

بينما ترجم ابن حبان [(٤)] لراو آخر سماه : أحمد بن محمد بن أبي رجاء المصيصي ، يروى عن أبي نعيم ... " فهذا أولى أن يكون هو المقصود و أبو نعيم من طبقة وكيع ، فيمكن أن يكون روى عنه .

و أحمد بن محمد هذا لم يذكره غير ابن حبان و قال عنه البيهقي شيخ جليل [(٥)] : و إذا كان الأمر كذلك ، فلا تقبل زيادته التي خالف فيها من هو أوثق منه ، و قد اجتمع الى ذلك تعليل العلماء المذكورين للحديث فيترجح ضعف الحديث كما قال أبو داود .

٢ - قال أبو داود : ثنا هشام بن عبدالملك اليزني ، ثنا بقية بن الوليد عن سعد الأغطش - و هو ابن عبدالله - عن عبدالرحمن بن عائذ الأزدي ، قال هشام و هو ابن قُرط أمير حمص ، عن معاذ بن جبل ، قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يحل للرجل من امرأته و هي حائض ، قال : فقال :" ما فوق الازار ، و التعفف عن ذلك أفضل " .

قال أبو داود و ليس هو - يعني الحديث - بالقوي . [(٦)]

---

١ - سلسلة الصحيحه ٦١/٣ ، و شرح السنة للبغوي ٣ / ٣٧٤ .

٢ - التقريب (٢٠٤٢) .

٣ - انظر التاريخ الكبير ٢ / ٥ و الجرح و التعديل ٢ / ٥٧ و الثقات ٨ / ٢٨ ، و التعديل و التجريح للباجي ١ / ٣٢٩ ، و تهذيب الكمال (١ / ٣٦٣ - ٣٦٤) و تهذيب التهذيب ١ / ٤٦ .

٤ - الثقات ٨ / ٢٨ .

٥ - السنن الكبرى ١ / ٩٦ .

٦ - التخريج :

أخرجه أبو داود (٢١٣) كتاب الطهارة باب المذى .

والطبراني ٢٠ / ٩٩ رقم ١٩٤ بسنده ثني سعيد بن عبدالرحمن الخزاعي عن عبدالرحمن بن عائذ به و أخرجه الخطيب في تاريخه (٦ / ١٣٩) بسنده ثنا الحسن بن علوية القطان ثنا إسماعيل بن عيسى ثنا داود بن الزبرقان عن أبي عبدالله القسام عن عطاء عن معاذ .

الدراسة :

الحديث روى من طرق ثلاثة :

أ - طريق أبي داود ، فيه :

١ - بقية بن الوليد ، و قد عنعنه و هو مدلس ٠

٢ - سعد بن عبدالله الأغطش الخزاعي ، و يقال سعيد و اعتمده في التلخيص [١] ، و هو لين الحديث و ضعفه عبدالحق و غيره ، و سبقت دراسته ٠

٣ - قال ابن حزم [٢] : لا يصح لأنه عن بقية و ليس بالقوى عن سعيد الأغطش و هو مجهول ٠

٤ - عبدالرحمن بن عائذ : ثقة ، وثقه النسائي و ابن حبان و قال أبو زرعة :لم يدرك معاذا [٣] ، وقال ابن حجر [٤] : قال أبو حاتم روايته عن علي مرسلة [٥] ، فإذا كان كذلك فعن معاذ أشد إرسالا ، يعني لأن عليا تأخرت و فاته عن معاذ ٠

ب - طريق الطبراني :

١ - تابع إسماعيل بن عياش الحمصي :بقية ، و اسماعيل صدوق في روايته عن أهل بلده ، مخلط في غيرهم (تقريب) و هذه مما رواه عن غير أهل بلده ٠

٢ - سعيد بن عبدالرحمن الخزاعي : كذا وقع في الطبراني فإن كان غير سعيد بن عبد الله الأغطش الخزاعي فهو مجهول [٦] لا يعرف و إن كان هو فان الأغطش لين الحديث و ضعفه عبدالحق ٠

٣ - الإنقطاع بين عبدالرحمن بن عائذ و معاذ ، فاشترك مع الطريق السابق في هذه العلة ، وقد حسن الهيثمي [٧] في المجمع اسناد الطبراني ، لكن أعله ابن القيم بالانقطاع ٠ [٨]

جـ - طريق الخطيب :

فهذا طريق لا يعتد به إذ أنه من رواية داود بن الزبرقان و هو متروك الحديث ، و كذبه الأزدى(تقريب)

قال العراقي : قوله : "و التعفف عن ذلك أفضل " يقوى ما يقرر من ضعف الحديث ، فإنه خلاف المنقول من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه كان يستمتع فوق الإزار ، و ما كان ليترك الأفضل ، وعلى ذلك عمل الصحابة و التابعون و السلف " [٩].

و قال ابن حجر [١٠] : " ٠٠٠٠ و ذهب كثير من السلف ٠٠٠ الى أن الذى يمتنع من الاستمتاع بالحائض الفرج فقط " ٠

و قال النووى [١١] : " إن هذا المذهب أقوى دليلا ، و احتجوا بحديث أنس مرفوعًا " أصنعوا كل شيء إلا النكاح " [١٢] قالوا و أما اقتصار النبي صلى الله عليه و سلم في مباشرته على ما فوق الازار محمول

---

١ - التلخيص ١ / ١٦٦ ٠

٢ - المحلى ٢ / ١٨١ ٠

٣ - تهذيب التهذيب ٦ / ٢٠٤ ٠

٤ - التلخيص ١ / ١٦٦ ٠

٥ - الجرح و التعديل ٥ / ٢٧٠ ٠

٦ - التلخيص ١ / ١٦٦ ٠

٧ - المجمع ١ / ٢٦٧ ٠

٨ - تهذيب السنن ١ / ١٤٩ ٠

٩ - عون المعبود ١ / ٨٥ ٠

١٠- الفتح ١ / ٤٠٤ ٠

١١ - شرح النووى على مسلم ٣ / ٢٠٥ ٠

١٢ - أخرجه مسلم (٣٠٢) ٠

على الاستحباب و الله أعلم ٠ ا٠هـ ٠ [(١)]

الخلاصة :

الحديث ضعيف ، فالطريق الأول فيه : عنعنة بقية ، و ضعف الخزاعي ، و الانقطاع بين ابن عائذ و معاذ ٠

و الثاني : من طريق الخزاعي عن ابن عائذ به ، فاشتركا في علتين ، الثالث : لا يعتد به ٠ و هذا موافق لقول أبي داود ٠

٣ - قال أبو داود :

حدثنا محمد بن العلاء و إبراهيم بن موسى ، عن ابن المبارك ، عن الحسن بن ذكوان ، عن سليمان الأحول ، عن عطاء ، قال إبراهيم : عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن السدّل في الصلاة، و أن يغطي الرجل فاه (قال أبو داود : رواه عِسْل عن عطاء عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل في الصلاة [(٢)])

حدثنا محمد بن عيسى بن الطباع : ثنا حجاج ، عن ابن جريج قال : أكثر ما رأيت عطاء يصلي سادلاً. [(٣)]

---

١ - و للفظة لك ما فوق الإزار شواهد دون قوله و التعفف ٠٠٠

ما روى من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم " أنه إذا أراد أن يأتي أهله و هي حائض أمرها أن تتزر " أخرجه البخاري (٣٠٢) و مسلم (٢٩٣) و مالك في الطهارة رقم (٩٤ ، ٩٥) و أبو داود (٢٦٨) و الترمذي (١٣٢) و ابن ماجة (٦٣٥) و البيهقي (٧ / ١٩١) و من حديث عائشة عند أحمد ٦ / ٧٢ في الرجل يباشر زوجته و هي حائض قال لك ما فوق الإزار و من حديث عبدالله بن سعد ٠٠٠ قال : " لك ما فوق الإزار " أخرجه أبو داود (٢١٢) و الترمذي (١٣٣) وقال أبو عيسى حسن غريب ٠

٢ - أخرجه أبو داود (٦٤٣) كتاب الصلاة باب ما جاء في السدل و من طريقه البغوى (٢ / ٤٢٦) وابن خزيمة (١ / ٣٧٩ رقم ٧٧٢) ٠

و الحاكم ١/ ٢٥٣ و وقع عنده الحسين بن ذكوان و البيهقي ٢/ ٢٤٢ من طرق عن الحسن به ، و أخرجه أحمد ٢/٢٩٥ و ٣٤١ و ٣٤٥ ، و ابن أبي شيبة (٢/ ٦٣ رقم ٦٤٨٧) و الترمذي (٣٧٨) و من طريقه البغوى ٢ / ٤٢٦ من طرق عن حماد ٠

و أخرجه الدارمي(١/ ٢٦٠ رقم ١٣٨٦) و البيهقي (٢/ ٢٤٢) عن سعيد بن أبي عروبة ٠

و أخرجه البيهقي ٢/ ٢٤٢ عن شعبة ثلاثتهم (شعبه و سعيد و حماد) عن عِسْل به من غير لفظة و أن يغطي الرجل فاه ٠

و أخرجه عبدالرزاق (١/ ٣٦٥ رقم ١٤٢٧) عن معمر و البيهقي ٢/ ٢٤٢ عن هشيم كلاهما معمر وهشيم عن عامر الأحول سألت عطاء مرسلا ٠

قال عبدالرزاق : قال معمر عن رجل أحسبه عامر الأحول ٠

و رواه الطبراني في الأوسط عن عامر مرفوعا و فيه أبو بحر البكراوى ضعفه أحمد و غيره نصب الرايه ٢ / ٩٦ ٠

٣ - أخرجه أبو داود (٦٤٤) و ابن أبي شيبة : (٢/ ٦٣ رقم ٦٤٨٨) و عبدالرزاق (١/ ٣٦٢ رقم ١٤٠٨)

(قال أبو داود : و هذا يضعف ذلك الحديث) [(١)]

الدراسة :

"١ - حديث أبي هريرة

من رواية الحسن بن ذكوان ، عن سليمان ، عن عطاء عن أبي هريرة ، وتابع سليمان ، عِسْل بن سفيان ، عن عطاء عن أبي هريرة ، و رواه عامر الأحول مرسلا بسند صحيح ، و متصلا بسند ضعيف .

"٢ - الطريق الأول فيه :

١ - الحسن بن ذكوان [(٢)] :

قال ابن معين : ضعيف ، و قال أبو حاتم : ضعيف ليس بالقوى و قال النسائي : ليس بالقوى ، وقال ابن عدى يروى أحاديث لا يرويها غيره ، و قد روى عنه ابن القطان و ابن المبارك و ذكره الساجي و العقيلي و ابن الجوزى في الضعفاء ، و قال الدارقطني ضعيف .

و روى له البخاري حديثا واحدا من طريق ابن القطان في الشفاعة وله شواهد كثيرة .

٢ - سليمان الأحول [(٣)] : هو سليمان بن أبي مسلم المكي : ثقة ثقة .

- الطريق الثاني فيه :

١ - عسل بن سفيان التميمي : ضعفه : أحمد و ابن معين و النسائي ، و قال البخاري : عنده مناكير و قال أبو حاتم : منكر الحديث و قال البخاري أيضاً فيه نظر . [(٤)]

- الطريق الثالث المرسل فيه :

١ - عامر الأحول ، هو ابن عبدالواحد صدوق يخطيء [(٥)] ، و ضعفه أحمد و النسائي و قال أبو حاتم : ثقة لا بأس به . [(٦)]

٢ - رواه عنه هشيم ومعمر ، و هما ثقتان .

٣ - رواه عنه أبو بحر البكراوي ، ضعفه أحمد و ابن معين و غيرهما . [(٧)]

"٣ - قال البيهقي : و هذا الإسناد و ان كان منقطعا ففيه قوة للموصولين قبله و صححه الحاكم ، و أقره الذهبي . أقول : بل هو إلى إعلال الموصولين أقرب ، فهو من رواية من هو أحسن حالا و قد وجه البيهقي عمل عطاء ، فقال : لعله نسيّ الحديث أو حمله على أن ذلك لا يجوز للخيلاء ، و كان لا يفعله - إذ فعله - للخيلاء ، ووجهه في بذل المجهود [(٨)] : أنه لا يجوز السدل إذا لم يكن عليه إلا ثوب ، أما إذا كان

---

١ - السدل عند الخطابي : إسبال الثوب حتى يصيب الأرض ،
و في النهاية : إن يلتحف بثوبه ، و يدخل يديه من داخل ، فيركع و يسجد و هو كذلك ، و كانت اليهود تفعله ، و الله أعلم .

٢ - تاريخ ابن معين ١١٤/٢ و رواية ابن طهمان عن ابن معين رقم ٢٣١ و التاريخ الكبير ٢ / ٢٩٣ ، و الجرح و التعديل ٣ / ١٣ و تهذيب الكمال ٦ / ١٤٥ - ١٤٧ .

٣ - التقريب ترجمه (٢٦٠٨) . ٤ - تهذيب التهذيب ٧ / ١٩٤ .

٥ - التقريب (٣١٠٣) .

٦ - العلل و معرفة الرجال (١٩٣٧) (١٥٠٣) و تهذيب الكمال ١٤ / ٦٦ - ٦٧ ، الجرح و التعديل ٦ / ٣٢٦ - ٣٢٧ ، و ثقات ابن حبان ٥ / ١٩٣ .

٧ - نصب الراية ٢ / ٩٦ و التقريب (٣٩٤٣) و هو عبدالرحمن بن عثمان .

٨ - بذل المجهود ٤ / ٣١١ .

السدل على القميص فلا بأس به ، و هذا رأي أحمد ٠

و مسألة الطعن في الحديث إن عمل الراوي بخلاف ما رواه،مسألة خلافية ٠ [١]

٤ - قال الترمذي [٢] : حديث أبي هريرة لا نعرفه من حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعا إلا من حديث عسل بن سفيان أ٠هـ و قد رأينا أن الحديث روى من غير وجه فلا يسلم للترمذي قوله ٠٠٠ و قد حاول أحمد شاكر تصحيح الحديث فقال [٣] :متابعة عسل للحسن بن ذكون [٤] ، ترفع الحديث إلى درجة الصحة أو الحسن على الأقل و لا يسلم للترمذي تعليله إياه بانفراد عسل به و الظاهر أنه لم يطلع على الإسناد الآخر ، لكن المتابعة اقتصرت على ما يتعلق بالسدل دون تغطية الفم ٠

٥ - أقول : يتبين لنا ، أن الحديث روى عن طريق عسل بن سفيان و هو ضعيف و تابعه عليه الحسن بن ذكوان ، و هو ضعيف ، ورواه عامر مرسلا ، و هو متكلم فيه ٠

فمع تضافر هذه القوادح ، و ثبوت فعل ما يخالف ذلك عن عطاء راوي حديث النهي ، رجح أبو داود ضعف الحديث ٠

و صححه البيهقي و الحاكم و الذهبي ، و من بعدهم أحمد شاكر ٠٠٠

٦ - الخلاصة :

أميل إلى ضعف الحديث و المتابعات الواردة كلها ضعيفة و من صحح الحديث أول فعل عطاء على نحو خاص ، كما أشار إلى ذلك أحمد رحمه الله أو دون خيلاء و قد روى السدل في الصلاة : عن عطاء وإبراهيم و ابن عمر و ابن جبير و عبدالرحمن بن الأسود و الحسن و ابن سيرين و مكحول و الحكم ٠

و رويت كراهته : عن إبراهيم أيضا و مجاهد و ابن مسعود و طاووس و الثوري و علي و ابن عمر و ابن المبارك و أحمد و الشافعي و أبو حنيفة ٠ [٥]

---

١ - انظر قواعد في علوم الحديث ، ص ٢٠٢ ٠

٢ - السنن للترمذي ٢ / ٢١٨ ٠

٣ - في تعليقه على السنن

٤ - رأينا أنه وقع عند الحاكم الحسين بن ذكوان قال أحمد شاكر (٢ / ٢١٨) : هو المعلم و هو ثقة معروف و الحسن بن ذكوان هو أبو سلمة ضعفه ابن معين و غيره ، و ذكره ابن حبان في الثقات فإن كان ما في المستدرك ليس خطأ من الناسخ كان الحديث عنهما جميعا ، و هو الظاهر لأن الذهبي في تلخيصه قال حسين المعلم و وافقه على تصحيح الحاكم ٠
أقول : بل الظاهر أنه خطأ من الناسخ لأن الحاكم رواه عن ابن المبارك عنه ، و رواه أبو داود و البيهقي ، و ابن خزيمة عن ابن المبارك عن الحسن و كونهما من طبقة واحدة و اشتركا في الشيوخ لا يعني اشتراكهما في الرواية ٠
و انظر بذل المجهود ٤ / ٣٠٨ ٠

٥ - انظر المصنف لعبد الرزاق ١ / ٣٦٢ - ٣٦٥ و المصنف لابن أبي شيبة ٢ / ٦٢ - ٦٤ ، و السنن الكبرى للبيهقي ٢ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ، و الترمذي ٢ / ٢١٨ ٠
و قد نقل في بذل المجهود ٤ / ٣٠٩ كراهة الحنفية لتغطية الفم و عن أحمد روايتين ٠

٤ - قال أبو داود : ثنا أحمد بن سعيد الهمْدَاني ، ثنا عبدالله بن وهب ، أخبرني مسلم بن خالد ، عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه ، عن أبي هريرة ، قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا أناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد ، فقال : " ما هؤلاء " ؟ فقيل هؤلاء ناس ليس معهم قرآن ، و أبي بن كعب يصلي و هم يصلون بصلاته فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " أصابوا ، و نعم ما صنعوا " .

قال أبو داود : ليس هذا الحديث بالقوى .

مسلم بن خالد ضعيف . [1]

الدراسة :

قال في الفتح [2] : ذكره ابن عبد البر [3] :

و فيه مسلم بن خالد و هو ضعيف ، و المحفوظ أن عمر هو الذى جمع الناس على أبي بن كعب [4] ا.هـ

و مسلم بن خالد اختلف فيه و الراجح إنه ضعيف يعتبر به و هو شيخ الشافعي ، و سبق في الفصل السابق .

و أخرج البيهقي [5] من طريقين عن ابن الهاد أن ثعلبة بن أبي مالك القرظي حدثه قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم : ... الحديث ، قال البيهقي : هذا مرسل حسن ، ثعلبة بن أبي مالك ... من الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة ، و قد أخرجه ابن مندة في الصحابة ، و قيل له رؤية ، و قيل سنه سن عطية القرظي ، أسرا يوم قريظة و لم يقتلا و ليس له صحبة ، و قد روى بإسناد موصول إلا أنه ضعيف ، إشارة إلى حديث أبي داود .

و قال في بذل المجهود [6] : و قد أخرج الشيخ النيموى في آثار السنن عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي هذا الحديث و قال رواه البيهقي في المعرفة و إسناده جيد. [7]

أقول : مع الإرسال في الطريق هذا وضعف الطريق الآخر الذى خرجه أبو داود وكون الحديث مخالفا للمحفوظ في أن عمر هو الذى جمع الناس للتراويح فالحديث ، لين بالقوى ، كما قال أبو داود .

٥- قال أبو داود : حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، ثنا محمد بن بشر ، ثنا زكريا ، ثنا مصعب بن شيبة ، عن طلق بن حبيب العنزى ، عن عبدالله بن الزبير ، عن عائشة ، أنها حدثته ، أن النبي صلى الله عليه و سلم كان يغتسل من أربع : من الجنابة ، ويوم الجمعة ،ومن الحجامة ، و غسل الميت " . [8]

قال أبو داود : حديث مصعب ضعيف فيه خصال ليس عليها العمل .

---

١ - التخريج: أخرجه أبو داود (١٣٧٧) كتاب الصلاة ، باب قيام شهر رمضان و من طريقه البيهقي ٢ / ٤٩٥ ، وأخرجه ابن حبان(٢٥٤١) احسان ، من طريق ابن وهب به ، وابن خزيمة(٢٢٠٨) كتاب الصوم ، باب قيام شهر رمضان. ٢- ابن حجر ، فتح الباري ٢٥٢/٤ ، كتاب صلاة التراويح .

٣ - التمهيد ٨ / ١١ . ٤ - أخرجه مالك ١١٤/١ في الصلاة ، باب ما جاء في قيام رمضان ، والبخارى في التراويح ، باب فضل قيام رمضان ٢٥٠/٤، رقم (٢٠١٠). ٥ - السنن الكبرى (٤٩٥/٢).

٦ - بذل المجهود ١٥٩/٧ . ٧ - اعلاء السنن ٥٩/٦ .

٨ - التخريج :

أخرجه أبو داود (٣١٦٠) كتاب الجنائز باب في غسل الميت و من طريقه البيهقي ١ / ٣٠٠ ، و ابن خزيمة ١٢٦/١ والحاكم ١٦٣/١ ، و البيهقي ١ / ٢٩٩ ، و ١ / ٣٠٠ من طرق ، والبغوى ٢ / ١٦٦ من طرق عن مصعب به .

الدراسة :

فيه مصعب بن شيبة : سبقت دراسته ، و هو صدوق يخطئ و له مناكير ٠

و مع ذلك أخرجه ابن خزيمة و لم ينكره و الحاكم و صححه و أقره الذهبي قال البيهقي (١) ٠ أخرج مسلم في الصحيح حديث مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير عن عائشة عن النبي صلى الله عليه و سلم عشر من الفطرة و ترك هذا الحديث و لم يخرجه و لا أراه تركه إلا لطعن بعض الحفاظ فيه٠

و قال الترمذي (٢) قال محمد : و حديث عائشة في هذا الباب ليس بذاك ٠

و قال ابن التركماني : " قال الأثرم سمعت أبا عبدالله يعني أحمد يتكلم في مصعب ويقول أحاديثه مناكير و سمعته يتكلم في هذا الحديث بعينه ، و قدصح عن عائشه إنكار الغسل من غسل الميت فكيف ترويه عن النبي و تنكره ، و أيضا كانت ترخص في الغسل للجمعة ، و في هذا - أي الحديث أعلاه - مايقتضي الأمر به ، و أيضا أجمعت الأمة على أن الحجامة لا يجب فيها غسل ، و أجاب صاحب الإمام عن هذا بأن إجماعهم لا يقتضي تضعيف الخبر لجواز أن يحمل على الاستحباب " (٣)

قال ابن حجر : في إسناده مصعب بن شيبة ، فيه مقال ، و ضعفه أبو زرعة و أحمد و البخاري و صححه ابن خزيمه، و قال ابن المنذر : ليس في الباب حديث يثبت ٠(٤)

الخلاصة : أن حديث كان يغتسل من أربعة:ضعيف لا يصح ، كما قال أبو داود و فيه خصال ليس عليها العمل ٠

---

١ - السنن الكبرى ١ / ٣٠٠ ٠ ٢ - علل الترمذي ٤٠٣/١ و السنن الكبرى ٣٠١/١ ٠

٣ - الجوهر النقي ٣٠١/١ ، و صاحب كتاب الإمام هو ابن دقيق العيد ٠

٤ - تضمن الحديث الأمر بالغسل من الجنابة و ليوم الجمعة و من غسل الميت و من الحجامة أما غسل الجنابة فلا خلاف عليه ، "وإن كنتم جنباً فاطهروا " (المائدة:٦) و الأحاديث في ذلك كثيرة ، انظر شرح السنة ٢ / ص ٣ فما بعد ٠

أما غسل الجمعة فثبتت سنيته " من توضأ يوم الجمعة فبها و نعمت و من اغتسل فالغسل أفضل" أخرجه أحمد ١١/١ و ١٦ و أبو داود (٣٥٤) و الترمذي (٤٩٧) " ومن توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فدنا و استمع و أنصت غفر له ما بينه و بين الجمعه٠٠٠" أخرجه مسلم (٨٥٧) فنص على الوضوء مع قوله غسل الجمعة واجب على كل محتلم " الموطأ ١٠٢/١ و مسلم (٨٤٦) فجمع العلماء بينها بالقول باستحباب ذلك ٠

أما الغسل من غسل الميت فأوجبه بعضهم للحديث:" من غسل ميتاً فليغتسل و من حمله فليتوضأ" أخرجه أحمد ٤٣٣/٢ من طريق صالح مولى التوأمه و هو ضعيف ، و أخرجه أبو داود (٣١٦٢) من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن إسحاق مولى زائدة، عن أبي هريرة مرفوعا و إسناده صحيح ، و حسنه ابن حجر في التلخيص ١٣٧/١ ، و رجح جمهور العلماء أنه موقوف على أبي هريرة ٠

و روى ما يفيد أن الغسل ليس بواجب من حديث ابن عباس مرفوعا " ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه فان ميتكم ليس بنجس فحسبكم أن تغسلوا أيديكم" أخرجه الحاكم ١ / ٣٨٦ ، والبيهقي ٣٩٨/٣ و حسنه ابن حجر و صححه الحاكم ووافقه الذهبي و عن ابن عمر:كنا نغسل الميت فمنا من يغتسل ومنا من لا يغتسل٠ أخرجه الخطيب في تاريخه ٤٢٤/٥ و صححه ابن حجر في التخليص ١٣٨/١ ، وانظر شرح السنة ٢ / ١٦٨ ٠ أما الغسل من الحجامة فقد نص العلماء على أنه لا يثبت فيها شيء كما مر معنا ، أخرج عبدالرزاق ١٨٠/١ والبيهقي ٣٠٠/١ عن الأعمش عن مجاهد عن عبدالله بن عمرو قال كنا نغتسل من خمس فذكر الأربعة و الغسل من الحمام ٠ =

٦ - قال أبو داود : حدثنا عبدالله بن محمد النفيلي ، ثنا عبدالعزيز بن محمد ، حدثني عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من أتى بهيمة فاقتلوه و اقتلوها معه " قال : قلت له : ما شأن البهيمة ؟ قال : ما أراه الا قال : ذلك أنه كره أن يؤكل لحمها وقد عمل بها ذلك العمل (قال أبو داود : ليس هذا بالقوي) .[١]

حدثنا أحمد بن يونس ، أن شريكا و أبا الأحوص و أبا بكر بن عياش حدثوهم ، عن عاصم ، عن أبي رزين ، عن ابن عباس ، قال : ليس على الذي يأتي البهيمة حد ، قال أبو داود : و كذا قال عطاء ، و قال الحكم : أرى أن يجلد و لا يبلغ به الحد ، و قال الحسن : هو بمنزلة الزاني (قال أبو داود : حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن أبي عمرو) .[٢]

الدراسة :

الحديث الأول فيه : عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب ، فيه خلاف و قد روى له الجماعة ، و قال في التقريب[٣] : ثقه ربما وهم ، لكن قال البخاري : روى عن عكرمة في قصة البهيمة ، فلا أدري سمع أم لا ، و قال العجلي : ثقه ينكر عليه حديث البهيمة[٤] ، و قال يحيى بن معين : ليس به بأس ، و ليس هو بالقوي ، و قال : يروى عنه مالك ، وكان يستضعفه ، و قال : في حديثه ضعف ، وقال : ليس بحجة.[٥]

و ضعفه أبو داود ، و قال النسائي : ليس بالقوي و ضعف حديثه الدارمي ، و قال ابن حبان : ربما أخطأ ، يعتبر حديثه من رواية الثقات .[٦]

قال الترمذي[٧] : هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو ، ثم قال عن حديث عاصم وهذا أصح من الأول .

و قال البيهقي[٨] : و قد رويناه من أوجه عن عكرمة و لا أرى عمرو بن أبي عمرو عند أكثر الأئمة من الثقات الأثبات .

لكن قال البغوي[٩] : أما إتيان البهيمة ، فالحديث فيه لا يعرف إلا من حديث عمرو عن عكرمة عن ابن عباس و قد روى سفيان عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس أنه قال " من أتى بهيمة فلا حد عليه " و هذا أصح ... و قال محمد بن إسماعيل : " عمرو صدوق ، لكن روى عن عكرمة مناكير ، و لم يذكر في شيء من حديثه أنه سمع من عكرمة " و كذا نقل المنذري في مختصره .[١٠]

= قال الأعمش : فذكرت ذلك لإبراهيم ، فقال : " ما كانوا يرون غسلا واجبا إلا من الجنابة و إن كانوا يستحبون أن يغتسلوا يوم الجمعة " .
فدل قول إبراهيم أنه لا يثبت في الباب شيء مرفوعا . وانظر في أقوال ابن خزيمة و المنذري: التلخيص الحبير ١ / ١٣٦ - ١٣٧ .

١ - أخرجه أبو داود (٤٤٦٤) كتاب الحدود باب فيمن أتى بهيمة و الترمذي (١٤٥٥) و أحمد (٢٦٩/١). والدارقطني (١٢٦/٣) والبيهقي(٢٣٣/٨) والحاكم (٣٥٥/٤) من طرق عن عمرو بن أبي عمرو .

٢ - أخرجه أبو داود (٤٤٦٥) و الترمذي (١٤٥٥) و البيهقي (٢٣٤/٨) من طرق عن عاصم به .

٣ - التقريب (٥٠٨٣) .

٤ - تاريخ الثقات ص ٣٦٧ .

٥ - تاريخ ابن معين برواية الدوري ٢/ ٤٥٠ - ٤٥١ ، و الضعفاء الكبير ٣ / ٢٨٨ .

٦ - تهذيب التهذيب ٨ / ٨٣ .

٧ - سنن الترمذي (٤ / ٥٧) .

٨ - السنن الكبرى ٨ / ٢٣٤ .

٩ - شرح السنة ١٠ / ٣١٠ .

١٠ - مختصر المنذري ٦ / ٢٧٥ .

المتابعات :

١ - عن إبراهيم بن إسماعيل الأشهلي عن داود الحصين عن عكرمة عن ابن عباس نحوه .[١]

٢ - عن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس نحوه .[٢]

الشواهد :

حديث أبي هريرة مرفوعا : " من وقع على بهيمة فاقتلوه و اقتلوا البهيمة " أخرجه أبو يعلى .... نا عبدالغفار بن عبدالله بن الزبير عن علي بن مسهر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة به .[٣]

أما المتابعة الأولى ففيها : ١ - ابراهيم الأشهلي : ضعيف .[٤]

٢ - داود بن الحصين : ثقة إلا في عكرمة .[٥]

الثانية : قال ابن حجر[٦] : يقال إن احاديث عباد بن منصور عن عكرمة إنما سمعها من إبراهيم بن أبي يحيى عن داود فكان يدلسها بإسقاط رجلين " .

و قال[٧] : عباد : ذكره أحمد والبخاري والنسائي والساجي و غيرهم بالتدليس عن الضعفاء .

أما الشاهد : فقال أبو يعلى : بلغنا أن عبدالغفار رجع عنه وقال ابن عدي : إنهم كانوا لقنوه .[٨]

يتبين لنا :

١ - أن حديث عمرو بن أبي عمرو معلّ بعدم السماع من عكرمة و أن حديثه عن عكرمة لا يصح ، و أنكره معظم العلماء عليه ، مع ما فيه من كلام .

٢ - هذه الشواهد والمتابعات لا تعضد الحديث لأنها من رواية الضعفاء و المدلسين .

٣ - أنها خالفت رواية أصح منها عند جمهور العلماء ، ورجح الألباني[٩] حديث عمرو لأنه قال فيه ابن حجر ثقة ربما وهم و قال الذهبي : صدوق حديثه مخرج في الأصول .

بينما قال ابن حجر في عاصم : صدوق له أوهام ، و قال الذهبي فيه : صدوق يهم فحديث عمرو أقوى عند التعارض كما أنه مرفوع و حديث عاصم موقوف ا.هـ .

أقول : ١ - أما أن حديث عاصم موقوف فليس بقادح ، و له حكم المرفوع لأن ابن عباس لا يقول هذا من عنده ، ثم لو صح ذلك (أي الأول) عنه لما قال بخلافه .

و قد قال الترمذي: و هذا (أي حديث عاصم) أصح من الأول و عليه العمل عند أهل العلم و هو قول أحمد و إسحاق .

٢ - أما حكم عمرو و عاصم فما ذكره ابن حجر و الذهبي إنما هو حكم عام في الرجلين ، و ليس بالضرورة أن يطرد في كل حديث ، و أي ثقة لا يخطىء . ثم إن حديث عمرو في عكرمة معلّ كما نص العلماء .

بينما لم تنقل علة خاصة في حديث عاصم عن عكرمة .

قال الخطابي : قال أكثر العلماء (فيمن أتى بهيمة) يعزرو به قال عطاء و إبراهيم النخَعي ومالك وسفيان الثوري و أحمد و أصحاب الرأي ، و هو قول الشافعي و هو الصحيح "[١٠] و ممن ضعفه الطحاوي[١١] .

فالخلاصة : أن الحديث (حديث عمرو) ضعيف ليس بالقوي كما قال أبو داود و حديث عاصم أصح

---

١ - أخرجه أحمد ٣٠٠/١ و ابن ماجة (٢٥٦٤) و الدارقطني ١٢٦/٣ و البيهقي ٨ / ٢٣٤ .

٢ - أخرجه الحاكم ٣٥٥/٤ و البيهقي ٢٣٣/٨ .

٣ - التلخيص الحبير ٥٥/٤ .

٤ - التقريب ت (١٤٦)

٥ - التقريب ت (١٧٧٩) .

٦ - التلخيص ٤ / ٥٥ .

٧ - طبقات المدلسين ، ص ٧٧ .

٨ - التخليص ٤ / ٥٥ .

٩ - ارواء الغليل ٨/ ١٤ .

١٠ - معالم السنن مع مختصر المنذري ٢٧٦/٦ .

١١ - منار السبيل/ مع الارواء ١٣/٨ .

٧ - قال أبو داود : حدثنا عبدالله بن محمد بن علي النفيلي ، ثنا عبدالعزيز بن محمد : عن عمرو عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل و المفعول به " قال أبو داود : رواه سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو مثله " و رواه عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس رفعه ، و رواه ابن جريج عن إبراهيم عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رفعه ٠ (١)

حدثنا اسحاق بن ابراهيم بن راهويه ، ثنا عبدالرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني ابن خثيم ، قال : سمعت سعيد بن جبير و مجاهدا يحدثان ، عن ابن عباس: "في البكر يؤخذ على اللوطية ، قال : يرجم ، قال أبو داود : حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن أبي عمرو (٢)" (٣)

الدراسة :

١ - يقال في حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة ما قيل في حديثه السابق " من أتى بهيمة ٠٠"
و قال الزيلعي : قال شيخنا الذهبي : قال ابن معين عمرو بن أبي عمرو ثقة ينكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " اقتلوا الفاعل و المفعول به " ٠٠ و قال عبدالحق : لا يحتج به قال الذهبي : و هو ليس بضعيف و لا مستضعف و لا هو في الثقة كالزهري ، بل دونه ٠ اهـ" (٤)
و قال ابن حجر (٥) : حديث عمرو : استنكره النسائي ٠

٢ - يقال في متابعة عباد و داود بن الحصين ما قيل في متابعتهما لحديث من أتى بهيمة ، فهي ضعيفة مدلسة ٠

---

١ - التخريج :
أخرجه أبو داود (٤٤٦٢) و الترمذي (١٤٥٦) و ابن ماجة (٢٥٦١) و أحمد ١ / ٣٠٠ و ابن الجارود (٨٢٠) و الدارقطني (٣ / ١٢٤) و ابن عدي (٧ / ١٧٦٨) و الحاكم (٤ / ٣٥٥) و البيهقي (٨ / ٢٣٢) و البغوي (١٠ / ٣٠٨) من طرق عن عمرو به ٠
متابعات :
أخرجه أحمد ١ / ٣٠٠ عن عباد عن عكرمة عن ابن عباس ٠
و أخرجه البيهقي ٨ / ٢٣٤ عن ابن جريج عن إبراهيم عن داود به ٠
شواهد :
أخرج ابن ماجة (٢٥٦٢) عن عاصم بن عمر و الحاكم (٤ / ٣٥٥) عن عبدالرحمن بن عبدالله بن عمر العمري كلاهما عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة نحوه ٠
٢ - أخرجه أبو داود (٤٤٦٣) و الدارقطني ٣ / ١٢٥ ٠
٣ - قال في عون المعبود ٢٧٠/٤ : قد وقعت هذه العبارة (حديث عاصم ٠٠٠٠) في أكثر النسخ في هذا المقام و في آخر الباب الآتي ، و الظاهر أن موقعها في آخر الباب الآتي كما لا يخفى على المتأمل ثم نقل عن صاحب فتح الودود : "إلا أن يكون قصد القياس " ٠
أقول : قد نص العلماء على خطأ و ضعف هذا الحديث كما نصوا على خطأ الآخر ٠
و الحديثان (الفاعل ، و البهيمة) ، رويا مع متابعاتهما بالسند ذاته فالحكم واحد بل هذا مما يزيد العلة امكانا و يحققها ، و الله أعلم ٠٠٠
٤ - نصب الراية ٣٤٠/٣ ، ميزان الاعتدال ٢٨٢/٣ ، و مختصر المنذري ٢٧٤/٦ ٠ ٥ - التلخيص ٥٤/٤

٣ - أما حديث عاصم بن عمر العمري ، فعاصم ضعيف . [١]

و قال الترمذي : هذا حديث في إسناده مقال و لا نعرف أحداً رواه عن سهيل بن أبي صالح غير عاصم بن عمر العمري و عاصم يضعف في الحديث من قبل حفظه . [٢]

٤ - أما حديث عبدالرحمن فلا يحتج به ، فإنه متروك . [٣]

٥ - قال ابن حجر : و رواه ابن ماجة و الحاكم و إسناده أضعف من الأول بكثير ثم قال و حديث ابن عباس مختلف في ثبوته .

أما حديث ابن عباس الآخر " البكر يؤخذ على اللوطيه : يرجم " فإسناده حسن .

الخلاصة :

أن حديث :

من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل و المفعول به حديث ضعيف لا يحتج به و إذا سُلّم قتل الفاعل فكيف يسلم قتل المفعول بإطلاق ؟

فالضعف ظاهر باد ، مع مخالفته لما روى عن ابن عباس باسناد أصح منه - و هذا موافق لما قال أبو داود .

قال الترمذي [٤] : " اختلف أهل العلم في حد اللوطي فرأى بعضهم أن عليه الرجم أحصن أو لم يحصن ، و هذا قول مالك و الشافعي و أحمد و اسحاق .

و قال بعض الفقهاء : حد اللوطي حد الزاني و هو قول الثوري و أهل الكوفة " .

---

١ - تقريب ت (٣٠٦٨) .

٢ - الترمذي ٤/٥٨ و نصب الرايه ٣ / ٣٤٠ .

٣ - التقريب ت (٣٩٢٢) .

٤ - السنن ٤ / ٥٨ .

٨ - قال أبو داود : حدثنا ابن السرح ، قال : ثنا (ح) و ثنا ابن الصباح بن سفيان و ابن عبدة و هذا حديثه ، قالا : أخبرنا سفيان ، عن عبيدالله بن أبي يزيد ، سمع ابن عباس يقول : "لم يؤمر [١] بها أكثر الناس "آية الإذن"[٢] ، و اني لآمر جاريتي هذه تستأذن علي [٣] ، قال أبو داود : و كذلك رواه عطاء عن ابن عباس يأمر به [٤] .

حدثنا عبدالله بن مسلمة ، ثنا عبدالعزيز - يعني ابن محمد - عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة أن نفرا من أهل العراق قالوا : يا ابن عباس ، كيف ترى في هذه الآية التي أمرنا فيها بما أمرنا و لا يعمل بها أحد قول الله عز و جل (يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم و الذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات من قبل صلاة الفجر و حين تضعون ثيابكم من الظهيرة و من بعد صلاة العشاء ثلاث عورات لكم ليس عليكم و لا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم) قرأ القعنبي إلى (عليم حكيم) قال ابن عباس : إن الله حليم رحيم بالمؤمنين يحب الستر ، و كان الناس ليس لبيوتهم ستور و لا حجال ، فربما دخل الخادم أو الولد أو يتيمة الرجل و الرجل على أهله ، فأمر الله بالاستئذان في تلك العورات ، فجاءهم الله بالستور و الخير ، فلم أر أحدا يعمل بذلك بعد [٥] (قال أبو داود : حديث عبيدالله و عطاء يفسد هذا) .

الدراسة :

حديث عكرمة أفاد أن الآية نسخت ، و أن هذا كان أول الأمر أما حديث عطاء و عبيد الله فيقرر أن الآية محكمة و أن الناس قصروا في العمل بها . و لذا قال أبو داود حديث عبيدالله و عطاء يفسد هذا - أي حديث عكرمة - للمخالفة التي فيه .

و أفهم من هذا أنه أراد أن يضعف حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة ، و قد سبق لأبي داود أن نهج هذا المنهج لكن قال : " يضعف " مكان " يفسد " [٦]

و أيد أبو داود قوله هذا برواية عبيدالله و عطاء عن ابن عباس .

أقول : و يؤيده :

١ - ما رواه معمر عن قتادة عن ابن عباس :"ثلاث آيات محكمات لا يعمل بها اليوم، تركهن الناس " و ساق نحو حديث عطاء [٧].

٢ - أن رواية عمرو عن عكرمة تكلم فيها :

فقال البخاري : عمرو صدوق ، لكن روى عن عكرمة مناكير ، و لم يذكر في شيء من حديثه أنه سمع من عكرمة . [٨]

---

١ - كذا في نسخة محي الدين و في نسخة : لم يؤمن بها أكثر الناس ، و الجمع بينهما : أنهم لم يعملوا بها ، و كأنهم لم يؤمروا بها ، كما هو حديث عطاء الذي سنخرجه .

٢ - يريد قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا ، ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم ... "(النور : ٥٨).

٣ - أخرجه أبو داود (٥١٩١) .

٤ - أخرجه الطبري (١٨/ ١٢٤) بلفظ قال ابن عباس : ثلاث آيات جحدهن الناس : الاذن كله ، و الثانية قال (تعالى) : إن أكرمكم عند الله أتقاكم " و قال الناس : إن أكرمكم أعظمكم بيتا و نسيت الثالثة " .

٥ - أخرجه أبو داود (٥١٩٢) .

٦ - انظر رقم (٤٤٦٣) .

٧ - المصنف لعبد الرزاق (١٩٤١٩) .

٨ - شرح السنة ١٠/ ٣١٠ و مختصر المنذري ٦/ ٢٧٥ .

٣ - أن عمرا تكلم فيه : فقال النسائي : ليس بالقوى ، و قال ابن حبان : ربما أخطأ يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه ، ووثقه مع ضعف فيه ابن معين و العجلي و ابن حجر [١] ، و سبق الكلام عليه في حديث البهيمة .

٤ - قال المنذرى : قال بعضهم : حديث عكرمة لا يصح ١٠هـ قال المنذرى : و ليس فيه ما يدل على أن عكرمة سمعه من ابن عباس . [٢]

٥ - رجح الطبرى أن الآية محكمة و أسند عن الشعبي أنها لم تنسخ ، قيل له: إن الناس لا يعملون بها ، قال الله المستعان . [٣]

٦ - و أسند الطبرى عن سعيد بن جبير قوله : إن ناساً يقولون نسخت ، و لكنهما مما يتهاون به الناس . [٤]

الخلاصة : أن حديث عكرمة ضعيف دل على ضعفه .

١ - رواية عطاء و عبيد الله وقتادة و سعيد بن جبير و الشعبي التي فيها أن الآية محكمة .
٢ - ما قيل في عمرو و في روايته عن عكرمة خاصة .
٣ - أن عكرمة لم يبين أنه سمع ذلك من ابن عباس .

و ذلك يؤيد قول أبي داود حديث عبيد الله و عطاء يفسد حديث عكرمة .

٩ - قال أبو داود : حدثنا سليمان بن عبدالرحمن (الدمشقي) و عبدالوهاب بن عبدالرحيم الأشجعي، قالا : ثنا مروان ، ثنا محمد بن حسان ، قال عبدالوهاب : الكوفي ، عن عبدالملك بن عمير ، عن أم عطية الأنصارية ، أن امرأة كانت تختن بالمدينة فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم " لا تنهكي فإن ذلك أحظى للمرأة و أحب الى البعل " [٥] قال أبو داود : روى عن عبيدالله بن عمرو عن عبدالملك بمعناه و إسناده قال أبو داود : ليس هو بالقوى (و قد روى مرسلا ، قال أبو داود : ومحمد بن حسان مجهول و هذا الحديث ضعيف) .

الدراسة :

الحديث رواه أبو داود من طريق محمد بن حسان ، و هو مجهول و قيل: إنه المصلوب و ليس هو - و قد سبقت دراسته -

و في الحديث علة أخرى فقد اختلف فيه على عبدالملك بن عمير ، فقيل عنه عن أم عطية و قيل عنه عن الضحاك عن أم عطية و قيل عنه عن عطية القرظي ، فهو مضطرب . [٦] وروى الحديث من طرق لا تصح .

١ - مرسل الضحاك بن قيس [٧] و هذا الطريق معلّ أيضا .

---

١ - انظر تهذيب التهذيب ٨٣/٨ . ٢ - المختصر ٨ / ٦٦ .
٣ - تفسير الطبرى ١٢٤/١٨ . ٤ - السابق ١٨/ ١٢٥ .
٥ - أخرجه أبو داود (٥٢٧١) كتاب الأدب ، باب الختان ، و البيهقي (٨ / ٣٢٤) و ابن عدى في الكامل (٦ / ٢٢٢٣) بأسانيد عن محمد بن حسان به .
٦ - التخليص الحبير (٤ / ٨٣) .
٧ - أخرجه البيهقي (٨ / ٣٢٤) و الحاكم (٣/ ٥٢٥) عن عبدالملك عن الضحاك بن قيس مرسلا .

أ - فالضحاك بن قيس ليس هو الفهري الصحابي [(١)] . فهو مجهول .

ب - اختلف فيه : فرواه عبيدالله بن عمرو عن زيد بن أسيد عنه .
و رواه عبيدالله عن رجل عنه [(٢)] . فلا يعتبر بهذا الطريق .

٢ - روى عن أنس بن مالك [(٣)] و فيه زائدة بن سلّام الجمحي ، ضعيف جدا ، منكر الحديث [(٤)] ، فلا يعتبر بهذا الطريق أيضا .

أقول : و مع هذا حسن الإسناد هذا الهيثمي [(٥)] .

٣ - روى عن ابن عمر [(٦)] و فيه خالد بن عمرو القرشي ، ليس بشيء و قد كذبه ابن معين [(٧)] .

٤ - و روى عن ابن عمر أيضا [(٨)] من طريق : مندل بن علي ، ضعيف [(٩)] .

و هذا أقل الطرق ضعفا لكن لا يوجد من بين الطرق السابقة ما يصلح له جابراً .

٥ - و قد روى مرفوعاً : " الختان سنة للرجال ، مكرمة للنساء " و هو حديث ضعيف لا يصح [(١٠)]

قلت : فالحديث ضعيف لا يجوز الاحتجاج و لا الاعتبار به و قد أشار أبو داود إلى ذلك فقال : ليس هو بالقوي - إشارة الى طريق محمد بن حسان ، ثم قال و روى مرسلا : إشارة الى مرسل الضحاك ، ثم قال : و هذا الحديث ضعيف . بيانا للحكم العام في الحديث .

قال ابن المنذر : ليس في الختان - (أي ختان النساء) خبر يرجع إليه و لا سند يتبع [(١١)] .

و قال السهارنفوري : و الأحاديث التي رويت في ختان المرأة بطرق مختلفة كلها ضعيفة لا يحتج بها ، و أما ختان الرجال فهو سنة ، و قال بعضهم واجب [(١٢)] .

و قال العظيم آبادي : و حديث ختان المرأة روى من أوجه كثيرة ، كلها ضعيفة ، معلولة مخدوشة ، لا يصح الاحتجاج بها [(١٣)] .

أقول: و العلم يؤيد أن الحديث لا يصح ، فقد سألت الدكتور أحمد الترعاني - إخْصَائِي الأمراض النسائيه و التوليد - عن ختان المرأة فأجاب : إن ذلك يضر بالمرأة لسببين :

١ - أن الجزء الذين يختتن فيه الأعصاب الحساسة لإتمام الجماع ، فهو يقلل الشهوة .

٢ - أنه قد يضر بالمرأة حين الولادة لأنه يسبب تضيقاً في المهبل . ا هـ

أقول : و قد صحح الحديث القاري [(١٤)] والألباني [(١٥)] وما سبق يدل على عدم صحته والله أعلم .

---

١ - التاريخ الكبير ٤/ ٣٣٢ و التخليص الحبير ٤/ ٨٣ .   ٢ - السنن الكبرى ٨/ ٣٢٤ .

٣ - أخرجه الطبراني في الأوسط (٣/ ١٣٣) و في الصغير (١/ ٤٧ - ٤٨) والبيهقي (٨/ ٣٢٤) .

٤ - التاريخ الكبير ٣ / ٤٣٣ ، و تهذيب التهذيب ٣ / ٣٠٥ و التقريب (١٩٨١) .

٥ - مجمع الزوائد ٥ / ١٧٢ .   ٦ - أخرجه ابن عدى ٣ / ٩٠١ .

٧ - المصدر السابق و تقريب التهذيب (١٦٦٠) .

٨ - أخرجه البزار ، (التخيص الحبير ٤ / ٨٣) .

٩ - ميزان الاعتدال (٤ / ١٨٠) .

١٠ - أخرجه أحمد ٥/ ٥٧ ، و البيهقي ٨/ ٣٢٥ ، وانظر في ضعفه : فيض القدير و شرح السنة ١٢/ ١١٠ - ١١١ ، و العلل لابن أبي حاتم ٢/ ٢٤٧ .   ١١ - التلخيص الحبير ٤/ ٨٣ .

١٢ - بذل المجهود ٢٠/ ٢١٤ .

١٣ - عون المعبود ٤ / ٥٤٣ .

١٤ - المرقاة ٤ / ٤٧٢ .

١٥ - صحيح سنن أبي داود (٤٣٩١ - ٥٢٧١) .

النتائج

أ - مجموع الأحاديث التي تعرضت لها الدراسة مما أطلق عليه أبو داود حكما كانت (٤٦) حديثا اشتملت على خمس و ثلاثين مقولة ، و هذه أرقام الأحاديث :
(١٤) ، (١٥٨) ، (تعليق عقب حديث ١٥٩) ، (٢١٣) ، (٦٤٣ ، ٦٤٤) ، (٧٤٨ ، ٧٥١) ، (٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨) ، (١١٧٣) ، (١٣٧٧) ، (١٤٠١) ، (١٤٨٥) ، (١٨٥٣ ، ١٨٥٤ ، ١٨٥٥)، (١٦٨٧ ، ١٦٨٨) ، (١٩٧٨) ، (٢٠٧٩) ، (٢١٨٩) ، (٢٣٨٦) ، (٢٥٧٣)،(٢٦٣٣)، (٢٧١٨) ، (٣١٦٠) ، (٣١٨٤) ، (٣٤٤٨) ، (٣٥١٠) ، (٣٥٢٦)، (٣٧٦١)،(٣٧٧٨) ، (٣٧٨٣)،(٤٠٢٥) ، (٤٤٦٢ ، ٤٤٦٣) ، (٤٤٦٤ ، ٤٤٦٥) ، (٥٠٩٢ ، ٥٠٩٣) ، (٥١٩١ ، ٥١٩٢)،(٥٢٣٣)،(٥٢٧١) ،

ب - كانت نتائج هذه الدراسة كما يلي :

١ - أربعة أحاديث صحيحة لم يختلف فيها هي :
(٢٦٣٣) ، (٢٧١٨) ، (٣٥٢٦) ، (٥٢٣٣) .

٢ - حديث صحيح اختلف فيه و الراجح رأي أبي داود و هو :
(١١٧٣) .

٣ - خمسة أحاديث صحيحة ، و قد ضعفها أبو داود و كان الضعف متعلقا بالسند لا الحديث مصرحا في واحد أنه يريد ضعف الاسناد وهو الحديث رقم(٣٥١٠) وأشار في الأخرى مجملا أن المراد ضعف الاسناد و هي :
(١٩٧٨) ، (٢٠٧٩) ، (٥٠٩٢ ، ٥٠٩٣) .

٤ - أربعة أحاديث ضعفها و لا يوجد ما يدل أنه أراد ضعف السند و كانت صحيحة و هي :
(٧٤٨ ، ٧٥١) ، (١٦٨٧) ، (٢٥٧٣) .

٥ - الأحاديث الضعيفة التي لم يرد فيها اختلاف ، و كان عددها ثمانية عشر حديثا وهي :
(١٥٨) ، (١٥٩) ، (٧٥٢) ، (٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨) ، (١٤٠١) ، (١٤٨٥) ، (١٨٥٣ ، ١٨٥٤ ، ١٨٥٥) ، (٢١٨٩) ، (٢٣٨٦) ، (٣١٨٤) ، (٣٤٤٨) ، (٣٧٦١) ، (٣٧٧٨) ، (٣٧٨٣) .

٦ - تسعة أحاديث اختلف فيها و ضعفها أبو داود وهو الراجح : و هي :
(١٤) ، (٢١٣) ، (٦٤٣) ، (١٣٧٧) ، (٣١٦٠) ، (٤٤٦٢) ، (٤٤٦٤)،(٥١٩٢)،(٥٢٧١).

٧ - خمسة أحاديث صححها مضعفا ما خالفها و هي :
(٦٤٤) ، (١٦٨٨) ، (٤٤٦٣) ، (٤٤٦٥) ، (٥١٩١) .

مجموع الأحاديث التي تعلق بها حكم مباشر ستة و أربعون حديثا .

جـ - أما منهج أبي داود في التصحيح و التضعيف و ألفاظه في ذلك و كيفية رواية الصحيح والضعيف ومراتب الأحاديث عنده ، فقد تقدم الكلام عليها في الفصل الثالث من الباب الثاني فلا نعيده هنا .

الفصل الثالث : المقولات النقدية في العلل

تمهيـد :

أدرس في هذا الفصل الأحاديث التي أعلها أبو داود بلفظ من ألفاظ التعليل ، و مقولات أبـي داود في العلل هي الأكثر من حيث العدد ، إذ قد بلغت مقولاته : ستا و تسعين ومائتين ، تكلم فيها على ستـة و ستين و ثلاثمائة حديث ، حسب ترقيم محمد محي الدين-إذ بعض المقولات تعرضت لأكثر من حديث - ٠

و لو أردت أن أستعرض هذا الفصل وفق المنهج الذى اتبعته في الفصل السابق لتضاعف حجم الرسالة٠

فآثرت - طلبا للاختصار و الإيجاز - أن اتبع منهجا مغايرا في هذا الفصل : فبعد أن قمت بالدراسة المفصلة للأحاديث و توصلت إلى القول الراجح فيها ٠ صنفتها بحسب موضوعات العلل ، و بدأت بعـرض نتائج الدراسة في كل موضـوع مرتبا الأحاديث حسب تسلل ورودها في السنن ٠

ومنهجي في ذلك بإيجاز :

١ - أن أذكر رقم الحديث و طرفه الدال عليه ، ذاكراً من سنده ما يتعلق بالعلة ، أو أكتفـي بالصحابي إذا لم يكن للسند تعلق بالعلة ٠

٢ - أذكر قول أبي داود في الحديث ٠

٣ - أعقب عليه موافقا أو مخالفا ٠

٤ - رتبت في كل موضوع من موضوعات العلل المقولات النقدية كالتالي :

أ - ما صرح أبو داود برأيه فيه و هو كما قال ٠

ب - ما صرح أبو داوُد برأيه فيه و ليس كما قال ٠

جـ - ما سكت عن بيان رأيه فيه ، مبينا حاله ٠

٥ - أذكر في الحاشية أهم المصادر التي اعتمدتها في الوصول الى النتيجة ، و هذه المصـادر: منها ما هو مصدر للحديث استقيت منه طرق الحديث التي تعين على كشف العلة ، و منها : ما هـو مصادر نقدية : ككتب العلل ، و الشروح التي تكلمت على الحديث ، ومنها : ما جمع بين الأمرين ٠

و قد قسمت الفصل إلى قسمين :

الأول : في علل الإسناد ٠

الثاني : في علل المتن ٠

فإلى الدراسة :

المبحث الاول

علل الاسناد

و فيه سبعة مطالب :

المطلب الأول : تعارض الرفع و الوقف .

المطلب الثاني : تعارض الوصل و الارسال .

المطلب الثالث : علل الانقطاع و نفي السماع و المتوهم .

المطلب الرابع : المزيد في متصل الأسانيد .

المطلب الخامس: علل ابدال راو براو أو اسناد باسناد .

المطلب السادس : علل الاختلاف في أسماء الرواة .

المطلب السابع : علل التفرد و الغرابة .

المبحث الأول

علل الاسناد

المطلب الأول

تعارض الرفع و الوقف

من أوسع ميادين العلل أن تتعارض الروايات فتروى مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم و تروى موقوفة على الصحابي أو من دونه .

و قد وجدت أبا داود قد نص في ثلاثة و أربعين موضعا على تعارض الرفع و الوقف بين في بعضها رأيه فيها و سكت عن أكثرها و كانت بعض تلك المواضع موقوفة في الراجح و بعضها صح فيها الرفع والوقف أو كان الرفع أصح و فيما يلي ذكر لهذه الأحاديث بحسب حكمها النقدي .

أولا : الأحاديث التي كان الراجح فيها الوقف و قد صرح أبو داود بذلك :

١ - حديث رقم (٣٣٠) ... عن ابن عمر : مرّ رجل على رسول الله في سكة من السكك ...(١)

٢ - حديث رقم (٤٦٢ - ٤٦٣) ... عن نافع عن ابن عمر رفعه : " لو تركنا هذا الباب للنساء " و الصحيح من قول عمر (٢) و رأى بعضهم أن الرفع و الوقف ثابت .(٣)

٣ - حديث رقم (٥٣٢ - ٥٣٣) ... عن نافع عن ابن عمر:" أن بلالا أذن قبل طلوع الفجر ... " و الصحيح عن نافع عن مؤذن لعمر يقال له مسروح .(٤)

٤ - حديث رقم (١٢٠٩) ... عن ابن عمر :"ما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب و العشاء قط في السفر إلا مرة " .

و الصواب عن نافع عن ابن عمر لم يُر أنه جمع بين المغرب و العشاء الا ليلة .(٥)

---

١ - التاريخ الكبير (١ / ٥٠ - ٥١) ، كتاب المجروحين (٢/ ٢٥١) تاريخ ابن معين ، برواية الدورى (٢ / ٥٠٧) . مختصر المنذرى (١ / ٢٠٥) . فالراجح في الحديث أنه من فعل ابن عمر لا من فعل الرسول صلى الله عليه وسلم .

٢ - إذ رفعه عبدالوارث عن أيوب عن نافع و وقفه إسماعيل بن علية عن أيوب عن نافع و تابعه بكير بن عبدالله الأشج عن نافع موقوفا . و إسماعيل أثبت و قد توبع ، انظر العلل لأحمد فقرة (٣٨٩) وشرح علل الترمذى لابن رجب (٢ / ٧٠٢) .

٣ - عون المعبود (١ / ١٧٥) و بذل المجهود (٣ / ٣٠٤) .

٤ - السنن الكبرى للبيهقي (١ / ٣٨٣) و تحفة الأشراف (٨١/٦ ، رقم ٧٥٨٧) و انظر سنن الدارقطني (١ / ٢٤٤) و مصنف ابن أبي شيبة (٢٠١/١ رقم ٢٣٠٨) .

٥ - أخرج حديث ابن عمر الموقوف البخارى (١٠٩٢) و النسائي (٢٨٨/١) عن سالم عن ابن عمر و أحمد (٥١/٢) و أبو داود (١٢٠٧) و البيهقي (١٥٩/٣) و الطحاوى (١٦٣/١) و الدارقطني (١/ ٣٩٣) عن نافع عن ابن عمر . و روى عن ابن عمر عن النبي خلاف الحديث المرفوع أعلاه ، انظر : صحيح البخارى (١١٠٦) و موطأ مالك (١ / ١٤٤) و الاحسان (١٤٥٥) .

٥ - حديث رقم (١٧٩١) عن ابن عباس مرفوعا : "إذا أهل الرجل بالحج ..." والصحيح من قول ابن عباس .(١)

٦ - حديث رقم (٢٠٧٩) عن ابن عمر مرفوعا : "إذا نكح العبد بغير إذن مولاه ..." الصحيح أنه من قول ابن عمر رضي الله عنه .(٢)

٧ - حديث رقم (٢٥٧٩ - ٢٥٨٠) عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا : "من أدخل فرسا بين فرسين ..." الصواب أنه موقوف على سعيد بن المسيب .(٣)

٨ - حديث رقم (٢٧١٣ - ٢٧١٤) عن صالح بن محمد بن زائدة ، قال : دخلت مع مسلمة أرض الروم ... فذكر حديثا عن عمر مرفوعا: "إذا وجدتم الرجل غلّ فاحرقوا متاعه و اضربوه ..." و لا يصح الحديث مرفوعا، و قد روى أبو داود من طريق صالح أن الوليد أمر بمتاع رجل غل فأحرق ... و قال هذا أصح الحديثين .(٤)

٩ - حديث رقم (٣٨١٥) عن جابر بن عبدالله مرفوعا : "ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه و ما مات فيه و طفا فلا تأكلوه" . و الصواب أنه موقوف .(٥)

١٠ - حديث رقم (٣٩٤٩ - ٣٩٥٠) عن سمرة بن جندب مرفوعا "من ملك ذا رحم محرم فهو حر" الصواب أنه موقوف من قول عمر بن الخطاب .(٦)

ثانيا : الأحاديث التي أعلت بالوقف و صح فيها الرفع و الوقف و قد صرح أبو داود بذلك :

١ - حديث رقم (٣٠٩٨ - (٣١٠٠) عن علي : "ما من رجل يعود مريضا ..." صح مرفوعا و موقوفا و صرح أبو داود بذلك .(٧)

ثالثا : الأحاديث التي رجح فيها الوقف و الراجح خلاف ذلك :

١ - حديث رقم (٢٩٨) عن عائشة قالت : جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي صلى الله

---

١ - و قد جاء تعليق أبي داود في المطبوع عقب الحديث رقم (١٧٩٠) و الصواب أنه للحديث رقم (١٧٩١) و انظر تهذيب السنن (٣١٥/٢) و بذل المجهود (٨ / ٤٠٦) .

٢ - السنن الكبرى (١١٢/٧) و نصب الراية (٢٠٤/٣) و سبقت دراسة الحديث في الفصل السابق .

٣ - انظر موطأ مالك (٤٦٨/٢) و مصنف بن أبي شيبة (٥٢٧/٦ رقم ٣٣٥٥١) و العلل لابن أبي حاتم (٣١٨/٢ - ٣١٩) و الجوهر النقي (٢٠/١٠) وتهذيب السنن لابن القيم (٤٠٠/٣) .

٤ - انظر ترجمة صالح بن محمد في التاريخ الكبير (٢٩١/٤) و الجرح و التعديل (٤١٢/٤) وانظر في تعليل الحديث سنن الترمذي (٦١/٤) رقم (١٤٦١) و السنن الكبرى ١٠٣/٩ و شرح السنة (١١ / ١١٨) و العلل الكبير للترمذي (٢ / ٦٢٥ - ٦٢٦) .

٥ - العلل لابن أبي حاتم ٤٦/٢ . العلل الكبير ٦٣٦/٢ . سنن الدراقطني (٢٦٧/٤ - ٢٦٩) السنن الكبرى (٩ / ٢٥٥ - ٢٥٦) و تهذيب السنن (٣٤٤/٥) الكامل لابن عدى (٢٦٧٦/٣) و الميزان ، (٣٨٤/٤) مشكاة المصابيح رقم (٤١٣٣) .

٦ - العلل الكبير ٥٦١/١ ، السنن الكبرى ٢٨٩/١٠ . مختصر المنذرى (٤٠٨/٥) معالم السنن وتهذيب السنن (٤٠٧/٥ - ٤٠٨) سنن الترمذي (٦٤٦/٣) تلخيص الحبير ٢١٢/٤ ، تحفة الأشراف ٦٧/٤ .

٧ - عون المعبود ٣ / ١٥٣ و بذل المجهود ١٤/ ٥٩ .

عليه و سلم ٠٠٠٠

رجح أبو داود الوقف برواية حفص بن غياث و أسباط بن محمد عن الأعمش موقوفا ٠

أقول : رواه وكيع و هو من أثبت الناس في الأعمش و تابعه الحربي و قرة بن عيسى و محمد بن ربيعة و سعيد بن محمد الوراق و ابن نمير مرفوعا ٠ (١)

رابعا : الأحاديث التي أعلها بالوقف و سكت عن بيان الراجح ، و الراجح انها موقوفة :

١ - حديث رقم (٢٦٤) عن ابن عباس مرفوعا : في الذي يأتي امرأته و هي حائض " يتصدق بدينار أو نصف دينار " ٠

والراجح أنه محفوظ مرفوعا (٢) و ضعفه آخرون ٠ (٣)

٢ - حديث رقم (٦٣٩ - ٦٤٠) عن محمد بن زيد بن قنفذ عن أمه أنها سألت أم سلمة ، ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب ٠٠٠٠

رواه عدد موقوفا و خالف عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار فرفعه و الراجح الوقف ٠ (٤)

٣ - حديث رقم (٧٠٣) عن ابن عباس مرفوعا : " يقطع الصلاة المرأة الحائض و الكلب " ، و الراجح أنه موقوف ، وقفه ابن أبي عروبة و الدستوائي و همام بن يحيى العوذى ، ورواه شعبة مرفوعا ٠ (٥)

٤ - حديث رقم (١٠٠٤) عن أبي هريرة مرفوعا : " حذف السلام سنة " والراجح أنه موقوف ٠ (٦)

٥ - حديث رقم (١٠٢٨) عن عبدالله بن مسعود مرفوعا : " إذا كنت في صلاة فشككت ٠٠٠٠ " الراجح أنه موقوف ٠

٦ - حديث رقم (١٠٥٦) عن عبدالله بن عمرو مرفوعا : " الجمعة على من سمع النداء "

---

١ - انظر في بيان مراتب الرواة ، تاريخ الدارمي فقرة (٤٩ ، ٥٠) مقدمة الجرح و التعديل ص ٢٣٠ ، شرح علل الترمذى لابن رجب (٧١٩/٢) و انظر الحديث في سنن الدارقطني ٢١١/١، والسنن الكبرى ٣٤٤/١ ، و مصنف ابن أبي شيبة (١٣٤٥ / ١ / ١١٨) و مسند أحمد (٦ / ٤٢ ، ١٣٧ ، ١٩٤ ، ٢٠٤ ، ٢٦٢) و توبع من حديث هشام بن عروة مرفوعا أخرجه البخارى (٢٢٨) و ابن حبان في الاحسان (١٣٥٤ ، ١٣٥٥) و انظر الفتح ١ / ٤٢٧ ٠

٢ - انظر سنن ابن ماجة (٦٤٠) و النسائي (١٥٣/١ ، ١٨٦) و سنن الدارمي (١١١٢) و المنتقى (١٠٩) و مسند أحمد (٢٣٠/١ و ٢٨٦/١) ، والطبراني في الكبير (١٢٠٦٦) و السنن الكبرى (١ /٣١٤) والمستدرك١/١٧١ - ١٧٢) والعلل لابن أبي حاتم (٥٠/١ - ٥١) والتلخيص الحبير ١/ ١٦٦ ٠

٣ - انظر التمهيد (١٧٨/٣) و المعالم ٨٣/١ و السنن الكبرى (٣١٤/١ - ٣١٧) ٠

٤ - انظر موطأ مالك (١٤٢/١) و السنن الكبرى (٢٣٢/٢) و شرح السنة (٤٣٥/٢) و سنن الدراقطني و معه التعليق المغني (٦٢/٢) و نصب الراية ٢٩٩/١ - ٣٠٠ ، و انظر في حال عبدالرحمن بن دينار : تاريخ ابن معين برواية الدورى (٣٥٠/٢) و الجرح والتعديل (٢٥٤/١) فقد ضعف ٠

٥ - انظر السنن الكبرى (٢٧٤/٢) و بذل المجهود (٣٧٤/٤) و صحح بعضهم الرفع ، انظر علل ابن أبي حاتم (٢١٠/١) وصحيح ابن خزيمة رقم (٨٣٢) و صحيح ابن حبان ، الاحسان (٢٣٨٧) و انظر لبيان مراتب الرواة شرح علل الترمذى لابن رجب ٦٩٤/٢ - ٦٩٥ ٠

٦ - العلل لابن أبي حاتم (١٣٢/١) الجوهر النقي (١٨٠/٢) التلخيص الحبير ٢٢٥/١ و انظر المقاصد الحسنة ص ١٦٢ و كشف الخفاء ٤٢٤/١ و الأسرار المرفوعة ص ١٩٣ - ١٩٤ ٠

و الراجح أنه موقوف ، و لا يصح مرفوعا . [١]

٧ - حديث رقم (١٣٢٣ - ١٣٢٤) عن أبي هريرة ، مرفوعا : " إذا قام أحدكم من الليل فليصل ركعتين " . رفعه سليمان بن حيان عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة و وقفه حماد بن سلمة و زهير بن معاوية و كذا رواه أيوب و ابن عون عن ابن سيرين به موقوفا فهو الراجح . [٢]

٨ - حديث رقم (١٣٨٧) عن ابن عمر : سئل رسول الله صلى الله عليه و سلم عن ليلة القدر ، فقال : " هي في كل رمضان " .

رفعه موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير به ووقفه شعبة و سفيان الثوري و هما أثبت من روى عن أبي إسحاق . [٣]

٩ - حديث رقم (١٥٧٢) عن علي مرفوعا : هاتوا لي ربع العشر ... "
و الراجح أنه بهذا اللفظ موقوف على علي رضي الله عنه . [٤]

١٠ - حديث رقم (١٨١٧) عن ابن عباس مرفوعا : " يلبي المعتمر حتى يستلم الحجر " رواه ابن أبي ليلى عن عطاء به مرفوعا و رواه عبدالملك بن أبي سليمان و همام عن عطاء موقوفا وهو الراجح [٥] .

١١ - حديث رقم (٢١١٠) عن جابر مرفوعا : " من أعطى في صداق امرأة ملء كفيه سويقا ... "
و الراجح أنه من قول جابر في المتعة : كنا نستمتع بالقبضة من الطعام قبل النسخ و لا يصح مرفوعا .. [٦]

١٢ - حديث رقم (٢٤٥٤) عن حفصة مرفوعا : " من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام لـه " رفعه عبدالله بن أبي بكر عن الزهري ووقفه معمر و الزبيدي و ابن عيينة و يونس الأيلي [٧] وهو الراجح .

---

١ - رفعه قبيصة بن عقبة السوائي عن سفيان و هو ضعيف فيه : العلل و معرفة الرجال ، لأحمد فقرة (٧٥٨) و بحر الدم (٨٤٠) و تاريخ الدوري (٢/٤٨٤) و توبع عليه ممن لا يحتج به فقد تابعه الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد و قدعنعنه و رواية أهل الشام عن زهير غير مستقيمة . تقريب (٢٠٤٩) و تابعه محمد بن الفضل بن عطية عن حجاج عن عمرو بن شعيب و محمد بن الفضل متروك (الميزان ٤/٦) و انظر سنن الدارقطني (٢/٦) و السنن الكبرى (١٧٣/٣) ومصنف ابن أبي شيبة (٥٠٩٤) و التلخيص الحبير ٦٦/٢ و فتح الباري (٣٨٥/٢) .

٢ - انظر سنن أبي داود (١٣٢٤) و انظر شرح علل الترمذي (٦٨٨/٢) .

٣ - انظر سؤالات الدارمي ت (٨٤) وشرح علل الترمذي (٧٠٩/٢ - ٧١٠) و العلل لابن المديني ص٤٦ ، وانظر مصنف ابن أبي شيبة (٣٢٥/٢) رقم (٩٥٢٨) و السنن الكبرى (٣٠٧/٤) .

٤ - انظر العلل للدارقطني (٧٣/٤ - ٧٥) و روى مرفوعا بألفاظ مختصرة عن علي و هو صحيح أيضا ، أنظر سنن الترمذي (٦٢٠) و سنن أبي داود (١٥٧٣ و ١٥٧٤) و سنن النسائي ٣٧/٥ و البحر الزخار ٢/ ٢٦٦ و التلخيص الحبير ١٧٤/٢ و نصب الراية ٣٥٣/٢ .

٥ - السنن الكبرى (١٠٥/٥).

٦ - انظر الجوهر النقي ٢٣٨/٧ و نصب الراية ٢٠٠/٣ و التعليق المغني ٢٤٣/٣ و العلل لابن أبي حاتم (٤٢٤/١) و انظر في نسخ المتعة شرح معاني الآثار (٢٤/٣ - ٢٦) .

٧ - انظر في ترجيح وقفه العلل الكبير (٣٤٨/١) علل ابن أبي حاتم (٢٢٥/١) التاريخ الصغير (١٦١/١) تحفة الأشراف (٢٨٦/١١) تلخيص الحبير (١٨٨/٢) تنوير الحوالك (٢٧١/١) و سنن الترمذي (١٠٨/٣) . و انظر مصادر روايته موقوفا سنن النسائي (١٩٧/٤ - ١٩٨) و شرح معاني الآثار (٥٥/٢) و سنن الدارقطني (١٧٣/٢) وموطأ مالك (٢٨٨/١) .وذهب الخطابي في المعالم (٢ / ١٣٤ ط راتب) و البيهقي في سننه (٢٠٢/٤) الى تصحيح المرفوع و كذلك ابن حزم في المحلى (١٦٢/٢) و لا يسلم ذلك و انظر نصب الراية (٤٣٤/٢) .

١٣ - حديث رقم (٢٤٧٣) عن عائشة : " السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً .... "
أصل الحديث ما رواه البخاري و مسلم (١) " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان ... من غير هذه اللفظة و لا تثبت هذه مرفوعة . (٢)

١٤ - حديث رقم (٣٢٥٤) عن عطاء في اللغو في اليمين ، قال : قالت عائشة : إن رسول الله قال : هو كلام الرجل في بيته ، و الراجح أنه موقوف من كلام عائشة . (٣)

١٥ - حديث رقم (٣٣٢٢) عن ابن عباس مرفوعاً " من نذر نذرا لم يسمه فكفارته كفارة يمين.." و الراجح أنه موقوف . (٤)

١٦ - حديث رقم (٤٤٣٨ - ٤٤٣٩) عن جابر : أن رجلاً زنى بامرأة فأمر به النبي فجلد الحد ، ثم أخبر أنه محصن فأمر به فرجم ... " لا يصح مرفوعًا . (٥)

خامسا : الأحاديث التي أعلها بالوقف و لم يبين الراجح و الراجح صحة الرفع :

١ - حديث رقم (٦٥) عن ابن عمر مرفوعا : " إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث " صح مرفوعا و موقوفا . (٦)

٢ - حديث رقم (٧١) عن أبي هريرة مرفوعا : " طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسل سبع مرار ... " صح مرفوعا و موقوفا . (٧)

٣ - حديث رقم (١٣٤) عن أبي أمامة مرفوعا : " الأذنان من الرأس " روى مرفوعا و موقوفا من طريق حماد بن زيد و الصواب صحة رفعه . (٨)

٤ - حديث رقم (٣٠٤) (تعليقا عقبه) عن فاطمة بنت أبي حبيش مرفوعا : إذا كان دم الحيض ... " قال أبو داود: و روى العلاء بن المسيب و شعبة عن الحكم عن أبي جعفر - محمد بن علي بن الحسن -

---

١ - صحيح البخاري رقم (٢٠٢٦) و صحيح مسلم (٥/١١٧٢) و انظر مصنف عبدالرزاق (٧٦٨٢) ، و سنن الترمذي (٧٩٠) و السنن الكبرى ٣١٥/٤ .

٢ - السنن الكبرى (٣٢١/٤) و شرح السنة ، حاشية (٣٩٩/٦) و نصب الراية (٤٨٦/٢ - ٤٨٧) ، وتهذيب السنن (٣٤٤/٣) و سنن الدارقطني ٢٠١/٢ .

٣ - انظر مسند الشافعي ٧٤/٢ و مصنف عبدالرزاق (١٥٩٥١) و تفسير الطبري (٢٤٠/٢ - ٢٤١) ، و موطأ مالك (٤٧٧/٢) و السنن الكبرى (٤٩/١٠) .
و أخرج البخاري (٦٦٦٣) و ابن الجارود (٩٢٥) و النسائي في التفسير (١٦٩) عن عائشة قولها أنزلت " لا يؤاخذكم الله باللغو ... " في قول الرجل : لا والله .... و انظر التلخيص الحبير (١٦٧/٤) .

٤ - مصنف ابن أبي شيبة (٦٩/٣ رقم ١٢١٨٥) و العلل لابن أبي حاتم ٤٤١/١ و فتح الباري (٥٨٧/١١) التعليق المغني (١٥٩/٤) .

٥ - انظر تحفة الأشراف (٣٢٣/٢) .

٦ - السنن الكبرى (١/ ٢٦٢) مختصر المنذري (٥٨/١) .

٧ - انظر صحيح مسلم (٢٧٩ / ٩١) ، صحيح ابن خزيمة (٩٥) و مسند أبو عوانة ٢٠٨/١ ، و مشكل الآثار (٢٦٨/٣) و الطبراني في الصغير (٦١/٢) .

٨ - سنن ابن ماجه (٤٤٤) و مسند أحمد (٢٥٨/٥) و (٢٦٤/٥ و ٢٦٨) و سنن الدارقطني (١٠٣/١) و تفسير الطبري (٧٦/١) و السنن الكبرى (٦٦/١) و انظر نصب الرايه ١٩/١ و له شواهد كثيرة انظرها في سنن الدراقطني ٩٧/١ - ١٠٣ .

قال العلاء عن النبي صلى الله عليه وسلم و أوقفه شعبة ... "

أقول : هو صحيح مرفوعا من طريق هشام بن عروة عن أبيه .(١)

٥ - حديث رقم (٦٣٧) عن ابن مسعود مرفوعا:" من أسبل إزاره في صلاته خيلاء ، فليس من الله في حل و لا حرام " .

رفعه أبو عوانة اليشكري عن عاصم الأحول ووقفه حماد بن سلمة و ابن زيد و أبو معاوية و أبو الأحوص و الصواب صحته مرفوعا و موقوفا .(٢)

٦ - حديث رقم (٨٨٣) عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ سبح اسم ربك الأعلى قال : " سبحان ربي الأعلى ... "

روي مرفوعا و موقوفا و المرفوع صحيح (٣) ، كما روي مرسلا و المرسل يؤيد المرفوع .(٤)

٧ - حديث رقم (٩٢٨ - ٩٢٩) عن أبي هريرة مرفوعا : " لا غرار في صلاة و لا تسليم " .

روي مرفوعا و موقوفا و هو صحيح مرفوعا .(٥)

٨ - حديث رقم (٩٩٦) عن عبدالله بن مسعود :" أن النبي كان يسلم عن يمينه و عن شماله حتى يرى بياض خده ... " كان شعبة ينكر أن يكون حديث أبي إسحاق - هذا - مرفوعا ، و قد رواه سفيان الثوري و إسرائيل و شريك و عمر بن عبيد الطنافسي وزائدة جميعا عن أبي اسحاق مرفوعا و هو الراجح .(٦)

٩ - حديث رقم (١٢٩٧ - ١٢٩٨) عن ابن عباس و عبدالله بن عمرو مرفوعا و موقوفا " حديث صلاة التسابيح " .

و قد اختلف فيها كثيرا و الراجح صحتها و الله أعلم .(٧)

أما ما يتعلق بالعلة : فقد وقفه المستمر بن الريان عن أبي الجوزاء عن عبدالله بن عمرو و رواه عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء عن عبدالله مرفوعا و المستمر أوثق من

---

١ - أخرجه البخاري (٢٢٨) .

٢ - قال أبو حاتم : هو - أبو عوانة - أحب إلي من أبي الأحوص و جرير و هو أحفظ من حماد بن سلمة . الجرح و التعديل (٩/٤١) أقول: و أبو معاوية هو محمد بن خازم الضرير يهم في غير حديث الأعمش ، كما أن أبا عوانة مع كونه من الأثبات في عاصم - صاحب كتاب ، انظر التهذيب (١١ / ١١٨ - ١٢١) و انظر السنن الكبرى (٢ / ٢٤٢) .

٣ - مسند أحمد ٢٣٢/١ ومعجم الطبراني (ج١٢ رقم ١٢٣٣٥) و السنن الكبرى ٣١٠/٢ و المستدرك ١/ ٢٦٣ و ٥٢١/٢ و تفسير الطبري ٩٦/٣٠ . ٤ - تفسير الطبري (٩٦/٣٠) .

٥ - مسند أحمد (٤٦١/٢) مشكل الآثار (٢٢٩/٢) المستدرك (٢٦٤/١) السنن الكبرى (٢٦٠/٢ - ٢٦١) ، شرح السنة (٢٥٧/١٢) و معنى لا غرار أي لا نقصان في الصلاة و لا في رد السلام ... المعالم .

٦ - انظر سنن أبي داود (٩٩٦) و سنن الترمذي (٨٩/٢ - ٩٠ رقم ٢٩٥) و أصله في صحيح مسلم من طريق آخر برقم (٥٨٢) وانظر سنن الدراقطني ومعه التعليق المغني (٣٥٦/١ - ٣٥٧) .

٧ - انظر في تصحيحها : كتاب الترجيح لحديث صلاة التسابيح لابن ناصر الدين الدمشقي ، و أجوبة ابن حجر ، آخر المشكاة (١٧٨٠/٣) واللآلىء المصنوعة ٣٧/٢ فما بعد و مشكاة المصابيح رقم (١٣٢٨) و الفتوحات الربانيه لابن علان ٣٠٤/٤ - ٣٢٠ ، والآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة للكنوي ص ١٢٣ فما بعد ، وحاشية ابن عابدين ٤٦١/١ و رسالة التنقيح لما جاء في صلاة التسبيح لجاسم الدوسري ، وانظر من ضعفها في : منهاج السنة النبوية ١١٦/٢ ، المجموع ٤/ ٥٤ - ٥٥ ، التلخيص الحبير ٧/٢ ، الفوائد المجموعة ص ٣٨ورسالة التوضيح للأستاذ فضل عباس .

عمرو [1] لكن قالوا : له حكم الرفع لأنه مما لا يعلم بالرأي ، و لما بلغ أحمد رواية المستمر رجع في الظاهر عن تضعيف الحديث . [2]

و رواه عكرمة عن ابن عباس مرفوعا و رواه روح بن المسيب عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عباس مرفوعا أيضا و خالف جعفر بن سليمان الضبعي فوقفه و جعفر صدوق يخطئ [3] فهو أحسن حالا من روح . [4]

لكن يؤيد رواية روح طريق عكرمة عن ابن عباس .

و يلاحظ أن عمرو بن مالك روى الحديث عن أبي الجوزاء عن عبدالله بن عمرو و ابن عباس و اعتقد أنه لم يحفظه فقد قال في الكامل: منكر الحديث عن الثقات [5] و قال : يحدث عن أبي الجوزاء عن ابن عباس قدر عشرة أحاديث غير محفوظة (و لم يذكرها) [6]

إلا أن مما لا شك فيه أن طريق عكرمة عن ابن عباس مرفوع ، و هو إسناد حسن و له شواهد كثيرة .

١٠ - حديث رقم (١٣٠٩) عن أبي سعيد و أبي هريرة مرفوعا : " إذا أيقظ الرجل أهله من الليل ... " و قفه سفيان الثوري و رفعه جماعة و هو صحيح مرفوعا . [7]

١١ - حديث رقم (١٨٢٥) عن ابن عمر مرفوعا : " ... و لا تنتقب المحرمة و لا تلبس القفازين " رويت مرفوعة و موقوفة و الرفع صحيح . [8]

١٢ - حديث رقم (٢٨٢٠) عن ابن عباس : "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معاقرة الأعراب" [9] وقفه غندر و رفعه حماد بن مسعدة و هما ثقتان فهو زيادة ثقة مقبوله و له شواهد . [10]

١٣ - حديث رقم (٣٤٣٣ - ٣٤٣٤) عن ابن عمر : " من باع عبداً و له مال ... "

رواه نافع عن ابن عمر عن عمر موقوفا في قصة العبد و رواه نافع عن ابن عمر مرفوعا في قصة النخل و خالفه سالم فرواه عن ابن عمر مرفوعا في القصتين . [11] و الراجح صحته مرفوعا في القصتين. [12]

١٤ - حديث رقم (٤٢٩١) عن أبي هريرة مرفوعا " إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة

---

١ - انظر ترجمة المستمر في التهذيب (١٠٥/١٠) و ترجمة عمرو في الميزان ٢٨٦/٢ و التهذيب (٩٦/٨) .

٢ - اللآلئ ٤٣/٢ و مسائل أحمد لابن هاني ١٠٥/١ .

٣ - تهذيب التهذيب (٩٥/٢) .

٤ - انظر الميزان ٦١/٢ .

٥ - الكامل (١٧٩٩/٥) .

٦ - الكامل ٤٠٢/١ .

٧ - سنن أبي داود (١٣٠٩) و (١٤٥١) و سنن النسائي الكبرى (تحفة ٣٩٦٥/٣) و الاحسان لابن حبان (٢٥٦٨) و (٢٥٦٩) و المستدرك ٣١٦/١ و سنن البيهقي ٥٠١/٢ و الطبراني في الصغير ١ / ٩٠- ٩١ و مسند أبي يعلى رقم (١١١٢) و انظر المشكاة (٣٩٠/١) .

٨ - صحيح البخاري (١٨٣٨) و صحيح ابن خزيمة (٢٥٩٦) و (٢٦٠٠) و السنن للبيهقي (٤٦/٥ و ٤٧) و انظر نصب الراية ٢٦/٣ و الفتح ٥٣/٤ .

٩ - هو نحر الأبل لغير الله كالتفاخر ... معالم السنن ١١٣/٤ مع المختصر .

١٠ - انظر السنن الكبرى ٣١٣/٩ و مصنف عبدالرزاق (٦٦٩٠) .

١١ - وقع خطأ في سنن أبي داود في بيان وجه العلة و صوابها كما ذكرته ، انظر تهذيب السنن ٥/ ٧٩ - ٨٠ و بذل المجهود ١٥/ ١٠٢ .

١٢ - انظر علل الترمذي الكبير ٥٠٠/١ و السنن للبيهقي ٣٢٤/٥ و شرح النووي ١٩١/١٠ ، و الفتح ٤٠٢/٤ و ٥٢/٥ و علل ابن رجب ٦٦٥/٢ و كتاب " من كلام الإمام أحمد " تحقيق السامرائي ص ٣٧ - ٣٨ .

سنة من يجدد لها أمر دينها ... ".

و روى موقوفا على شراحيل بن يزيد المعافري و هو من أتباع التابعين و الراجح صحته مرفوعا [١] إذ رواه عبدالله بن وهب عن سعيد بن أبي أيوب عن شراحيل مرفوعا .

و عبدالله و سعيد ثقات أثبات [٢] و خالفهما عبدالرحمن بن شريح و هو ثقة ضعفه ابن سعد ولم يسلم لابن سعد ذلك [٣] لكن من رفع أرجح ممن وقف و معه زيادة علم .

١٥ - حديث رقم (٤٩٩٢) عن أبي هريرة مرفوعا : " كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع" روى مرفوعاً و موقوفاً و هو صحيح مرفوعاً [٤] .

---

١ - انظر المستدرك (٤ / ٥٢٢) و تاريخ بغداد (٢ / ٦١ - ٦٢) و المقاصد الحسنة ص (١٢٢) ، و تمييز الطيب من الخبيث ص ٤٥ و التذكرة في الأحاديث المشهرة (١٨٤ - ١٨٥) و فيض القدير ٢ / ٢٨٢ .

٢ - انظر التقريب (٣٦٩٤ و ٢٢٧٤) .

٣ - الطبقات الكبرى (٧ / ٥١٦) و الميزان ٥٦٩/٢ و التقريب (٣٨٩٢) .

٤ - انظر صحيح مسلم ، المقدمة حديث رقم (٥) ج ١ / ص ١٠ .

و قد رواه أبو داود من طريق حفص بن عمر و علي بن حفص عن شعبة و قال لم يسنده إلا علي بن حفص أقول : أي ممن رواه هو عنهم و إلا فقد أسنده أيضا معاذ العنبري و ابن مهدى عن شعبة ...

المطلب الثاني

تعارض الوصل و الإرسال

هذا ميدان آخر من ميادين العلة ، و هو أن يروى بعض الرواة عن شيخ لهم حديثا ، فيسندوه موصولا عنه النبي - صلى الله عليه وسلم - .

و يرويه آخرون عن هذا الشيخ فيرسلوه عن التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم .

فلابد عندئذ من دراسة طرق الحديث بعد جمعها و الموازنة بينها لمعرفة الراجح فيها ، هل هي مرسلة أو متصلة ؟

و قد وجدت الإمام أبي (أبا) داود قد أعل بتعارض الإرسال و الوصل في خمسة و أربعين موضعا منها ما بين فيه رأيه و منها ما سكت عن بيان رأيه فيها .

و الأحاديث التي صرح برأيه فيها كانت جميعها كما قال في الراجح .

و فيما يلي ذكر هذه الأحاديث و نتائج دراستها .

أولا : الأحاديث التي رجح فيها أبو داود الإرسال و كان هو الراجح :

١ - حديث رقم (١٥) عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن عياض [1] عن أبي سعيد رفعه : " لا يخرج الرجلان يضربان الغائط " ، وصله عكرمة بن عمار عن يحيى به و أرسله الأوزاعي و هو الراجح [2] و عكرمة يضطرب في أحاديث يحيى [3] .

٢ - حديث رقم (٣٣٨) عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري ، خرج رجلان في سفر ، فحضرت الصلاة و ليس معهما ماء ... القصة فقال النبي صلى الله عليه وسلم للذي لم يعد : " أصبت السنة ... " وصله عبدالله بن نافع [4] عن الليث بن سعد و أرسله ابن المبارك و يحيى بن بكير [5] و المرسل أصح [6] .

٣ - حديث رقم (٧٨٧) قال الشعبي و أبو مالك و قتادة و ثابت بن عمارة : أن النبي صلى الله عليه و سلم لم يكتب " بسم الله الرحمن الرحيم " حتى نزلت سورة النمل و هذا مرسل [7] .

٤ - حديث رقم (١٠٩١) عن عطاء عن جابر قال : لما استوى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة قال : " اجلسوا ... " وصله مخلد بن يزيد عن ابن جريج عن عطاء و أرسله عبدالرزاق ومعاذ ابن معاذ ، وهو الراجح [8] .

---

١ - الصواب عياض بن هلال ، صحيح ابن خزيمة ٣٩/١ ، تقريب (٥٢٨١) .

٢ - العلل لابن أبي حاتم ٤١/١ ، السنن الكبرى ١٠٠/١ المستدرك ١٥٧/١ ، تحفة الاشراف (٤٣٩٧) .

٣ - العلل و معرفة الرجال ، لأحمد ، فقرة (٦١) و سؤالات الآجري ص ٢٦٤ .

٤ - و هو ثقة في حفظه لين . ٥ - و هو ثقة في الليث (تقريب (٧٥٨٠) .

٦ - سنن النسائي ٢١٣/١ ، سنن الدارقطني ١٨٩/١ ، المستدرك ١٧٩/١ ، السنن الكبرى ٢٣١/١ وانظر نصب الراية ١٦٠/١ ، والتلخيص الحبير ١٥٦/١ .

٧ - وانظر المراسيل لأبي داود (٣٥) و الدر المنثور (١٠٧/٥) .

٨ - مصنف عبدالرزاق (٥٣٦٨) و السنن الكبرى (٢٠٦/٣) و صحيح ابن خزيمة (١٤١/٣) و مخلد يعتبر بحديثه ، و قد تابعه الوليد بن مسلم لكن قال ابن خزيمة مشككا بحديثه : إن كان الوليد و من دونه حفظ ابن عباس . و عطاء هو ابن أبي رباح .

٥ - حديث رقم (١١٥٥) عن عطاء - بن أبي رباح - عن عبدالله بن السائب ... رفعه " إنّا نخطب - يوم العيد في يوم الجمعة - فمن أحب أن يجلس فليجلس ... " وصله الفضل بن موسى السّيناني و هو ثقة و أرسله الثوري و هو الأصح .[١]

٦ - حديث رقم (١٦٢٤)"أن العباس سأل النبي صلى الله عليه وسلم في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك "، روى متصلا و مرسلا و المرسل أصح .[٢]

٧ - حديث رقم (٢٠٩٦) - (٢٠٩٧) عن عكرمة عن ابن عباس:"أن جارية بكرا أتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت أن أباها زوجها و هي كارهة ... "

وصله جرير بن حازم و زيد بن حبان و أرسله الثوري و ابن علية و حماد بن زيد و المرسل هو المحفوظ .[٣]

٨ - حديث رقم (٢٢١٨) عن عطاء عن أوس أخي عبادة بن الصامت"أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه خمسة عشر صاعا ... " و الصواب عن عطاء أن أوسا فهو مرسل ، و عطاء هو ابن أبي رباح .[٤]

٩ - حديث رقم (٢٥٨٣) (٢٥٨٤) (٢٥٨٥) : " كانت قَبِيعَة سيف رسول الله صلى الله عليه و سلم فضة " رواه قتادة عن أنس و عن سعيد بن أبي الحسن مرسلا و رواه عثمان بن سعد و هو ضعيف عن أنس أما طريق قتادة المتصل فرواه عنه جرير بن حازم و هو ضعيف في قتادة[٥] و أرسله الدستوائي عن قتادة وهو الراجح .[٦] و هذا الترجيح لخصوص الطريق و إلا فللحديث شواهد يصح بها .[٧]

١٠ - حديث رقم (٢٦١١) : " خير الصحابة أربعة ، و خير السرايا أربعمائة ... " الراجح أنه عن ابن شهاب مرسلا[٨] من طريق ابن المبارك و يونس الأيلي ومعمر و الراجح عن عقيل . ووصله جرير عن يونس و مندل بن علي و هو ضعيف و حيان بن علي و هو ضعيف و قد اضطرب فيه .[٩]

---

١ - تاريخ ابن معين برواية الدوري فقرة (٥٦) تحفة الأشراف رقم (٥٣١٥) السنن الكبرى (٣/ ٣٠١) ، و انظر الموصول في سنن ابن ماجه (١٢٩٠) و سنن النسائي (١٨٥/٣) و المنتقى (٢٦٤) و سنن الدارقطني (٢/ ٥٠) و المستدرك (١/ ٢٩٥) و انظر مسائل ابن هانيء لاحمد (١/ ٩٥) .

٢ - سنن أبي داود (١٦٢٤) سنن الدارقطني (١٢٤/١) السنن الكبرى (٤ / ١١١) .

٣ - العلل لابن أبي حاتم ٤١٧/١ و شرح معاني الآثار ٣٦٥/٤ و السنن للدارقطني ٢٣٥/٣ ، و سنن البيهقي ١١٧/٧ ، و شرح السنة ٣٤/٩ ، ومختصر المنذرى ٤١/٣ ، وانظر في مراتب الرواة شرح العلل لابن رجب ٦٩٩/٢ - ٧٠١ و سؤالات الدارمي ص ٥٤ و العلل لأحمد فقرة (٣٨٩) و (٩٧٧) ، و صحح الحديث ابن القطان و ابن القيم و غيرهما انظر نصب الراية ١٩٠/٣ - ١٩١ و الفتح ٩ / ١٩٦ و تهذيب السنن ٤٠/٣ .

٤ - السنن الكبرى (٣٩٢/٧) و انظر الاصابة (٦٥/١ - ٦٦) و تهذيب التهذيب (١٩٩/٧) .

٥ - تهذيب التهذيب (٧٠/٢ - ٧١) ، وانظر شرح علل الترمذى (٧٨٤/٢ - ٧٨٥) .

٦ - انظر سنن الدارمي (١٤١/٢) العلل رقم (٩٣٨) الضعفاء الكبير (١٩٩/١) تلخيص الحبير ١/ ٥٢ و تهذيب التهذيب ٧١/٢ .

٧ - سنن النسائي ٢١٩/٨ و سنن الترمذى (١٦٩٠) و الطبراني في الكبير (٣٦٠/٢٠) و السنن الكبرى (٤ / ١٤٣) و التلخيص ٥٢/١ .

٨ - سنن ابن منصور (٢٣٨٧) المراسيل لأبي داود (٣١٣) و (٣١٤) و مصنف عبدالرزاق (٩٦٩٩) وسنن الترمذى (٤ / ١٢٥) و العلل (٣٤٧/١) و مشكل الآثار (١ / ٢٣٩) .

٩ - انظر روايتهم منتخب عبد بن حميد (٦٥٢) و الترمذى (١٥٥٥) و ابن خزيمة (٢٥٣٨) و ابن =

١١ - حديث رقم (٣٥٢٠ - ٣٥٢١ - ٣٥٢٢) عن الزهري عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث مرسلا " أيما رجل باع متاعا فأفلس الذي ابتاعه ... " أرسله مالك و يونس عن الزهري و وصله الزبيدي عن الزهري من طريق أبي هريرة و المحفوظ عن الزهري مرسلا [١] و صح متصلا من غير طريق الزهري [٢].

١٢ - حديث رقم (٤٠٠٠) عن الزهري ... كان النبي صلى الله عليه و سلم و أبو بكر و عمر يقرأون " مالك يوم الدين " أرسله عبدالرزاق عن معمر ووصله أيوب بن سويد عن يونس عن الزهري عن أنس و ليس بمحفوظ [٣] و روى من حديث الزهري عن سالم عن أبيه و ليس بمحفوظ ، لذا رواه الدارقطني في الأفراد [٤] و هو مجمع الغرائب . [٥]

١٣ - حديث رقم (٤٨٨٧) عن عبدالرحمن بن عجلان عن النبي صلى الله عليه وسلم : " أيعجز أحدكم أن يكون مثل أبي ضمضم ... " أرسله حماد بن سلمة عن ثابت عن عبدالرحمن ووصله محمد بن عبد الله العَمِّي عن ثابت عن أنس و هو خطأ . [٦]

ثانيا : الأحاديث التي رجح فيها أبو داود الاتصال و كان هو الراجح :

١ - حديث رقم (١٠٥٣ - ١٠٥٤) عن قدامة بن وبرة عن سمرة بن جندب مرفوعا: " من ترك الجمعة من غير عذر فليتصدق بدينار ... " أرسله أيوب أبو العلاء عن قتادة ، ووصله همام بن يحيى و تابعه سعيد بن بشير عن قتادة متصلا و هو المحفوظ [٧] ، و مع ترجيح المتصل إلا أن الحديث ضعيف لضعف قدامة .

٢ - حديث رقم (١٣٠٢) عن يعقوب القمي عن جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير مرسلا : "كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يطيل القراءة ... " قال أبو داود: سمعت محمد بن حميد يقول: سمعت يعقوب يقول: كل شيء حدثتكم عن جعفر عن سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو مسند عن ابن عباس [٨] ، و هذه فائدة عزيزة .

= حبان (١٦٦٣) ومشكل الآثار (٢٣٨/١ - ٢٣٩) و سنن البيهقي (١٥٦/٩) و سنن الدارمي (٢٤٤٣) ومسند أحمد (٢٩٤/١ و ٢٩٩) .

١ - موطأ مالك (٦٧٨/٢ /٨٧)والمراسيل لأبي داود رقم (١٧٣) و المنتقى لابن الجارود ص(١٦٠) والعلل لابن أبي حاتم (٣٨٣/١) وسنن الدارقطني (٣٠/٣) وسنن البيهقي (٤٧/٦) .

٢ - صحيح البخاري (٢٤٠٢) و صحيح مسلم (١٥٥٩) بلفظ " أيما رجل أفلس ، فأدرك الرجل ماله بعينه فهو أحق به " و لفظ حديث الزهري فيه زيادة على هذا و هي (إذا لم يقبض من ثمنه شيئاً ، و إنْ مات المشتري فصاحب المتاع أُسْوة الغرماء) .

٣ - سنن الترمذي (٢٩٢٨) و سنن أبي داود (٤٠٠٠) . ٤ - مختصر المنذري (٦ / ١١) .

٥ - شرح علل الترمذي لابن رجب ٦٢٤/٢ و انظر في حكم هذه الغرائب و أمثالها صحيح مسلم ، المقدمة ٧/١ و شرح العلل (٦٥٧/٢ - ٦٥٨) .

٦ - الضعفاء الكبير للعقيلي (٩٣/٤) و سنن أبي داود (٤٨٨٧) و التاريخ الصغير ٧٥/٢ والتاريخ الكبير ١٣٧/١ والكامل (٢٢٢٤/٦) وتهذيب التهذيب (٢٨٦/٩) وانظر الارواء (٣٢/٨) .

٧ - التاريخ الكبير ١٧٧/٤ والعلل لابن أبي حاتم رقم (٥٦٣) و السنن الكبرى (٢٤٨/٣) مسائل أبي داود لأحمد ص(٢٩٥ - ٢٩٦) و انظر شرح العلل (٦٩٤/٢ - ٦٩٥) والضعفاء الكبير (٤٨٤/٣) و صحيح ابن خزيمة رقم (١٨٦١) والاحسان رقم (٢٧٨٨) و (٢٧٨٩) .

٨ - سنن أبي داود (١٣٠٢) و السنن الكبرى (١٩٠/٢) والمعجم الكبير (١٢٣٢٣) وانظر ترجمة يعقوب بن =

ثالثا : الأحاديث التي أعلها بالإرسال و لم يبين رأيه و الراجح المرسل :

١ - حديث رقم (٣٠٤) عن محمد بن إبراهيم بن أبي عدى عن محمد بن عمرو عن ابن شهاب عن عروة أن فاطمة بنت حُبيش كانت تستحاض ··· و رواه ابن أبي عدى موصولا من طريق عروة عن عائشة والمحفوظ من حديثه الارسال [١] · و الحديث صحيح من طرق أخرى ·

٢ - حديث رقم (١٨٣٧) ·· معمر عن قتادة عن أنس :"أن رسول الله احتجم و هو محرم ····" أرسله ابن أبي عروبة عن قتادة و هو أثبت الناس في قتادة ، و معمر سيء الحفظ في قتادة ، فالمحفوظ عن قتادة المرسل · [٢] و صح الحديث من غير طريق قتادة · [٣]

٣ - حديث رقم (١٨٩٧) عن عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة :"طوافك بالبيت ··· " رواه سفيان بن عيينه مرسلا و موصولا و المحفوظ عنه المرسل [٤] ، و صح الحديث متصلا من غير طريق · [٥]

٤ - حديث رقم (٢١٣١ - ٢١٣٢) عن سعيد بن المسيب : أن رجلا يقال له بَصْرة بن أكثم نكح امرأة ··· فإذا هي حبلى ··· الحديث روى مرسلا و موصولا و المحفوظ المرسل ··· و الحديث ضعيف · [٦]

٥ - حديث رقم (٢٢٢٩) عن عكرمة عن ابن عباس:"أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه فجعل النبي صلى الله عليه وسلم عدتها حيضة ··· " و الصواب مرسل عن عكرمة · [٧] أرسله عبدالرزاق عن معمر وهو أثبت أصحاب معمر · [٨]

٦ - حديث رقم (٢٣٤١) عن سماك عن عكرمة أنهم شكوا في هلال رمضان ··· فجاء أعرابي من الحرة ، فشهد أنه رأى الهلال ، فأتي به البني صلى الله عليه وسلم فقال:" أتشهد أنه لا إله إلا الله ····" المحفوظ هو المرسل [٩] و سماك يضطرب في روايته عن عكرمة ·

= عبدالله القمي : الثقات (٧/٦٤٥) و الجرح و التعديل (٩/٢٠٩) الميزان (٤/٤٥٢) السير (٨/ ٢٦٦) تهذيب التهذيب (١١/٣٩٠ - ٣٩١) و ذكر من تكلم فيه و هو موثق ص ٢٠٢ ·

١ - سنن النسائي (١/١٢٣ و ١/١٨٥) و سنن الدارقطني (١/٢٠٧) و السنن الكبرى (١/٣٢٥) ·

٢ - انظر شرح علل الترمذي (٢/٦٩٤ و ٦٩٨) وسؤالات ابن الجنيد ص ١٢٧، وسؤالات الدارمي ص٤٩ ·

٣ - صحيح البخاري رقم(١٨٣٥ و١٨٣٦) وصحيح مسلم (١٢٠٣) والسنن الكبرى (٥/٦٤ - ٦٥) ·

٤ - العلل لابن أبي حاتم رقم(٨٨٠) السنن الكبرى (٥/١٠٦) مسند الشافعي (١٠٠٦) ·

٥ - صحيح مسلم (١٢١١ /١٣٢) وشرح السنة (٧/٨٤) والسنن الكبرى (٥/١٠٦) ·

٦ - سنن ابن منصور (٦٩٣) والسنن الكبرى (٧/١٥٧) و العلل لابن أبي حاتم (١/٤١٨ رقم ١٢٥٩) ، وتهذيب السنن (٣/٦١) وانظر الروايات المتصلة سنن الدارقطني (٣/٢٥١) ومصنف عبدالرزاق (١٠٧٠٤ و ١٠٧٠٥) و قد دلس فيها ابن جريج ·

٧ - مصنف عبدالرزاق (١١٨٥٨) والسنن للدارقطني (٤/٤٦) والسنن الكبرى (٧/٤٥٠) والذي تضمنه الحديث هو فتوى عثمان بن عفان انظر مصنف ابن أبي شيبة (١٨٤٦٢) و سنن البيهقي (٧ / ٤٥٠ - ٤٥١) وانظر الروايات المتصلة في سنن الترمذي (١١٨٥) وسنن الدارقطني و البيهقي و المستدرك (٢/٢٠٦) ·

٨ - انظر شرح علل الترمذي (٢/٧٠٦) ·

٩ - المصنف لعبدالرزاق (٧٣٤٢) و سنن النسائي (٤/١٣٢) وسنن الدراقطني (٢/١٥٨ و١٥٩) و سنن البيهقي (٤/٢١٢) و تحفة الأشراف (٤/١٣٧ - ١٣٨) ونصب الراية (٢/٤٤٣ - ٤٤٤) و مصنف ابن أبي شيبة (٩٤٦٤) و سنن الترمذي (٣/٧٥) و الثوري أثبت الناس في سماك و الراجح عنه المرسل =

٧ - حديث رقم (٢٦٤٥) عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبدالله : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية إلى خثعم فاعتصم ناس منهم بالسجود ... " ارسله هشيم و المعتمر و أبو خالد الأحمر و خالد بن عبدالله الواسطي و مروان بن معاوية و عبدة ووصله أبو معاوية الضرير و حفص و الحجاج والمحفوظ المرسل .[1]

٨ - حديث رقم (٣٢٨٥ - ٣٢٨٦) عن عكرمة يرفعه ، قال : " والله لأغزون قريشاً ...." رواه سماك عن عكرمة مرسلا و متصلا و سماك يضطرب في روايته عن عكرمة[2] و المحفوظ المرسل .[3]

٩ - حديث رقم (٣٧٥٤) عن عكرمة كان ابن عباس يقول :"ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن طعام المتباريين أن يؤكل ... " والمحفوظ أنه مرسل[4] و صُحح الحديث لشواهده.[5]

١٠ - حديث رقم (٣٨١٣ - ٣٨١٤) عن أبي عثمان النهدي عن سلمان سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجراد فقال : "أكثر جنود الله ، لا آكله ، و لا أحرمه ... " المحفوظ مرسلا .[6]

١١ - حديث رقم (٤٥٤٦) عن عكرمة عن ابن عباس:"أن رجلا من بني عدي قتل فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ديته اثني عشر ألفا .. " وصله محمد بن مسلم الطائفي و هو صدوق يخطيء و أرسله ابن عيينة وهو الراجح .[7]

١٢ - حديث رقم (٤٥٨٢) عن عكرمة عن ابن عباس و عن علي مرفوعا : " اذا أصاب المكاتب حدا أو ورث ميراثا يرث على قدر ما عتق منه ..." الراجح أنه مرسل[8].

١٣ - حديث رقم (٤٨٤٠) عن أبي هريرة مرفوعا : " كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم " أرسله يونس و عقيل و شعيب بن أبي حمزة و سعيد بن عبدالعزيز عن الزهري وهو الراجح .[9]

= وانظر شرح علل الترمذي (٦٢٢/٢ - ٦٢٤) وانظر الروايات المتصلة في شرح السنة (٢٤٣/٦) وسنن ابن ماجه (١٦٥٢) و سنن الدارمي (١٦٩٩) و صحيح ابن حبان (٨٧٠) و صحيح ابن خزيمة (١٩٢٣) مع المصادر السابقة .

١ - سنن الترمذي (١٦٠٤ - ١٦٠٥) و سنن النسائي (٣٦/٨) و سنن ابن منصور (٢٦٦٣) و سنن البيهقي (١٣٠/٨ - ١٣١) و (١٤٢/٩) و انظر سنن الترمذي ١٥٥/٤ و علل ابن أبي حاتم (٣١٤/١) و التلخيص الحبير (١١٩/٤) .

٢ - انظر الجرح و التعديل (٤/ت ١٢٠٣) وتهذيب الكمال (١٢٠/١٢) .

٣ - مصنف عبدالرزاق (١١٣٠٦) و(١٦١٢٣) و مسند أبي يعلى (٢٦٧٤ - ٢٦٧٥) والإحسان (٤٣٣٩) ومشكل الآثار (٣٧٨/٢ - ٣٧٩) و المعجم الكبير (٢٨٢/١١) والسنن الكبرى(٤٧/١٠) والعلل لابن أبي حاتم (٤٤٠/١) و الكامل (٧٤٣/٢) .

٤ - الكامل (٥٥١/٢) و(١٨٧٤/٥) وتاريخ بغداد(٢٤٠/٣ و ١٧/٩-١٨) والمستدرك(١٢٩/٤)والمعجم الكبير (١١٩٤٢) والمشكاة رقم (٣٢٢٥).

٥ - انظر السلسلة الصحيحة (٢٠٢/٢ - ٢٠٣) .

٦ - مسند الطيالسي (٦٥٣) مصنف ابن أبي شيبة (٢٤٥٧٩) سنن ابن ماجة (٣٢١٩) المعجم الكبير (٦١٢٩) السنن الكبرى(٢٥٧/٩) تاريخ بغداد (٧٢/١٤) العلل لابن أبي حاتم (٢٨/٢) المشكاة (٤١٣٤).

٧ - تحفة الأشراف (١٥٤/٥) .

٨ - وانظر العلل الكبير (٥٠١/١ - ٥٠٢) والسنن الكبرى (١٠/ ٣٢٥ - ٣٢٦) .

٩ - سنن الدارقطني (٢٢٩/١) و سنن البيهقي (٢٠٩/٣) وعمل اليوم و الليلة للنسائي (٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧) و انظر سنن ابن ماجة (١٨٩٤) والموارد (٥٧٨) و(١٩٩٣) والفقيه والمتفقه (١٢٣/٢) ومسند أحمد (٣٥٩/٢) و انظر التلخيص الحبير (١٥١/٣) .

١٤ - حديث رقم (٥١٨٥) عن قيس بن سعد قال : زارنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في منزلنا ، فقال : " السلام عليكم و رحمة الله ... " الحديث ، المحفوظ أنه مرسل [١] أرسله عمر بن عبدالواحد و ابن سماعة و ابن المبارك عن الأوزاعي و هم من أوثق الناس في الأوزاعي ووصله الوليد بن مسلم . [٢]

رابعا : الأحاديث التي سكت عنها و الراجح أن المتصل محفوظ :

١ - حديث رقم (١٨٥) عن أبي سعيد:"أن النبي صلى الله عليه وسلم مرّ بغلام ... " روى مرسلا وموصولا و الموصول محفوظ . [٣]

٢ - حديث رقم (٢٦٦) عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً:" إذا وقع الرجل بأهله و هي حائض ..." روى مرسلا وموصولا و الموصول محفوظ . [٤]

٣ - حديث رقم (٤٣٦) عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة في خبر بلال .. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :"تحولوا عن مكانكم .." الحديث روى مرسلا و متصلا و المتصل محفوظ. [٥]

٤ - حديث رقم (٦٤١) عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم " لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار " رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن مرسلا ، أقول:: المتصل محفوظ . [٦]

٥ - حديث رقم (٦٩٥) عن سهل بن أبي حثمة مرفوعا : " إذا صلى أحدكم الى سترة فليدن منها ... " روى مرسلا و موصولا و الموصول صحيح أقام اسناده سفيان بن عيينة . [٧]

٦ - حديث رقم (٧٧٥) عن أبي سعيد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل كبر ثم يقول : " سبحانك اللهم و بحمدك ... " و روى مرسلا . [٨]

٧ - حديث رقم (٨٣٦)عن أبي هريرة أنه كان يكبر في كل صلاة ... رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم و روى مرسلا عن الزهري عن علي بن حسين [٩] و هو محفوظ متصلا . [١٠]

---

١ - انظر تحفة الأشراف (٨ / ٢٨٧ - ٢٨٨) .

٢ - شرح علل الترمذي (٢ / ٧٣٠ - ٧٣١) .

٣ - سنن ابن ماجة (٣١٧٩) الاحسان (١١٦٣) السنن الكبرى والجوهر النقي (١/ ٢٢) .

٤ - انظر التلخيص الحبير ١ / ١٦٦ .

٥ - موطأ مالك ١/ ١٣ - ١٤ وصحيح مسلم (٦٨٠) ومسند أبو عوانة (٢ /٢٥٣) و سنن ابن ماجة (٦٩٧) ، والسنن الكبرى (٢/ ٢١٧ و ٢١٨) و مصنف عبدالرزاق (٢٢٣٧) وانظر شرح الموطأ للزرقاني (١/ ٣١).

٦ - سنن الترمذي (٣٧٧) و سنن ابن ماجه (٦٥٥) و مسند أحمد (٦/ ١٥٠ و ٢١٨ و ٢٥٩) و الإحسان (١٧١١) و صحيح ابن خزيمة (٧٧٥) و المستدرك (١/ ٢٥١) و السنن الكبرى (٢/ ٢٣٣) و المحلى لابن حزم (٣/ ٢١٩) .

٧ - مسند أحمد (٤/ ٢) مسند الطيالسي (١٣٤٢) مسند الحميدي (٤٠١) الاحسان (٢٣٧٣) السنن الكبرى (٢/ ٢٧٢) شرح المعاني (١/ ٤٥٨) المشكل (٣/ ٢٥١) المستدرك (١/ ١٥١) .

٨ - سنن الترمذي (٢٤٢) و سنن النسائي (٢/ ١٣٢) وصحيح ابن خزيمة (٤٦٧) و مسند أحمد (٣ / ٥٠) وسنن ابن ماجة (٨٠٤) وسنن الدارقطني (٢/ ٢٩٨) و سنن البيهقي (٢/ ٣٤) .

٩ - الموطأ (١ / ٧٦ / ١٧) .

١٠ - صحيح البخاري (٨٠٣) ، صحيح مسلم (٣٩٢ / ٢٧) . و انظر الفتح ٢/ ٢٩١ .

٨ - حديث رقم (١٠٢٧) عن أبي سعيد الخدري رفعه : "إذا شك أحدكم في صلاته فإن استيقن أن قد صلى ثلاثا فليُقم فليُتِم ٠٠٠ " روى مرسلا و موصولا و هو محفوظ موصولا ٠ (١)

٩ - حديث رقم (١١١٤) عن عائشة مرفوعا "إذا أحدث أحدكم في صلاته فليأخذ بأنفه ثم لينصرف " روى مرسلا عن هشام عن عروة عن أبيه و متصلا و المتصل محفوظ في الراجح ٠ (٢)

١٠ - حديث رقم (١٢٣١) عن ابن عباس قال :"أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة عام الفتح خمس عشرة يقصر الصلاة " روى مرسلا و موصولا و الراجح أن الموصول محفوظ لكن لفظة خمس عشرة شاذة و الله أعلم ٠ (٣)

١١ - حديث رقم (١٢٣٥) عن جابر بن عبدالله قال :"أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة " أرسله علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير ووصله معمر ، و علي بن المبارك ثقة الا أن رواية الكوفيين عنه فيها شيء (٤) ، و هذه منها ٠ فالمتصل أصح ٠ (٥)

١٢ - حديث رقم (١٢٦٧) عن قيس بن عمرو قال : رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين ٠٠ فقال :"صلاة الصبح ركعتان " روى مرسلا وموصولا و الموصول محفوظ في الراجح ٠ (٦)

١٣ - حديث رقم (٢٢٢١ - ٢٢٢٥) عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلا ظاهر من امرأته ٠٠٠٠ الحديث أرسله ابن عيينة و معمر في الراجح (٧) و المعتمر بن سليمان عن الحكم بن أبان عن عكرمة وأرسله ابن جريج عن عكرمة ٠

و وصله إسماعيل بن علية وحفص بن عمر العدني و معمر في بعض رواياته عن الحكم و أرجح أن الموصول محفوظ لرواية إسماعيل بن علية ٠ (٨)

---

١ - مسند أحمد (٧٢/٣ و ٨٤ و ٨٩) وصحيح مسلم (٥٧١) و المنتقى (٢٤١) و مسند أبو عوانة (١٩٣/٢) ومسند الدرامي (١٥٠٣) وصحيح ابن حبان /الاحسان(٢٦٦٣و٢٦٦٤ و٢٦٦٧ و٢٦٦٩) وسنن الدارقطني (٣٧٥/١) والسنن الكبرى(٣٣١/٢) والتلخيص الحبير (٥/٢) وانظر الموطأ (٩٥/١) ٠

٢ - المنتقى (٢٢٢) وصحيح ابن حبان /الاحسان (٢٢٣٨ و ٢٢٣٩) وصحيح ابن خزيمة (١٠١٩) و سنن الدارقطني (١٥٧/١ و ١٥٨) و السنن الكبرى (٢٢٣/٣ و ٢٥٤/٢) والمستدرك (١٨٤/١)،
وانظر:
العون (١/ ٤٣٤) و بذل المجهود (٦ / ١٢٥) ٠

٣ - انظر سنن ابن ماجة (١٠٧٦) ومصنف ابن أبي شيبة (٨١٩٦) و شرح معاني الآثار (٤١٧/١) و سنن النسائي (١٢١/٣) و سنن البيهقي (١٥١/٣) و انظر التلخيص الحبير (٤٦/٢) والفتح(٥٦٢/٢)٠

٤ - تقريب التهذيب (٤٧٨٧) ٠

٥ - مصنف عبدالرزاق (٤٣٣٥) و مسند أحمد (٢٩٥/٣) و الإحسان (٢٧٤٩) مصنف ابن أبي شيبة(٨٢٠٩) والسنن الكبرى (١٥٢/٣) العلل الكبير (٢٩٢/١) المحلى(٥٦/٥) نصب الراية (١٨٦/٢) التلخيص (٤٥/٢) ٠

٦ - مسند أحمد (٤٤٧/٥) و سنن ابن ماجه (١١٥٤) و مصنف ابن أبي شيبة (٦٤٤٠) و المستدرك (٢٧٤/١ و ٢٧٥) و صحيح ابن خزيمة (١١١٦) و الاحسان (٢٤٧١) و سنن الترمذي (٤٢٢) و مسند الحميدي (٨٦٨) و السنن الكبرى (٤٥٦/٢) ٠

٧ - سنن النسائي ١٦٨/٦ و رجح المرسل وهو ترجيح الإرسال في طريق معمر خاصة والله أعلم و كذلك ابن حاتم في العلل (٤٣٠/١) رجح المرسل في طريق ابن جريج ٠٠٠ خاصة ٠

٨ - مصنف عبدالرزاق (١١٥٢٥ و ١١٥٢٦) و سنن الترمذي (١١٩٩) وسنن النسائي (١٦٧/٦)

١٤ - حديث رقم (٣٢٨٣) عن الشريد بن سويد الثقفي أن أمه أوصته أن يعتق عنها رقبة مؤمنة ... الحديث ، روي مرسلا و متصلا و الراجح أن المتصل محفوظ .[1]

١٥ - حديث رقم (٤٠١٠) عن منصور بن المعتمر عن سالم بن أبي الجعد عن أبي المليح ، قال : دخل نسوة من الشام على عائشة رضي الله عنها فقالت : ممن أنتن ... الحديث أرسله جرير الضبي و الأعمش عن منصور عن سالم لم يذكروا أبا المليح ووصله سفيان و إسرائيل وشعبة وورقاء و الموصول هو الأرجح .[2]

١٦ - حديث رقم (٤٨٧٨) و (٤٨٧٩) عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لما عرج بي مررت بقوم لهم أظفار من نحاس ... " ووصله الأكثر عن بقية و كذا رواية أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج و هو ثقة و أرسله يحيى بن عثمان عن بقية فلم يذكر أنسا و الموصول أصح .[3]

---

١ - سنن النسائي (٦ / ٢٥٢) مسند أحمد (٢٢٢/٤ و ٣٨٨ و ٣٨٩) وموارد الظمآن (١٢٠٧) و المعجم الكبير (٧ / ٣٨٣) و السنن الكبرى (٧ / ٣٨٨) و النكت الظراف على تحفة الأشراف (١٥١/٤)

٢ - مسند أحمد (٦ / ١٧٣) و سنن الدارمي (٢٦٥٤) (٢٦٥٥) و سنن الترمذي (٢٨٠٣) و سنن ابن ماجة (٣٧٥٠) و مصنف عبدالرزاق (١١٣٢) و مسند أبي داود الطيالسي و تاريخ بغداد (٣/ ٥٨) و المستدرك (٢٨٨/٤ - ٢٨٩) و السنن الكبرى (٧ / ٣٠٨) .

و انظر مراتب الرواة عن منصور : شرح علل الترمذي (٢ / ٧٢١) و انظر تهذيب الكمال (١٠/ ١٣١) و تحفة الأشراف (١١ / ٤٠٠) .

٣ - مسند أحمد (٣ / ٢٤٤) ، تاريخ بغداد (٥ / ١١٦) و انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥٩/٢)

المطلب الثالث

علل الانقطاع ، و نفي السماع المتوهم

إذا رُوي الحديث بصيغة صريحة بالسماع كحدثنا و أخبرنا من راو ثقة فالأصل فيها صحة السماع ٠ و إذا رُوي الحديث من راو ثقة غير مدلس بالعنعنة فالأصل فيه الاتصال أيضا ٠ لكن قد يقع الوهم في رواية أولئك فيكون الحديث منقطعا ، يكشف عنه النقاد بجمع الطرق أو بتصريح الرواة بعدم سماعهم ذلك الحديث ٠٠٠

و قد يروى الراوى المدلس حديثا بصيغة العنعنة ٠٠٠ و قد يروى الراوى الثقة غير المدلس حديثا عمن عاصره و لم يلقه أو عمن لم يدركه و لا يكشف ذلك إلا بمعرفة الوفيات و تنصيص العلماء على ذلك ، و قد وجدت أبا داود قد أعل عددا من الأحاديث بالانقطاع ، منها ما كان بسبب التدليس ، و منها ما كان لعدم اللقاء أو الإدارك ، و منها ما كان بسبب إسقاط راو من غير تدليس ، و قد بلغ عدد المواضع التي أعل فيها بالإنقطاع تسعة و ثلاثين موضعا ٠ فيما يلي ذكرها مرتبة حسب حكمها النقدى ، ونتائج دراستها :

أولا : الأحاديث التي أعلها بالانقطاع و صرح بذلك و كان هو الراجح :

و يندرج تحت هذه المجموعة عدة فئات :

أ - ما كان بسبب التدليس ، أو بسبب إسقاط راو ، أو عدم سماع مخصوص : [(١)]

١ - حديث رقم (١٦٥) ٠٠٠ ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة ، قال : " وضأت النبي صلى الله عليه وسلم " ، قال أبو داود : بلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء و هو الراجح [(٢)] ٠

٢ - حديث رقم (١٧٩ - ١٨٠) حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة :" أن النبي قبل امرأة من نسائه ٠٠٠ " عروة هو ابن الزبير في الراجح [(٣)] و حبيب لم يسمع من عروة هذا الحديث و هو مدلس [(٤)]

٣ - حديث رقم (٩٠٨) عن أبي إسحاق عمرو بن عبدالله السّبيعي عن الحارث الأعور عن علي رفعه : " يا علي لا تفتح على الإمام في الصلاة " أبو إسحاق لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها [(٥)] ٠

٤ - حديث رقم (٩١٩) عن مخرمة بن بكير بن عبدالله الأشج عن أبيه عن عمرو بن سليم ، سمعت أبا قتادة الأنصاري ، يقول :" رأيت رسول الله يصلي للناس و أمامة بنت العاص على عنقه ٠٠٠ " ،

---

١ - إنما نصصت على إسقاط الراوي أو عدم السماع ، لوجود حالات انقطاع ليس سببها تدليس الراوى٠

٢ - سنن الترمذى (١٦٣/١) سنن الدارقطني (١٩٥/١) سنن البيهقي (٢٩١/١) العلل الكبير (١٨٠/١)، التلخيص الحبير (١ / ١٥٩) و العلل لابن أبي حاتم (١ / ٥٤) ٠

٣ - نصب الراية (٧٢/١) و بذل المجهود (٨٢/٢) و المنهل العذب (١٨٧/٢ - ١٨٨) ٠

٤ - سنن الترمذى (١٣٥/١ و ٢٦٦/٣ و ٥١٨/٥) و العلل الكبير (١٦٤/١) و السنن الكبرى (١٢٦/١)، طبقات المدلسين لابن حجر ص ٣٧ ، إتحاف ذوى الرسوخ، ص ٢١ ، تهذيب الكمال (٣٦٣/٥)٠

٥ - التاريخ الصغير (١ / ١٨٤) تاريخ الثقات ، للعجلي ، ترجمة (١٢٧٢) كتاب المجروحين(٢٢٢/١)٠

لم يسمع مخرمة من أبيه إلا حديثا واحدا ، و ليس هذا هو ⁽¹⁾ ، والحديث صح من طريق آخر ⁽²⁾ .

٥ - حديث رقم (٢٢٦٧ - ٢٢٦٨) .. ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة ، قالت: "دخل عليّ رسول الله صلى الله عليه وسلم مسرورا تبرق أساريره ... " قال أبو داود : أسارير وجهه هو تدليس من ابن عيينة ، لم يسمعه من الزهري .. و الأسارير في حديث الليث و غيره . و هذا صحيح فإن الروايات الصحيحة عن ابن عيينة ليس فيها هذه الجملة ⁽³⁾ .

٦ - حديث رقم (٣٢٩٠ و ٣٢٩١ و ٣٢٩٢) عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة مرفوعا : " لا نذر في معصية ... " الصحيح عن ابن شهاب عن سليمان ابن الأرقم أن يحيى بن أبي كثير أخبره عن أبي سلمة عن عائشة .. و سليمان بن الأرقم متروك ⁽⁴⁾ .

٧ - حديث رقم (٣٧٧٤ و ٣٧٧٥) عن جعفر بن برقان عن الزهري عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه : "نهى رسول الله عن مطعمين ... " لم يسمعه جعفر من الزهري ⁽⁵⁾ .

٨ - حديث رقم (٤٣٩١ - ٤٣٩٢ - ٤٣٩٣) عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا : " ليس على المنتهب قطع ... " دلسه ابن جريج عن أبي الزبير إنما هو عن ابن جريج عن ياسين الزيات عن أبي الزبير و ياسين : ضعيف ⁽⁶⁾ . لكن الحديث صح من غير هذا الطريق .

٩ - حديث رقم (٥١٩٠) عن قتادة عن أبي رافع نفيع الصائغ عن أبي هريرة مرفوعا : " إذا دعي أحدكم إلى طعام ... " قال أبو داود : قتادة لم يسمع من أبي رافع شيئا ، أقول : الراجح أنه سمع منه غير هذا الحديث ⁽⁷⁾ .

ب - ما صرح بانقطاعه بسبب عدم الإدراك ، و هو كذلك :

١ - حديث رقم (١٧٨) إبراهيم التيمي عن عائشة: "أن النبي صلى الله عليه وسلم قبلها و لم

---

١ - العلل و معرفة الرجال لأحمد فقرة (٥٤٤) و (٥٤٥) و (٥٥٩٢) و (٣٢٣٠) و تاريخ ابن معين برواية الدوري (٥٩٤/٢) و تهذيب التهذيب (١٠ / ٧٠) .

٢ - صحيح البخاري (٥١٦) و صحيح مسلم (٥٤٣) و مصنف عبدالرزاق (٢٣٧٩) و سنن أبي داود (٩١٨ و ٩٢٠) .

٣ - صحيح البخاري (٦٧٧١) و صحيح مسلم (١٤٥٩) و سنن الترمذي (٢١٢٩) و النسائي (٦/ ١٨٤) و ابن ماجة (٢٣٤٩) و شرح السنة (٩ / ٢٨٤) و سنن الدارقطني (٤ / ٢٤٠) و مصنف عبدالرزاق (١٣٨٣٤) و انظر السنن الكبرى (١ / ٢٦٢) .

٤ - التاريخ الصغير (٢ / ١٨٠ - ١٨١) العلل الكبير (٢ / ٦٥٢) سنن الترمذي (٤ / ١٠٣ و ١٠٤) و سنن النسائي (٢٧/٧ و ٢٨) و شرح معاني الآثار (٣ / ١٣٠) و المشكل (٣ / ٤٢) و شرح السنة (٣٤/١٠) و الكامل لابن عدي (٣ / ١١٠٣) و السنن الكبرى (١٠ / ٦٩ - ٧٠) و المجموع (٨ / ٣٥٣) و فتح الباري (١١ / ٥٨٧) .

٥ - العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٧) وانظر سنن أبي داود (٣٧٧٤ - ٣٧٧٥) و المستدرك (٤ / ١٢٩) ، وسنن ابن ماجه (٣٣٧٠) و التلخيص الحبير (٣ / ١٩٦) .

٦ - سنن النسائي (٨ / ٨٩) و العلل لابن أبي حاتم (٤٥٠/١) و الكامل (٢٦٤١/٧ - ٢٦٤٢) والعلل المتناهية (٧٩٤/٢) و انظر المصنف (١٨٨٥٨) و (١٨٨٥٩) و مسند أحمد (٣٨٠/٣) و سنن الترمذي (١٤٤٨) و سنن ابن ماجه (٢٥٩١) و الموارد (١٥٠٢) و سنن الدارقطني (٣/ ١٨٧) والسنن الكبرى (٨ / ٢٧٩) و تاريخ الخطيب (١١ / ١٥٣) .

٧ - الفتح (٣١/١١) جامع التحصيل ص ٢٥٥ ،

يتوضأ إبراهيم لم يسمع من عائشة و لا أدرك زمانها . (١)

٢ - حديث رقم (٥٣٤) شداد مولى عياض عن بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : " لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر " شداد لم يدرك بلالا . (٢)

٣ - حديث رقم (٦٠٧) حصين من ولد سعد بن معاذ عن أسيد بن حضير "أنه كان يؤمهم ..." الحديث ليس بمتصل حصين لم يدرك أسيد و لا رواية له عن الصحابة . (٣)

٤ - حديث رقم (٦١٦) عطاء الخراساني عن المغيرة بن شعبة رفعه : " لا يصلي الإمام في الموضع الذي صلى فيه ... " عطاء لم يدرك المغيرة . (٤)

٥ - حديث رقم (١٠٨٣) أبو الخليل صالح بن أبي مريم عن أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم "أنه كره الصلاة نصف النهار يوم الجمعة ... " أبو الخليل لم يسمع من أبي قتادة . (٥)

٦ - حديث رقم (١٥٥٩) أبو البَخْتَري عن أبي سعيد الخدري رفعه : " ليس فيما دون خمسة أوسق زكاة " أبو البختري لم يسمع من أبي سعيد و لا أدركه . (٦)

٧ - حديث رقم (١٦٠٣ - ١٦٠٤) عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد أمر رسول الله صلى الله عليه و سلم أن يخرص العنب ... " سعيد لم يسمع من عتاب و لم يدركه . (٧)

٨ - حديث رقم (٢٦٩٦) ميمون بن أبي شبيب عن علي "أنه فرق بين جارية وولدها فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم ... " ميمون لم يدرك عليا . (٨)

٩ - حديث رقم (٣٩٦٧) سالم بن أبي الجعد عن شُرَحْبِيلَ مرفوعًا :"أيما رجل أعتق امرأتين..." سالم لم يسمع من شرحبيل ، و لم يدركه . (٩)

١٠ - حديث رقم (٣٩٩٠) الربيع بن أنس عن أم سلمة ، قالت : قراءة النبي صلى الله عليه وسلم: " بلى قد جاءتكِ آياتي فكذبتِ بها ... " الربيع لم يدرك أم سلمة . (١٠)

١١ - حديث رقم (٤١٠٤) خالد بن دريك عن عائشة أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول

---

١ - سنن الترمذي (١٣٨/١) و سنن الدارقطني (١ / ١٤٠) و سنن النسائي (١/ ١٠٤ - ١٠٥) تهذيب التهذيب (١ / ١٧٧) .

٢ - السنن الكبرى (٣٨٤/١) تهذيب الكمال (٤٠٧/١٢) تهذيب التهذيب (٣١٩/٤) .

٣ - مختصر المنذري (١ / ٣١٤) و تهذيب الكمال (٥١٨/٦) و أورده ابن حبان في الثقات (٦ / ٢١٢) في طبقة أتباع التابعين . ٤ - السنن الكبرى (٢ / ١٩٠) مختصر المنذري (١ / ٣١٧) تهذيب التهذيب (٧ / ٢٢١ - ٢٢٣) و فتح الباري (٢ / ٣٣٥) .

٥ - السنن الكبرى (١٩٣/٣) تهذيب الكمال (٩٠/١٣) جامع التحصيل (ت ٢٩٥) الفتح (٦٣/٢) .

٦ - المراسيل لابن أبي حاتم (ت ١١٥) و (ت ١٢١) الطبقات الكبرى (٢٩٣) .

٧ - العلل للترمذي (٢١٣/١) و مختصر المنذري (٢١١/٢) و التعليق المغني (١٣٢/٢) .

٨ - تهذيب التهذيب (٣٨٩/١٠) الميزان (٢٣٣/٤) و ميمون لم يسمع ممن توفي بعد علي أيضا مثل عائشة ، انظر المراسيل لابن أبي حاتم ت (٣٧٠) وانظر التلخيص الحبير (١٦/٣) .

٩ - فانه لم يسمع ممن توفي بعد شرحبيل ، و شرحبيل توفي سنة ٣٧ أو ٤٠ أو ٤٢ و سالم ت ٩٧ أو نحوها انظر المراسيل ص ٧٠ و الاصابة (١٤٤/٢) و التاريخ الكبير (٢٤٨/٤) و الطبقات (٧ / ٤٤٥) ، وتهذيب الكمال (١٢ / ٤٢٠) .

١٠ - تهذيب الكمال (٦١/٩) أما القراءة بكسر التاء على وجه الخطاب للنفس فشاذة ، انظر جامع البيان (١٥/٢٤) البحر المحيط (٤٣٦/٧) ولا ذكر لها في كتب قراءات السبع أو العشر أنظر الحجة في القراءات (ص٣١٠) والتيسير في القراءات ص (١٩٠) والنشر (٣٦٤/٢) وغيرها ...

الله ... خالد لم يدرك عائشة .[1]

١٢ - حديث رقم (٤٨٤٢) عن ميمون بن أبي شبيب أن عائشة " مرّ بها سائل فأعطته كسرة خبز ... "[2] وميمون لم يدرك عائشة .

١٣ - حديث رقم (٤٩٤٨) عبدالله بن أبي زكريا عن أبي الدرداء رفعه : " إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم ... " ابن أبي زكريا لم يدرك أبا الدرداء .[3]

جـ - ما صرح بانقطاعه بسبب عدم اللقاء ، و هو كذلك :

١ - حديث رقم (٢٢٥) يحيى بن يعمر عن عمار بن ياسر رفعه : " رخص للجنب إذا أكل أو شرب ... أن يتوضأ " يحيى لم يلق عمار .[4]

٢ - حديث رقم (تعليقا عقب ٢٨١) قتادة عن عروة عن زينب - حديث أم حبيبة ... قتادة لم يسمع من عروة شيئا .[5]

٣ - حديث رقم (١٩٧٨) الحجاج بن أرطاة عن الزهري عن عمرة عن عائشة ترفعه : " إذا رمى أحدكم جمرة العقبة ... " الحجاج لم ير الزهري و لم يسمع منه .[6]

٤ - حديث رقم (٢٠٨٤) جعفر بن ربيعة عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعا : " أيما امرأة نكحت بغير إذن مواليها فنكاحها باطل " جعفر لم يسمع من الزهري ، كتب اليه .[7]

٥ - حديث رقم (٢١٢٨) عن خيثمة عن عائشة قالت : أمرني رسول الله أن لا أدخل امرأة على زوجها ... " خيثمة لم يسمع من عائشة .[8]

٦ - حديث رقم (٣٧٧٩) عن عثمان بن أبي سليمان عن صفوان ابن أمية قال : كنت آكل مع النبي صلى الله عليه وسلم ... فقال : " أدن العظم من فيك ... " عثمان لم يسمع من صفوان .[9]

٧ - حديث رقم (٤٢٣٩) أبو قلابة عن معاوية بن أبي سفيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم "نهى عن ركوب النمار ... " أبو قلابة لم يلق معاوية .[10]

---

١ - تهذيب الكمال (٨ / ٥٤) و الميزان (١ / ٦٣٠) وانظر الكامل (٣ / ١٢٠٩) والسنن الكبرى (٢ / ٢٢٦) و (٧ / ٨٦) و المراسيل لأبي داود (٤٣٧) .

٢ - المراسيل لابن أبي حاتم (٣٧٠) و المختصر (٧ / ١٩٠) .

٣ - المراسيل (ص ٩٨) تهذيب الكمال (١٤ / ٥٢١) جامع التحصيل (ص ٢١١) المختصر (٧ / ٢٥١)، الفتح (١٠ / ٥٧٧) تهذيب التهذيب (٥ / ٢١٨) .

٤ - تهذيب التهذيب (١١ / ٣٠٥) .

٥ - انظر المراسيل ص ١٤١ و تهذيب التهذيب (٨ / ٣٥٦) .

٦ - تهذيب الكمال ٥ / ٤٢٥ و سبقت دراسة الحديث في الفصل السابق .

٧ - تهذيب التهذيب ٣ / ٩٠ .

٨ - تاريخ ابن معين برواية الدوري (٢ / ١٥٠) و الجرح و التعديل (٣ / ٣٩٤) و تهذيب الكمال (٨ / ٣٧١) و تهذيب التهذيب (٣ / ١٧٩) .

٩ - المختصر (٥ / ٣٠٥) و تهذيب التهذيب (٧ / ١٢٠) جامع التحصيل ص ٢٣٥ .

١٠ - المراسيل ص ٩٦ تهذيب الكمال (١٤ / ٥٤٧) و انظر التاريخ الكبير (٧ / ٣٤٠) .

ثانيا : الأحاديث التي أعلها بالانقطاع أو توقف فيها و الراجح الاتصال :

١ - حديث رقم (عقب ١٥٩ تعليقا) عن أبي موسى الأشعري رفعه :" مسح على الجوربين ... " قال أبو داود : ليس بالمتصل ... ، أقول : رواه الضحاك بن عبدالرحمن عن أبي موسى و الراجح أنه سمع منه .[١]

٢ - حديث رقم (٤٥٨٦) عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : " من تطبب و لايعلم منه طب .. قال أبو داود : هذا لم يروه الا الوليد ، لا ندرى هو صحيح أم لا .. أقول : أعل بالإرسال و الإتصال و الراجح صحته متصلا .[٢]

ثالثا : الأحاديث التي أعلها بالانقطاع و لم يبين رأيه و الراجح فيها الانقطاع :

١ - حديث رقم (٥٤) عن سلمة بن محمد بن عمار بن ياسر عن عمار بن ياسر رفعه " إن من الفطرة المضمضة ... " سلمة لم يسمع من جده ياسر .[٣]

٢ - حديث رقم (٣٣٨) عن الليث بن سعد عن بكر بن سوادة عن عطاء عن أبي سعيد قال :"خرج رجلان في سفر ... " الليث لم يسمعه من بكر سقط منه عميرة بن أبي ناجية ، والرواة الذين ذكروا عميرة رووه مرسلا و هو الصحيح و سبق بيان هذه العلة .[٤]

٣ - حديث رقم (٨٠٧) معتمر بن سليمان و هشيم و يزيد بن هارون عن سليمان التيمي عن أمية عن أبي مجلز لا حق بن حميد عن ابن عمر:"أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في صلاة الظهر ... " ، لم يذكر هشيم و يزيد في حديثهم أمية فهي رواية منقطعة و الصواب ذكره[٥] في هذا الحديث .

٤ - حديث رقم (٣٣٤٩) همام عن قتادة عن أبي الخليل ، عن مسلم المكي عن أبي الأشعث الصنعاني عن عبادة بن الصامت : رفعه:" الذهب بالذهب ... " رواه سعيد بن أبي عروبة و هشام الدستوائي عن قتادة عن مسلم ... أقول:رواية سعيد و هشام منقطعة ، قتادة لم يسمع من مسلم المكي .[٦]

٥ - حديث رقم (٣٥٧٨) عن بلال بن مرداس عن أنس : رفعه " من طلب القضاء ... " بلال لم يسمع من أنس فهو منقطع و روى عن بلال عن خيثمة عن أنس وهو أصح[٧] و خيثمة ضعيف .[٨]

---

١ - سنن ابن ماجه (٥٦٠) و السنن الكبرى (١ / ٢٨٥) و العقيلي في الضعفاء (٣ / ٣٨٣ - ٣٨٤) ، والتاريخ الكبير (٣٣٣/٤) والجوهر النقي (٢٨٤/١) و تهذيب الكمال (٢٧٠/١٣) .

٢ - سنن الدارقطني (٣ / ١٩٦) و السنن الكبرى (٨ / ١٤١) و تحفة الأشراف (٦ / ٣٢٥) و سنن النسائي (٨ / ٥٢ - ٥٣) و سنن ابن ماجة (٣٤٦٦) ، ومختصر المنذرى (٦ / ٣٧٩) .

٣ - مسند أحمد (٤ / ٢٦٤) تهذيب الكمال (١١ / ٣١٩) .

٤ - نصب الراية (١٦٠/١) و فيه علة الإرسال كما ذكرت و سبق الحديث عنها .
أقول : و عميرة ثقة و ليس مجهول الحال كما قال ابن القطان ، تقريب (٥١٩٦) .

٥ - السنن الكبرى (٣٢٢/٢) و انظر تحفة الأشراف (٦ / ٢٥٩) ، و مسائل الامام أحمد من رواية أبي داود ص ٣٨ .

٦ - تهذيب التهذيب (٨ / ٣٥٦) و المراسيل لابن أبي حاتم ، ص ١٤١ .

٧ - سنن الترمذى (٣ / ٦١٤) و الثقات لابن حبان ٦ / ٩٢ إذ جعل بلالا في أتباع التابعين ، التاريخ الكبير (٢ / ١٠٩) .

٨ - تاريخ ابن معين (٢ / ١٥٠) .

٦ - حديث رقم (٤٤٨٩) أسامة بن زيد عن الزهري عن عبدالرحمن بن أزهر ، قال :"رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة الفتح و أنا غلام ... "

رواه عُقيل بن خالد و هو ثقة ، ثبت فقال:الزهري عن عبد الله عن عبدالرحمن بن أزهر و هذا الصواب فالطريق الأول منقطع و أسامة فيه ضَعف . (١)

رابعا : الأحاديث التي نفي عنها الانقطاع و هي كذلك :

١ - حديث رقم (٩٧٥) قال : دلت هذه الصحيفة أن الحسن سمع من سمرة بن جندب . (٢)

٢ - حديث رقم (١٥٣٢) عبادة بن الوليد عن جابر رفعه : " لا تدعوا على أنفسكم ..." قال : الحديث متصل الإسناد فإن عبادة لقي جابراً ... (٣)

---

١ - انظر العلل لابن أبي حاتم (١ / ٤٤٦ - ٤٤٧) و انظر تقريب التهذيب (٤٤٦٥) و تهذيب الكمال (٢ / ٣٤٧ - ٣٥٠) .

٢ - انظر تهذيب التهذيب (٢ / ٢٦٩) و العلل و معرفة الرجال فقرة (٤٠٤٤) و العلل لابن المديني ص ٥٣ ، والتاريخ الصغير للبخاري (١ / ٢٨٢) و الكبير له (٢ / ٢٩٠) وانظر تهذيب الكمال (٦ / ١٢٣) .

٣ - انظر صحيح مسلم (٣٠٠٩) و الاحسان (٢٤١١) و انظر التاريخ الكبير (٦ / ٩٤) .

المطلب الرابع

علل المزيد في متصل الأسانيد

و هو أن يزيد راوٍ في الإسناد المتصل رجلا لم يذكره غيره .[1] كأن يروي الزهري عن الربيع بن سَبْرة حديثا و قد سمعه الزهري من الربيع ثم يروي أحد تلامذة الزهري الحديث عن الزهري عن رجل (ما) عن الربيع فإذا كانت هذه الزيادة غير صحيحة و لم تكن محفوظة سمي مزيدا في متصل الأسانيد أما إن كان الزهري قد سمعه على الوجهين فلا يعد مزيدا و إنما يكون زيادة ثقة محفوظة ... و قد يكون لم يسمعه إلا من الوجه الزائد فالوجه الآخر منقطع .

و لذا كان الحكم على إسناد بأنه مزيد شديد الخطر و الدقة و يستأنس له بالقرائن .. و إذا صرح الراوي بالسماع زالت العلة بلا خلاف إذا كان تصريحه بالسماع محفوظا .[2]

و يرى ابن الصلاح أنه إذا روى الحديث بالعنعنة ثم روى مزيدا فينبغي أن يحكم للمزيد أنه متصل و للآخر أنه مرسل أي منقطع، و الظاهر أن ذلك لا يطرد بل ينبغي البحث عن القرائن و أقوال العلماء و مراتب الرواة .[3]

و قد وقفت على عدد من الأحاديث صورتها صورة المزيد في متصل الأسانيد و ليست كذلك منها الأحاديث ذات الأرقام :

(٢٠٤) (٣٢٣) (٨٠٧) (٣١٦٢) (٣٣٤٩) (٤٢٦١) .[4]

ومنهج أبي داود في هذا الجانب أن يذكر صورة المزيد دون أن ينص عليه صراحة سوى حديث واحد بين رأيه فيه .

الأحاديث التي أرجح أنها من المزيد في متصل الأسانيد :

وعددها ستة أحاديث

١ - حديث رقم (٨٨) هشام بن عروة عن أبيه عن عبدالله بن الأرقم رفعه : " إذا أراد أحدكم أن يذهب الخلاء .. " رواه بعضهم عن هشام عن عروة عن رجل عن عبدالله بن الأرقم و الراجح الأول و قد صرح عروة في بعض الطرق بسماعه من عبدالله بن الأرقم .[5]

٢ - حديث رقم (١٧٢٤) عن مالك عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، رفعه " لا يحل لامرأة تؤمن بالله ... أن تسافر يوما و ليلة ... " و روى عن مالك عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة ،

---

١ - انظر اختصار علوم الحديث ص ١٧١ ، ومنهج النقد ، ص ٣٦٤ .

٢ - انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٨ و منهج النقد ص ٣٥٦ .

٣ - انظر نزهة النظر ص ٤٣ و ص ٤٧ .

٤ - و هذه تأتي دراستها في مواضعها فمنها من باب المنقطع ، و منها زيادة محفوظة .

٥ - موطأ مالك (١ / ١٥٩) و سنن الترمذي (١٤٢) و سنن النسائي (١ / ٢٤٣) و سنن ابن ماجه (٦١٦) و صحيح ابن خزيمة (٦٦٥٢) و مصنف عبدالرزاق (١٧٥٩ و ١٧٦١) و شرح الموطأ للزرقاني (١ / ٣٢٣) .

و المحفوظ عن مالك دون ذكر أبيه [١] ، لكن صح من غير طريق مالك بذكر أبيه . [٢]

٣ - حديث رقم (٢٤٦٧) عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عمرة عن عائشة : كان رسول الله إذا اعتكف ... و الصواب عن عروة و عمرة عن عائشة . [٣]

٤ - حديث رقم (٢٨٣٥ - ٢٨٣٦) عن عبيدالله بن أبي يزيد عن أبيه عن سِباع ابن ثابت عن أم كُرْز ترفعه : " أقروا الطير على مَكِنَاتها [٤] .... "

والراجح أنه من غير ذكر أبيه و هذا صرح أبو داود بحكمه . [٥]

٥ - حديث رقم (٣٩٩٦) خالد عن أبي قلابة عمن أقرأه رسول الله صلى الله عليه وسلم " فيومئذ لا يعذَّب عذابَه أحد ... " (الفجر : ٢٥) وقراءة حفص بكسر الذال .

قال أبو داود : أدخل بعضهم بين خالد - و هو الحذاء - و أبي قلابة رجلا ، أقول الصواب خالد عن أبي قلابة . [٦]

٦ - حديث رقم (٤٥٥٦ - ٤٥٥٧) غالب التمار عن حميد بن هلال عن مسروق بن أوس عن أبي موسى رفعه :" الأصابع سواء ... "

و الراجح : غالب التمار عن مسروق و قد صرح بالسماع منه . [٧]

---

١ - موطأ مالك (٢ / ٩٧٩) وصحيح البخاري (١٠٨٨) و صحيح ابن خزيمة (٢٥٢٤) و صحيح مسلم (١٣٣٩) و شرح النووي (٩ / ١٠٨) و الفتح (٢ / ٥٦٩) و التتبع للدارقطني ص ١٣٤ .

٢ - صحيح البخاري (١٠٨٨) و مسلم (١٣٣٩ / ٤١٩) و ابن خزيمة (٢٥٢٥) و الفتح (٢ / ٥٦٨) وشرح النووي (٩ / ١٠٩) .

٣ - سنن الترمذي (٣ / ١٦٧) و شرح السنة (٦ / ٣٩٧) و فتح الباري (٤ / ٢٧٣)
أقول : لكن صحح مسلم رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عمرة ففي المسألة قولان انظر صحيح مسلم (٢٩٧ / ٦) و موطأ مالك (١ / ٣١٢) .

٤ - هو عش الطير .

٥ - مسند أحمد (٦ / ٣٨١) سنن أبي داود (٢٨٣٦) و السنن الكبرى (٩ / ٣٠٠ - ٣٠١) .

٦ - سنن أبي داود (٦٩٩٦ - ٦٩٩٧) و تفسير الطبري (١٢١/٣٠) و انظر تهذيب الكمال (٨ / ١٧٨) فقد روى الجماعة من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة ...

٧ - انظر سنن أبي داود (٤٥٥٦ و ٤٥٥٧) و سنن النسائي (٨ / ٥٦) .

المطلب الخامس

علل إبدال راو براو أو إسناد بإسناد
أو بعض الإسناد أو زيادة في السند

من العلل التي تقع في الأسانيد أن يروي الرواة عن شيخ لهم الحديث على وجهين ، و يكون أحدهما هو الصواب ، كأن يروي أحدهم الحديث عن مالك عن نافع عن ابن عمر ، لأن هذا الطريق مشهور ، بينما الصواب في هذا الحديث مالك عن الزهري ٠٠٠ و قد يكون هذا الوهم في راو ، و قد يكون في أكثر من رواة و قد يروي بعض الرواة حديثا بإسناد ، و لكن الصواب فيه أن هذا المتن روي بإسناد آخر ، و قد يزيد بعض الرواة راو في السند ، فإن كان وهما و السند متصل فهو المزيد و سبق ذكره وقد يكون محفوظا ٠٠٠ هذه مسائل هذا المطلب ٠

و قد وجدت أبا داود نص في تسعة عشر موضعا على هذا النوع من العلل ، و فيما يلي ذكرها وبيان نتائج دراستها ٠٠

أولا : ما أعل بإبدال راو براو أو إسناد أو بعض الإسناد

أ - الأحاديث التي بين رأيه فيها ، و هي كما قال :

١ - حديث رقم (٣٢٩٢) سليمان بن أرقم أن يحيى بن أبي كثير أخبره عن أبي سلمة عن عائشة ترفعه :"لا نذر في معصية ٠٠٠"

و الحديث الراجح : علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن الزبير عن أبيه عن عمران ابن الحصين عن النبي به ٠٠ (١)

٢ - حديث رقم (٣٣٣٦ - ٣٣٣٩) سفيان عن سماك بن حرب حدثني سويد بن قيس ٠٠٠ الحديث وتابعه قيس بن الربيع و رواه شعبة عن سماك عن أبي صفوان بن عميرة و حديث سفيان هو الصواب ٠ (٢)

٣ - حديث رقم (٣٩٢٧) همام عن عباس الجريري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه : " أيما عبد كاتب ٠٠٠ " قال أبو داود : ليس هو عباس الجريري ، هو وهم ، و لكنه شيخ آخر ، أي مجهول ٠(٣)

٤ - حديث رقم (٤٤١٧) محمد بن خالد الوهبي عن الفضل بن دلهم عن الحسن عن سلمة بن المحبق عن عبادة بن الصامت عن النبي " خذوا عني ٠٠٠ و فيه قصة ، و رواه وكيع عن الفضل عن الحسن عن قبيصة بن حريث عن سلمة بن المحبق و رواه قتادة و منصور بن زاذان و حميد و ابن فضالة عن الحسن عن حطان الرقاشي عن عبادة بن الصامت به دون قصة ٠٠٠ ورواية الفضل الأولى و هم ٠ (٤)

٥ - حديث رقم (٤٨٨٧) حماد بن سلمة عن ثابت عن عبدالرحمن عن عجلان يرفعه : " أيعجز

---

١ - سنن أبي داود (٣٢٩٢) و سنن النسائي (٧ / ٢٨) و مشكل الآثار (٣ / ٤٢) و شرح معاني الآثار (٣ / ١٣٠) و الكامل (٦ / ٢٢١٠) و السنن الكبرى (١٠/٧٠) و مختصر المنذري (٤/٣٧٣)٠

٢ - سنن أبي داود و التاريخ الكبير (٤ / ١٤١ و ١٤٢) و النسائي في الكبرى (تحفة ٤ / ١٣٥) ، ومسند الطيالسي (١١٩٢) و السنن الكبرى (٦ / ٣٢ - ٣٣) ٠

٣ - انظر تهذيب الكمال (١٤ / ٢٣٨) ٠

٤ - انظر السنن لأبي داود (٤٤١٧) و مسند أحمد (٥/٣١٧ و ٣١٨ و ٣٢٠ و ٣٢١) و صحيح مسلم (١٦٩٠) و مسند الطيالسي (٥٨٤) ٠

أحدكم أن يكون مثل أبي ضمضم ٠٠ " و رواه هاشم بن القاسم عن محمد بن عبدالله العمي عن ثابت عن أنس ٠٠٠ و حديث حماد أصح ٠ (١)

ب - الأحاديث التي بين رأيه فيها ، والراجح خلاف ما قال :

١ - حديث رقم (٦٣) عن محمد بن جعفر عن عبدالله بن عبدالله بن عمر عن أبيه : رفعه :" إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث ٠٠٠ " و روى عن محمد بن عباد عن عبدالله به ٠٠٠ قال أبو داود : هو الصواب أقول : بل رجح بعض العلماء الأول و رجح الدارقطني أن كلاهما محفوظ ٠ (٢)

جـ - الأحاديث التي سكت عن بيان رأيه فيها ، و بيان الصواب فيها :

١ - حديث رقم (٤٨) ، أحمد بن خالد عن محمد بن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حَبّان عن عبدالله بن عبدالله بن عمر قال : قلت : " أرأيت توضؤ ابن عمر لكل صلاة ٠٠٠ الحديث " رواه إبراهيم ابن سعد عن محمد بن إسحاق قال عبيد الله بن عبدالله ٠٠٠ و الراجح الأول (٣) ٠

٢ - حديث رقم (٩٥) عن عبدالله بن عبدالله بن جبر عن أنس : " كان النبي يتوضأ بإناء يسع رطلين ٠٠٠ " هكذا سماه شعبة و سماه بعضهم جبر بن عبدالله و قول شعبة هو الصحيح ٠ (٤)

٣ - حديث رقم (١٧٩ - ١٨٠) حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة ، ترفعه : " قبّل امرأة من نسائه" قيل عروة المزني و قيل عروة بن الزبير وهو الراجح ٠ (٥)

٤ - حديث رقم (٦٩٥) سفيان بن عيينة عن صفوان بن سليم عن نافع بن جبير عن سهل بن أبي حثمة مرفوعا "إذا صلى أحدكم إلى سترة ٠٠٠ " و رواه بعضهم عن نافع بن جبير عن سهل بن محمد و رواه واقد بن محمد عن صفوان عن محمد بن سهل فهذان اختلافان في الإسناد ٠٠٠ إبدال محمد بن سهل بنافع والاختلاف على نافع في اسم الصحابي و الصواب كما رواه ابن عيينة ٠ (٦)

٥ - حديث رقم (٣٣٠٦) ابن جريج أخبرني يوسف بن الحكم أنه سمع حفص بن عمر بن عبدالرحمن عن رجال من أصحاب النبي رفعه : " والذى بعث محمدا بالحق ٠٠٠ " الحديث رواه محمد بن عبدالله الأنصارى عن ابن جريج عن يوسف عن جعفر بن عمر عن عبدالرحمن بن عوف و رجال من أصحاب النبي و الأول أصح لم يتابع الأنصارى أحد على روايته و خالفه عبدالرزاق و روح و محمد بن بكر وغيرهم ٠ (٧)

٦ - حديث رقم (٧٣٤٠) أبو نعيم بن دُكين عن سفيان عن حنظلة عن طاووس عن ابن عمر مرفوعا : " الوزن وزن مكة ٠٠٠ " وتابعه الفريابي و رواه أبو أحمد الزبيرى عن سفيان فقال عن ابن عباس وهو وهم اتبع الجادة فيه ٠ (٨)

---

١ - السنن لأبي داود و الضعفاء الكبير للعقيلي (٤ / ٩٣) ٠
٢ - العلل لابن أبي حاتم (١ / ٤٤) و السنن للدارقطني (١ / ١٧) ٠
٣ - تهذيب الكمال (١٥ / ١٨٠ - ١٨١) وتهذيب التهذيب (٣٩٨/١٢) و السنن الكبرى (٣٧/١-٣٨)
٤ - تهذيب الكمال (١٤ / ٣٥٧) و عون المعبود (١ / ٣٥) ٠
٥ - نصب الراية (١ / ٧٢) بذل المجهود (٢ / ٨٢) و المنهل العذب (١٨٧/٢ - ١٨٨) ٠
٦ - انظر السنن الكبرى (٢٧٢/٢) وانظر التاريخ الكبير (٢٩٠/٧) وشرح السنة (٤٤٦/٢) والإحسان(٢٣٧٣)
٧ - مصنف عبدالرزاق (٤٥٥/٨) مسند أحمد (٣٧٣/٥) و تهذيب الكمال (٣٢/٧) و سنن أبي داود (٣٣٠٦) وانظر بذل المجهود (١٤ / ٢٥٩ - ٢٦٠) ٠
٨ - سنن النسائي (٥٤/٥) و (٢٨٤/٧) و المعجم (١٣٤٤٩) والسنن الكبرى (٣١/٦) و المشكل (٢/ ٩٩)

ثانيا : ما زيد في الأسانيد أو أبدل و هو محفوظ :

١ - حديث رقم (٢٠٤) الأعمش عن شقيق عن عبدالله بن مسعود "كنا لا نتوضأ من مَوطِئ ..." و روى الأعمش عن شقيق عن مسروق عن عبدالله و كلاهما محفوظ .(١)

٢ - حديث رقم (٢٣٧) عقيل و يونس الزبيدي و ابن أخي الزهري عن الزهري و إبراهيم بن أبي الوزير عن مالك عن الزهري عن عروة و مسافع الحَجَبي عن عروة عن عائشة أن أم سُليم الأنصارية ... الحديث و رواه هشام بن عروة عن الزهري عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أن أم سليم ... و خرج البخاري رواية هشام فقط و صحح مسلم الروايتين و الراجح أنهما محفوظتان.(٢)

٣ - حديث رقم (٣٢٣) حفص بن غياث ووكيع عن الأعمش عن سلمة بن كُهَيل عن ابن أبزى عن عمار بن ياسر " في التيمم " وكيع و جرير و غيرهما ... عن الأعمش عن سلمة عن سعيد بن عبدالرحمن بن أبزى عن أبيه عن عمار ... و كلاهما محفوظ و حفص ووكيع من الأثبات في الأعمش .(٣)

٤ - حديث رقم (١٣٥٣ - ١٣٥٤) حبيب بن أبي ثابت عن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس عن أبيه عن عباس أنه رقد عند النبي صلى الله عليه وسلم ... و رواه سلمة بن كهيل عن أبي رشدين عن ابن عباس ، و كلاهما محفوظ .(٤)

٥ - حديث رقم (٢٩٠٠) عن راشد بن سعد عن أبي عامر الهَوْزَني عن المقدام الكندي مرفوعا : " أنا أولى بكل مؤمن من نفسه ... و روى عن راشد بن سعد سمعت المقدام و كلاهما محفوظ.(٥)

٦ - حديث رقم (٣١٦٢) سفيان عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن إسحاق مولى زائدة عن أبي هريرة ، مرفوعا : " من غسل ميتا ... " و رواه حماد بن سلمة و عبدالرزاق و عبدالعزيز بن المختار عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة وكلاهما محفوظ .(٦)

٧ - حديث رقم (٤٢٦١) حماد بن زيد عن أبي عمران الجوني عن المُشَعَّث بن طريف عن عبدالله ابن الصامت عن أبي ذر قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا أبا ذر ... كيف أنت اذا أصاب الناس موت ... " و رواه حماد بن زيد و شعبة و غيرهما لم يذكروا المشعث و هما محفوظان .(٧)

---

١ - انظر بذل المجهود (٢ / ١٥٢) ; و المنهل العذب (٢ / ٢٥٤) ، والموطئ : ما يوطئ من الأذى في الطرق.

٢ - صحيح البخاري (٢٨٢) صحيح مسلم (٣١٣ و ٣١٤) و التمهيد (٣٣٦/٨) فتح الباري (١ / ٣٨٨) شرح النووي (٣ / ٢٢٢) .

٣ - انظر صحيح ابن خزيمة (٢٦٩) و مصنف ابن أبي شيبة (١٦٧٨) و سنن الدارقطني (١ / ١٨٣) ، و شرح علل الترمذي لابن رجب (٢ / ٧١٨ و ٧١٩) .

٤ - صحيح البخاري (٦٣١٦) وفتح الباري (١١ / ١١٨) و صحيح مسلم (٧٦٣/ ١٨٧ - ١٨٩) .

٥ - انظر الجوهر النقي (٢١٤/٦ - ٢١٥) وتهذيب الكمال (٩ / ٨ - ١٠) .

٦ - انظر تلخيص الحبير (١ / ١٣٧) وانظر السنن الكبرى (١ / ٣٠١) و سنن الترمذي (٩٩٣) ، و سنن ابن ماجة (١٤٦٣) و مصنف عبدالرزاق (٦١١١) و موارد الظمآن (٧٥١) .

٧ - سنن أبي داود (٤٢٦١ و ٤٤٠٩) و سنن ابن ماجه (٣٩٥٨) و السنن الكبرى (٨ / ٢٦٩) والمستدرك (٤ / ٤٢٤) و مسند أحمد (١٤٩/٥ و ١٦٣) و السنة لابن أبي عاصم (٥٠١/٢ - ٥٠٢) و صحيح مسلم (٦٤٨) والموارد (١٥٤٩) .

المطلب السادس

علل الاختلاف في أسماء الرواة

قد يهم بعض الرواة فيقلبون اسم راوٍ من الرواة أو يسمونه بغير اسمه أو يكنونه بغير كنيته ، ولابد في هذا من بيان الراجح في ذلك إذ قد يسمي الراوي الثقة باسم راوٍ ضعيف أو العكس ... أو قد يوهم إبدال اسم الراوي أن الحديث غير متصل ... أو أنه روي من وجهين .

و قد وجدت أبا داود قد نص في كتابه على ثلاث وعشرين راوٍ اختلف في أسمائهم و منهم من بين الصواب فيهم ، و منهم من سكت عن بيان ذلك و فيما يلي ذكر نتائج دراسة أسماء الرواة أولئك.*

أولاً : الرواة الذين اختلف فيهم و صرح بالصواب فيها ، و هو كما قال :

١ - حديث رقم (٤٩٥ - ٤٩٦) سوار بن داود أبو حمزة المزني الصيرفي قال وكيع : داود بن سوار ، و هو وهم .(١)

٢ - حديث رقم (١٧٢١) أبو سنان الدؤلي و قيل سنان و الأول هو الصواب .(٢)

٣ - حديث رقم (٢٢٤١) الحارث بن قيس و قيس بن الحارث و الصواب : قيس بن الحارث .(٣)

٤ - حديث رقم (٢٥٢٢ - ٤٩٠٥) الوليد بن رباح ، صوابه رباح بن الوليد .(٤)

٥ - حديث رقم (٣٢٠٠)

١ - أبو الجُلاس عقبة بن سيار . هكذا الصواب و ليس الجلاس (٥) و هذا سكت عنه أبو داود .

٢ - علي بن شَمَّاخ أخطأ فيه شعبة فسماه عثمان بن شماس .(٦)

٦ - حديث رقم (٣٨٨٥) محمد بن يوسف و يوسف بن محمد و هو الصواب .(٧)

٧ - حديث رقم (٤١٨٢ - ٤٧٨٩) مسلم بن قيس العلوي ، قال أبو داود : ليس علوياً ، أقول: أي ليس من ولد علي بن أبي طالب وإنما ينسب الى علي بن ثوبان الأزدي .(٨)

---

١ - الجرح و التعديل (٤ / ٢٧٢) سؤالات ابن طهمان فقرة (١٦٤) ، تهذيب الكمال (٢٣٧/١٢).

٢ - تهذيب التهذيب (١١ / ٣١٤) و التقريب (٨٦٨٧) .

٣ - طبقات ابن سعد (٦ / ٦٠) تحفة الأشراف (٨ / ٢٨٤) و تهذيب التهذيب (٨ / ٣٨٦) .

٤ - الجرح و التعديل (٣ / ٤٨٩) الثقات لابن حبان (٦ / ٣٠٧) تاريخ أبو زرعة الدمشقي (٣٣٥/١) ، معجم البلدان (٧/٣) الكاشف (٢٣٤/١) و انظر السنن لأبي داود (٤٩٠٥) .

٥ - العلل و معرفة الرجال (١٠٩٣) و تهذيب الكمال (١٧٩/٥) وتهذيب التهذيب (١٢٦/٢) .

٦ - الجرح و التعديل (٦ / ١٩٠) الثقات (٥ / ١٦٣) و العلل للدارقطني - مخطوط - (ج ٣/ ٢١٦ / ب) .

٧ - السنن لأبي داود و تهذيب التهذيب (١١ / ٤٢٢) .

٨ - الأنساب (٤ / ٢٢٩) و تهذيب الكمال (١١ / ٢٣٦ - ٢٣٧) .

* - وهذا عدا الرواة الذين عرّف بهم ، أو الذين تكلم عليهم و تقدمهم .

ثانيا : من اختلف في اسمه ، و صرح أبو داود برأيه فيه ، و ليس كما قال :

١ - حديث رقم (٣٤٦٤ - ٣٤٦٥) : الاختلاف في اسم ابن أبي المجالد : قال حفص بن عمر وابن كثير عن شعبة عن محمد أو عبدالله بن المجالد ، و قال يحيى بن سعيد القطان و ابن مهدى : ثنا شعبة عن عبدالله بن أبي المجالد و لم يقل ابن مهدى : عبدالله ٠

قال أبو داود : الصواب : ابن أبي المجالد ، و شعبة أخطأ فيه ٠

أقول : ليس الاختلاف هل هو ابن المجالد أو ابن أبي المجالد ، فقد روى البخاري الحديث من طريق حفص بن عمر و ابن كثير ووقع عنده محمد أو عبدالله بن أبي المجالد ٠ [1] فما ذكر هنا وهم من النساخ ٠ و لم يبين أبو داود مراده بقوله : الصواب ابن أبي المجالد ، فهل هو محمد أو عبدالله ٠٠٠

لكن وقع في سؤالات الآجرى له [2] أن اسمه عبدالله بن أبي المجالد و أن شعبة يحدث عن محمد بن أبي المجالد يخطيء فيه ، أقول : خطأ شعبة أنه يسميه محمدا و عبدالله و يبهمه ، كما خرج ذلك البخاري في صحيحه ٠ [3]

فما هو الصواب ؟ يبدو أن الراجح أنه محمد بن أبي المجالد فقد سماه هكذا أبو إسحاق الشيباني [4] و رجح ذلك البخاري ٠ [5]

و أما ابن حبان فرجح أن اسمه عبدالله [6] و أما أبو حاتم فسماه هكذا و هكذا ٠ [7]

ثالثا : من اختلف في اسمه و سكت أبو داود عن بيان الراجح فيه :

١ - حديث رقم (٦٦) عبيدالله بن عبدالله بن رافع بن خديج ، قال أبو داود : قال بعضهم عبدالرحمن بن رافع أي عبيدالله بن عبدالرحمن بن رافع و أقول : نص البخاري أن قول من قال : عبدالرحمن وهم ١٠هـ و في الراوى أقوال عدة ٠ [8]

٢ - حديث رقم (٨٤) أبو زيد و قيل زيد، الراجح : أبو زيد وهو مولى عمرو بن حريث ، مجهول ٠ [9]

٣ - حديث رقم (٩٥) عبدالله بن جبر الراجح فيه عبدالله بن عبدالله بن جبر و قد ينسب لجده ٠ [10]

٤ - حديث رقم (١٦٦) الحكم بن سفيان أو سفيان بن الحكم ٠٠٠ الراجح الحكم بن سفيان ٠ [11]

٥ - حديث رقم (١٠٠٧) أبو رِمْثة و قيل أبو أمية و الأول هو الصحيح ٠ [12]

٦ - حديث رقم (١٠٢٩) هلال بن عياض أو عياض بن هلال أو عياض بن أبي زهير ، الصواب عياض ابن هلال [13] و هم مجاهيل ٠

---

١ - صحيح البخاري (٢٢٤٣) و انظر بذل المجهود (١٥ / ١٤٢) ٠

٢ - ص ٢٦٨ ٠

٣ - صحيح البخاري (٢٤٤٣ و ٢٢٤٥ و ٢٢٥٥) ٠

٤ - صحيح البخاري (٢٢٥٥) ٠

٥ - التاريخ الكبير (١ / ٢٣١) ٠

٦ - الثقات (٧ / ٩) ٠

٧ - الجرح و التعديل (٥ / ١٨٢) و (٨ / ١٠٦) ٠

٨ - التاريخ الكبير (٥ / ٣٨٩) و تهذيب التهذيب (٧ / ٢٧ - ٢٨) ٠

٩ - تهذيب الكمال (١٠٢/١٢) ٠

١٠- تهذيب الكمال (١٤ / ٣٥٧) ٠

١١ - تهذيب الكمال (٧ / ٩٤ - ٩٦) ٠

١٢ - انظر تقريب التهذيب (١٨٠٢) ٠

١٣ - تهذيب التهذيب (٨ / ٢٠٢) ٠

٧ - حديث رقم (١١٩٩ - ١٢٠٠) عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي عمار و قيل عبدالله بن أبي عمار و قيل ابن أبي عمار و الصواب عبدالرحمن ...[١]

٨ - حديث رقم (١٢٨٤) شعيب صاحب الطيالسة ، سماه شعبة (أبو شعيب) و هو وهم.[٢]

٩ - حديث رقم (٢٣٩٧) ابن المطوّس و أبو المطوّس و الراجح : أبو المطوس .[٣]

١٠ - حديث رقم (٢٥٣٨) عبدالرحمن وعبدالله بن كعب و الصواب : عبدالرحمن بن عبدالله ابن كعب .[٤]

١١ - حديث رقم (٢٩٠٠) راشد بن سعد عن أبي عامر الهَوْزني و قيل أبي عائذ عن المقدام ، و الأول هو الصواب و ليس في شيوخ أبي عامر أو تلاميذ المقدام من اسمه ابو عائذ و أبو عامر هو عبدالله ابن لُحي .[٥]

١٢ - حديث رقم (٣٣٠٦) عمرو بن حَنّة و قيل : حبة و قيل : حنة ، و قيل : حية ، معدود في التابعين لا يعرف .[٦]

١٣ - حديث رقم (٣٥٧٨) بلال بن مرداس و قيل : ابن أبي موسى و الأول أصح .[٧]

١٤ - حديث رقم (٥٠٧٧) أبو عياش و قيل : ابن أبي عياش و ابن أبي عائش و ابن عائش و الأول هو الصواب .[٨] و هو صحابي .

---

١ - صحيح مسلم (٦٨٦) و صحيح ابن خزيمة (٩٤٥) والإحسان (٢٧٤٠ و ٢٧٤١) و انظر تهذيب التهذيب (٥ / ٣٢٦) و قد وهم السهارنفوري فظن العلة أن الحديث روى بواسطة عبدالرحمن ابن عبدالله و بدون واسطة . انظر البذل (٦ / ٢٧٥) .

٢ - تهذيب الكمال (١٢ / ٥٣٩) تاريخ البخاري الكبير (٤ / ٢٢٣) الثقات لابن حبان (٦ / ٤٤٠).

٣ - سنن الترمذي (٣ / ١٠١) تقريب التهذيب (٨٣٧٤) .

٤ - صحيح مسلم (١٨٠٢ / ١٢٤) و سنن أبي داود (٢٥٣٨) .

٥ - تهذيب الكمال (١٥ / ٤٨٥ - ٤٨٦) .

٦ - التاريخ الكبير (٦ / ٣٢٤) و الجرح و التعديل (٦ / ٢٢٧) و الثقات (٧ / ٢١٩) و تهذيب التهذيب (٨ / ٢٥) .

٧ - التاريخ الكبير (٢ / ١٠٩) و الجرح و التعديل (٢ / ٣٩٧) و تهذيب الكمال (٤ / ٢٩٨) .

٨ - تقريب (٨٢٩١) .

المطلب السابع

علل الغرابة و التفرد[1]

مما هو مقرر عند علماء النقد أن الحديث الصحيح قد يكون غريبا أي لم يرو إلا من وجه واحد و قد يكون عزيزا أي روى من طريقين و قد يكون مشهورا روى بطرق لم تصل حد التواتر و يسمون ذلك كله حديث الآحاد و هذا يعني أن ليس كل غريب في الحديث معلولا ، فالتعليل بالغرابة و التفرد إنما يكون لمعنى خاص سببه هذا التفرد ، أو ذلك الإغراب .

و من هنا وجدنا علماء النقد يستعملون مصطلح غريب بأكثر من معنى ، و سبق أن استعرضت معاني الغرابة و التفرد عند أبي داود .

و سأذكر هنا الأحاديث التي نص أبو داود على غرابتها أو فرديتها مبينا حال كل حديث و عددها تسعة و عشرون حديثا .

أولا : ما لم يرو إلا من طريق واحد و هو صحيح :

١ - حديث رقم (٧٧٦) " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة قال : سبحانك ... " الحديث قال أبو داود : ليس بالمشهور عن عبدالسلام بن حرب ، لم يروه إلا طلق بن غنام ... اهـ أقول : الراجح فيه أنه صحيح و أن هذا التفرد لا يعلّ الحديث .[2]

٢ - حديث رقم (١١٧٣) في الاستسقاء ... قال أبو داود : حديث غريب إسناده جيد ، أقول و هو كذلك في الراجح و سبقت دراسة الحديث في الفصل السابق .[3]

٣ - حديث رقم (١٦٤٢) ... " ألا تبايعون رسول الله ... " الحديث ، قال أبو داود : حديث هشام - هذا - لم يروه إلا سعيد - ابن عبدالعزيز ، أقول : و هو صحيح .[4]

٤ - حديث رقم (٢٣٣٧) " إذا انتصف شعبان فلا تصوموا ... " قال أبو داود : ... لم يجيء به غير العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه ، أقول : وهو صحيح في الراجح و تفرد العلاء به لا يعله .[5]

ثانيا : ما لم يرو إلا من طريق واحد و هو ضعيف :

١ - حديث رقم (١١٢٠) ثابت عن أنس : " رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل من

---

١ - الغرابة قد تكون في الاسناد و قد تكون في المتن ، و انما جعلت هذا المطلب في مبحث علل الإسناد تغليبا لظاهر العلة ، لأن غرابة المتن أو بعضه انما تعود لغرابة الاسناد أساسا (انظر منهج النقد : ٣٩٦) .

٢ - المستدرك (٢٣٥/١) و الجوهر النقي (٣٤/٢) و بذل المجهود (٥١٦/٤) و سنن الترمذي ، تعليق أحمد شاكر (١٢/٢) و نصب الراية (٣٢٠/١ - ٣٢٣) .

٣ - انظر الرساله ص

٤ - صحيح مسلم (١٠٤٣) وسنن النسائي (٢٢٩/١) وسنن ابن ماجه (٢٨٦٧) و المعجم الكبير (٣٣/١٨ رقم ٦٧)

٥ - سنن الترمذي (٧٣٨) و موارد الظمآن (٨٧٦ - ٨٧٧) و السنن الكبرى (٢٠٩/٤) و تحفة الأشراف (٢٣٩/١٠) و نصب الرايه (٤٤١/٢) و نقل البيهقي عن أبي داود و عن أحمد أنه كان يقول : حديث منكر ، و هذا غير موجود في نسخ سنن أبي داود المطبوعة .

المنبر فيعرض له الرجل ٠٠٠ " ليس بمعروف عن ثابت ، مما تفرد به جرير بن حازم . (١)
أقول : و فيه علة إبدال متن بمتن و سيرد في علل " المنكر " .

ثالثا : ما كان غريبا لزيادة فيه ، انفرد بها راو من الرواة ، و هي صحيحة :

١ - حديث رقم (٦٠٤) و (٩٧٣) زيادة لفظة " اذا قرأ فأنصتوا " في حديث أبي هريرة و حديث أبي موسى الأشعري و الراجح أنها صحيحة في الحديثين و توبع عليها الرواة . (٢) ورجح أبو داود شذوذها

٢ - حديث رقم (١٨٢٩) عن جابر بن زيد عن ابن عباس مرفوعا : " السراويل لمن لم يجد الإزار ٠٠٠" تفرد بذكر السراويل ٠٠٠ أقول : لم يسلم لأبي داود أنه تفرد به . (٣)

٣ - حديث رقم (٢٢٥١) قال أبو داود : لم يتابع أحد ابن عيينة على أنه فرق بين المتلاعنين .
أقول : أي من حديث الزهري عن سعد و الحديث صحيح . (٤)

٤ - حديث رقم (٢٢٥٩) عن مالك عن نافع عن ابن عمر ، أن رجلا لا عن امرأته ٠٠٠ زاد مالك: و ألحق الولد بالمرأة ٠٠٠ و هو صحيح . (٥)

رابعا : ما كان غريبا لزيادة فيه انفرد بها راو من الرواة و هي ضعيفة :

١ - حديث رقم (٢٠٢) عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه و سلم " كان يسجد و ينام٠٠٠" زاد أبو خالد الدالاني في حديثه : " إنما الوضوء على من نام مضجعا " و لا تصح انفرد بها (٦) أبو خالد و لا يحتج بما ينفرد به و يخالف الثقات . (٧).

٢ - حديث رقم (٣٣٣) عن أبي ذر : إني اجتويت المدينة ، فأمر لي رسول الله صلى الله عليه وسلم بذود و بغنم فقال لي : " اشرب من ألبانها " زاد حماد بن سلمة " و أبوالها " قال : و أشك فيها وخالف حماد بن زيد و هي زيادة ضعيفة . (٨) من هذا الطريق (٩) و الحديث هذا في سنده رجل مجهول .

٣ - حديث رقم (٧٠٤) عن ابن عباس رفعه : " إذا صلى أحدكم الى غير سترة فانه يقطع صلاته الكلب و الحمار و الخنزير و اليهودي و المجوسي و المرأة و يجزىء عنه إذا مروا بين يديه على قذفة بحجر " ذكر الخنزير و المجوسي و قذفة بحجر غريبة ، و لا تصح . (١٠)

٤ - حديث رقم (٢٣٤١) عن عكرمة أنهم شكوا في هلال رمضان فأرادوا أن لا يصوموا ٠٠ رواه ابن المبارك و شعبة و أبو داود الحفري و عبدالرزاق عن الثوري عن سماك به ورواه حماد بن سلمة فزاد و أن "لا يقوموا" و لا تصح . (١١) و الحديث مرسل في الراجح ، كما سبق .

---

١ - العلل للترمذي (١/ ٢٧٦) تحفة الأحوذي (١ / ٣٦٩) .
٢ - انظر صحيح مسلم (٤٠٤ / ٦٣) و سنن الدارقطني (١/ ٣٢٧ - ٣٣١) مختصر المنذري (١ /٣١٣) و بذل المجهول (٤ / ٢٤١ - ٢٤٢) . ٣ - انظر بذل المجهود (٩ / ٥٧) .
٤ - السنن الكبرى (٧ / ٤٠٩) و مختصر المنذري (٣ / ١٦٣) و عون المعبود (٢ / ٢٤٢) .
٥ - مختصر المنذري (٣ / ١٧١) وعون المعبود (٢ / ٢٤٥) .
٦ - سنن الدارقطني (١/١٦٠) نصب الرايه (١/ ٤٤ - ٤٥) و التلخيص الحبير (١/ ١٢٠) و بذل المجهود (١٤٧/٢) . ٧ - انظر الميزان (٤ / ٤٣٢) .
٨ - انظر السنن الكبرى (٥١٧/١) . ٩ - وصحت من حديث أنس انظر المسند الجامع(٧٩٦٩/٢).
١٠ - انظر سنن أبي داود (٧٠٤) و شرح معاني الآثار (٤٥٨/١) و المجموع (٢٥٠/٣ - ٢٥١) .
١١ - مصنف عبدالرزاق (٧٣٤٢) وسنن النسائي (١٣٢/٤) و سنن الدارقطني (١٥٩/٢) .

خامساً : ما كان غريبا أي لم تصح روايته إلا بهذا الإسناد :

١ - حديث رقم (١٢٢٠) عن معاذ بن جبل : " ... في جمع التقديم " لم يروه إلا قتيبة وحده ، أقول : روى من طرق و كلها متكلم فيها و هذا - حديث قتيبة - صحيح .[1]

سادساً : ما روى من أوجه معروفة و روى من وجه بلفظ مستغرب :

١ - حديث رقم (١٩) عن همام عن ابن جريج عن الزهرى عن أنس : " كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء وضع خاتمه " إنما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهرى عن أنس رفعه : اتخذ خاتما من ورق .. و الوهم فيه من همام ، لم يروه إلا همام أقول توبع لكنها متابعات ضعيفة[2] و هذا : حكمه حكم الشاذ .

سابعاً : ما كان غريباً أي أن ذلك الإسناد لا يروى به إلا هذا الحديث :

١ - حديث رقم (١٣٧٩) الزهرى عن ضمرة بن عبدالله بن أنيس عن أبيه : " ... في ليلة القدر " قال أبو داود : حديث غريب ... لم يرو الزهرى عن ضمرة غير هذا الحديث . أقول : هذا معنى الغرابة في الحديث إذ قد توبع الزهرى عن ضمرة و ضمرة توبع أيضا و الحديث صحيح .[3]

ثامنا : التفرد النسبي :

فقد ذكر أبو داود عددا من الأحاديث مما تفرد به أهل بلدة و منها الصحيح و منها الضعيف وأكتفي بذكر أرقامها :

١ - الأحاديث الصحيحة : (٩١) ، (١٥٥) ، (٣٣٣ ، حديث أنس) ، (١٧٥٣) ، (١٨٢٩) ، (٢٢٥٤) ، (٢٨٨٦) .

٢ - الأحاديث الضعيفة (٨٦٩ - ٨٧٠) ، (٣٠٨٧) ، (٤٢٢٢) ، (٤٤٧٦) .

---

١ - سنن الترمذى (٢ / ٤٤٠) و التلخيص الحبير (٢ / ٤٨ - ٥٠) ، و تلخيص البدر المنير ص ٨٥ و الإحسان (١٤٥٨) .

٢ - السنن الكبرى (٩٥/١) تحفة الأشراف (١٥١٢) مختصر المنذرى (١ / ٢٦) تهذيب السنن (١ / ٢٦ و ٣١) و التلخيص الحبير (١ / ١٠٨) .

٣ - مصنف عبدالرزاق (٧٦٩٢ و ٧٦٩٤) و السنن الكبرى (٣ / ٣٠٩ - ٣١٠) .

المبحث الثاني ،

علل المتن

و فيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : علة موضوعها : زيادة في الحديث ٠

المطلب الثاني : علل تحريف الألفاظ و المعاني أو ابدال متن بمتن أو قلب ألفاظ المتن ٠

المطلب الثالث : المنكر

المطلب الرابع : الادراج ٠

المطلب الخامس: مسائل شتى ٠

المبحث الثاني

علل المتن

المطلب الأول

علة موضوعها : زيادة في الحديث

و في هذا المطلب إحدى و أربعون مقولة حول اثنين و خمسين حديثا ، كان حكمها كما يلي :

أولا: ما رجح أبو داود أنها غير محفوظة و هي كذلك :

١ - حديث رقم (١٥٩) عن المغيرة بن شعبة : "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الجوربين و النعلين " قال أبو داود : المعروف عن المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين.[١]
أقول: وهو الراجح فان الجوربين شاذة في حديث المغيرة ، و صححها بعضهم .[٢]

٢ - حديث رقم (٢٠٢) أبو خالد الدالاني عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسجد و ينام ... زاد أبو خالد : "إنما الوضوء على من نام مضجعا ... " و لا تصح[٣] و سبق ذكر هذه في علل التفرد .

٣ - حديث رقم (٢٢٨) عن عائشة: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام و هو جنب من غير أن يمس ماء " قوله من غير أن يمس ماء غير محفوظة .[٤]

٤ - حديث رقم (٢٨١) عن ابن عيينة عن الزهري عن عمرة عن عائشه أن أم حبيبة كانت تستحاض ... " فأمرها أن تدع الصلاة أيام أقرائها " ، قال أبو داود : هذا وهم من ابن عيينة ليس هذا في حديث الحفاظ . أي من هذا الطريق .[٥]

٥ - حديث رقم (٢٨٥) الأوزاعي عن ابن شهاب عن عروة و عمرة عن عائشة أن أم حبيبة ... وزاد "إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة ... " إنما هذا لفظ حديث هشام ... لم يذكرها أحد من أصحاب الزهري.[٦]

٦ - حديث رقم (٣٣٣) حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن رجل من بني عامر عن أبي ذر أمر لي النبي صلى الله عليه وسلم بذود ... فقال لي : " اشرب من ألبانها و أبوالها " و أبوالها

---

١ - انظر التمييز ص (١٥٤ و ١٥٦) و صحيح البخاري (٢٠٣) و صحيح مسلم (٧٥/٢٧٤) و السنن الكبرى (٢٨٤/١) و المجموع (٥٠٠/١) و نصب الراية (١٨٤/١ - ١٨٥) و تحفة الأشراف (٨ / ٤٩٤) .

٢ - صحيح ابن خزيمة (١٩٨) الاحسان لابن حبان (١٣٣٨) الجوهر النقي (٢٨٤/١) .

٣ - سنن الدارقطني (١٦٠/١) و التلخيص الحبير (١ / ١٢٠) .

٤ - صحيح مسلم (٧٣٩ / ١٢٩) و (٢١/٣٠٥) و (٢٢/٣٠٥) و (٢٣/٣٠٦) و كتاب التمييز (١٣٤) ، والعلل لابن أبي حاتم (٤٩/١) و سنن الترمذي (٢٠٣/١) و السنن الكبرى (٢٠٢/١) والتخليص الحبير (١٤٠/١) .

٥ - انظر صحيح مسلم (٣٣٤ / ٦٤) و بذل المجهود (٣٢٣/٢) .

٦ - السنن الكبرى (١ / ٣٢٨) .

زيادة، خالفه حماد بن زيد فلم يذكرها وهو الصواب .(1)

٧ - حديث رقم (٧٤٩ - ٧٥٠) عن شريك عن يزيد بن أبي زياد عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن البراء: "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ، ثم لا يعود " قوله ثم لا يعود زيادة شاذة .(2)

٨ - حديث رقم (٩٤٤) قوله " من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعد لها " لفظة شاذه غير محفوظة .(3)

٩ - حديث رقم (١٦١٢) عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر مرفوعا : " فرض زكاة الفطر ... من المسلمين " قوله من المسلمين غير محفوظة من طريق عبيدالله بن عمر وصحت من غير طريقه .(4)

١٠ - حديث رقم (١٦١٦) عن أبي سعيد الخدري (كنا نخرج زكاة الفطر عن كل صغير و كبير وحر أو مملوك : صاعا من طعام ...) زاد رجل " أو صاع حنطة " و ليست بمحفوظة .(5)

١١ - حديث رقم (١٦١٧) معاوية بن هشام بسنده عن أبي سعيد به زاد: "نصف صاع من بر " وليست بمحفوظة .(6)

١٢ - حديث رقم (١٦١٨) زاد سفيان أو صاعا من دقيق وهو وهم .(7)

١٣ - حديث رقم (٢٠٩٤) زاد بعضهم " فان بكت " و ليست بمحفوظة .(8)

١٤ - حديث رقم (٢١٥٩) زاد فيه " حتى يستبرئها بحيضة " و هي وهم في حديث رويفع بن ثابت الأنصاري من أبي معاوية و هي صحيحة في حديث أبي سعيد .(9)

١٥ - حديث رقم (٢٦٣٧) معمر عن الزهري عن عبدالرحمن بن كعب عن أبيه كان النبي صلى الله عليه و سلم إذا أراد غزوة ورى غيرها ، و كان يقول : " الحرب خدعة " هذا لم يجئ به إلا معمر - قوله : الحرب خدعة - بهذا الإسناد ، إنما يروى من حديث عمرو بن دينار عن جابر .(10)

---

١ - السنن الكبرى (١ / ٢١٧) و صحت هذه الزيادة من حديث أنس انظر المسند الجامع (٦٩/٢) .

٢ - مسند الحميدي رقم (٧٢٤) و جزء رفع اليدين (ص ١٤) و سنن الدارقطني (١ / ٢٩٤) و سنن البيهقي (٧٧/٢) و العلل و معرفة الرجال رقم (٧٠٨) و التلخيص الحبير (١ / ٢٢١)

٣ - العلل (٧٥/١) و السنن للدارقطني (٨٣/٢ - ٨٤) و السنن الكبرى (٢٦٢/٢) و نصب الراية(٩٠/٢)

٤ - صحيح البخاري (١٥١٢) و صحيح مسلم (١٣/٩٨٤) و سنن الدارقطني (١٣٩/٢) .

٥ - صحيح ابن خزيمة (٤ / ٩٠) و الفتح (٣٧٣/٣) .

٦ - انظر صحيح البخاري (١٥٠٨) و سنن النسائي (٥١/٥) و سنن الترمذي (٦٧٣) و مسند أحمد (٣/ ٧٣) و شرح معاني الآثار (٤١/٢) .

٧ - انظر صحيح مسلم (٩٨٥ / ٢١) و صحيح ابن خزيمة (٢٤١٣) و سنن الدارقطني (٢ / ١٤٦)، و السنن الكبرى (١٧٢/٤) .

٨ - انظر روايات الحديث دون الزيادة : صحيح البخاري (٥١٣٦) و صحيح مسلم (١٤١٩) و مسند أحمد(٢٥٦/٢) و (٤٧٥/٢) و الموارد (١٢٤٠) و السنن الكبرى (١٢٢/٧) و مصنف عبدالرزاق(١٠٢٩٧) وسنن الدارقطني (٢٣٨/٣) و سنن ابن منصور (٥٥٤) و غيرها ...

٩ - مسند أحمد (٤ / ١٠٨) المعجم الكبير (٤٤٨٢ و ٤٤٨٥ و ٤٤٨٦) و السنن الكبرى (٧ /٤٤٩).

١٠ - انظر صحيح البخاري (٣٠٢٨) و (٣٠٢٩) و (٣٠٣٠) و (٢٩٤٨ و ٢٩٤٩ و ٢٩٥٠) و صحيح مسلم (١٧٣٩ و ١٧٤٠) .

١٦ - حديث رقم (٣٥٢٩) زيادة لفظة " إذا احتجتم " ليست محفوظة .[١] و سيأتي هذا الحديث في علل " المنكر " .

ثانيا : ما رجح أبو داود أنها غير محفوظة و الراجح خلاف ذلك :

١ - حديث رقم (٦٠٤ و ٩٧٣) زيادة " إذا قرأ فانصتوا " الراجح أنها محفوظة و سبق ذكر ذلك في علل التفرد .[٢]

٢ - حديث رقم (٨٧٠) زيادة : " فكان رسول الله صلى الله عليه و سلم إذا ركع قال : سبحان ربي العظيم و بحمده ثلاثا ... " أعلها أبو داود بقوله : وهذه الزيادة يخاف أن لا تكون محفوظة - أي من هذا الطريق - أقول : أرجح صحتها .[٣]

٣ - حديث رقم (١٤٢٧) زيادة ذكر القنوت قبل الركوع ، رجح أبو داود أنها غير محفوظة من حديث أبي بن كعب و أرجح أنها محفوظة .[٤]

٤ - حديث رقم (١٧٠٣ و ١٧٠٨) زيادة لفظة " فعرّف عددها و وكاءها ... " قال أبو داود ليست محفوظة.اه والراجح أنها محفوظة .[٥]

٥ - حديث رقم (٢٠٩٩) حديث " الأيم أحق بنفسها ... و البكر يستأمرها أبوها " قال أبو داود : أبوها ليست محفوظة ، أقول : الراجح أنها محفوظة .[٦]

ثالثا : زيادات لم يصرح برأيه فيها و الراجح أنها غير محفوظة :

١ - حديث رقم (٧٣) عن أبي هريرة رفعه : " إذا ولغ الكلب في الإناء " راو بعضهم " السابعة بالتراب " و هي غير محفوظة ، و الأصح الأولى بالتراب من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة وصحت و عفروه الثامنة بالتراب .[٧]

٢ - حديث رقم (١٦٥) عن المغيرة بن شعبة قال : " وضأت النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فمسح أعلى الخفين و أسفلهما " فقوله أسفلهما ليست محفوظة .[٨]

٣ - حديث رقم (٣٢٠) عن عمار بن ياسر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرّس بأولات الجيش ومعه عائشة ... حديث التيمم ... وزاد فيه : فمسحوا إلى المناكب و الآباط .. " وليست بمحفوظة .[٩]

---

١ - انظر السنن الكبرى (٧ / ٤٨٠) و عقود الجواهر المنيفة (١ / ٢٨٥) .

٢ - انظر صحيح مسلم (٣٠٤/١) .

٣ - انظر السنن الكبرى (٨٦/٢) والتلخيص الحبير (٢٤٢/١ و ٢٤٣) ونصب الراية (٣٧٦/١).

٤ - انظر سنن الدارقطني(٣١/٢) والسنن الكبرى(٣٩/٣) وسنن ابن ماجه(١١٨٢) وعمل اليوم والليلة (٧٣٤) وسنن النسائي(٢٣٥/٣) والجوهر النقي (٤٠/٣) وفتح القدير للكمال (٤٢٨/١) ونصب الراية (١٢٤/٢) .

٥ - انظر صحيح مسلم (١٠/١٧٢٣) و(٦/١٧٢٣) و فتح الباري (٢ / ٧٨) ، و الدراية (٢ / ١٤١) و نصب الراية (٣ / ٤٦٨) .

٦ - صحيح مسلم (٦٨/١٤٢١) وانظر المختصر (٤٢/٣) ونصب الراية(١٨٢/٣ و ١٩٣ و ١٩٥) .

٧ - صحيح مسلم (٩١/٢٧٩ - ٩٢ و ٩٣/٢٨٠) و صحيح ابن خزيمة (٩٨) و سنن الدارقطني (٦٤/١-٦٥) والسنن الكبرى (٢٤٠/١ - ٢٤٢) و صحيح أبي داود رقم (٧٣) .

٨ - تلخيص الحبير (١ / ١٥٩) سنن الترمذي (١٦٣/١) علل الترمذي الكبير (١ / ١٨٠) .

٩ - سنن الترمذي (١ / ٢٧٠) و السنن الكبرى (١ / ٥١١) و سنن أبي داود (٣٢٠) .

٤ - حديث رقم (٤٣٦) الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رفعه : " تحولوا عن مكانكم الذي أصابتكم فيه الغفلة " زاد بعضهم : فأذن و أقام . و الأذان في حديث الزهري غير محفوظ .[١] وثبت في حديث غيره .[٢]

٥ - حديث رقم (٧١٠) عن عائشة : " كنت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم و بين القبلة" زاد بعضهم : " و أنا حائض " و ليست محفوظة في هذا الحديث .[٣] وصحت في حديث آخر .[٤]

٦ - حديث رقم (٧٣٣ - ٧٣٤ - ٩٦٦) أبو حميد الساعدي في صفة الصلاة ... فذكر التورك بين السجدتين ، و هو غير محفوظ .[٥]

٧ - حديث رقم (١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١) عن أبي هريرة : " صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي : الظهر و العصر ... حديث ذو اليدين ... وفيه : فصلى الركعتين الباقيتين ثم سلم ثم كبر و سجد ثم رفع و كبر ، ثم كبر و سجد ... ثم رفع و كبر ... زاد هشام بن حسان تكبر ثم كبر و سجد مكررة و هي وهم .[٦]

٨ - حديث رقم (٢٣٤١) عن عكرمة أنهم شكوا في هلال رمضان فأرادوا أن لا يصوموا ... زاد حماد بن سلمة و أن لا يقوموا و لا تصح .[٧] و سبق في علل التفرد .

٩ - حديث رقم (٣٢٩٦ - ٣٢٩٧ - ٣٢٩٨) عن عكرمة عن ابن عباس أن أخت عقبة بن عامر نذرت أن تمشي إلى البيت فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم " أن تركب و تهدي هديا " قوله : و تهدي هديًا غير محفوظة زادها همام بن يحيى عن قتادة و خالفه سعيد بن أبي عروبة و هشام الدستوائي و هما أوثق و تابع خالد الحذاء قتادة من غير زيادة[٨] و خرج البخاري و مسلم روايات عدة ليس فيها الهدي .[٩]

١٠ - حديث رقم (٤٥٧٩) عن أبي هريرة : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل ... " قوله : أو فرس أو بغل غير محفوظ .[١٠]

رابعا : ما سكت عن بيان رأيه فيها و الراجح أنها محفوظة :

١ - حديث رقم (٣٣٤ - ٣٣٥) عن عمرو بن العاص قال : احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات

---

١ - موطأ مالك (١/١٣ - ١٤) و مسلم (٦٨٠) و مسند أبو عوانة (٢/٢٥٣ - ٢٥٤) و مصنف عبدالرزاق (١ / ٥٨٧) و سيرة ابن هشام (٣ / ٣٥٥) و السنن الكبرى (٢/٢١٧ - ٢١٨) .

٢ - صحيح البخاري (٥٩٥) و صحيح مسلم (٦٨١) .

٣ - صحيح البخاري (٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٥١٥) و مسلم (٥١٢/٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧٢)، و صحح ابن خزيمة (٨٢٢) و صحح ابن حبان (٢٣٩٠) .

٤ - صحيح البخاري (٥١٤) .

٥ - فتح الباري (٢ / ٣٠٨ - ٣٠٥) و بذل المجهود (٤ / ٤٥٤ - ٤٥٥) .

٦ - صحيح مسلم (٥٧٣/ ٩٧ - ١٠٢) و البخاري (١٢٢٧ - ١٢٢٨) و الفتح (٣/٩٧ - ٩٨) .

٧ - مصنف عبدالرزاق (٧٣٤٢) و سنن النسائي (٤ / ١٣٢) و سنن الدارقطني (٢/١٥٩).

٨ - انظر شرح علل الترمذي (٢/٦٩٤ - ٦٩٥) و السنن الكبرى (١٠/٨٠) و الفتح (١١ / ٥٨٩) .

٩ - صحيح البخاري (١٨٦٦) ، (٦٧٠٠ - ٦٧٠٤) و صحيح مسلم (١٦٤٢) و (١٦٤٤) و انظر بداية المجتهد (١ / ٤٢٥) .

١٠ - صحيح البخاري (٦٩٠٩ - ٦٩١٠) صحيح مسلم (١٦٨١) سنن الترمذي (١٤١٠ ، ١٤١١) سنن ابن ماجة (٢٦٣٩ - ٢٦٤١) سنن النسائي (٨ / ٤٨ - ٥٠) .

السلاسل ... فتيممت ... لم يذكر بعض الرواة التيمم و هو محفوظ .[١]

٢ - حديث رقم (٣٩٤) أبو مسعود الأنصاري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " نزل جبريل فأخبرني بوقت الصلاة ... و زاد بعضهم تفسير الوقت و هو محفوظ .[٢]

٣ - حديث رقم (٥٣٩) عن أبي قتادة الأنصاري مرفوعا : " إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني " زاد بعضهم : " وعليكم السكينة " و هي محفوظة .[٣]

٤ - حديث رقم (٥٤٠) نحو السابق و فيه زيادة :"حتى تروني قد خرجت" و هي محفوظة .[٤]

٥ - حديث رقم (٧٢٣) وائل بن حجر : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان إذا كبر رفع يديه .. الحديث و زاد: و إذا رفع رأسه من السجود أيضا رفع يديه ، محفوظة من حديث وائل[٥] لكن أغلب الروايات الأخرى لا تذكرها .[٦]

٦ - حديث رقم (١٢١٤) عن ابن عباس قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ثمانياً ... زاد بعضهم من غير مطر و هي محفوظة .[٧]

٧ - حديث رقم (٣٩٣٧) عن أبي هريرة ، رفعه : " من أعتق شقيصا[٨] في مملوكة فعليه أن يعتقه ... و ذكر الاستسعاء و لم يذكره بعض الرواة و هو محفوظ .[٩]

٨ - حديث رقم (٣٩٦٧) كعب بن مرة مرفوعا : " أيما رجل مسلم أعتق رجلا مسلما ... الحديث و زاد بعضهم : و أيما رجل أعتق امرأتين ... " و هي زيادة محفوظة .[١٠]

٩ - حديث رقم (٤١٢٠ - ٤١٢٢) الزهري عن عبيدالله بن عبدالله عن ابن عباس مرفوعا : " ألا دبغتم إهابها و استعنتم به " و في رواية عن الزهري به :" ألا انتفعتم بها " و لم يذكر الدباغ و الراجح صحتها عن الزهري[١١] و رأى آخرون أنها في حديث الزهري غير محفوظ .[١٢]

١٠ - حديث رقم (٤٣٥٥ - ٤٣٥٧) عن أبي موسى قال : قدم علي معاذ و أنا باليمن ، و رجل كان يهودياً فأسلم فارتد ... فقتل ... و ذكر الاستتابة و هي محفوظة .[١٣]

---

١ - السنن الكبرى (١/٢٢٥ - ٢٢٦) و الفتح (١/٤٥٤) و الارواء (١/١٨١) .

٢ - فتح الباري (٢/٥ - ٦) . ٣ - صحيح البخاري (٦٣٨) وانظر الفتح (٢/١٢٠).

٤ - فتح الباري(٤/١١٩ - ١٢٠) وصحيح مسلم(٦٠٤) .

٥ - زادها عبدالوارث بن سعيد و هو أوثق من همام بن يحيى الذي لم يذكرها ، انظر تقريب التهذيب: (٤٢٥١) و(٧٣١٩) . ٦- انظر صحيح مسلم (٣٩٠ - ٣٩١) وفتح الباري (٢/٢١٨ - ٢٢١) .

٧ - صحيح مسلم (٧٠٥ / ٢٤) . ٨ - الشقيص : الجزء .

٩ - انظر صحيح البخاري (٢٥٠٤) و(٢٥٢٧) و مسلم (١٥٠٣) وعلل الترمذي الكبير (١/٥٤٧) و فتح الباري (٥/١٥٦ - ١٥٩) و شرح النووي (١٠/١٣٥) و تهذيب السنن (٥/٣٩٨) و شرح علل الترمذي (٢/٦٣٤) و عون المعبود(٤/٣٧ - ٤٠) وانظر من زادها في سنن الدارقطني (٤ / ١٢٥) والسنن الكبرى (١٠/٢٨١) .

١٠ - سنن النسائي (٦/٢٧) و السنن الكبرى (١٠/٢٧٢) و سنن ابن ماجه (٢٥٢٢) و المشكل (١/٣١٣) و تحفة الأشراف (٨ / ٣٢٥) .

١١ - صحيح مسلم (٣٦٣/١٠٠) و سنن الدارقطني (١/٤١ و ٤٢ و ٤٣) و السنن الكبرى (١ / ١٥ - ١٦) و سنن النسائي (٧ / ١٧٥) و نصب الراية (١ / ١١٥ - ١١٧) .

١٢ - فتح الباري (٤ / ٤١٣) و (٩ / ٦٥٨) و انظر سنن أبي داود (٤١٢٢) .

١٣ - فتح الباري (١٢/٢٧٥) و ارواء الغليل (٨ / ١٢٥) .

المطلب الثاني

علل تحريف الألفاظ و المعاني
أو إبدال متن بمتن أو قلب ألفاظ المتن

و قد وجدت أبا داود قد أعل بذلك خمسة و عشرين موضعا تتضمنت الكلام عن اثنين و ثلاثين حديثا .

أولا : الأحاديث التي بين أبو داود الصواب فيها ، و هي كما قال :

١ - حديث رقم (٢٩٢) عن عائشة ، أن أم حبيبة بنت جحش استحيضت في عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم فأمرها بالغسل لكل صلاة ... رواه بعضهم فقال : " توضئ لكل صلاة " و الصواب اللفظ الأول في هذا الحديث و صح في غيره [1].

٢ - حديث رقم (١٠٥٣ - ١٠٥٤) سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من ترك الجمعة من غير عذر فليتصدق بدينار ..." رواه أيوب أبو العلاء ، فقال :"فليتصدق بدرهم أو نصف درهم أو صاع حنطة أو نصف صاع " . و الأول أصح و هو رواية همام بن يحيى و خالد بن قيس [2].

٣ - حديث رقم (١١٢٠) عن أنس رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل من المنبر فيعوض له الرجل في الحاجة ... رواه جرير بن حازم عن ثابت ، و ليس معروفا عن ثابت . والحديث : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلاة يتكلم مع الرجل حتى ينعس بعض القوم ... فأبدل جرير متنا بمتن [3].

٤ - حديث رقم (١٧٠١) أبي بن كعب ، قال :"وجدت صرة فيها مائة دينار فأتيت النبي صلى الله عليه و سلم فقال عرِّفها حولاً ... " شك بعض الرواة فقال عرفها ثلاثاً و ساق أبو داود شواهد تؤيد اللفظ الأول وهو الراجح [4].

٥ - حديث رقم (٢١٨٥) أبو الزبير عن ابن عمر أنه طلق امرأته و هي حائض على عهد رسول الله ... فردها و لم يرها شيئا .... رواه الجماعة بلفظ : " أمره فليراجعها " وهو الصواب [5].

٦ - حديث رقم (٢١٩٦) " أن أبو ركانة طلق زوجته ثلاثا ... " و رواه أولاده بلفظ : " طلق زوجته البتة " قال أبو داود و هو أصح لأن ولد الرجل و أهله أعلم به [6].

---

١ - سنن أبي داود (٢٩٢) و سنن البيهقي (٣٥٠/١) و الفتح (٤٢٧/١) .

٢ - التاريخ الكبير (١٧٦/٤ - ١٧٧) مسائل الامام أحمد (ص ٢٩٥) صحيح ابن خزيمة (١٨٦١) والاحسان (٢٧٨٨ ، ٢٧٨٩) و سنن البيهقي (٢٤٨/٣) .

٣ - سنن الترمذي (٣٩٤/٢) علل الترمذي الكبير (٢٧٦/١) تحفة الأحوذي (٣٦٩/١) و العلل و معرفة الرجال لأحمد (١٦٢٥) .

٤ - سنن أبي داود (١٧٠٦ - ١٧٠٧ و ١٧٠٨) و النكت الظراف مع تحفة الأشراف (٢٤٣/٣) و شرح معاني الآثار (١٣٧/٤) و السنن الكبرى (٦ / ١٨٧) ، وصحيح مسلم (١٧٢٢ / ٧) و فتح الباري (٧٩/٥) .

٥ - سنن أبي داود (٢١٨٥) وفتح الباري (٣٥١/٩ - ٣٥٤) و صحيح مسلم (١٤٧١/١ - ١٤) و نصب الراية (٢٢١/٣) و مختصر المنذري (٩٧/٣) و اختلاف الحديث للشافعي (ص ٢٦١) .

٦ - سنن أبي داود (٢١٩٦) معالم السنن و مختصر المنذري (١٢٠/٣ - ١٢٣) والسنن الكبرى (٣٣٩/٧)، والتلخيص ، (٣ / ٢١٣) و فتح الباري (٩ / ٣٦٣) .

٧ - حديث رقم (٢٧٣٣) و (٢٧٣٦) أبو معاوية ثنا عبيدالله عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لرجل و لفرسه ثلاثة أسهم : سهما له ، و سهمين لفرسه و رواه عبدالرحمن ابن يزيد الأنصاري عن عمه مُجَمِّع بن جارية فقال : أعطى للفارس سهمين و الراجل سهما و الأول أصح. (١)

٨ - حديث رقم (٢٨٩١ - ٢٨٩٢) عن جابر بن عبدالله ...": جاءت امرأة بابنتين لها ، فقالت يا رسول الله ، هاتان بنتا ثابت بن قيس قتل معك ... " الصواب : بنتا سعد بن الربيع و ثابت قتل يوم اليمامة . (٢)

٩ - حديث رقم (٣١٧٣) زهير عن سهيل بن أبي صالح عن ابن أبي سعيد الخدري عن أبيه مرفوعا : " إذا اتبعتم الجنازة فلا تجلسوا حتى توضع " رواه الثوري عن سهيل ، فقال حتى توضع في الأرض و رواه أبو معاوية فقال : حتى توضع في اللحد ، و رواية الثوري أصح . (٣)

١٠ - حديث رقم (٣٢٧٤) عن عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعا : " لا نذر و لا يمين فيما لا يملك ابن آدم ... و من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليدعها ... فإن تركها كفارتها " الراجح : " و ليكفر عن يمينه " (٤)

١١ - حديث رقم (٤٢٩٥ - ٤٢٩٦) عن معاذ بن جبل مرفوعا : " الملحمة الكبرى و فتح القسطنطينية و خروج الدجال في سبعة أشهر " و عن عبدالله بن بسر مرفوعا : " بين الملحمة و فتح المدينة ست سنين و يخرج المسيح الدجال في السابعه " . قال أبو داود : هذا أصح ، قلت : و كلاهما ضعيف . (٥)

١٢ - حديث رقم (٤٤٧٣) الثوري و إسرائيل و أبو الأحوص و غيرهم عن عبدالأعلى عن أبي جميلة عن علي مرفوعا : " ... دعها حتى ينقطع دمها ثم أقم عليها الحد ... " رواه شعبة عن عبدالأعلى به فقال : " لا تضربها حتى تضع " قال أبو داود : و الأول أصح ، قلت : و هو الصواب . (٦)

١٣ - حديث رقم (٤٥٢٠) عن رافع بن خديج في قصة قتل عبدالله بن سهل قِبَلَ خيبر ... فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يقسم خمسون منكم على رجل منهم ... قال : فتبرئكم يهود بأيمان خمسين منهم.. " رواه ابن عيينة فقدم أيمان اليهود وهو وهم ، لذا علق البخاري روايته و لم يذكر لفظه وأسند مسلم روايته و لم يذكر لفظه . (٧)

---

١ - صحيح البخاري (٢٨٦٣) و (٤٢٢٨) و صحيح مسلم (١٧٦٢) و السنن الكبرى (٦ / ٣٢٥ - ٣٢٦) و سنن الترمذي (٤ / ١٢٤) و سنن الدارقطني (٤ / ١٠٢) .

٢ - سنن الدارقطني و التعليق المغني (٤ / ٧٧ - ٧٨) و السنن الكبرى (٦ / ٢٢٩) و فتح الباري (٢٤٤/٨).

٣ - إذ أن معاويه يضطرب في غير حديث الأعمش،انظر العلل و معرفة الرجال لأحمد (٧٢٦ و ٢٦٦٤) وانظر صحيح البخاري(١٣٠٧) و(١٣٠٨) و(١٣١٠) وصحيح مسلم (٧٣/٩٥٨ و ٧٤) و (٧٧/٩٥٩) .

٤ - سنن النسائي (١٠/٧) وانظر معالم السنن (٤٩/٤) و نصب الراية(٢٩٦/٣- ٢٩٩) و ارواء الغليل (١٦٥/٧ - ١٦٩) .

٥ - في الأول : أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف والوليد ابن سفيان الغساني مجهول ويزيد بن قتيب السكوني لم يوثقه غير ابن حبان ، و في الثاني: عبد الله ابن أبي بلال لم يوثقه غير ابن حبان ، الثقات (٤٩/٥) فهو أحسن حالا من الحديث الأول ، فتح الباري(٢٧٨/٦).

٦ - انظر السنن الكبرى (٢٤٥/٨) و مسند الطيالسي (١٤٦) و سنن الدارقطني(١٥٨/٣) و مسند أحمد (٩٥/١ و ١٤٥ و ١٣٥) و تحفة الأشراف (٧ / ٤٤٨) .

٧ - صحيح البخاري (٢٧٠٢) و(٣١٧٣) و (٦١٤٣) و(٦٨٩٨) و (٧١٩٢) و صحيح مسلم :(١/١٦٦٩ - ٦) ، =

١٤ - حديث رقم (٤٥٧٨) عن بريدة بن الحصيب: "أن امرأة حذفت امرأة فاسقطت ... فجعل في ولدها خمسمائة شاة ... " قال أبو داود : و الصواب : مائة شاة .[1]

ثانيا : الأحاديث التي سكت أبو داود عن بيان الراجح فيها :

١ - حديث رقم (٩٥) " كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بإناء يسع رطلين و يغتسل بالصاع " رواه شعبة فقال : يتوضأ بمكوك و هو الراجح .[2]

٢ - حديث رقم (٣٠١) عن سعيد بن المسيب سئل كيف تغتسل المستحاضة ؟ فقال : من ظهر إلى ظهر ... قال مالك : إني لأظنه من طهر إلى طهر ...[3]

٣ - حديث رقم (٤٩٩) حديث عبدالله بن زيد في الاذان ... و فيه تثنية الاذان و إفراد الإقامة و رواه بعضهم فثنى الإقامة و الأول أرجح .[4]

٤ - حديث رقم (٥٧٢) أبو هريرة مرفوعا : "إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون ... وما فاتكم فأتموا " رواه بعضهم فقال : فاقضوا ، و الأول هو الصواب .[5]

٥ - حديث رقم (١٦٤٨) " اليد العليا المنفقة ... " و رواه بعضهم بلفظ : " اليد العليا المتعففة " و الأول هو الصواب .[6]

٦ - حديث رقم (٢١٩٧) عن مجاهد قال : جاء رجل إلى ابن عباس فقال : إنه طلق امرأته ثلاثا ، قال فسكت حتى ظننت أنه رادّها إليه ثم قال : ينطلق أحدكم فيركب الحموقة ثم يقول : يا ابن عباس ... ثم قال : عصيت ربك و بانت منك امرأتك ، و رواه نحوه سعيد بن جبير و عمرو بن دينار و عطاء ومالك بن الحارث وخالف حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس فقال : هي واحدة . والأول أصح.[7]

٧ - حديث رقم (٢٢١٤) (٢٢١٥) خويلة بنت مالك بن ثعلبة قالت : ظاهر مني زوجي أوس ابن الصامت ... الحديث ... قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : " فليطعم ستين مسكينا " ... فأتي ساعتئذ بعَرَق من تمر ... قال : و العَرَق : ستون صاعاً ، و في رواية ثلاثين صاعاً و هو أصح إلا أن كلاهما ضعيف .[8]

---

١ - سنن أبي داود (٤٥٧٨) و سنن النسائي (٨ / ٤٧) . هذا التخريج ناقص ، فلو بينت قول ابن ... والسنن الكبرى (١١٩/٨) ومختصر المنذري (٣١٦/٦ - ٣١٧) ونصب الراية (٤ / ٣٩٠) .

٢ - صحيح مسلم (٣٢٥) و عون المعبود (١ / ٣٥) و المكوك يعادل المد والمد يعادل $1\frac{1}{3}$ رطلاً و الرطل = ٤٠٨ غم (الفقه الاسلامي (٧٥/١) .

٣ - انظر سنن الدارمي (٨١٣ - ٨٢١) و مصنف عبدالرزاق (١١٦٨ - ١١٧٠) و معالم السنن (١٩٣/١).

٤ - سنن الترمذي (٣٥٨/١ - ٣٦١) والسنن الكبرى(٣٩٠/١ - ٣٩١) وفتح الباري (٧٨/٢) والتلخيص(١٩٧/١).

٥ - صحيح البخاري (٦٣٦ و ٩٠٨) و صحيح مسلم (٦٠٢ و ٦٠٣) و الاحسان (٢١٤٥) و (٢١٤٦) ومسند الحميدي (٩٣٥ . و مسند أبو عوانة (٢ / ٨٣) و السنن الكبرى (٢٩٧/٢) ...

٦ - صحيح البخاري (١٤٢٩) و صحيح مسلم (١٣٠٣) و موطأ مالك (٩٩٨/٢) والسنن الكبرى (١٩٦/٤) وتهذيب السنن (٢٤٣/٢) و فتح الباري (٢٩٧/٣ - ٢٩٨) و المنتقى للباجي (٧ / ٣٢٢) .

٧ - سنن أبي داود (٢١٩٧) و سنن الدارقطني (١٢/٤ - ١٣) و سنن البيهقي (٣٣٧/٧ - ٣٣٩) و شرح معاني الآثار (٣ / ٥٧ - ٥٨) و زاد المعاد (٥ / ٢٤٩ - ٢٥١) و فتح الباري (٩ / ٣٦٣ - ٣٦٥)، و الاشفاق على أحكام الطلاق ص (٤٩) .

٨ - فتح الباري (٤ / ١٦٩) .

٨ - حديث رقم (٢٤٦٤) عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ٠٠٠ الحديث و فيه ٠٠ ثم أخر الاعتكاف إلى العشر الأول من شوال ، و روى بلفظ اعتكف عشرين من شوال ، و الأول أصح ٠ (١)

٩ - حديث رقم (٣٥٥٣ - ٣٥٥٤) عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : " أيما رجل أعمر عُمرى له و لعقبه ، فإنها للذى يعطاها ٠٠٠ رواه بعضهم عن الزهرى بلفظ " أيما رجل أعمر عمري فهي له و لعقبه ٠٠٠ " و الأول عن الزهرى أصح ٠ (٢) ، و اللفظ الثاني صح من غير طريق الزهرى ٠ (٣)

١٠ - حديث رقم (٤٣٢٣) عن أبي الدرداء مرفوعا : " من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من فتنة الدجال " و رواه بعضهم : " من خواتيم سورة الكهف " و الأول أصح ٠ (٤)

١١ - حديث رقم (٤٩٦٥ - ٤٩٦٦) عن أبي هريرة مرفوعا : " تسموا باسمي و لا تكنوا بكنيتي" رواه بعضهم بلفظ : من تسمي باسمي فلا يتكنى بكنيتي ، و من تكنى بكنيتي فلا يتسمى باسمي " و الأول هو الصحيح ، و الثاني ضعيف ٠ (٥)

---

١ - صحيح البخارى (٢٠٣٣) (٢٠٣٤) صحيح مسلم (٦/١١٧٣) فتح البارى (٢٧٦/٤ - ٢٧٧) ٠

٢ - صحيح مسلم (١٦٢٥ / ٢٠ - ٢٤) و موطأ مالك (٢ / ٧٥٦ / ٤٣) و مسند الشافعي (٢ / ١٦٨) والمنتقى (٩٨٧) و شرح معاني الآثار (٤/ ٩٣ - ٩٤) و سنن النسائي (٦ / ٢٧٤ - ٢٧٦) ، والسنن الكبرى (٦ / ١٧٢ - ١٧٣) و شرح السنة (٨ / ٢٩١ - ٢٩٣) و مصنف عبدالرزاق ، (١٦٨٩٧) ٠

٣ - انظر صحيح البخارى (٢٦٢٥) و سنن أبي داود (٢٥٥٧) ٠

٤ - صحيح مسلم (٨٠٩) و أحمد (٦ / ٤٤٩) و عمل اليوم و الليلة (٩٤٨ - ٩٥١) و المستدرك (٢/ ٣٦٨) و السنن الكبرى (٣ / ٢٤٩) و صحيح أبي داود (٤٣٢٣) ٠

٥ - فتح البارى (٥٧١/١٠ - ٥٧٤) و صحيح مسلم (٢١٣١ / ١) و (٢١٣٣) ٠

المطلب الثالث

المنكر (١)

قد سبق بيان المنكر و وجوه إطلاقه عند المحدثين كما بينت مضمونه عند أبي داود ، و أقول هنا :

المنكر في عرف المحدثين المتأخرين : ما خالف فيه الضعيف الثقة ، سواء كانت المخالفة في الإسناد : كوصل مرسل ، أو رفع موقوف ، أو وصل منقطع ٠٠٠ أو كانت في المتن : كزيادة لفظة ، أو تحريف معنى ، أو قلب متن ٠٠٠

وهو في عرف المتقدمين أوسع من ذلك ، إذ لا يشترط فيه مخالفة الضعيف للثقة ، و قد يكون لتفرد من لا يحتمل تفرده ، أو مما تضمن معنى غير مستقيم ٠٠٠

إذن فالمنكر معنى عام يندرج تحته عدد من موضوعات العلل ، و هو بحاجة إلى تفسير و بيان ، ولما كان الأمر كذلك ، فليس من موضوعنا بيان كل حديث أعله أبو داود ، و هو يندرج تحت معنى من معاني المنكر ، إذ سبق بيان كل علة في موضوعها الخاص ٠

و إنما موضوعنا دراسة تلك الأحاديث التي قال فيها أبو داود : إنها منكرة ، و بيان حالها ٠

و قد بلغ عدد الأحاديث التي أعلها أبو داود بالنكارة تسعة عشر حديثا ، و سأوردها مرتبة حسب ورودها في سنن أبي داود ، و هي :

١ - حديث رقم (١٩) عن همام عن ابن جريج عن الزهري عن أنس : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء وضع خاتمه " هذا حديث منكر ، و إنما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم " اتخذ خاتما من ورق " أقول : و هو الصواب ، فالعلة إبدال متن بمتن ، كما أوردته تحت " علة موضوعها : ما روى بأوجه معروفة و روى بوجه مستغرب " و هذه الرواية شاذة خالف فيها همام - و هو ثقة - رواية الثقات ٠ (٢)

٢ - حديث رقم (١٣٢) ليث بن أبي سليم عن طلحة بن مُصَرِّف بن عمرو بن كعب عن أبيه عن جده قال :"رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح رأسه مرة واحدة حتى بلغ القذال ٠٠٠ " كان يحيى و ابن عيينة ينكره و قال ابن عيينة : ايش هذا طلحة عن أبيه عن جده ، أقول : مُصَرِّف والد طلحة مجهول ولهذا أنكروه ، فهو تفرد الضعيف بما لا يحتمل تفرده ، و لا يعرف إلا من طريقه ٠ (٣)

٣ - حديث رقم (٢٠٢) أبو خالد الدالاني عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد و ينام ٠٠٠ زاد فيه مرفوعا : " إنما الوضوء على من نام مضجعاً " قال أبو داود : قوله :"الوضوء على من نام مضطجعا " هو حديث منكر ، لم يروه إلا أبو خالد ، أقول : العلة : تفرد من فيه ضعف مخالفاً الثقات ٠ (٤) و سبقت الإشارة إليه في علل التفرد ٠

---

١ - وانما جعلته في علل المتن لأني رأيت أن ما أعله أبو داود بالنكارة يعود للمتن أو للمتن والإسناد ٠٠٠ معا ، فغلبت فيه جانب المتن وإلا فهو من المشترك بين علل المتن والإسناد ٠

٢ - السنن الكبرى (٩٥/١) تحفة الأشراف (١٥١٢) مختصر المنذري (٢٦/١) و تهذيب السنن (٢٦/١ و ٣١) و التلخيص (١ / ١٠٨) و قد توبع همام لكن متابعاته ضعيفة كلها ٠

٣ - السنن الكبرى (٦٠/١) و بذل المجهود (٣٢٤/١) و تهذيب السنن (١٠٠/١) و الحديث روى بلفظ آخر صحيح ، انظر البخاري (١٥٨) و سنن الترمذي (٣٢) ٠

٤ - سنن الدارقطني (١٦٠/١) و السنن الكبرى (١٢١/١)، نصب الراية(٤٤/١ - ٤٥) و التخليص الحبير =

٤ - حديث رقم (٢٤٨) الحارث بن وجيه عن مالك بن دينار عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعا " إن تحت كل شعرة جنابة ٠٠٠ " قال أبو داود : الحارث بن وجيه حديثه منكر ٠٠٠ أقول : راو ضعيف تفرد بما يخالف الثقات ٠ [(١)]

٥ - حديث رقم (٣٣٠) محمد بن ثابت العبدي أخبرنا نافع، انطلقت مع ابن عمر في حاجة إلى ابن عباس ٠٠٠ وذكر حديث التيمم و فيه أنه ضرب ضربتين ، ولا يثبت ذلك مرفوعاً ٠ فالعلة : تفرد محمد ابن ثابت وهو ضعيف مخالفا الثقات ٠ [(٢)]

٦ - حديث رقم (٧٠٤) معاذ ثنا هشام عن يحيى عن عكرمة عن ابن عباس ، مرفوعا : " إذا صلى أحدكم إلى غير سترة فإنه يقطع صلاته ٠٠٠ و ذكر الخنزير و المجوسي ٠٠٠ و أنكر أبو داود هذه الزيادة ؛ أقول : تفرد بها ثقة ، مخالفا روايات الثقات فلها حكم الشذوذ ، و سبقت الإشارة إلى ذلك في علل التفرد[(٣)] ٠

٧ - حديث رقم (٧٨٥) حميد الأعرج عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة في حديث الإفك وزاد فيه حميد: " أعوذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم ٠٠٠ " قال أبو داود : هذا حديث منكر ، رواه جماعة عن الزهري لم يذكروا هذا الكلام ٠٠٠ [(٤)]

٨ - حديث رقم (١١٢٠) جرير بن حازم عن ثابت عن أنس ، رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل من المنبر " ٠٠ قال أبو داود : ليس بمعروف عن ثابت مما تفرد به جرير بن حازم ٠ أقول: سبقت الإشارة إليه في علل التفرد و فيه هنا علة إبدال متن بمتن برواية ثقة يخطئ[(٥)] ٠

٩ - حديث رقم (١٢٢٠) عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك ٠٠٠ و ذكر جمع التقديم ، قال أبو داود : لم يروه إلا قتيبة وحده ٠ أقول : سبق ذكره في علل التفرد و أنه صحيح بهذا الاسناد و له متابعات لكنها ضعيفة ، و أوردته هنا لأن ابن حجر قال[(٦)] : قال أبو داود : هذا حديث منكر ، و لم أجد أين قال أبو داود هذا ٠

١٠ - حديث رقم (١٧٩١) عن ابن عباس مرفوعا : " إذا أهل الرجل بالحج ٠٠٠ " قال أبو داود : هذا منكر ، إنما هو قول ابن عباس ٠ [(٧)] والنكارة هنا : تفرد الضعيف و مخالفته في رفع الموقوف ٠ [(٨)]

١١ - حديث رقم (٢٣٧٧) عبدالرحمن بن النعمان بن معبد بن هوذة عن أبيه عن جده مرفوعا :

= (١٢٠/١) وبذل المجهود (١٤٧/٢) و انظر ترجمة أبو خالد في الميزان (٤٣٢/٤)٠

١ - سنن الترمذى (١٧٨/١) و العلل في الحديث (٢٩/١) وتاريخ ابن معين برواية الدروى (٩٥/٢) والسنن الكبرى (١٧٩/١) و معالم السنن (٨٠/١) و التلخيص الحبير (١ / ١٥٠) وانظر : الضعفاء الكبير (١ / ٢١٦) و الكامل (٢ / ٦١٢) ٠

٢ - التاريخ الكبير (٥٠/١ - ٥١) وتاريخ ابن معين برواية الدورى (٥٠٧/٢) و كتاب المجروحين (٢/ ٢٥١) والكامل (٢١٤٧/٦) و معالم السنن مع مختصر المنذرى (٢٠٤/١ - ٢٠٥) ٠

٣ - انظر سنن أبي داود (٧٠٤) و شرح معاني الآثار (٤٥٨/١) والمجموع (٢٥٠/٣ - ٢٥١) و انظر مصنف عبدالرزاق (٢٣٥٢ و ٢٣٥٣) ٠

٤ - انظر صحيح البخارى (٢٦٣٧) و(٢٦٦١) و(٤١٤١) و(٤٧٥٠) وصحيح مسلم (٢٤٤٢) وسنن الترمذى (٣١٨٠) ولم يذكروا الزيادة فيه ،وانظر سنن البيهقي (٤٣/٢) وتهذيب ابن القيم (٣٧٩/١) ٠

٥ - العلل للترمذى (٢٧٦/١) و تحفة الأحوذى (٣٦٩/١) وانظر العلل و معرفة الرجال(١٦٢٥) ومسائل أحمد لأبي داودص ٢٨٨ ٠ ٦ - التلخيص الحبير (٤٩/٢) ٠

٧ - و قد جاءت هذه المقولة في النسخ المطبوعة عقب حديث رقم (١٧٩٠) و هو خطأ ٠

٨ - تهذيب السنن (٢ / ٣١٥) و بذل المجهود (٨ / ٤٠٦) ٠

" أمر بالإثمد .. و قال : ليتقه الصائم " قال أبو داود : قال يحيى بن معين : هو حديث منكر ، أقول : تفرد به ضعيف مجهول مخالفا ما روى موقوفا بسند صحيح .[١]

١٢ - حديث رقم (٣٠٤٠) عن علي :"لئن بقيت لنصارى بني تغلب لأقتلن المقاتلة و لأسبين الذرية ... " قال أبو داود : حديث منكر كان ينكره أحمد إنكاراً شديداً .

أقول : رواته ضعاف و بعضهم متهم[٢] ، ومخالف لما ثبت أن عمر صالح بني تغلب على أن تضعف عليهم الزكاة مرتين و أن لا يُنصِّروا صغيرا ...[٣]

١٣ - حديث رقم (٣١٤٠) عن علي مرفوعا : " لا تكشف فخذك و لاتنظر إلى فخذ حي و لا ميت" قال أبو داود : فيه نكارة أقول رواه ابن جريج عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة و هو منقطع ، ابن جريج لم يسمعه من حبيب ، و ليس لحبيب حديث يصح عن عاصم وعاصم يخطئ و يرفع عن علي ما كان من قوله[٤] ، فنكارته : للانقطاع ، ومخالفته لما ثبت من فعل رسول الله في كشف الفخذ[٥] ، و أن عاصما يرفع ما كان من قول علي .

١٤ - حديث رقم (٣٥٢٩) عن عائشة مرفوعا : " ولد لرجل من كسبه ... فكلوا من أموالهم" زاد حماد بن أبي سليمان : " إذا احتجتم " قال أبو داود : وهو منكر . أقول : تفرد بها حماد وهو صدوق يخطئ مخالفاً من هو أوثق منه و قد أوردتها في علل زيادات المتن .[٦]

١٥ - حديث رقم (٣٧٧٤) جعفر بن برقان عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه :"نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مطعمين ... " قال أبو داود : هذا لم يسمعه جعفر من الزهري وهو منكر . أقول: فنكارته للانقطاع فيه و أن جعفرا ضعيف في الزهري[٧] لكن لألفاظ الحديث شواهد صحيحة .[٨]

١٦ - حديث رقم (٣٨١٨) عن ابن عمر مرفوعا : " وددت أن عندي خبزة بيضاء ... " قال أبو داود : هذا حديث منكر ، أقول : فيه أيوب بن خوط متروك و الحديث مخالف لما عرف من شيمته صلى الله عليه وسلم .[٩]

---

١ - مسائل الامام أحمد (ص ٢٩٨) و سنن الترمذي (٣ / ١٠٥) الجوهر النقي (٤ / ٢٦٢) والتلخيص الحبير (٢ / ١٩١) و ميزان الاعتدال (٤/: ٢٦٦) .

٢ - فيه : عبدالرحمن بن هانئ : ليس بشيء الجرح و التعديل (٥ /٢٨٩) و رواه أيضا محمد بن السائب الكلبي و هو متروك عن أصبغ بن نباتة و هو متروك أيضا ، أنظر : السنن الكبرى (٢١٧/٩) والحلية (٤ / ١٩٨) و مسند أبي يعلى (١ / ٢٧٣ و ١ / ٢٧٨) .

٣ - مصنف ابن أبي شيبة (٢ / ٤١٦ رقم ١٠٥٨٠ و ١٠٥٨١) .

٤ - تهذيب التهذيب (٦ / ٤٠٤ - ٤٠٥) و تهذيب الكمال (٥ / ٣٦١ - ٣٦٢) ، و كتاب المجروحين (٢ / ١٢٥ - ١٢٦) و الكامل (٥ / ١٨٦٦ - ١٨٦٨) و نصب الراية (٤ / ٢٤٤) و العلل لابن أبي حاتم (٢ / ٢٧١) و التلخيص الحبير (١ / ٢٧٩) .

٥ - انظر الجوهر النقي (٢ / ٢٢٨) و صحيح البخاري (٣٧١) و فتح الباري (١ / ٤٧٨) .

٦ - انظر الحديث في مسند أحمد (٦ / ٤١ ، ١٢٧ ، ١٦٢ ، ١٧٣ ، ١٩٣ ، ٢٠١) و سنن الترمذي (١٣٥٨) و سنن النسائي (٧ / ٢٤١) و سنن ابن ماجه (٢٢٩٠) و سنن الدارمي (٢٥٤٠) و مسند الطيالسي (١٥٨٠) و السنن الكبرى (٤٨٠/٧) و الجواهر المنيفة (١ / ٢٨٥) .

٧ - العلل في الحديث (٢ / ٢٧) و التلخيص الحبير (٣ / ١٩٦) .

٨ - انظر صحيح البخاري (٥٣٩٨ و ٥٣٩٩) و سنن الترمذي (٢٨٠١) و انظر مسند أحمد (٤٣٠/٣).

٩ - انظر العلل لابن أبي حاتم (١٩/٢) وكتاب المجروحين (١٦٦/١) والمشكاة (٤٥٢/٢) و مرقاة المفاتيح (٣٨٦/٤) .

١٧ - حديث رقم (٤٩٢٤ و ٤٩٢٥ و ٤٩٢٦) عن ابن عمر : أنه سمع مزمارا فوضع أصبعيه على أذنيه ... و قال : كنت مع النبي فصنع مثل هذا "

قال أبو داود : حديث منكر .

أقول : للحديث طرق : رواه سعيد بن عبدالعزيز عن سليمان بن موسى و رواه خالد الدمشقي عن مطعم بن المقدام و رواه ميمون بن مهران .

ثلاثتهم عن نافع عن ابن عمر به [1] و أسانيد الحديث حسنة فلعل النكارة لمعناها إذ تعلق به مبيحوا الغناء و مانعوه و كل فهمه على وجه . [2]

---

١ - انظر الحديث في المسند (٢ / ٨ و ٣٨) و الموارد (٢٠١٣) و ذم الملاهي لابن أبي الدنيا (١ / ٨٥) و تلبيس إبليس (ص ٢٣٢) و تحريم النرد للآجري (رقم : ٦٤ و ٦٥) و المعجم الصغير (١٣/١) و السنن الكبرى (٢٢٢/١٠) وانظر طريقا ضعيفا في سنن ابن ماجه (١٩٠١) .

٢ - انظر المحلى لابن حزم (٩ / ٦٢) و فتاوى ابن تيميه (٣٠ / ٢١٢) و عون المعبود (٤٣٤/٤ - ٤٣٥) .

المطلب الرابع

الإدراج

المدرج : ما ذكر في ضمن الحديث متصلا به من غير فصل ، و ليس منه [١] ، وهو أنواع فمنها : أن يروي راو المتون المختلفة الأسانيد بإسناد واحد ، أو يدرج لفظا روى بإسناد تحت إسناد آخر ، أو يزيد في متن ما ليس منه ، أو يسوق الراوي الإسناد فيعرض له عارض ، فيقول كلاما من قبل نفسه ، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد • [٢]

و علل الإدراج كما هو ظاهر يمكن أن ترد تحت علل أخرى كزيادات المتن أو رفع الموقوف •••

ومرادنا هنا أن نذكر الأحاديث التي أشار أبو داود إلى وجود الادراج فيها ، مع التنبيه أن أبا داود لم يستعمل مصطلح مدرج في كتابه •

و قد وقفت على أربعة مواضع تتضمنت الإشارة الى معنى الادراج •

١ - حديث رقم (٢٨٧) زهير بن محمد عن ابن عقيل عن ابراهيم بن محمد عن عمران بن طلحة عن أمه حمنة بنت جحش : كنت استحاض حيضة ••• الحديث و فيه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " وهذا أعجب الأمرين إليّ " قال أبو داود : رواه عمرو بن ثابت عن عقيل به ، فقالت حمنة : هذا أعجب •• لم يجعله من قول النبي صلى الله عليه وسلم • أقول : الراجح فيه أنه من قول النبي صلى الله عليه وسلم• [٣]

٢ - حديث رقم (٨٢٦ - ٨٢٧) قال أبو هريرة : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم نظن صلاة الصبح ••• الحديث و فيه : فانتهى الناس عن القراءة ووقفها بعضهم على أبي هريرة ، و جعلها آخرون من كلام الزهري و هو الراجح • [٤]

٣ - حديث رقم (١٦٣٢) الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا : " لكن المسكين المتعفف ••• الذي لا يسأل ، و لايعلم بحاجته فيتصدق عليه ، فذاك المحروم ••

قال أبو داود : روى هذا محمد بن ثور و عبدالرزاق عن معمر جعلا المحروم من كلام الزهري ، وهو أصح • [٥]

---

١ - انظر منهج النقد ص ٤٣٩ •

٢ - انظر نزهة النظر ص ٤٦ •

٣ - فان عمرو بن ثابت ضعيف و قد خالف من هو أوثق منه و انظر بذل المجهود (٢ / ٣٤٠) و سنن الترمذي (١ / ٢٢٥) •

٤ - انظر التاريخ الصغير (١ / ٢٠٧) والتلخيص الحبير (١ / ٢٣١) و سنن أبي داود (٨٢٧)•

٥ - انظر صحيح البخاري (١٤٧٦) و (١٤٧٩) و (٤٥٣٩) و صحيح مسلم (١٠٣٩ / ١٠١ و ١٠٢) و سنن النسائي (٥ / ٨٥) و سنن أبي داود (١٦٣١) و مسند الحميدي (١٠٥٩) ، وتفسير الطبري (١٠ / ١١١) و (٢٦ / ١٢٥) و صحيح ابن خزيمة (٢٣٦٣) و السنن الكبرى (٤ / ١٩٥ - ١٩٦) و مسند أحمد (٢ / ٢٦٠) و مصنف عبدالرزاق (٢٠٠٢٧) •

٤ - حديث رقم (٣٥٠٦ - ٣٥٠٧) قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر مرفوعا : " عهدة الرقيق ثلاثة أيام " زاد بعضهم عن قتادة :" إن وجد داء في الثلاث رد من غير بينة ... " قال أبو داود : هذا التفسير من كلام قتادة .[1]

أقول : هذه الأحاديث التي رأيت أن فيها إشارة إلى معنى الإدراج وإلا فان باب الإدراج أوسع من ذلك - كما أشرت في المقدمة - إذ يدخل فيه رفع الموقوف و زيادات المتن و المزيد في متصل الأسانيد و قلب المتون ... الخ ...
و هو مما يشترك فيه علل الاسناد و المتن وإنما جعلته في علل المتن لعدم وجود ما أعل بالإدراج في الإسناد .

---

١ - انظر السنن الكبرى (٥ / ٣٢٣) .

المطلب الخامس

مسائل شتى

في هذا المطلب سأتكلم على نوعين من الأحاديث :

النوع الأول : الأحاديث التي قال عنها أبو داود منسوخة ٠

النوع الثاني: الأحاديث التي لا تندرج تحت علة بعينها ٠

أما النسخ : فإن الترمذى سمى النسخ علة إلا أن العراقي عقب عليه بقوله : إن أراد به علة في العمل بالحديث فصحيح ، و إن (أراد) صحته فلا ، لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة ٠ (١)

أقول : و من هذا الباب أذكرها هنا ، لئلا تفرد ببحث خاص و عددها يسير ٠

أولا : النسخ :

ذكر أبو داود عددا من الأحاديث معقبا عليها بقوله : منسوخ ، فيما يلي ذكرها و بيان حالهما ، وعددها ثمانية ، و القول في جميعها محتمل للنسخ :

١ - حديث رقم (٨١٢ - ٨١٣) عروة بن الزبير عن مروان بن الحكم ، قال : قال لي زيد بن ثابت : مالك تقرأ في المغرب بقصار المفصل؟ و قد رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقرأ في المغرب بطولى الطوليين ٠٠٠

- ٠٠٠ عروة : أن أباه كان يقرأ في صلاة المغرب بنحو ما تقرؤون : " و العاديات " ٠

قال أبو داود : هذا يدل على أن ذاك منسوخ ، و هذا أصح ٠

أقول : وهو إستدلال قوى و عارضه ابن حجر و لكل وجهة ٠ (٢)

٢ - حديث رقم (٢٤٢١ - ٢٤٢٣ - ٢٤٢٤) حديث : " لا تصوموا يوم السبت " ،

قال أبو داود : منسوخ و أسند عن ابن شهاب ، قوله : حديث حمصي ٠

و قال : قال مالك : هذا كذب ٠

أقول : و أعل أيضا بالاضطراب ، إلى ذلك ذهب النسائي ، و ذهب الطحاوى و ابن القيم الى أنه شاذ ، و ضعفه الإمام أحمد و ابن القطان ٠ (٣)

و صححه آخرون و قالوا : إنه خاص فيمن تعمد صيام يوم السبت لذاته ٠

٣ - حديث رقم (٢٧٨٨) ٠٠٠ مِخْنَف بن سُلَيم رفعه : " يا أيها الناس إن على كل أهل بيت

---

١ - انظر مقدمة ابن الصلاح ، ص ١٠٢ ، و تدريب الراوى (١ / ٢٥٨) ٠

٢ - انظر صحيح البخارى (٧٦٣ و ٧٦٤) و مسلم (٤٦٢) و الموطأ (١ / ٧٨) و سنن النسائي (٢/١٦٩ - ١٧٠) ، والفتح (٢/٤٤٨ - ٤٤٩) وعون المعبود (٢/٢٩) والمغني لابن قدامة (١ / ٥٧٠) ٠

٣ - انظر السنن لأبي داود (٢٤٢١ - ٢٤٢٤) و سنن الترمذى (٧٤٤) و ابن ماجة (١٧٢٦) و السنن الكبرى للنسائي (تحفة : ١٥٩١٠) وصحيح ابن خزيمة (٢١٦٤) ومسند أحمد (٦/٣٦٨) و(٤/١٨٩) ، وسنن الدارمي (١٧٥٦) وشرح معاني الآثار (٢/٨٠) والمستدرك (١/٤٣٥) و موارد الظمآن (٩٤٠) ، و الحلية (٥/٢١٨) والسنن الكبرى (٤/٣٠٢) ، وتهذيب السنن (٣/٢٩٧ - ٢٩٨) و مختصر المنذرى (٣/٣٠٠) و تلخيص الحبير (٢/٢١٦) و إرواء الغليل (٤ / ١١٩) ٠

في كل عام أضحية و عتيرة ... " [١]

قال أبو داود : العتيرة منسوخة ... [٢]

أقول : للحديث: "لا فَرَعَ و لا عتيرة" [٣]، وجمع بعضهم بأن لا عتيرة واجبة [٤] .

٤ - حديث رقم (٣١٦٢) عن أبي هريرة مرفوعا : " من غسل ميتا فليغتسل " .

قال أبو داود : منسوخ ...

أقول : و هو إن لم يكن منسوخا ، فقد ثبت عدم وجوب الغسل ... [٥]

٥ - حديث رقم (٣٧٩٠) ... خالد بن الوليد : " أن رسول الله نهى عن أكل لحوم الخيل و البغال و الحمير و كل ذي ناب من السباع ... "

قال أبو داود : " لا بأس بلحوم الخيل " هذا منسوخ .

أقول : الراجح من مذاهب العلماء جواز أكل لحوم الخيل و منعه أبو حنيفة لقوله تعالى : " و الخيل و البغال و الحمير لتركبوها و زينة ... " [٦]

ثانيا : أحاديث تكلم فيها أبو داود ، لا تندرج تحت علة بعينها، و عددها أربعة أحاديث :

١ - حديث رقم (٢١١٧) عن عقبة بن عامر أن النبي قال لرجل : " أترضى أن أزوجك فلانة "؟ ... الحديث وفيه : فلما حضرته الوفاة - أي الزوج - قال : زوجني رسول الله فلانة و لم أفرض لها صداقاً ... وإني أشهدكم أني أعطيتها من صداقها سهمي بخيبر " قال أبو داود : يخاف أن يكون ملزقاً .

أقول : سنده صحيح و لم أر من أعله و لعله قال ذلك لأنه أعطاه في مرض الموت . [٧]

و ليست هذه المقولة في كل النُسَخ .

٢ - حديث رقم (٢١٨٧ - ٢١٨٨) عمر بن معتب الضبي عن أبي الحسن مولى بني نوفل ، أنه استفتى ابن عباس في مملوكة كانت تحته ... أسند أبو داود عن ابن المبارك قوله لمعمر : من أبو الحسن هذا ؟ لقد تحمل صخرة عظيمة ... قال أبو داود : أبو الحسن معروف و ليس العمل على هذا الحديث.

أقول : العلة في الحديث من عمر الضبي فانه ضعيف . [٨]

---

١ - انظر مسند أحمد (٢١٥/٤) و (٧٦/٥) ومشكل الآثار (٤٦٣/١) و سنن النسائي (٧ / ١٦٧) ، و سنن الترمذي (١٥١٨)، و سنن البيهقي (٩ / ٣١٢ - ٣١٣) .

٢ - انظر الاعتبار في الناسخ و المنسوخ ص ١٥٨ - ١٥٩ ، و الفتح ٥٩٧/٩ - ٥٩٨) .

٣ - أخرجه البخاري (٥٤٧٣ - ٥٤٧٤) و غيره .

٤ - المشكل (١ / ٤٦٤) و السنن الكبرى (٩ / ٣١٣) و نصب الراية (٤ / ٢٠٨) و الفرع : هو أول ما تنتجه الابل كان يذبح للطواغيت ، و العتيرة ، و تسمى الرجيبة : كانت تذبح في أول العشر من رجب .

٥ - انظر ناسخ الحديث و منسوخه لابن شاهين ص ٢٧٠ - ٢٧٢ ، ومسائل الامام أحمد ، لابن هانيء (١ / ١٨٤) ، وشرح السنة (٢ / ١٧٠) و التلخيص الحبير (١ / ١٣٧) .

٦ - انظر مشكل الآثار (٤ / ١٦٦) و ناسخ الحديث ومنسوخه رقم (٦٦٩) و الاعتبار (ص ١٦٢) والعلل المتناهية (٩٥٩/٢) وسنن الدارقطني (٢٨٧/٤) والسنن الكبرى (٣٢٨/٩) .

٧ - انظر الموارد (١٢٦٢) و المستدرك (١٨١/٢ - ١٨٢) والسنن الكبرى (٢٣٢/٧) وعون المعبود (٢ / ٢٠٣) وبذل المجهود (١٠/ ١٤٥) .

٨ - انظر الميزان (٢٢٤/٣) ومختصر السنن و التهذيب (١١٣/٣) والمغني لابن قدامة (٧ / ٢٦٤) وتهذيب التهذيب (٧٣/١٢ - ٧٤).

٣ - حديث رقم (٢٦٩٥) سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن أبي طلحة قال : " كان رسول الله إذا غلب على قوم أقام بعرصتهم ... " قال أبو داود : كان يحيى بن سعيد يطعن في هذا الحديث لأنه من قديم حديث سعيد ، لأنه تغير سنة خمس و أربعين .

أقول : الحديث صحيح [1] وهو من رواية روح وعبد الأعلى السامي و غيرهم و هما ممن روى عنه قبل الاختلاط [2] .

مما سبق يتبين أن الأول : صحيح السند و ليس عليه العمل ، و الآخر : ضعيف لغير العلة المذكورة والثالث : صحيح لا مطعن فيه .

---

١ - أخرجه البخاري (٣٠٦٥) و (٣٩٧٦) و مسلم (٢٨٧٤ و ٢٨٧٥) و غيرهم .

٢ - انظر في اختلاط سعيد ومن روى عنه قبل الاختلاط و بعده : العلل لأحمد فقرة (٨٦) وسؤالات الآجري ص (٢٢٤ - ٢٢٥) ، و شرح العلل لابن رجب (٢ / ٦٤٣ - ٦٤٧) والتهذيب (٤/٦٤-٦٥) و الكواكب النيرات (ص ١٩٠ و ٢٠٨) .

نتائج الفصل

سبق أن درست منهج أبي داود في العلل في الفصل الرابع من الباب الثاني ، و في هذا الفصل درست مقولاته و بينت حكمها النقدي وموقف العلماء منها و مدى موافقة أبي داود لذلك .

و قد بلغ عدد المقولات (٢٩٦) مقولة تكلم فيها على (٣٦٦) حديثا . (١)

و أشير هنا أن بعض الأحاديث اشتملت على أكثر من مقولة وعدد هذه الأحاديث يسير .

و أسجل هنا نتائج دراسة هذه الأحاديث :

١ - في موضوع تعارض الرفع و الوقف بلغ عدد المقولات ثلاثا و أربعين مقولة تكلم فيها على أربع و خمسين حديثا كانت كما يلي :

أ - ما صرح برأيه ، و هو كما قال : (١١) مقولة حول (١٧) حديثا .

ب - ما صرح بالوقف فيه و الراجح الرفع : مقولة واحدة .

ج - ما سكت عن بيان رأيه فيه و هو موقوف : (١٦) مقولة حول (١٩) حديثا .

د - ما سكت عن بيان رأيه فيه و هو مرفوع : (١٥) مقولة حول (١٨) حديثا .

٢ - في موضوع تعارض الوصول و الارسال :

كان عدد المقولات (٤٥) تكلم فيها على (٥٦) حديثا كانت كما يلي :

أ - ما رجح فيه الارسال وهو كذلك : (١٣) مقولة حول (١٨) حديثا .

ب - ما رجح فيه الاتصال و هو كذلك : (٢)مقولتان حول (٣) أحاديث .

ج - ما سكت عن بيان رأيه فيه و هو مرسل : (١٤) مقولة حول (١٧) حديثا .

د - ما سكت عن بيان رأيه فيه و هو محفوظ متصلا : (١٦) مقولة حول (١٨) حديثا .

٣ - في علل الانقطاع : كان عدد المقولات (٣٩) مقولة حول (٤٧) حديثا ،كانت كما يلي :

أ - ما صرح بانقطاعه وهو كذلك : (٢٩) مقولة حول (٣٧) حديثا .

ب - ما صرح بانقطاعه وليس كذلك : مقولتان .

ج - ما سكت عن بيان رأيه فيه و هو منقطع : (٦) مقولات .

د - ما نفى الانقطاع عنه و هو كذلك : مقولتان .

٤ - ما ظاهره المزيد في متصل الأسانيد : (٦) مقولات حول (٩) أحاديث .

و في هذا الفصل ذكرت ما رجحت أنه من المزيد أما ما صورته المزيد و ليس منه فلم أذكره هنا ، و قد رأينا أبا داود لا يصرح بحكمه في ذلك .

٥ - أ - ما أعله بابدال راو أو اسناد و نحو ذلك ، وهو كما قال :(٥) مقولات حول (٦) أحاديث .

ب - ما كان ليس كما قال : مقولة واحدة .

ج - ما سكت عن بيان رأيه فيه :(٦) مقولات حول (٧) أحاديث .

د - ما زيد أو أبدل - روى بأكثر من وجه - وهو محفوظ (٧) مقولات حول (٨) أحاديث و لم يصرح برأيه فيها .

ومجموع المقولات : (١٩) مقولة حول : (٢٢) حديثا .

٦ - في علل الاختلاف في أسماء الرواة : بلغ عدد المقولات (٢٣) مقولة في (٢٧) حديثا ، كمايلي :

---

١ - وهذا بحسب ترقيم محمد محي الدين ، وسبب الفرق أن أبا داود قد يخرج أكثر من حديث ليبين العلة أو أن محمد محي الدين كان يعطي الحديث الذى روى بطريقين : رقمين .

أ - ما صرح بالصواب فيه و هو كما قال : (٧) مقولات حول (١٠) أحاديث .

ب - ما صرح بالصواب فيه و ليس كما قال : مقولة واحدة حول حديثين .

جـ - ما سكت عن بيان رأيه فيه : (١٤) مقولة حول (١٥) حديثا .

٧ - في الغرابة و التفرد كان عدد المقولات : (٢٧) حول (٢٩) حديثا ، و هي كما قال ، إلا أن منها ما كانت الغرابة فيه بمعنى : أنه لم يرو إلا من طريق واحد و عددها (٥) .

و منها ما كان غريبًا لزيادة فيه و عددها (٨) حول (٩) أحاديث .

و منها ما كان غريبًا أي لم تصح روايته إلا بهذا الإسناد وهو حديث واحد .

و منها ما روي بوجوه معروفة وروي بوجه مستغرب وهو حديث واحد .

و (١٢) حديثاً في ما تفرد به أهل بلدة ، ذكر ذلك في (١١) مقولة .

٨ - في علل زيادات المتون : (٤١) مقولة حول (٥٢) حديثا :

أ - ما صرح أنه غير محفوظ و هي كما قال : (١٦) مقولة حول (١٧) حديثا .

ب - ما صرح أنه غير محفوظ وليس كما قال : (٥) مقولات حول (٧) أحاديث .

جـ - ما سكت عن بيان رأيه فيه و هي ليست محفوظة : (١٠) مقولات حول (١٥) حديثا .

د - ما سكت عن بيان رأيه فيه و هي محفوظة : (١٠) مقولات حول (١٣) حديثا .

٩ - علل تحريف الألفاظ و المتون : (٢٥) مقولة حول (٣٢) حديثا .

أ - ما بين الصواب فيه و هو كما قال : (١٤) مقولة حول (١٨) حديثا .

ب - ما سكت عن بيان الصواب فيه : (١١) مقولة حول (١٤) حديثا .

١٠ - علل النكارة (١٧) مقولة حول (١٩) حديثا ، و قد بينت معنى قوله منكر في كل حديث .

١١ - علل الإدراج : و هي ما ظهر له أنه مدرج و قد بينه أبو داود (٤) مقولات حول (٦) أحاديث .

١٢ - الناسخ و المنسوخ :

ذكر النسخ في خمسة مواضع تكلم فيها على ثمانية أحاديث وهي محتملة للنسخ .

١٣ - ثلاث مقولات تكلم فيها على أربعة أحاديث :

الأولى : كان موضوعها ما ليس عليه العمل وهو كما قال .

والثانية : تضمنت الكلام على حديثين و العلة فيها : ضعف الراوي ، و لم يذكرها أبو داود .

والثالثة : كان الحديث صحيح لا مطعن فيه أعله بتغير روايه .

خلاصة النتائج :

١ - أن عدد الأحاديث التي تكلم عليها (٣٦٦) حديثا .

٢ - عدد المقولات (٢٩٦) مقولة .

٣ - عدد المقولات التي بين رأيه فيها و هي كما قال : (١٥٣) مقولة حول (١٩١) .

٤ - عدد المقولات التي بين رأيه فيها والراجح في اجتهادي أنها خلاف قوله : (١١) مقولة حول (١٤) حديثاً .

٥ - عدد المقولات التي لم يصرح برأيه فيها : (١٣٢) مقولة ، حول (١٦١) حديثا .

الخاتمــة

الحمد لله ، حمداً يوافي نعمه ، و يكافيء مزيده ، أحمده تعالى أن أسبغ علي من فضله العميـــم ، ما يسر لي إتمام هذا العمل ،

و علم الله أني ما ادخرت وسعا ولا آليت جهداً في إخراجه أقرب الى الصواب و أبعد عن الخطـــأ و الزلل ،

فأرجو الله أن يتقبل ذلك - فضلا منه سبحانه - ثم أرجو أن يلاقي هذا العمل القبول عند أهـــل العلم و الفضل ، آملا أن لا يضّنوا علي بنصيحة تسدد الثغْرات و تقيل العثرات ، فإن الخطأ و النقص سمة البشر ،

وبعد ،

فاني أقدم بين يدى القاريء أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة :

أولا : أجمع من ترجم لأبي داود أنه كان حافظاً إماماً ناقداً متثبتاً متبعاً لمذاهب أهل السنة و الجماعـة في الاعتقاد منافحاً عنها في وقت كثرت فيه الاتجاهات و الآراء المذهبية و العقدية ،

و إنه و إن كان متبعاً للإمام أحمد في الفروع : إلا أنه كان له آراؤه و اجتهاداته التي تخرجه مـن حَيّز التقليد إلى حيز الاجتهاد و إن لم يكن مجتهدًا مطلقاً ،

كما أن أبا داود قد عرف عنه الصلاح و العفاف و النسك و الزهد و الشجاعة و الجرأة و الصبر مما أهّله لأن يتبوأ منزلة رفيعة ،

فغدا محط أنظار العلماء و الأمراء على السواء ، و قد هيأ الله له رزقا واسعا من أملاك و أوقـاف له و لعائلته جعلته يتفرغ للرحلة و طلب العلم ، فرحل الى معظم المراكز العلمية المعروفة في عصـره من بغلان الى القاهرة ، و من طرسوس الى مكة ،

ثانياً : تبين لي إجماع العلماء على أن أبا داود عَلَم من أعلام النقد الحديثي مجتهد فيه و تأكد ذلك مـن خلال ما وقفت عليه من أقوال نقدية كثيرة مع تفردات و آراء متميزة إضافة إلى شمول معرفته بعلوم الرواة المختلفة و معارف النقد الحديثي الشاملة و كان أحد مصادر النقد التي أهتم العلماء و حفلوا بها فكـان له أكبر الأثـر - في عصره - في نشر السنة وفقه الحديث و روايته و نقده ،

و لقد وجدت أن أبا داود تهيأ له عدد كبير من النقاد الثقات المثبتين أفاد منهم أكبر الإفادة على تنوع في تلك المصادر و شمول حتى بلغ عدد شيوخه ما يقارب ثلاثمائة شيخ منهم ثلاثين من النقاد المبرزين كالإمام أحمد و يحيى ، و كان أبو داود لا يروي إلا عن ثقة عنده ،

وكأثر مباشر عن سعة الرحلة و الاطلاع وجدت لأبي داود ما يزيد عن عشرين مؤلفًا كبيرًا أو صغيرًا في مختلف مجالات الرواية و النقد و قد جمع كتابه السنن و انتقاه من خمسمائة ألف حديث في عشريـــن سنة ،

ثالثا : لقد تعرضت الدراسة لكتاب أبي داود ، و في هذا الصدد أسجل النقاط التالية :

١ - كان مقصد أبي داود من كتابه جمع أحاديث الأحكام التي عليها مدار أدلة الفقهاء ،

٢ - يمكن أن أذكر أهم شروطه في كتابه كما يلي :

أ - تخريج أصح ما عرف لديه في الباب ،

ب - إذا لم يكن في الباب مسند فإنه يخرج المرسل و عليه يقاس المدلس و المنقطع،

جـ - لا يخرج عن رجل متروك عنده ،

د - ما كان منكرًا أو فيه و هن شديد يبّينه ،

هـ - ما كان صالحا فانه يسكت عنه ،

٣ - و لقد وجدت أبا داود وفى بشرطه عموما إذ لم أجد إلا نحو ٢٠ حديثًا ضعيفًا ضعفًا شديدًا و لم يتكلم عليها ، منها ثلاثة عشر سبب ضعفها الشديد أنها من رواية مجهولين .

٤ - روي الكتاب عن أبي داود تسعة رواة و قد حفظ العلماء لنا هذه الروايات و ما بينها من فروق و زيادات لذا وجدنا المزي و ابن حجر ينبهان على ذلك ، ووجدت في رواية اللؤلؤي التي بين أيدينا ٦٠ حديثا هي من رواية غيره أدخلها النساخ في روايته ، كما وجدت ٢٣ حديثا هي من غير روايته ولا توجد في النسخ المطبوعة كما لم أجد إلا خمس زيادات نقدية لم ترد في المطبوع .

رابعا : أهم ما توصلت إليه في مقولاته في الجرح و التعديل :

١ - تميزت أقواله بالامتداد الزماني و المكاني و الشمول الموضوعي مع أمانة ودقة ونزاهة و جراءة .

٢ - فحصت مراتبه في الجرح و التعديل،فوجدت:ثماني مراتب:أربع للتعديل،وأربع للجرح.

٣ - في موقفه من المبتدعة وجدته مع شدته عليهم و حرصه على كشف بدعهم ، منصفاً ، فالأصل عنده توافر الصدق والعدالة و الضبط ، و من كان ذا بدعة خفيفة كالتشيع أو متوسطة كالمرجئة ، فإنه يقبل حديثهم دعاة كانوا أم لا ، ما دامت الشروط الأخرى متوافرة ، و من كان ذا بدعة شديدة عنده كالجهمية و الخطابية و غلاة الرافضة فانه يرد حديثهم دعاة كانوا أم لا .

كما أنه يتوقف في حديث المبتدعة أيّا كانت مرتبتهم إذا أيد الحديث بدعتهم .

٤ - في مصطلحاته في الجرح و التعديل وجدته يستعمل ما أكد مدحه ، وثقة،و صدوق،و صالح، ونحو ذلك فيمن يحتج بروايته على مراتب .

ويستعمل مصطلحات : ليس بالحافظ،و شيخ ، و ليس بالقوى ، وضعيف ، فيمن يعتبر به على مراتب .

و يستعمل : " منكر " ، و " مجهول " فيمن كان ضعفه أشد إلا أن هذا الضعف عنده أخف من المتروك ، فهو يفرق بين رتبة المتروك و المنكر ، فالمنكر عنده رتبة بين الضعيف و الضعيف جدًا عندنا.

٥ - وجدت أبا داود تكلم على تسعة و عشرين راويا في كتابه،ثلاثة منهم في سياق السند، و الآخرون عقب الأحاديث و كان حالهم كما يلي :

- تسعة عشر راوياً ممن اختلف فيهم و كان الرأي الراجح لدى موافقا لما رآه أبو داود إلا في راو واحد ، و تفصيل ذلك :

خمسة رواة محتج بهم بلا خلاف ، و سبعة الراجح فيهم الاحتجاج بحديثهم ،و اثني عشر راويا الراجح فيهم الاعتبار ، وهذا موافق لرأى أبي داود الا في راو واحد، وخمسة متفق على الاعتبار بحديثهم .

٦ - وجدت أبا داود قد يستخلص حكما من مجموع الآراء و قد يختار رأيا منها ، و إذا نقل رأى غيره و لم يقبله فانه يمحصه .

٧ - كان أبو داود هو المصدر الأسبق في سبعة رواة أى ربع من ترجم لهم في كتابه .

٨ - لم أجده تكلم في راو متروك مما يؤيد أنه لم يخرج لمتروك عنده .

٩ - لا تلازم عنده بين الحكم على الراوى و الحكم على الحديث .

خامسا : أهم ما توصلت اليه في دراسة مقولاته في التصحيح و التضعيف :

١ - ترجح لدى أن العلماء قبل أبي داود و الترمذى كانوا يقسمون الحديث إلى صحيح و حسن و ضعيف و أن أبا داود يفعل ذلك .

٢ - وجدت له عدة أساليب في إطلاق أحكامه : فقد يحكم على الإسناد و يقصد المتن والإسناد و قد يقصد الإسناد فقط و يحكم على الحديث و يقصد المتن و قد يكون الإسناد موافقا للظاهر أو مخالفاً ..

كما أنه يحكم على الأبواب و لكن بندرة و قد يضعف حديثا بمعارضته بحديث آخر عن الصحابي نفسه .

٣ - و جدت أن مصطلح " صالح " عنده يشتمل على ما كان ضعيفا غير شديد الضعف فما فوق.

٤ - وجدت المنكر عنده بمعان يجمعها : أن يكون مما رواه ثقة أو صدوق أو ضعيف و خالفوا من هم أعلى منهم ، أو كان الحديث متضمنا معنى مستهجن أو غير مستقيم ، أو تفرد به راويه بما لا يحتمل منه ، و المنكر عنده رتبة متوسطة بين الضعيف و المتروك .

٥ - تكلم أبو داود تصحيحا و تضعيفا على ستة و أربعين حديثا في خمس و ثلاثين مقولة كانت نتائجها كما يلي :

أ - أربعة أحاديث صحيحة لم يختلف فيها .

ب - حديث واحد اختلف فيه و الراجح كما قال أبو داود .

جـ - خمسة أحاديث صحيحة ، ضعفها أبو داود من حيث السند .

د - أربعة أحاديث ضعفها و هي صحيحه و لا دليل أنه أراد بالضعيف ضعف أسانيدها .

هـ - ثمانية عشر حديثا ضعفها و هي كذلك .

و - تسعة أحاديث اختلف فيها و ضعفها أبو داود والراجح أنها كذلك .

ز - خمسة أحاديث صححها مضعفا ما خالفها ، و هي كما قال فيما يتعلق بالتصحيح

٦ - الأصل عنده أن يقدم في الأبواب و الأحاديث الأصح وهذا غير مطرد دائما .

سادسا : كان أهم ما توصلت اليه في دراسة مقولاته في العلل :

١ - الأصل عنده في ميدان العلة روايات الثقات و ما أعله من رواية الضعفاء كان تبعا كأن يخالف الضعيف الثقة .

٢ - منهجه في إيراد العلل على ثلاثة أنواع :

أ - أن يصرح بالعلة عقب الأحاديث و يبين رأيه فيها .

ب - أن يصرح بالعلة عقب الحديث و يسكت عن بيان رأيه .

جـ - أن يسوق الأحاديث مساقا يدرك منه العالم الخبير بالعلل وجود علة في بعض الروايات

وهذه القضية و منهجه في تقديم الأصح في الباب تؤكدان أن كتاب أبي داود وحدة متكاملة لا يصح تفريقها أو تجزئتها .

٣ - منهجه في إيراد الألفاظ كان كما يلي :

أ - الصيغة التقريرية المصرحة بالحكم .

ب - الصيغة التقريرية دون تصريح بالحكم .

جـ - سياقة الأسانيد بما يكشف عن وجود العلة فيها، مصدرا ذلك بقوله : قال أبو داود، دون بيان موضوع العلة أو حكمها .

د - أن ينقل آراء العلماء في ذلك .

٤ - لم أجد له منهجاً مطرداً في إيراد الأحاديث المعلة فقد يقدم الوجه المعل و قد يقدم الوجه الصحيح ، لكنه إذا لم يصرح برأيه فإنه - في الغالب - يقدم الوجه المعل .

٥ - وجدته تكلم صراحة على علل ستة و ستين و ثلاثمائة حديث اشتملت على ست و تسعين ومائتي مقولة نقدية ، و كانت نتيجة دراستها كما يلي :

أ - ثلاث و خمسون ومائة مقولة حول واحد وتسعين ومائة حديث ، صرح برأيه فيها ، و هي كما قال .

ب - احدى عشرة مقولة حول أربعة عشر حديثا صرح برأيه فيها و هي خلاف ما قال في الراجح ٠

ﺣ - اثنتان و ثلاثون ومائة مقولة حول واحد و ستين ومائة حديث ، سكت عن بيان رأيه فيها ٠

و بعد :

فهذه بعض النتائج الرئيسة أسجلها هنا لتدل على غيرها ، و في ثنايا البحث الكثيرمن الفوائد و النتائج الخاصة ٠

و أسأل الله أن يتقبل هذا العمل و ينفع به و يجعله خالصًا لوجهه الكريم و أن يكتب لي أجر العامل المجتهد ، هو حسبي و نعم الوكيل و صلى الله على سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين٠

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ٠

ملخص

موضوع هذه الدراسة الآراء النقدية الواردة في كتاب السنن لأبي داود ، سواء كانت متعلقة بالجرح والتعديل ، أو بالتصحيح و التضعيف ، أو التعليل ٠

و اقتضت طبيعة الرسالة : التعريف بأبي داود ، و سيرته العلمية ، ثم تقديم دراسة اجمالية عن كتابه السنن ، و منهجه العام فيه ، و كان هذا مضمون الباب الأول ٠

و في الباب الثاني : تكلمت عن منهج أبي داود في مقولاته تلك ، فبينت مصادره ، و شخصيته النقدية ، و منهجه في الجرح و التعديل ، و منهجه في الحكم على الحديث ، ومنهجه في العلل ، و قد بنيت هذه الدراسة على الباب الثالث ، الذي كان موضوعه دراسة أقواله النقدية دراسة تطبيقية ، مفصلة مقارنة ، فدرست آراءه في الرواة فوجدت أبا داود تكلم على تسعة و عشرين راويا في كتابه ثلاثة منهم في سياق السند ، و الآخرون عقب الأحاديث و كان حالهم كما يلي :

- تسعة عشر راويا ممن اختلف فيهم و كان الرأي الراجح لدى موافقا لما رآه أبو داود الا في راو واحد ، و تفصيل ذلك :

خمسة رواة محتج بهم بلا خلاف ، و سبعة الراجح فيهم على الاحتجاج بحديثهم ، و اثنى عشر راويا الراجح فيهم الاعتبار ، و وافق أبو داود في ذلك ، الا في راو ، و خمسة متفق على الاعتبار بحديثهم ٠

و درست آراءه في الحكم على الحديث ، فوجدته أنه تكلم تصحيحا و تضعيفا على ستة و أربعين حديثا في خمس و ثلاثين مقولة كانت نتائجها كما يلي :

أ - أربعة أحاديث صحيحة لم يختلف فيها ٠

ب - حديث واحد اختلف فيه و الراجح كما قال أبو داود ٠

ج - خمسة أحاديث صحيحة ، ضعفها أبو داود من حيث السند ٠

د - أربعة أحاديث ضعفها و هي صحيحه و لا دليل أنه أراد بالضعيف ضعف أسانيدها ٠

هـ - ثمانية عشر حديثا ضعفها و هي كذلك ٠

و - تسعة أحاديث اختلف فيها و ضعفها أبو داود و الراجح أنها كذلك ٠

ز - خمسة أحاديث صححها مضعفا ما خالفها ، و هي كما قال

و درست آراءه في العلل :

فوجدته تكلم صراحة على علل ستة و ستين و ثلاثمائة حديث اشتملت على ست و تسعين و مائتي مقولة نقدية ، و كانت نتيجة دراستها كما يلي :

أ - ثلاث و خمسون ومائة مقولة حول واحد و تسعين و مائة حديث ، صرح برأيه فيها ، وهي كما قال ٠

ب - احدى عشرة مقولة حول أربعة عشر حديثا صرح برأيه فيها و هي خلاف ما قال في الراجح ٠

ج - اثنتان و ثلاثون و مائة مقولة حول واحد و ستين ومائة حديث ، سكت عن بيان رأيه فيها ٠

ثم بينت في خاتمة الرسالة أهم النتائج الأساسية التي توصلت اليها ٠

٤ - فهرس المصادر والمراجع

١- الاثار المرفوعة في الاخبار الموضوعة ، عبد الحي اللكنوي، ١٣٠٤ هـ ، تحقيق محمد بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط١، ١٩٨٤.

٢- الاباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير ، أبو عبد الله الحسين بن ابراهيم الجورقاني ، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي نشر اذارة البحوث الاسلامية - الهند ، ط١ / ١٩٨٣ .

٣- أبو داود : الامام الحافظ الفقيه ، تأليف تقي الدين الندوي المظاهري دار القلم ، دمشق ، ط٢ / ١٩٩٠ .

٤- أبو داود حياته و سننه ، تأليف محمد لطفي الصباغ ، المكتب الاسلامي، بيروت ، ط ٢ / ١٩٨٥ .

٥- أبو داود السجستاني و أثره في علم الحديث ، معوض بن بلال العوفي ، جامعة أم القرى ١٤٠٠ ، رسالة ماجستير .

٦- أبو زرعة الرازي و كتابه الضعفاء ، تأليف عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت ٢٦٤) ، ت سعدي الهاشمي ، مكتبة ابن القيم للنشر ودار الوفاء ، المدينة المنورة ط ٢ / ١٩٨٩ .

٧- اتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ ، حماد الانصاري ، مكتبة المعلا ، الكويت ط١ / ١٩٨٥ .

٨- الاتقان في علوم القرآن ، السيوطي ، دار المعرفة .

٩- أجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح ، آخر المصابيح،ط٣/١٩٨٥.

١٠- الاجوبة الفاضلة للاسئلة العشرة الكاملة ، عبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤) تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة الرشد ، ط٢ // ١٩٨٤.

١١- الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، ترتيب الامير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي المتوفى سنة ٧٣٩هـ ، تحقيق شعيب الارناؤوط ، مؤسسة الرسالة بيروت ط١ / ١٩٨٨ .

١٢- أحوال الرجال لابي اسحق ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ)مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ط ١ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٣- اختلاف الحديث : الامام محمد بن ادريس الشافعي ، تحقيق عامر أحمدحيدر - مؤسسة الكتب الثقافية ، ط ١ / ١٩٨٥ .

١٤- أربع رسائل في علوم الحديث ، جمع و تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة مكتبة الرشد ، ط ٥ / ١٩٨٤ .

١٥- الارشاد في معرفة علماء الحديث ، للحافظ أبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي (ت ٤٤٦) تحقيق محمد سعيد ادريس ، مكتبة الرشد الرياض ط١ / ١٩٨٩ .

١٦- ارواء الغليل في تخريج منار السبيل ، محمد الالباني ، المكتب الاسلامي ط١ / ١٩٧٩ .

١٧- أساس البلاغة ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨) دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٢ .

١٨- الاساس في التفسير ، سعيد حوى ، دار السلام ، مصر ط١ / ١٩٨٥ .

١٩- أسماء المدلسين ، للسيوطي ، تحقيق محمد عزب ، دار الصحوة القاهرة ط١ ١٩٨٦ .

٢٠- الاصابة في تمييز الصحابة ، ابن حجر العسقلاني ، دار احياء التراث العربي.

٢١- أصول الحديث ، محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر ، ط ٣ / ١٩٧٥ .

٢٢- أصول الفقة الاسلامي ، وهبة الزحيلي ، دار الفكر دمشق، ط١/١٩٨٦ .

٢٣- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الاثار ، محمد بن موسى الحازمي (ت٥٨٤) نشر راتب حاكمي ، حمص ١٩٦٦ .

٢٤- الاعلام ، قاموس تراجم لاشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت لبنان ط ٥ / ١٩٨٠ .

٢٥- الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ، الامام السخاوي ، تحقيق فرانز روزنثال دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٦- الاقتراح في بيان الاصطلاح و ما أضيف الى ذلك من الاحاديث المعدودة في الصحاح ، تقي الدين بن دقيق العيد (ت ٧٠٢) تحقيق قحطان الدوري ، مطبعة الارشاد ، بغداد ١٩٨٢ .

٢٧- الاقناع في القراءات السبع ، لابن باذش (ت ٥٤٠) تحقيق عبد المجيد قطامش ، جامعة أم القرى ، ط ١ / ١٤٠٣ .

٢٨- الاكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الاسماء والكنى والانساب تأليف الامير الحافظ أبي نصر علي بن هبة الله العجلي المشهور بابن ماكولا ، (ت ٤٧٥) الناشر : محمد أمين دمج ، بيروت لبنان - أشرف على التصحيح عبد الرحمن بن يحيى المعلمي .

٢٩- الالزامات والتتبع ، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥) تحقيق مقبل بن هادي ، دار البار ، مكة المكرمة ، ط ٢ / ١٩٨٥ .

٣٠- ألفية السيوطي ، شرح وتحقيق أحمد شاكر ، دار المعرفة ، بيروت .

٣١- الامام الترمذي والموازنة بين جامعه و بين الصحيحين ، نور الدين عتر مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط٢ / ١٩٨٨ .

٣٢- الامام محمد بن حبان البستي و منهجه في الجرح والتعديل ، عداب الحمش جامعة أم القرى ١٤٠٦ ، رسالة ماجستير .

٣٣- الانساب ، أبو سعد عبد الكريم السمعاني (ت ٥٦٢) تحقيق عبد الله عمر البارودي ، مؤسسة الكتب الثقافية ١٩٨٨ .

٣٤- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، لابن كثير ت(٧٧٤) تأليف احمد شاكر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٣ .

٣٥- بحوث في تاريخ السنة المشرفة ، أكرم ضياء العمري ، ط٤/ ١٩٨٤ .

٣٦- البداية والنهاية ، أبي الفداء الحافظ بن كثير الدمشقي (٧٧٤هـ) تحقيق وتدقيق جماعة من العلماء ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .

٣٧- البدع تحديدها و موقف الاسلام منها ، الدكتور عزت علي عطية ، الناشر دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان ، ط٢ / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .

٣٨- بذل المجهود في حل أبي داود ، الشيخ خليل أحمد السهارنفوري (ت ١٣٤٦) دار الكتب العلمية ، بيروت .

٣٩- برنامج التجيبي ، القاسم بن يوسف (٧٣٠) تحقيق عبد الحفيظ منصور ، الدار العربية .

٤٠- تاريخ أبي زرعة الدمشقي ، للحافظ عبد الرحمن بن عمرو النصري (ت ٢٨١) تحقيق شكر الله بن نعمة القوجاني ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٠ .

٤١- تاريخ الادب العربي ، بروكلمان ، دار المعارف ، القاهرة ط ٥ .

٤٢- التاريخ الاسلامي ، محمود شاكر ، المكتب الاسلامي ، ط٣ / ١٩٨٥ .

٤٣- تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم ، تصنيف الشيخ الحافظ أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين (٢٩٧ - ٣٨٥ هـ) دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ، ط ١ / ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .

٤٤- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ، للامام أبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين ، تحقيق عبد الرحيم القشقري ط ١/ ١٩٨٩ .

٤٥- تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) الناشر:دار الكتاب العربي بيروت لبنان .

٤٦- تاريخ التراث العربي ، فؤاد سزكين ،جامعة الامام محمدبن سعود الرياض ١٩٨٣ .

٤٧- تاريخ الثقات ، للامام الحافظ أحمد بن عبد الله بن صالح أبي الحسن العجلي (١٨٢ - ٢٦١ هـ) بترتيب الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (-٨٠٧هـ) دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ط١/١٤٠٥هـ ١٩٨٤م .

٤٨- تاريخ جرجان ، أو كتاب معرفة علماء أهل جرجان ،لابي القاسم حمزة بن يوسف ابن ابراهيم السهمي الجرجاني الحافظ (٤٢٧هـ) عالم الكتب بيروت ط٤/١٩٨٧م .

٤٩- تاريخ سعيد بن عثمان الدارمي (ت٢٨٠) -سؤالات الدارمي ليحيى بن معين - تحقيق أحمد محمد نور سيف ، دار المأمون للتراث ، دمشق .

٥٠- التاريخ الصغير ، للامام الحافظ أمير المؤمنين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، دار المعرفة بيروت لبنان ط١/ ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

٥١- تاريخ الطبري ، تاريخ الامم والملوك لابي جعفر محمد بن جرير الطبري(٢٢٤ - ٣١٠هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ط٢ / ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

٥٢- التاريخ الكبير ، الحافظ أبي عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم الجعفي البخاري (ت ٢٥٦هـ - ٨٦٩م) دار الفكر، بيروت .

٥٣- تاريخ واسط ، أسلم بن سهل الرزاز الواسطي المعروف ببحشل (ت ٢٩٢) ، تحقيق كوركيس عواد ، عالم الكتب ط ١ / ١٩٨٦ .

٥٤- التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس ، عبد العزيز الغماري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط١ / ١٩٨٤م .

٥٥- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق علي محمد البجاوي و محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، بيروت .

٥٦- تبيين كذب المفتري فيما نسب الى الامام أبي الحسن الاشعري ، لابي القاسم علي بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (ت٥٧١ هـ) الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .

٥٧- تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم ابن حجر في الفتح ، شبيل بن منصور البصارة ، دار الدعوة ، الكويت ط١/١٩٨٦ م .

٥٨- تجريد أسماء الرواة الذين تكلهم فيهم ابن حزم ، اعداد عمر بن محمود و حسن محمود ، مكتبة المنار ، الزرقاء ط١/ ١٩٨٨ .

٥٩- تحفة الاحوذي بشرح سنن الترمذي ، محمد عبد الرحمن المباركفوري ت١٣٥٣ الطبعة الهندية تصوير دار الكتاب العربي ط٣ / ١٩٨٤ .

٦٠- تحفة الاشراف بمعرفة الاطراف ، للحافظ كمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي (٧٤٢ هـ) تحقيق عبد الصمد شرف الدين اشراف زهير الشاويش ، المكتب الاسلامي ، بيروت لبنان ط٢ /١٤٠٣هـ١٩٨٣م .

٦١- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، لخاتمة الحفاظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ٨٤٩-٩١١هـ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الفكر .

٦٢- تذكرة الحفاظ للامام أبي عبد الله شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) دار: احياء التراث العربي ، بيروت لبنان .

٦٣- التذكرة في الاحاديث المشتهرة ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤) تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ،دار الكتب العلمية بيروت ط١ ، ١٩٨٦ .

٦٤- تراجم الرجال ، محمد الخضر حسين ، تحقيق علي الرضا التونسي ، المطبعة التعاونية ، ١٩٧٢ .

٦٥- ترتيب مسند الامام الشافعي ، رتبه يوسف الزواوي و عزت العطار، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٥١ .

٦٦- الترجيح لحديث صلاة التسبيح ، ابن ناصر الدين الدمشقي ، تحقيق محمود سعيد ممدوح ، دار البشائر ، بيروت، ط ١ / ١٩٨٥ .

٦٧- تسمية الاخوة ، أبو داود السجستاني ، تحقيق باسم الجوابرة ، طبع مع كتاب الرواة من الاخوة لعلي بن المديني ، دار الراية الرياض ط١/١٩٨٨.

٦٨- تسمية من أخرجهم البخاري و مسلم و ما انفرد به كل واحد منهما ، لابي عبد الله الحاكم صاحب المستدرك (ت ٤٠٥) تحقيق كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية ، دار الجنان للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧ م .

٦٩- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الائمة الاربعة ، أحمد بن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٧٠- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ، أبو الوليد الباجي (٤٧٤) دار اللواء ، ط١ /١٩٨٦ .

٧١- التعليق المغني على سنن الدارقطني طبع مع السنن ، تحقيق اليماني القاهرة ، ١٩٦٦ .

٧٢- تفسير النسائي ، تحقيق سيد الجليمي و صبري الشافعي ، مكتبة السنة ط١ / ١٩٩٠ .

٧٣- تقريب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) تحقيق محمد عوامة ، دار : الرشيد سوريا حلب ط١ / ١٩٨٦ .

٧٤- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، لشيخ الاسلام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦) مطبوع بأصل تدريب الراوي، دار الفكر.

٧٥- التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ٨٠٦ هـ دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ٢/١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤م.

٧٦- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الله هاشم اليماني ، المدينة المنورة ١٩٦٤ .

٧٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والاسانيد ، للامام الحافظ ابن عمر ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الاندلسي ، تصحيح وتعليق و تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري ، مكتبة التوعية - الرباط ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م .

٧٨- التنقيح لما جاء في صلاة التسبيح ، جاسم بن سليمان الدوسري، دار البشائر الاسلامية بيروت ط٢ ١٩٨٦ م .

٧٩- تنوير الحوالك ، للسيوطي ، مكتبة ابن تيمية .

٨٠- تهذيب الاسماء واللغات ، محيي الدين بن شرف النووي ، عنيت بنشره و تصحيحه والتعليق عليه ادارة الطباعة المنيرية ، يطلب من دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

٨١- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الاولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند بحيدرآباد الدكن سنة ١٣٢٥ هـ .

٨٢- تهذيب السنن لابن القيم الجوزية ، طبع مع مختصر المنذري ، دار المعرفة بيروت .

٨٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي ، تحقيق وضبط و تعليق الدكتور بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ٢ / ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م و لم يكمل .

٨٤- تهذيب تاريخ ابن عساكر، لعبد القادر بدران ، دار المسيرة ، بيروت ، ط٢ / ١٩٧٩ .

٨٥- تنقيح الانظار ، لابن الوزير اليماني ، تحقيق و تقديم :محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبوع بأعلى توضيح الافكار للصنعاني ، دار احياء التراث العربي

٨٦- توجيه النظر الى أصول الاثر ، طاهر بن صالح الجزائري ، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .

٨٧- توضيح الافكار لمعاني تنقيح الانظار ، للعلامة محمد بن اسماعيل الامير الحسني الصنعاني ، صاحب سبل السلام ، حققه و قدم له محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار احياء التراث العربي .

٨٨- التوضيح في صلاتي التراويح والتسابيح ، فضل حسن عباس ، دار الفرقان ط١ / ١٩٨٨ .

٨٩- الثقات للامام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ ٩٦٥م) طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر اباد الدكن الهند ، ط١ ، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠ م .

٩٠- ثلاث رسائل حديثية ، للامام النسائي ، تحقيق مشهور حسن ، وعبد الكريم الوريكات ، مكتبة المنار ، الزرقاء الاردن ، ط١ / ١٩٨٧م .

٩١- الثلاثيات في الحديث النبوي ، تحقيق أشرف بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ / ١٩٨٧م .

٩٢- جامع الاصول في أحاديث الرسول ، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الاثير (ت ٦٠٦) تحقيق عبد القادر الارناؤوط ، مكتبة الحلواني دمشق ١٩٦٩ .

٩٣- جامع البيان للامام الطبري (ت ٣١٠) دار الحديث القاهرة ١٩٨٧ .

٩٤- جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، صلاح الدين أبي سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١) ، تحقيق حمدي السلفي ، عالم الكتب ط٢ /١٩٨٦ .

٩٥- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١) هـ ، دار الفكر .

٩٦- الجامع لاخلاق الراوي و آداب السامع ، الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣) تحقيق محمود الطحان ، مكتبة المعارف ، الرياض ١٩٨٣ .

٩٧- الجرح والتعديل ، أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن ادريس الرازي (ت ٣٢٧ هـ) دار احياء التراث العربي ، بيروت لبنان ، ط١، طبع دائرة المعارف العثمانية بحيدر اباد الدكن ، الهند ، ١٣٧٢هـ ١٩٥٣م .

٩٨- جمع ألفاظ الجرح والتعديل من تهذيب التهذيب ، الاجزاء ١-٣ ، سلمان محمد طاهر الندوي ، اشراف عبد الفتاح أبو غدة ، جامعة محمد بن سعود الرياض ١٤٠١ رسالة ماجستير .

٩٩- الجمع بين رجال الصحيحين (البخاري و مسلم) لكتابي أبي نصر الكلاباذي و أبي بكر الاصبهاني ، للامام أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي المعروف بابن القيسراني الشيباني (٤٤٨ - ٥٠٧ هـ) دار الكتب العلمية بيروت ، ط٢ ١٤٠٥ هـ .

١٠٠- الجوهر النقي ، علاء الدين المارديني بن التركماني (ت ٧٤٥) دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٤٦ هـ مع السنن الكبرى للبيهقي .

١٠١- حجة الله البالغة ، ولي الله الدهلوي ، دار التراث القاهرة .

١٠٢- الحديث المعلل ، خليل ابراهيم ملا خاطر ، نشر دار الوفاء ، جدة ط١/١٤٠٦ .

١٠٣- الحديث والمحدثون أو عناية الامة الاسلامية بالسنة النبوية ، محمد محمد أبو زهو ، دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان ١٤٠٤هـ ١٩٨٤ م .

١٠٤- الحطة في ذكر الصحاح الستة ، أبو الطيب صديق حسن خان (ت ١٣٠٧) تحقيق علي الحلبي ، دار الجيل ط١ / ١٩٨٧م .

١٠٥- حلية الاولياء و طبقات الاصفياء للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الاصبهاني (ت ٤٣٠) طبع لاول مرة بنفقة مكتبة الخانجي بشارع عبد العزيز بمصر ، و مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر ، ١٣٥٧هـ ١٩٣٨م .

١٠٦- الخطيب البغدادي و أثره في علوم الحديث ، محمود الطحان .

١٠٧- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، للامام الحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الانصاري ، الطبعة المصرية .

١٠٨- دراسة وثقية للتاريخ الاسلامي ، محمد ماهر حمادة ، مؤسسة الرسالة ط١/١٩٨٨

١٠٩- الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، ابن حجر العسقلاني ، نشر مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

١١٠- دول الاسلام ، الذهبي ، ط حيدر آباد الدكن ، دائرة المعارف العثمانية ط٢ / ١٩٤٤ .

١١١- ديوان الضعفاء والمتروكين ، للامام الذهبي ، تحقيق حماد الانصاري ، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة ، ١٩٦٧ .

١١٢- ذكر أسماء التابعين و من بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم ، تخريج الحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت ٣٨٥) دراسة و تحقيق بوران الضناوي ، كمال يوسف الحوت ، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت لبنان ، ط١ ١٤٠٦هـ ١٩٨٥ م .

١١٣- ذكر أسماء من تكلم فيه و هو موثق ، الامام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق و تعليق : محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادينى ، مكتبة المنار ، الاردن ، الزرقاء ، ط١ ١٤٠٦ - ١٩٨٦ .

١١٤- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، للامام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة الرشد ، ط ٥ ، ١٩٨٤ .

١١٥- ذيل على ميزان الاعتدال للحافظ العراقي (ت ٨٠٤) تحقيق صبحي السامرائي ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٩٨٧ .

١١٦- رجال صحيح البخاري المسمى الهداية والارشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه ، للامام أبي نصر أحمد بن محمد بن حسين البخاري الكلاباذي (٣٢٣ - ٣٩٨هـ) تحقيق عبد الله الليثي دار المعرفة بيروت لبنان ، ط١ ١٤٠٧، ١٩٨٧ .

١١٧- رسالة أبي داود الى أهل مكة في وصف سننه ، للامام أبي داود (ت ٢٧٥ هـ) تحقيق د محمد الصباغ ، المكتب الاسلامي ط٣ / ١٤٠٥ .

١١٨- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ، للعلامة محمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥ هـ) بعناية محمد المنتصر الكتاني ، دار البشائر الاسلامية ط٤ / ١٩٨٦ .

١١٩- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ، للأمام أبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤هـ) تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر مكتب المطبوعات الاسلامية - حلب ط٣/ ١٩٨٧ م .

١٢٠- رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل ، عداب الحمش ، دار حسان و الاماني ، الرياض ط٢ / ١٩٨٧ .

١٢١- الرواة من الاخوة والأخوات ، علي بن المديني ت ٢٣٤ ، تحقيق باسم الجوابرة دار الراية الرياض ط١ ١٩٨٨.

١٢٢- رواية المبتدع بين القبول والرد ، محمد رضوان أبو شقيان ، كلية الشريعة الجامعة الاردنية ١٩٨٨ رسالة ماجستير .

١٢٣- زاد المعاد في هدي خير العباد ، لابن قيم الجوزية ت ٧٥١هـ تحقيق شعيب و عبد القادر الارناؤوط ، مؤسسة الرسالة ط١ / ١٩٧٩ .

١٢٤- السابق واللاحق ، لابي بكر أحمد بن على الخطيب البغدادي ، تحقيق محمد بن مطر الزهراني ، دار طيبة الرياض ط١ / ١٩٨٢ .

١٢٥- سلسلة الاحاديث الصحيحة و شيء من فقهها ، محمد ناصر الدين الالباني ، المكتب الاسلامي ط٣ / ١٩٨٣ .

١٢٦- سلسلة الاحاديث الضعيفة ، محمد الالباني ، المكتب الاسلامي و مكتبة المعارف

١٢٧- السنن ، لسعيد بن منصور ، (ت٢٢٧) تحقيق حبيب الرحمن الاعظمي ، دار الكتب العلمية ط١/ ١٩٨٥ .

١٢٨- سنن ابن ماجة للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٠٧ -٢٧٩هـ) تحقيق و تصحيح و تعليق : محمد فؤاد عبد الباقي ،دار احياء التراث العربي

١٢٩- سنن أبي داود سليمان بن الاشعث السجستاني الازدي (٢٠٢هـ - ٢٧٥هـ) تحقيق عزت عبيد الدعاس ، دار الحديث ، ط١ / ١٩٦٩م .

١٣٠- سنن أبي داود ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، بلا تاريخ .

١٣١- سنن أبي داود ، تحقيق أحمد أسعد علي ، ط٢ / ١٩٨٣ مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر .

١٣٢- سنن الترمذي لابي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٠٩- ٢٧٩ هـ) ، تقديم وتصحيح الشيخ أحمد شاكر ، دار احياء التراث العربي ، بيروت .

١٣٣- سنن الدارقطني ، تحقيق عبدالله هاشم يماني ، دار المحاسن ، القاهرة ١٩٦٦

١٣٤- سنن الدارمي ، أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥) ، تحقيق عبد الله هاشم اليماني ، المدينة المنورة ١٩٦٦ .

١٣٥- السنن الكبرى ، للامام البيهقي ، دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٤٦هـ

١٣٦- سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي و حاشية السندي ، للامام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني القاضي (٢١٥-٣٠٣هـ) دار احياء التراث العربي .

١٣٧- السنة النبوية بين أهل الفقه و أهل الحديث ، محمد الغزالي ، دار الشروق ط٤ / ١٩٨٩ .

١٣٨- سؤالات ابن الجنيد ت ٢٣٣ ، ليحيى ابن معين ، تحقيق أحمد محمد نور سيف مكتبة الدار بالمدينة المنورة ، ط١ /١٩٨٨ .

١٣٩- سؤالات أبي عبيد الاجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل ،دراسة و تحقيق محمد علي القاسم العمري ، طبعة المجلس العلمي ، احياء التراث الاسلامي ، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ، ط١ / ١٤٠٣ - ١٩٨٣ .

١٤٠- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ، تحقيق موفق بن عبدالله بن عبد القادر ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط١ / ١٩٨٤.

١٤١- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل، دراسة و تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، الرياض مكتبة المعارف ١٩٨٤ .

١٤٢- سير أعلام النبلاء للامام الذهبي (٤٨٧هـ - ١٣٧٤م ، مؤسسة الرسالة ،بيروت - لبنان ، ط٢/ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م حققه شعيب الارناؤوط .

١٤٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) دار احياء التراث العربي ، بيروت .

١٤٤- شرح ألفاظ التجريح النادرة ، دسعدي الهاشمي ، المطبعة السلفية ، القاهرة

١٤٥- شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة ، لابي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي الكردي الرازي المهري الشافعي الاثري ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

١٤٦- شرح السنة ، للحسين بن مسعود البغوي (٤٣٦- ٥١٦هـ) حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه شعيب الارناؤوط وزهير الشاويش المكتب الاسلامي بيروت ط١/١٤٠٢-١٩٨٤.

١٤٧- شرح علل الترمذى ، لابن رجب الحنبلي (٧٣٦ - ٧٩٥ هـ) تحقيق ودراســة الدكتور همام عبد الرحيم سعيد ، مكتبة المنار ، الاردن الزرقا ط١/١٩٨٤.

١٤٨- شرح معاني الاثار ، أبو جعفر الطحاوى ت ٣٢١ دار الباز للنشر مكة المكرمة ط١ / ١٩٧٩ .

١٤٩- شروط الائمة الخمسة ، لابي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت ٥٨٤هـ) ،دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ط١ / ١٤٠٥ ١٩٨٤ .

١٥٠- شروط الائمة الستة لابي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ط١ / ١٤٠٥ ١٩٨٤ .

١٥١- الشريعة للامام أبي بكر محمد بن الحسين الاجرى (ت ٣٦٠) دار الامام محمد بن عبد الوهاب ، تحقيق محمد حامد الفقي ، الناشر: أنصار السنة المحمدية .

١٥٢- صحيح ابن خزيمة ت ٣١١ تحقيق محمد مصطفى الاعظمي ، المكتب الاسلامي .

١٥٣- صحيح البخاري للامام أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) مطبوع مع فتح الباري ، الطبعة السلفية .

١٥٤- صحيح سنن ابن ماجه ، اختيار ناصر الدين الالباني ،مكتب التربية ، السعودية ط١/ ١٩٨٦ .

١٥٥- صحيح سنن أبي داود ، اختيار الالباني ، مكتب التربية ، ط١/ ١٩٨٩.

١٥٦- صحيح سنن الترمذى ، اختيار الالباني ، مكتب التربية ،ط١/ ١٩٨٨ .

١٥٧- صحيح سنن النسائي ، اختيار الالباني ، مكتب التربية ، ط١ / ١٩٨٨ .

١٥٨- صحيح مسلم للامام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(٢٠٦ - ٢٦١ هـ) تحقيق و تصحيح و تعليق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر بيروت

١٥٩- صحيح مسلم بشرح النووى لشيخ الاسلام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) طبع دار احياء التراث العربي بيروت لبنان ،ط ٣، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

١٦٠- الضعفاء الصغير للامام محمد بن اسماعيل البخاري ، تحقيق محمود ابراهيم زايد ، دار المعرفة ، بيروت لبنان ، ط١ / ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

١٦١- الضعفاء الكبير ، لابي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي حققه و وثقه د عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ط١ / ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م .

١٦٢- الضعفاء والمتروكون ، لابي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي البغدادي ، حققه أبو الفداء عبد الله القاضي،دار الكتب العلمية ،بيروت لبنان ، ط١ / ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

١٦٣- الضعفاء والمتوكون لاحمد بن علي بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣) تحقيق محمود ابراهيم زايد ، دار المعرفة ، بيروت لبنان ، ط١ / ١٤٠٦هـ ١٩٨٦ م .

١٦٤- الضعفاء والمتروكون ، علي بن عمر الدارقطني ، تحقيق صبحي السامرائي ، مؤسسة الرسالة ط٢/ ١٩٨٦ .

١٦٥- الضعفاء والمتروكون والمجهولون في مجتبى النسائي ، وصي الله عباس أم القرى ، ١٣٩٧هـ رسالة ماجستير .

١٦٦- طبقات ابن سعد ، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة و من بعدهم ، دراسة وتحقيق د زياد محمد منصور ، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة ط ٢، ١٤٠٨ - ١٩٨٧ م .

١٦٧- طبقات الاسماء المفردة ، أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي ت ٣٠١ ،تحقيق سكينة الشهابي ، دار طلاس ، دمشق ط١ / ١٩٨٧م.

١٦٨- طبقات الحفاظ للسيوطي ، راجع النسخ و ضبط أعلامها لجنة من علماء الازهر، باشراف الناشر،دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١ ١٤٠٣ -١٩٨٣ .

١٦٩- طبقات الحنابلة ، أبي يعلى الفراء محمد بن الحسين ، مطبعة السنة المحمدية ، تحقيق محمد حامد الفقي ١٩٥٢ .

١٧٠- طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٢٧-٧٧١هـ) تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو و محمود محمد الطناجي ، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاه ط١ / ١٣٨٣ - ١٩٦٤ .

١٧١- الطبقات الكبرى ، لابي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري (١٦٨ - ٢٣٠) دار صادر بيروت ، ١٣٧٧ - ١٩٥٧ .

١٧٢- طبقات المدلسين ، لابن حجر ، تحقيق عاصم القريوتي ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، ط١ . و نشر أيضا بتحقيق محمد عزب ، دار الصحوة .

١٧٣- العبر في أخبار من غبر ، شمس الدين الذهبي ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، الكويت ، ١٩٦٣ .

١٧٤- عقود الجواهر المنيفة ، محمد مرتضى الزبيدى ت ١٢٠٥ تحقيق وهبي سليمان الغاوجي ، مؤسسة الرسالة ، ط١ / ١٩٨١ .

١٧٥- العلل ، علي بن عبد الله بن المديني ت ٢٣٤ تحقيق محمد مصطفى الاعظمي المكتب الاسلامي ط٢ / ١٩٨٠ .

١٧٦- علل الترمذي الكبير ، تحقيق حمزة ديب مصطفى ، مكتبة الاقصى ، عمان الاردن ط١ / ١٩٨٦ .

١٧٧- علل الحديث ، أبو محمد عبد الرحمن الرازي ، نشر محب الدين الخطيب ١٣٤٣

١٧٨- العلل المتناهية في الاحاديث الواهية ، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، ت ٥٩٧ تحقيق الشيخ خليل الميس ، دار الكتب العلمية بيروت ط١/ ١٩٨٣ .

١٧٩- العلل و معرفة الرجال ، الامام أحمد بن محمد بن عبد الله ت ٢٤١ ، تحقيق وصي الله عباس ، المكتب الاسلامي ، ط١ / ١٩٨٨ .

١٨٠- علوم الحديث أو مقدمة ابن الصلاح و معه التقييد والايضاح للحافظ العراقي - للامام أبي عمرو بن الصلاح ت ٦٤٣ ، دار الحديث ، ط٢ / ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .

١٨١- علوم الحديث و مصطلحه ، د صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ط١٧/ ١٩٨٨ .

١٨٢- عمدة القاري ، شرح صحيح البخاري ، بدر الدين العيني ت ٨٥٥ ، نشر مصطفى البابي الحلبي ، ط١/ ١٩٧٢ .

١٨٣- عمل اليوم والليلة ، أحمد بن شعيب النسائي ت ٣٠٣ تحقيق فاروق حمادة ، نشر الرئاسة العامة للافتاء والبحوث العلمية - السعودية .

١٨٤- عون المعبود شرح سنن أبي داود ، للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى ، الطبعة الهندية تصوير دار الكتاب العربي بيروت .

١٨٥- الغاية في القراءات العشر ، أبي بكر أحمد بن الحسين النيسابوري ت ٣٨١ ، تحقيق محمد غياث جنباز ، الرياض ط١ / ١٩٨٥ .

١٨٦- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، أشرف على طبعه محب الدين الخطيب ، المطبعة السلفية ، تصوير دار المعرفة ، بيروت .

١٨٧- فتح الباقي على ألفية العراقي ، لزكريا بن محمد الانصاري السبكي الازهري الشافعي ت ٩٢٥ هـ دار الكتب العلمية بيروت لبنان تصحيح و تعليق محمد بن الحسين العراقي الحسيني .

١٨٨- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي ، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت ٩٠٢ هـ دار الكتب العلمية ط١ / ١٤٠٣ ١٩٨٣ .

١٨٩- الفتوحات الربانية على الاذكار النواوية ، محمد بن علان الصديقي ت ١٠٥٧ ، المكتبة الاسلامية .

١٩٠- الفرق بين الفرق ، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الاسفراييني ، ت ٤٢٩هـ ١٠٣٧م دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٢م .

١٩١- الفقه الاسلامي و أدلته ، وهبة الزحيلي ، دار الفكر ، دمشق، ط١/١٩٨٤.

١٩٢- الفقيه والمتفقه ، الخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ / ١٩٨٠ .

١٩٣- الفكر المنهجي عند المحدثين ، د همام عبد الرحيم سعيد ، كتاب الامة ط١ / ١٤٠٨ .

١٩٤- الفوائد البهية في تراجم الحنفية ،عبد الحي اللكنوي ، مكتبة خيركثير كراتشي .

١٩٥- الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة ، محمد بن علي الشوكاني ت ١٢٥٠ تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، نشر المكتب الاسلامي ط٢/١٩٩٢

١٩٦- فيض الباري على صحيح البخاري ، محمد أنور الكشميري ت ١٣٥٢ دار المعرفة .

١٩٧- فيض القدير شرح الجامع الصغير ، للعلامة المناوي محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ، ط ٢ ، ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م .

١٩٨- القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي ، دار الجيل ، المؤسسة العربية ، بيروت لبنان .

١٩٩- القراءة خلف الامام للبيهقي ، تخريج محمد السعيد زغلول ، دار الكتب العلمية ١٩٨٤ .

٢٠٠- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، محمد جمال الدين القاسمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ / ١٣٩٩ .

٢٠١- قواعد في علوم الحديث لظفر أحمد العثماني التهانوي ، حققه و راجع نصوصه و علق عليه عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الاسلامية ، حلب - ط٣ ١٣٩١هـ - ١٩٧١ م .

٢٠٢- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، للذهبي ، راجع النسخة و ضبط اعلامها لجنة من العلماء باشراف الناشر دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١ / ١٤٠٣ ١٩٨٣ .

٢٠٣- الكامل في الضعفاء لابي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ٢٧٧ - ٣٦٥هـ - تحقيق و ضبط و مراجعة لجنة من المختصين باشراف الناشر : دار الفكر لبنان ط٢ / ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .

٢٠٤- كتاب بحر الدم فيمن تكلم فيهم الامام أحمد بمدح أو ذم ، ليوسف بن حسن ابن عبد الهادي (من القرن التاسع) تحقيق وصي الله عباس ، دار الراية الرياض ط١ / ١٩٨٩م .

٢٠٥- كتاب البعث ، لابي بكر عبد الله بن سليمان بن الاشعث السجستاني ت ٣١٦ ، تحقيق أبي اسحاق الجويني ، دار الكتاب العربي .

٢٠٦- كتاب التمييز ، لابي الحسين مسلم بن الحجاج تحقيق محمد مصطفى الاعظمي جامعة الرياض .

٢٠٧- كتاب الكنى والاسماء ، للدولابي ت ٣١٠ دار الباز للنشر مكة المكرمة ١٩٨٣

٢٠٨- الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ، برهان الدين الحلبي ت ٨٤١ ، تحقيق صبحي السامرائي ، نشر وزارة الاوقاف العراقية ، بغداد .

٢٠٩- كشف الخفاء و مزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على ألسنة الناس ،تأليف اسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي ت ١١٦٢هـ تصحيح و تعليق أحمد القلاش ، مؤسسة الرسالة ط٣ / ١٤٠٣ ١٩٨٣ .

٢١٠- كشف الظنون ، حاجي خليفة ، دار الفكر .

٢١١- الكفاية في علم الرواية لابي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة لصاحبها محمد سلطان النمنكاني .

٢١٢- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات ، أبو البركات محمد بن أحمد بن الكيال ، ت ٩٣٩، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي دار المأمون للتراث ، ١٩٨١ .

٢١٣- لامع الدراري على جامع البخاري ، الكاندهلوي ، المكتبة الشيحوية الهند

٢١٤- اللآلىء المصنوعة في الاحاديث الموضوعة ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت ٩١١ . دار المعرفة بيروت ١٩٨٣ .

٢١٥- اللباب في تهذيب الانساب ، ابن الاثير الجزري ، دار صادر بيروت .

٢١٦- لسان العرب لابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري طبع دار صادر ، بيروت .

٢١٧- لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني ، منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت لبنان ، ط٢ / ١٣٩٠ ، ١٩٧١ .

٢١٨- لمحات في أصول الحديث د محمد أديب الصالح ، المكتب الاسلامي ط٢ / ١٣٩٣ .

٢١٩- ما تمس اليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه ، محمد عبد الرشيد النعماني نشر عبد الله بن ابراهيم الانصاري ، قطر .

٢٢٠- المتروكون والمجهولون و مروياتهم في سنن أبي داود السجستاني ، محمد صبران أفندى ١٣٩٦ ، أم القرى رسالة ماجستير .

٢٢١- المتروكون و مروياتهم في سنن ابن ماجه ، عبد الله مراد علي الباكستاني جامعة أم القرى ١٩٧٣ رسالة ماجستير .

٢٢٢- المتروكون و مروياتهم في كتاب الجامع للامام الترمذى ، موسى الاندونيسي جامعة أم القرى ١٣٩٤ ، رسالة ماجستير .

٢٢٣- المتكلمون في الرجال ، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوى ت ٩٠٢ تحقيق أبو غدة ، مكتبة الرشد ط ٥ / ١٩٨٤ .

٢٢٤- المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكون ، للامام محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي ، تحقيق محمود ابراهيم زايد ، نشر دار الوعي - حلب ط٢ ١٤٠٢ .

٢٢٥- مجمع الزوائد و منبع الفوائد ، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ، بتحرير الحافظين الجليلين العراقي وابن حجر ، دار الكتاب العربي بيروت لبنان ، ط٣ / ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .

٢٢٦- مجموع فتاوي شيخ الاسلام ابن تيمية ، جمع و ترتيب عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم العاصمي النجدى الحنبلي وابنه محمد ، تنفيذ مكتبة النهضة الحديثة مكة المكرمة شارع الحرم باب العمرة ، تم الطبع بادارة المساحة العسكرية بالقاهرة سنة ١٤٠٤ هـ .

٢٢٧- مختار الصحاح ، زين الدين محمد بن أبي بكر الرازى ت ٦٦٦ تحقيق حمزة فتح الله ، مؤسسة الرسالة و دار البصائر .

٢٢٨- مختصر البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير ، اختصره الشيخ محمد بن درويش الحوت ، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ط١ / ١٩٨٧ .

٢٢٩- مختصر تاريخ ابن عساكر ، لابن منظور محمد بن مكرم ت ٧١١ تحقيق مطيع الحافظ و آخرين ، دار الفكر ١٩٨٤ .

٢٣٠- مختصر سنن أبي داود ، عبد العظيم بن عبد القوى المنذري ت ٦٥٦ دار المعرفة بيروت .

٢٣١- المدخل الى الصحيح ، للامام أبي عبد الله الحاكم ت ٤٠٥ مؤسسة الرسالة ط١/١٩٨٤ .

٢٣٢- المراسيل ، للامام أبي داود السجستاني ، تحقيق شعيب الارناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط١ / ١٩٨٨ .

٢٣٣- المراسيل للرازى تحقيق أحمد عصام الكاتب دار الكتب العلمية بيروت ط١٩٨٣/١ .

٢٣٤- مسائل الامام أحمد ، رواية اسحاق بن ابراهيم بن هانيء ،تحقيق زهيرالشاويش المكتب الاسلامي ، ١٤٠٠ .

٢٣٥- مسائل الامام أحمد ، لابي داود السجستاني ، تحقيق محمد رشيد رضا ، نشر : محمد أمين دمج ، بيروت لبنان ، ط٢ .

٢٣٦- مسائل الامام أحمد ، رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل ، تحقيق زهير الشاويش ، ط٣/ ١٩٨٨ .

٢٣٧- المستدرك على الصحيحين ، لابي عبد الله الحاكم النيسابوري ، مكتبة الجندى ، مصر .

٢٣٨- المستصفى من علم الاصول ، لابي حامد محمد بن محمد الغزالي ت ٥٠٥ هـ مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر ط١ / ١٣٥٦ - ١٩٣٧ .

٢٣٩- المستفاد من الرحلة والاغتراب للقاسم بن يوسف التجيبي ت ٧٣٠ تحقيق عبد الحفيظ منصور ، الدار العربية .

٢٤٠- المسند ، للحافظ عبد الله بن الزبير الحميدى ، تحقيق حبيب الرحمن الاعظمي ، عالم الكتب ، بيروت ، بلا تاريخ .

٢٤١- مسند أبي داود الطيالسي ، لسليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري الشهير بأبي داود الطيالسي ، ت ٢٠٤ دار المعرفة بيروت ، لبنان .

٢٤٢- مسند أبي عوانة ، أبو عوانة يعقوب بن اسحاق ت ٣١٦ ، دار المعرفة بيروت

٢٤٣- مسند أبي يعلى الموصلي ت ٣٠٧ تحقيق حسين أسد دار المأمون للتراث ط ١ ، ١٩٨٦ م .

٢٤٤- مسند أحمد بن حنبل ، ت ٢٤١ هـ دار صادر .

٢٤٥- المسند الجامع ، جمع بشار عواد معروف ، وزارة الاوقاف العراقية ، لم يكمل

٢٤٦- المسيرة الاسلامية للتاريخ ، منير محمد غضبان ، دار الفرقان عمان ، ط ٢، ١٩٨٢ م .

٢٤٧- مشاهير علماء الامصار ، لمحمد بن حبان البستي ، عني بتصحيحه : فلايشهر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٢٤٨- مشكاة المصابيح ، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزى ، تحقيق الالباني المكتب الاسلامي ط٣ / ١٩٨٥ .

٢٤٩- مشكل الاثار ، أبي جعفر الطحاوى ، دائرة المعارف النظامية الهند ١٣٣٣ .

٢٥٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، لاحمد بن محمد بن علي المقرى الفيومي ت ٧٧٠ هـ ط٤ / ١٩٨١ .

٢٥١- المصنف ، لابي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ٢١١هـ عني بتحقيق نصوصه و تخريج أحاديثه والتعليق عليه الشيخ المحدث حبيب الرحمن الاعظمي ،ط١ - ١٣٩٠ - ١٩٧١، المكتب الاسلامي بيروت لبنان .

٢٥٢- المصنف في الاحاديث والاثار لابي بكر عبد الله بن محمد بن ابراهيم بن عثمان بن أبي شيبة الكوفي ت ٢٣٥ هـ بعناية كمال يوسف الحوت ، موسسة الكتب الثقافية ط١/ ١٩٨٩ .

٢٥٣- معالم السنن ، شرح سنن أبي داود ، لابي سليمان حمد الخطابي ت ٣٨٨ - تحقيق راتب النفاخ ، المكتبة العلمية ، و طبع مع المختصر بتحقيق أحمد شاكر و حامد الفقي ، دار المعرفة .

٢٥٤- المعجم الاوسط ، للطبراني ت ٣٦٠ ، تحقيق محمود الطحان ، مكتبة المعارف الرياض ، ط١ / ١٩٨٥ و لم يكمل .

٢٥٥- معجم البلدان ، ياقوت الحموى ت ٦٢٦ ، دار صادر .

٢٥٦- المعجم الصغير للطبراني ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية المدينة المنورة ١٩٦٨ .

٢٥٧- المعجم الكبير ، لابي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ٢٦٠هـ - ٣٦٠هـ ، حققه و خرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي ، مطبعة الوطن العربي ط١/١٩٧٩ نشر وزارة الاوقاف العراقية ، احياء التراث الاسلامي .

٢٥٨- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى بيروت وداراحياء التراث العربي بيروت .

٢٥٩- معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس ت ٣٩٥ تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية .

٢٦٠- المعجم الوسيط ، قام باخراجه ابراهيم مصطفى - أحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر و محمد علي النجار أشرف على طبعه عبد السلام هارون ، دار : احياء التراث العربي ، المكتبة العلمية طهران .

٢٦١- معرفة علوم الحديث ، الحاكم أبي عبد الله النيسابوري ، دار احياء العلوم ط١ / ١٩٨٦ .

٢٦٢- المعرفة والتاريخ لابي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي ، رواية عبدالله بن جعفر بن درستويه النحوي ، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ / ١٤٠١ ١٩٨١ .

٢٦٣- المعين في طبقات المحدثين للذهبي ، تحقيق همام سعيد ، دار الفرقان عمان - الاردن ، ط١ ، ١٤٠٤ - ١٩٨٤ .

٢٦٤- المغني في الضعفاء للذهبي ، حققه و علق عليه نور الدين عتر .

٢٦٥- مفتاح السعادة ، عصام الدين أبو الخير طاش كبره زادة ، تحقيق كامل بكري ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٢٦٦- مفتاح السنة ، محمد عبد العزيز الخولي ، دار الكتب العلمية بيروت - ط٤ / ١٩٨٣ .

٢٦٧- المقاصد الحسنة ، للسخاوي ، دار الكتب العلمية بيروت ط١/١٩٧٩ .

٢٦٨- مقالات الكوثري ، محمد زاهد الكوثري ، (ت ١٣٧١) بلا تاريخ .

٢٦٩- مقدمة الحافظ السلفي ، طبعت في آخر كتاب مختصر المنذري ج ٨ ، بتحقيق محمد حامد الفقي ، دار المعرفة .

٢٧٠- المنتخب من مسند عبد بن حميد ، ت ٢٤٩ ، تحقيق صبحي السامرائي ، عالم الكتب ١٩٨٨ .

٢٧١- المنتظم في تاريخ الملوك والامم ، حيدر آباد الدكن ، دائرة المعارف العثمانية ١٣٥٩ .

٢٧٢- المنتقى من السنن المسندة ، أبو محمد عبد الله بن الجارود ت ٣٠٧ تحقيق عبد الله عمر البارودي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط١ / ١٩٨٨ .

٢٧٣- من كلام أبي زكريا ، يحيى بن معين في الرجال ، رواية ابن طهمان ، تحقيق محمد نور سيف ، دار المأمون للتراث ، دمشق .

٢٧٤- من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ، رواية المروذي و ولده صالح تحقيق صبحي السامرائي ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط١ / ١٩٨٨ .

٢٧٥- منهج النقد في علوم الحديث ، للدكتور نور الدين عتر دار الفكر دمشق ط٣/ ١٩٨١ .

٢٧٦- المنهل العذب المورود ، شرح سنن أبي داود ، محمود خطاب السبكي ، مطبعة الاستقامة ، مصر ط١ / ١٣٥١ .

٢٧٧- موارد الظمآن الى زوائد ابن حبان ، لنور الدين الهيثمي تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة ، دار الكتب العلمية بيروت .

٢٧٨- الموضوعات ، لابي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ت ٥٩٧ تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ١٩٨٧ .

٢٧٩- موطأ الامام مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار احياء التراث العربي .

٢٨٠- الموقظة في علم مصطلح الحديث للامام الحافظ المحدث المؤرخ الذهبي اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة ،مكتب المطبوعات الاسلامية حلب ط١/١٤٠٥هـ

٢٨١- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لابي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي تحقيق علي محمد البجاوي ، دار المعرفة بيروت لبنان .

٢٨٢- ناسخ الحديث و منسوخه : أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين ت ٣٨٥ تحقيق سمير الزهيري مكتبة المنار الزرقاء ط١ / ١٩٨٨ .

٢٨٣- نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الاثر لابن حجر العسقلاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٩٨١ - ١٤٠١ .

٢٨٤- نصب الراية لاحاديث الهداية ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي ت ٧٦٢ ، نشر المكتبة الاسلامية ط٢ / ١٩٧٣.

٢٨٥- النكت الظراف على الاطراف لابن حجر العسقلاني مطبوع مع تحفة الاشراف تحقيق عبد الصمد شرف الدين ، المكتب الاسلامي ط٢ / ١٩٨٣ .

٢٨٦- النكت على كتاب ابن الصلاح ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق ربيع بن هادى نشر الجامعة الاسلامية المدينة المنورة ، ط١ / ١٩٨٤ .

٢٨٧- النهاية في غريب الحديث والاثر لابن الاثير الجزري تحقيق طاهر أحمد الزواوي و محمود محمد الطناحي دار الفكر ط٢ ١٣٩٩ - ١٩٧٩.

٢٨٨- نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ، الناشر مكتبة الدعوة الاسلامية ، شباب الا زهر .

٢٨٩- هدى الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ، تصحيح و تعليق واشراف عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، رئاسة ادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد ، السعودية ، الرياض .

٢٩٠- وفيات الاعيان ،وانباء ابناء الزمان ، شمس الدين احمد بن محمد بن خلكان، ت (٦٨١) ، تحقيق احسان عباس ، دار صادر بيروت .

٢٩١- يحيى بن معين و كتابه التاريخ ، دراسة و ترتيب وتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف ، مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، مكة المكرمة ، ط١ / ١٣٩٩ ، ١٩٧٩ .

استدراك

٢٩٢- تحريم النرد والشطرنج والملاهي ، لابي بكر محمد بن الحسين الاجرى تحقيق مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١ / ١٩٨٨ .

٢٩٣- فض الوعاء في أحاديث رفع اليدين في الدعاء للسيوطي تحقيق وتخريج محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادبني مكتبة المنار الزرقاء ط١/١٩٨٥.

٢٩٤- مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، لابي بكر محمد بن محمد الباغندى خرج أحاديثه و علق عليه محمد عوامة مؤسسة علوم القرآن دمشق بيروت ط٢ - ١٤٠٤- ١٩٨٤ .

٢٩٥- كتاب الفهرست للنديم الوراق ، دار المسيرة ط٣ / ١٩٨٨ .

٢٩٦- اعلاء السنن لظفر أحمد العثماني ت ١٣٩٤هـ ، ادارة القرآن والعلوم الاسلامية كراتشي باكستان .

٢٩٧- الادب المفرد للبخاري مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ط١ / ١٩٨٦.

٢٩٨- المغني لابن قدامة ، مكتبة الرياض الحديثة الرياض .

٢٩٩- هدية العارفين،أسماء المؤلفين والمصنفين من كشف الظنون ، اسماعيل باشا البغدادي ، دار الفكر ، ١٩٨٢.

٣٠٠- السيرة لابن هشام ، تحقيق مصطفى السقا و آخرين ، داراحياء التراث العربي .

٣٠١- كشف الاستار عن زوائد البزار ، أبي بكر الهيثمي ٨٠٧ تحقيق حبيب الرحمن الاعظمي ، مؤسسة الرسالة ، ط ١٩٧٩.

المخطـــوطـــات

- تذهيب تهذيب الكمال للامام الذهبي مخطوط - مكتبة الجامعة الاردنية .

- ثمرات النظر في علم الاثر ، الصنعاني ، مخطوط ، مكتبة جامعة الامـــام محمد بن سعود الرياض .

- سؤالات أبي عبيد الاجري أبا داود ج٤ و ٥ ، مخطوط ، مكتبة بشار عـــواد مـعـــروف .

- شيوخ أبي داود السجستاني ، للجياني ، مخطوط ، مكتبة بشارعوادمعروف.

- السنن لابي داود مخطوط ، جامعة أم القرى .

- العلل للدارقطني ، مخطوط ، مصور عن نسخة دار الكتب المصرية .

- الكنى والاسماء لمسلم ، نشره مخطوطا مصورا عن المكتبة الظاهرية :مطابع الطرابيشي ، دار الفكر .

فهرس الموضوعات

d. Four (4) he considered to be weak while they are correct.

e. Eighteen (18) he said to be weak and they are so.

f. Nine (9) he had some differences about but its very likely that they are weak as Abu Dawood said.

g. Five (5) he said to be correct and he considered their opposites to be weak and they are correct.

3- He alsotalked about (366) Hadiths interus of their narrators reputation :-

a. (191(he gave his veiews frankly about and they are as he said.

b. (14) are likely to be different to what he said.

c. (161) he didn't give his veiws on.

These are very briefiy the results I've reached, Praise be to Allah God of the Universe.

conflict exists.

4- Extracting the sayings (Hadith) which he has criticesed on grounds of its correctness of weakness and making a critical and a comprehensive study of it showing opinions veies of other scientitsts about it.

5- Studying the doubted Hadiths which Abu Dawood talked about and showing which has a preference when a conflict exists.

6- Showing Abu Dawood's method in his sayings and comparing it with what he had in his thesis in describing Al-Sunan.

7- Studying the expressions of criticism Abu Dawood used in his Sunan.

8- Comparing Abu Dawood's sayings in his Sunan with those of other scientists and with his own sayings in his other books whenerer possible.

9- Uncorering Abu Dawood's sources in his sayings.

Most Important Conclusions

1- Abu Dawood talked of (29) narrators: five(5) of them were quotable without aby doubt. Seven(7) had a preference to be quoted. Five (5) were considered. Eleven (11) had a preference to be considered. And one (1) whow Abu Dawood should be quouted while its more likely that he shold be considered .

2- Abu Dawood talked of (46) Hadiths being either corrector weak:

a. Four (4) of them were correct and agreed upon.

b. one (1) had apreberence of being correct.

c. Five (5) were weak.

SUMMARY

Critical Sayings Of " ABU - DAWOOD"

In His Book " AS-SONAN"

This subject of this study is those soyings and crtical views in prophetic science which are concerned with men & prophets's sayings (hadith) the corrct, the weak and the doubted depending on the narrator, i.e. those hidden mistakes. depth and variety of thedes sayings drew my attention as they present studies of applied Hadith criticism for narratives of jurisprudent rules. Because it was so and for the varied Knowledge of (Sunan) Abu-Dawood, the will has deepened withen me to get to know the critical personality of Abu-Dawood & his book (As-Sunan).

My Work in The Thesis

The nature or the theesis required the collection of Abu Dawood critical sayings mentioned in his book Al-Sunan and making adetailed an comprehensive study with comparisions and subjective classifications according to a plan that I'll mention. I also sudied his veiws in his book Al Soa'lat in order to point out his critical method in a more comprehensive manner. The study dealt mainly with the following point:

1- Introducing the Emam Abu Dawood interms of his personal and sciertivic life and his critical personality.

2- Introducing his sunan and showing the place and rank of his book an his method in it.

3- Studying the narrators he used in his book Al-Sunan taking in consideration their seputation henceforth trying to reach a preference to describe the narrator when a

University Of Jordan

College Of Craduate Studies

Departement Of Sharida And Law

CRITICAL SAYINCS OF " ABU-DAWOOD" IN HIS BOOK " AS-SONAN "

PREPARED BY

Mohammad Sa'id " Moh'd Zieb" Hawa

UNDER THE SUPERRISION OF

Dr. Sultan Al-Akayleh

A Master's thesis Submitted in partial fulfilment for the M.Sc. degree in shariáa at the faculty of Craduate Studies, University of Jordan. It was discussed on 21 Shawal 1411 - 6 May 1991 .